

4651A

كتاب

البصائر النصيرية في علم المنطق تصنيف الشيخ
الامام القاضي الزاهد زين الدين

عمر بن سم — لان

الساوي

م

تتميم الفائدة من هذا الكتاب وتسهيل لسنوله على الطلاب قد كتب عليه
حضرة العلامة المفضل الشيخ «محمد عبده» المصري تعليقات شريفة
وتحقيقات منيفة ووضح مسائله وتنوّر حركته وقد
أثبتناها بأراء مواضعها من الكتاب في ذيل
الصحائف بحروف صغيرة

قرر مجلس ادارة الارهر بتاريخ ٥ رجب سنة ١٣١٦ ١٩ نوفمبر
سنة ١٨٩٨ أن يكون كتاب البصائر النصيرية بتعالته من
كتب المنطق التي تدرس في الجامع الارهر الشريف

زحقوق - مدرسة صاحب ابي بكر -

(بياع تحس حضرة السيد عمر حسان كنة خراب)

نسخة تاريخ

بالمطبعة الكبرى لاسيرة بمصر في مصر

سنة ١٣١٦



(بسم اللہ الرحمن الرحیم)

(بسم الله الرحمن الرحيم) الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله وآله وصحبه ومن اتبعه فوالاه (وبعد) فقد رأيت وأما في بيروت فقامت بها سنة ١٣٠٤ من الهجرة كتاب في المنطق يسمى المصائر الصيرية للامام القاضي الزاهد زين الدين عمر بن مهملان الساوي فطرت فيه فاداهو جامع احتصاره للمالم تحو المطولات التي بأيدينا من المباحث المنطقية الحقيقية وحال مع كثرة مسائله من المناقشات الوهمية التي لا تليق بالمنطق وهو معيار العلوم من مثل ما نجد في المطالع وشروحه واصل العلوم وما كتب عليه ووحدته على ترتيب حسن لم أعهد فيه وما وقعت عليه من كتب لما حرس من يد السخ الرئيس ابن سينا ومن في طبعته من علماء هذا العلم فاستحسنت نسخة منه وبقيت عندي كغيرها من الكتب التي أن حلت في المطبعة احتاج اليه طائفة العلماء في الجامع الأزهر من الكتب التي تليق بالمتوسطين منهم على اعادة الطرقي الكتاب فقرأه كونه رادته ثم في نسخي وعلقت من رتبته من رأيي فعرضه على حصة مولانا الا تاد الاسكر شيخ الجامع الأزهر ومن حصص من آراء المحاسن لادرافنا عظماء ورأوا أنه من أفضل ما يهدي الى الجامع الأزهر الشريف ليكرس كتابي تقرير راسخ فيه على أن الكتاب وإن كان حرج العارية صحيح البيان الآن فيه ما عرفت من انتم في الآيات إلى ما كاد ساء أهل زمانه من درحة العرفان وهي اليوم صلاح إلى شئ من شئ مولانا صحيح فاسمحرت في في وضع بعض ما ليس على ما رأيت محتاجا إلى ذلك راسأل الله أن يرفع به الطلاب وحولته اثرا -

بهاء الدولة كافي الملك عين خراسان أبي القاسم محمود بن أبي توبة زاده الله عظم القدر وحسن
الذكر ونفاذ الأمر بجميع كتاب في بعض العلوم الحقيقية وأهداء أفضل ما تناله قوى البشر وتنتهي
اليه غايات الله^(١) در الى أفضل أكابر العالم وأجل من تسمو اليه أعناق العزائم فيسكت قوى العزم
ويحل عرى الابعاج^(٢) مع الجزم قصور باع وضيق خطوى عن الانتهاض الى فضيلة من الفضائل العلمية
لم^(٣) لك زمامها ولم يحذر لثامها ولم تسبر أغوارها ولم تستن ظلمها وأنوارها والتقرب الى المستغنى
عن جدوى القرب يشوقه وجه الأدب الا اذا تداركه الاذن بالتحسين وتلقاه الرضا بجلى التزيين فلا
جرم صرفنى الجزم عن امضاء ما شارفه العزم متطلعاً لتأش^(٤)ير الاذن الصادر عن حضرته الشريفة
وسدته المنيفة الى أن اتصل بالخدام أمره العالى بغير مركب في المنطق لا يرده الاختصار الى مضيق
الاختلال ولا ينيه التطويل الى منسع الاملال فانتدبت لامثال^(٥)هـ ومه قوى العزيمة نافذ
الصريعة وأوردت من المنطق ما لا يسع طالب العلوم الحقيقية الجهل به مقتصر على لبانة طريق
اكتساب التصور والتصديق الحقيقيين اللذين هما الحد والبرهان والهداية الى وجوه الغلط فيهما
دون الجدل والخطابة والشعر التى هي عن افادة اليقين المحض بعزل وسميته البصائر النصيرية
تألفوا لابن ألقابه وتوصلا اليه بأ^(٦)بابه ولن يعرف قدر هذا الكتاب الا من طال نظره في كتب
المتقدمين بعين التأمل فيجد فيه عند تصفحه ايضاح ما أغفلوه وتفصيل ما أجلاوه وتنبيه على مواضع
غلطهم المتعلم النطق لهما عسا اذا هبت عليهم والله المستعان وعليه التكلان في أن يعصمنا من
الزلل والخلل فى القول والعمل وهذا حين ما فتح الكلام فيه بتقديم مقدمة مشتملة على فصلين
أحدهما فى ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه ومنفعته والآخري فى موضوعه

(الفصل الاول)

(فى ماهية المنطق ووجه الحاجة اليه ومنفعته)

الانسان فى مبداء الفطرة خال عن تحقق الاشياء وقد أعطى آلات تعينه فى ذلك وهى الحواس الظاهرة
والباطنة فاذا أحس بأمر جزئية تنهه لمشاركات بينها ومباينات يتزعم منها عقائد أولية صادقة لا يرتاب
فيها عاقل ولا تزول بوجه ما مثل أن الكل أعظم من الجزء وأن الاشياء المساوية لشيء واحد بعينه
متساوية وأن الجسم الواحد لا يكون فى مكانين فى آن واحد وعقائد أخر مساوية لهذه فى القوة
كالحكم بأن كل موجود مشار اليه والى جهته وأن الأجسام إما لا تنتهى أو تنتهى الى فضاء محدود

(١) القدر يصمم بهن جمع قدرة وقوله الى أصل متعلق بأهداء (٢) الإجماع الحرم الحرم الذى لا ترد معه وحل عراه
نقص العريضة والروح عن القصد (٣) لم يملك الخ أفعال مسببة للجهول الاستسنى ظلمها فانه للعامل (٤) تأشير
الادن الخ المشهورى كانه تأشير على ألسنة العامة أن معاهها وضع الاشارة والاشارة عندهم الرأى فى اللفظ المخزمية قال
أشرف على الورق أى أدى رآه لفظ فصر يشبه الاشارة وكل هذا انصروب من الاستعمال فى هذا المادة عامية لا يعرف لها
أصل فى اللغة سوى أنه تحريف من أشار الى أشرف فلا يصح حمل كلام المصنف على استعمال العامة أن يفسر تأشير الادن
بوضع اشارة الادن فان علو عماريه بعد ذلك والتأشير فى اللغة تحديد أطراف الاسمان ويسعمل اسم الشول مساق الحمراده
والتأشير والمشار عقدة فى رأس دسها كالحلدين وهما الأسر بان والناشيرة مانعص به الحرادة وكل ما لا اسم من المعاني
يعطى ما يقوى معنى التحديد والتشديد فتأشير الادن الصادر هو تحديد العزم وتشكيده الهمة حتى تقطع الرأى فى العمل
(٥) المرسوم المكتوب أريد منه هما الامر والصريعة بمعنى العريضة (٦) كأل الكتاب است الى عومون باسمه
كان شيئاً من حاجته فيتوصل اليه بآب وصلات هي له ومعه وهو الكتاب نفسه

لا يتناهى لكنها كاذبة يس (١) ثبات كذبها بشهادة القضايا الأولى كما سنبينه من بعد وقد يتردد في أمور
بعداد الرأى المحسّات وانتزاع القضايا منها وقد لا يجدى إلى الحكم الجزم في بعضها سبيلا وقد يجزم في بعضها
بتصرف في هذه القضايا وتوصل منها إليه وهذا التصرف قد يكون تارة على وجه الصواب وتارة على وجه
الخطا ولا يشذ عن حكمها هذا الأمن أي يد بحسب صائب وقوة إلهية تزيه الأشياء كما هي وتغيبه عن
الفكر

فإذا قسمت الاعتقادات الحاصلة لكثير في مبدء الأمر إلى حق وباطل ونصرفتهم فيها إلى صحيح
وفاسد دعت الحاجة إلى إعداد قانون صناعي عاصم للذهن عن الزلل يميز لصواب الرأى عن الخطا في
العقائد بحيث تتوافق العقول السليمة على صحتها وهذا هو المنطق

وأما احتيج إلى تمييز الصواب عن الخطا في العقائد لتوصل بها إلى السعادة الأبدية لأن سعادة الإنسان
من حيث هو إنسان عاقل في أن يعلم الخير والحق أما الحق فلذاته وأما الخير فلأجل به وقد توارثت شهادة
العقول والشرائع على أن الوصول إلى السعادة الأبدية بهما وإذا كان نيل السعادة موقوفا على
معرفة الحق والخير والروية الإنسانية قد يعتريها الزيف والعدول عن نهج السداد في السلوك الفكري
على الأكثر فربما اعتقدت غير الحق حقا وما ليس بخير خيرا واستمرت على اعتقادها فخرم صاحبها
السعادة الأبدية لما فاتته من ذلك الحق والخير والتمييز بينهما وبين الباطل والشر وتختلف عن نيل النعيم
الدائم في جوار رب العالمين فإذا لا بد لطالب النجاة من الهدى إلى وجه التمييز بين الحق والباطل والخير
الشر والطريق إليه معرفة القانون الصناعي الذي يقيمه الغلط في صواب النظر وإذا حقت الحاجة
إليه فشرح وجه غايته ومنفعته زيادة شرح فنفق

الحاجة إلى المنطق إدراك المجهولات والجهولات إما أن يطلب تصورها فقط أو يطلب التصديق
بالواجب فيها من نقي أو إثبات والتصور هو حصول صورة شيء ما في الذهن فقط مثل ما إذا كان له
اسم فنطق به مثل معناه في الذهن مثل مثل معنى المثلث أو الإنسان في الذهن دون أن يقترب به حكم
بوجوده ما أو عدمه ما أو وجود حالة أو عدمه ما فإنا قد نشك في وجود شيء أو عدمه فيحصل في
ذهننا المعنى المتهوم من لفظه وأما التصديق فهو حكم الذهن بين معنيين متصورين بأن أحدهما
الآخر أو ليس الآخر واعتقاده صدق ذلك الحكم أي مطابقة هذا المتصور في الذهن للوجود الخارجي
عن الذهن كما إذا قيل الاثنان نصف الأربعة فصدقت كان ذلك حكما منك بأن الاثنين في نفسه نصف
الأربعة كما حصل في ذهنك منه

وكل تصديق فيستقدمه تصوران لا محالة وربما يزيد عليه كما في قولنا الاثنان نصف الأربعة فإن فيه ثلاث
تصورات تصور الاثنين والنصف والأربعة ولكن الزيادة على تصورين غير واجبة وأما التصور فقد
لا يفتقر إلى تقدم التصديق عليه فلذلك يسمى العلم الأول

وبعد هذه المجهولات قد يكفي في دركته ذكره وإخطاره بالبال فإذا أخطرت بآبته فهو مجهول إذا ليس
بشرا في الذهن بل بغير علم بالفعل بل لترة رأيا كثيرا لا يكفي فيه التذكر بل أغا تدرك بمعلومات سابقة
عليها ويرتبط لا يخصص لا يأتى إلى هذا بهذا المجهول ولكل مجهول معلومات تناسبه
أد هو التصور هذه المعلومات ترتيبا ترتيبا تصديق معلومات تصديقية وتلك المعلومات إما أن

١ - ما أتى به القاموس «بأنه بالكسر وبينته وبينته
لأنه لم يرد» وكان لا يتصل به من وضع ومتعلية معنى أوضح

تكون حاصلة بالفطرة من غير تفادى معلوم هو سبب حصولها علم (١) أو حاصلة بمعلومات أخرى سابقة عليها ولكن لا تتسلسل بل تنتهي لا محالة الى معلومات حاصلة بالفطرة فالنطق مدفوع الى النظر في تلك المعلومات وكيفية تأليفها وتأثيرها الى هذه المجهولات المطلوبة

وقد جرت العادة بأن يسمى الامر المؤلف من معلومات خاصة على هيئة خاصة مؤدية الى التصور قولاً شارحاً نفسه حدّ ومنه رسم والمؤلف من معلومات خاصة على هيئة خاصة ليؤدى الى التصديق حجة فمنه قياس ومنه استقراء وغيرهما وقد يقع الخلط في كل واحد من الامرين أعني القول الشارح والحجة تارة من جهة المعلومات التي منها التأليف وتارة من جهة تأليفها وتارة من جهتهما فقصارى المطلق أن يعترفنا بالمعلومات المناسبة لمطلوب مطلوب وهيئة تأليفها المؤدية اليه وأنواع الخلط الواقع فيها فيحصل لنا العلم بالحد الحقيقى الذى يفيد تصور ماهية الشئ وباشييه به القريب منه الذى يسمى رسماً والفساد الذى لا فائدة في معرفته الاجتنابه وكذا يحصل علم بالقياس البرهانى الذى يفيد التصديق الحقيقى بالشئ وبالقريب منه الذى يسمى قياساً جدياً والبعيد عنه الذى يسمى خطابياً والفساد الذى يسمى مغالطياً ونعرفه ذلك لكي يجتنب والخيال يسمى شعرياً وهو الذى لا يقع تصديقاً لينة بل تخيلاً يؤثر أثر التصديق فيما يرغب فيه أو ينفر عنه

وربما يسأل فيقال إن تعترف المجهولات من المعلومات بالعكس العقلى مفتقر الى قانون صناعى يقايس به فهو ذا القانون في نفسه من جهة الاقليات البنية المستغنية عن الفكر أو من جهة المعلومات الفكرية المفتقرة الى قانون فان كان من القبيل الاول فليس تغنى عن تعلمه وان كان من القبيل الثانى فليفتقر الى نفسه ويشترط في تعلمه تقدم العلم به وهو محال بخوابه أن درك العلوم منه ماهو بطريق استقاداتها من معلومات سابقة عليها و ترتيب لها خاص ومنه ماهو على سبيل التذكير والتنبية كما سبق والاول منه ماهو متفق منتظم يسهل التدريج فيه من الأوائل الى الثواني والثالث ولا يعرض فيه الغلط الا نادراً كالعلوم الهندسية والعددية ومنه ما ليس له اتساق يؤمن الغلط فيه كالعلوم الالهية والامور المتعلقة فى المطلق منها ماهو على سبيل التذكير والتنبية الذى لا يحتاج فيه الى قانون متقدم عليه ومنها ماهو على سبيل الوضع والتسايم كما ذكرنا فى قاطبة (٢) ورياس ومنها ماهو على سبيل الاحتجاج واستفادة المجهول من المعلوم وما كان من هذا القسم فهو من القبيل المسبق المنتظم المأمون وقوع الغلط فيه والخلاف الجارى فى المطلق بين أربابها انما هو بسبب الالفاظ المشتركة وذهاب كل فريق الى معنى منه ولو قدر انفاقهم على معنى له واحداً لاختلوا

فهذا القدر كافى في بيان ماهية المنطق ووجه الحاجة اليه ومنفعته ثم المنطق انما يفيد الفائدة المطلوبة منه اذا ارتاض الانسان باستعمال هذه القوانين المتعلقة فيه وأما معزفتها دون تعود استعمالها والارتياض بها فقليلة الغنة (٣) واغفلة

(الفصل الثانى)

(فى موضوع المنطق)

موضوع كل علم هو الشئ الذى يبحث فى ذلك العلم عن أحواله التى تعرض له لذاته وتسمى تلك الأحوال

(١) عليها متعلق بتقديم أى غير تقدم معلوم عليها هو سبب حصولها (٢) فاصح ورياس بابا كيات لمعرويه

بالمقولات (٣) الدعاء الفتح والمدافع

أعراضاً ذاتية وسلياً تعرفها ولما تبين أن منفعة المنطق وقصاراه تعريف القول الشارح والحجة مطلقاً
 أى على وجه كلي قانوني عام غير مخصص بشئ دون شئ إذا عرف كذلك استغنى عن استئناف تعلم حد
 حدد وبرهان برهان بل انطبق حكمه المجرد عن المواد الخاصة على جميع الحدود والبراهين الخاصة
 فموضوع نظره إذن المعاني التي هي مواد القول الشارح والحجة المطلقين من حيث هي مستعدة للتأليف
 المؤدى إلى تحصيل أمر في الذهن وهذه المعاني هي المعقولات الثانية ومعنى قولنا الثانية هو أن
 ذهن الانسان تحصل فيه صور الاشياء الموجودة خارج الذهن وما هيأتها ثم الذهن قد يتصرف فيها بأن
 يحكم ببعضها على بعض ويلحق ببعضها أمور ليست منها ويجرد بعضها عن عوارض خارجة عن حقيقة
 فتصرف الذهن يجعل البعض حكماً والبعض محكوماً عليه والتجريد والالحاق أحوال تعرض لهذه
 الماهيات الموجودة في الذهن فالماهيات معقولات أولى وهذه الاحوال العارضة لها بعد حصولها
 في الذهن معقولات ثانية وهي كون الماهيات محمولات وموضوعات وكميات وجزئيات إلى غير ذلك
 مما تعرفه فإذا موضوع المنطق هذه المعقولات الثانية من حيث هي مؤدية إلى تحصيل علم لم يكن وأما
 المعقولات الأولى فإنما ينظر فيها إذا حاول أن يطبق هذا القانون المتعلم على الحدود والبراهين الخاصة
 ويحاذيها بما فيها من حيث يلتفت إلى هذه المعقولات الأولى التي هي ماهيات الاشياء الموجودة مثل كونها
 جواهر وكميات وكيفيات وغير ذلك مما هي أجناس الامور الموجودة كما ستعرفها هذا اذا تعلم الانسان
 المنطق بفكره ساذجة مع نفسه دون الاستعانة بعمل مخاطبه ويحاوره لو أمكن أما اذا جرى التعليم فيه
 على سبيل المخاطبة والمحاورة ولم يكن ذلك إلا بالفاظ صارت الالفاظ أيضاً منظوراً فيها بالضرورة خصوصاً
 وفكر الانسان في ترتيب المعاني قلما ينفك عن تخيل الفاظها معها حتى كأن الانسان يتأخر بنفسه
 بالفاظ متخيلة إذا أخذ في التروى والتفكير

ثم المعاني والالفاظ التي هي مواد الاقوال الشارحة والحجج مؤلفة ولا يحصل العلم بالمؤلف الا بعد
 الاحاطة بمفرداته لا من كل وجه بل من حيث هي مستعدة للتأليف فلا جرم وجب علينا أن نعرف
 أحوال الالفاظ المفردة والمعاني المفردة من هذه الجهة أولاً ثم نعبه بتعريف القول الشارح المفيد
 للتصور اذ التصور سابق على التصديق طبعاً فيستحق التقديم وضعاً ونقدم على هذا التعريف
 ما يحتاج اليه القول الشارح من التأليف ثم نتبعه بتعريف الحجج على أصنافها تقديماً لأنواع
 التأليف الواقعة فيها فيستل كلاً من هذا الوجه على ثلاث مقالات الأولى في المفردات والثانية في
 الاقوال الشارحة الموصلة إلى التصور والثالثة في الاقوال الموصلة إلى التصديق

(المقالة الاولى في المفردات وتشتمل على فنيين)

(الفن الاول في الالفاظ الكلية الخمسة وبشتمل على عشرة فصول)

(الفصل الاول في دلالة اللفظ على المعنى)

قد بينا أن نظراً لمنطق ذي المسمى ويمكنه أن يقتصر في البحث عن الالفاظ وأحوالها وأقسامها على

(١) وستعرف من هذا ما يقرب من أحوال الكلام (٢) ما يحتاج اليه القول الشارح من التأليف قد ذكر ذلك في أول
 الفصل (٣) ثم يتبعه الخ لم يقب المصنف الكلام
 رداً له من حيث هو بل من حيث هو لفظاً مركباً الخ (٣) ثم يتبعه الخ لم يقب المصنف الكلام
 ويذكره بعد صراحة لم يرد من حيث هو بل من حيث هو لفظاً مركباً الخ (٣) ثم يتبعه الخ لم يقب المصنف الكلام
 رداً له من حيث هو بل من حيث هو لفظاً مركباً الخ (٣) ثم يتبعه الخ لم يقب المصنف الكلام
 رداً له من حيث هو بل من حيث هو لفظاً مركباً الخ (٣) ثم يتبعه الخ لم يقب المصنف الكلام

ماتدعو الضرورة الى النظر فيها بسبب ما بين اللفظ والمعنى من العلاقة أغشاه ذلك عن استئناف تعريف
أحوال المعاني وأقسامها اذا الالفاظ متحدوحد والمعاني فنقول
دلالة الالفاظ على المعاني من ثلاثة أوجه الاول دلالة المطابقة وهي دلالة اللفظ على المعنى الذى وضع
له مثل دلالة الانسان على الحيوان الناطق ودلالة البيت على مجموع الجدار والسقف الثانى دلالة
التضمن وهي دلالة على جزء من أجزاء المعنى المطابق له كدلالة الانسان على الحيوان وحده أو على
الناطق وحده وكدلالة البيت على الجدار أو السقف الثالث دلالة الالتزام والاستتباع وهي أن يدل
اللفظ على ما يطابقه من المعنى ثم ذلك المعنى يلزمه أمر آخر لا أن يكون جزءاً له بل صاحباً ورفيقاً لازماً
فيشعر الذهن بذلك اللازم مثل دلالة السقف على الجدار والمخلوق على الخالق والثلاثة على الفردية
والانسان على الضمالة والمستعد للعلم وكأن هذا ليس دلالة لفظية بل انتقال الذهن من المعنى الذى دل
عليه اللفظ بالوضع الى معنى آخر ملاصق له قريب منه والمستعمل في العلوم هي دلالة المطابقة والتضمن
لادالة الالتزام فانهم غير منحصرة اذ اللوازم قد يكون لها لوازم وهكذا الى غير نهاية

(الفصل الثانى)

(فى اللفظ المفرد والمركب)

اللفظ المفرد هو الذى يدل على معنى ولا يدل جزئ منه على شئ أصلاً حين هو جزء مثل قولنا انسان فان
جزأ منه وليكن «ان» مثلاً أو «سان» لا يدل على جزء من معنى انسان ولا على شئ خارج عن معناه حين
جعل جزء لفظ انسان وكذلك عبد الله اذا جعل اسم لقب لانعته به باضافته الى الله تعالى بالعبودية
فان جزأ منه حينئذ لا يدل على شئ أصلاً وصار هذا الاسم فى حقه كالشتركة تارة ينطلق لقصد التعريف
فيكون اسماً مفرداً وتارة يراد للوصف فيكون مركباً ومن أوجب فى هذا الحد زيادة تخصيص وهي
أن لا يدل جزئ منه على جزء من معنى (١) فى الجملة لا اعتقاده أن بعض أجزاء الالفاظ المفردة ربما دلت على معانى
غير أجزاء الجملة كعبد من عبد الله أو ان من انسان فان كل واحد منهما دل على شئ وان لم يكن جزء
معنى الجملة فقد أخطأ لان دلالة اللفظ على المعنى ليست لذات اللفظ بل بالوضع والاصطلاح فتكون
دلالتها تابعة لقصد المتلفظ وليس بقصد المتلفظ ولا الواضع بوضعه أن يدل بجزء المفرد على شئ أصلاً
حينما يجعله جزءاً فلا تكون له دلالة حينئذ البتة وأما المركب فهو الذى يوجد لسموعه أجزاء دالة على
أجزاء المعنى المراد بالجملة كقولك العالم حادث والحيوان ناطق وغلام زيد وستأتى تفصيله فى المقالة
الثالثة

(الفصل الثالث)

(فى الكلّى والجزئى)

اللفظ المفرد الكلّى هو الذى معنى الواحد فى الذهن يصلح لاشتراك كثيرين فيه كلاتسان والحيوان بل
الكرة المحيطة بمنسوع متساوى الاضلاع (٢) ل الشمس والقمر فانهما كليان وان امتنعت الكرة قيم مافى

(١) معنى الجملة اراد معنى الجملة بجملة المعنى المراد من المقصود ومن أوجب الريادة قال المفرد هو الذى لا يحل حراً على جزء معناه
(٢) بل الشمس والقمر ذلك على ما كان بضمه المتقدم من أنه لشمس أو قمر التى تصيها رماؤه من الاله الذى
يسير ليلها أما اليوم فقد أظهر الاكتشاف شمساً كشمس اتقى فى عوالم كعالم وأقمار كقمر تدور حول أجرام
كأرضنا تسير ليلها كسير البدر ليلها والشمس والقمر كليان يشتركان فى كل منهما من جريبات وجوده كما كلاً من
والحيوان

الوجود لكن امتناع الكثرة لم يكن لعدم صلاحية معناه للاشتراك بل لمانع خارج وقد اعتقد بعضهم أن لفظة الشمس إنما كانت كلية بالنسبة إلى شمس كثيرة متوهمة فإن أراد بهذا أن اللفظ لا يكون كلياً ما لم تتوهم شمس كثيرة تشترك في معناه حتى إذا لم تتوهم وبعدت الكثرة الوهمية لم يكن اللفظ كلياً فليس كذلك بل اللفظ كلي وإن لم تقتل في ذهن شمس كثيرة تشترك في معنى هذا اللفظ لأن كليتة بسبب صلاحيتها لاشتراك الكثرة فيه لو كانت وإن لم توجد الكثرة لافي الذهن ولا خارج الذهن والجزئي هو الذي معناه الواحد لا يصلح لاشتراك كثيرين فيه البتة مثل زيد إذا أريد به هذا المشار إليه جملة لا صفة من صفاته فإن المفهوم منه لا يصلح البتة للشركة فالفرق بين زيد والشمس مع امتناع الكثرة فيهما في الوجود هو أنه يمكن أن تتوهم شمس كثيرة يصح وقوع لفظ الشمس عليها بالسوية فصلاحية الشركة ثابتة مهما وجدت الكثرة الوهمية ولا يمكن توهم أشخاص كثيرة كل واحد منهم زيد بعينه فليس إذن معنى هذا اللفظ صلاحية الشركة بحال وهذا الفرق إنما هو بين زيد والشمس أما هذه الشمس وهذا الرجل جزئي كلفظ زيد وكذا كل ما اقترنت به الإشارة والجزئي يستعمل بمعنى آخر وهو أن كل واحد من المشتركات في معنى الكلّي يقال له جزئي بالإضافة إلى الكلّي والجزئي بهذا المعنى يغير الأول من وجهين أحدهما أنه بهذا المعنى مضاف إلى الكلّي وبالأول غير مضاف والثاني أن الجزئي بهذا المعنى قد يكون كلياً كالإنسان فإنه جزئي الحيوان ومع ذلك هو كلي وأما بالمعنى الآخر فلا يكون البتة كلياً واعلم أنا لا نستغل بالبحث عن أحوال الجزئي بالمعنى الأول لأن الجزئيات غير متناهية ولو كانت متناهية أيضاً متلاماً كما تستفيد بآثارها ما يطالبه من الكمال العقلي لأن ادراكها لا يكون الاحسياً أو خيالاً لا عقلياً

(الفصل الرابع)

(في الموضوع والمحمول)

إذا حكمنا بشيء على شيء قلنا أنه كذا فالحاكم به يقال له المحمول والمحكم عليه يقال له الموضوع وليس من شرط المحمول أن يكون معناه معنى ما حمل عليه أي الموضوع إذ لو كان كذلك لم يصح الحمل إلا في الأسماء المترادفة وهي الألفاظ المختلفة الموضوعات لمعنى واحد مثل قولنا الإنسان بشر بل من شرطه أن يكون الحمل صادقا وإن لم تكن حقيقة المحمول حقيقة ما حمل عليه فإذا قلنا الإنسان ضحاك فلان معنى به أن حقيقة الإنسان حقيقة الضحاك بل نعني أن الشيء الذي هو إنسان وله صفة الانسانية هو أيضاً ضحاك وله صفة الضحاكية سواء كانت حقيقة في نفسه المحمول أو الموضوع أو أمراً ثالثاً غيرهما أما ما حقيقته الموضوع فنقول الإنسان ضحاك وأما ما حقيقته المحمول فنقول الضحاك إنسان فإن الشيء الذي هو الضحاك حقيقة الانسانية وأما ما حقيقته ثالث غيرهما فنقول الضحاك كاتب فإن حقيقة الشيء الذي يقال له الضحاك والكاتب هو الإنسان لا الضحاك والكاتب والغرض من هذا الفصل هو أن المحمول يكفي بكونه صادقا في الموضوع ولا يطلب أن تكون حقيقة حقيقته الموضوع وأما هذه الأقسام الثلاثة التي ذكرناها فتعرفها بعد فصول نورد هالك إن شاء الله تعالى

(الفصل الخامس)

(في قسمة الكلّي إلى الذاتي والعرضي)

إذا عرفت أن لكلي المحمول على اسمي قد يكون حقيقة الشيء وقد يكون أمراً آخر واقعاً حقيقته فلنبين أقسامه على التفصيل فنقول اللفظ المحمول إما أن يكون ذا معنى حقيقة الشيء أو على صفة له وأعني

بالصفة ما هو كالجسم والابيض بالنسبة الى الانسان لا كاليابض والجنسية فان مثل اليباض لا يكون محمولاً على الانسان الا بالاشتقاق أى يشتق منه له اسم كاليابض ويحمل عليه كاسنين بعدد والصفة المحمولة إما أن تكون داخلية في ذاته يلتزم منها ومن غير هاتين الذاتين وتسمى مقومة ذاتية أو لا تكون داخلية في ذاته بل لا توجد بعده وتسمى عرضية فغناهما يلزم الذات ويخصر باسم العرضي اللازم وان كان المقوم أيضاً لازماً ومنهما ينفارق ويسمى العرضي المنفارق فالمحاولات هي هذه الدال على الماهية والذاتي المقوم والعرضي اللازم والعرضي المنفارق ولنعرّف كل واحد منهما ثم لنبين أن الدال على الماهية هل هو مندرج تحت الذاتي بحيث يكون الذاتي عاماله ولغيره أم هو خارج عنه لا ينطلق عليه اسمه

(الفصل السادس)

(في تعريف الذاتي)

الذاتي هو الذي يفتقر اليه الشيء في ذاته وماهيته مثل الحيوان للانسان فان الانسان لا يتحقق في ماهيته إلا أن يكون حيواناً وكذا اليباض لا يتحقق في نفسه إلا أن يكون لونا وأما ما يفتقر اليه الشيء في وجوده لا في ماهيته فليس بذاتي مثل كون الجسم متناهيًا وكون الانسان مولوداً فان الجسم لا يفتقر في جسميته إلى أن يكون متناهيًا ولا الانسان في انسانيته إلى أن يكون مولوداً ولذلك يمكن أن يسلب التناهي والولادة عن الجسم والانسان في التصور فيصور جسم غير متناه وانسان غير مولود ولا يمكن أن يتصور انسان ليس بحيوان وهذا وان لم يكن فرقاً عاماً بين الذاتي وما ليس بذاتي فإن ما ليس بذاتي ما يتسع سلبه عن الشيء لكه فرق بين هذه الأمثلة وقد قنع بعضهم بهذا القدر في تعريف الذاتي فقال الذاتي هو الذي لا يمكن رفعه عن الشيء وجوداً أو توهماً وهذا غير كاف في تمييز الذاتي عن غيره فان من اللوازم ما لا واسطة بينه وبين الشيء بل يلزمه لذاته كما نعرفه ومنه هذا يتبع رفعه عن ملزومه مع استثبات الملزوم وجوداً أو توهماً فاذن الذاتي مختص بزيادة على هذا القدر وهي أنه مع كونه معقولاً للشيء تمتنع الرفع عنه يسبق تصوره على تصور ما^(١) وذاتي له وبيان هذا أن كل شيء له ماهية ملتزمة من أجزائها بما توجد في الاعيان اذا كانت أجزاؤها موجودة حاضرة معها وحضور أجزائها هو وجودها أولاً وبقيتها مادام الشيء باقياً واذا لم توجد في الاعيان إلا على هذا الوجه وهذا هو تقدم الأجزاء عليه تقدمها بالذات لا بالزمان فكذلك لا توجد في الأذهان إلا على وفق وجودها في الاعيان اذا علم صورة في الذهن مطابقة للأمر الموجود فتكون الأجزاء سابقة في التصور كما هي في الوجود فاذا أخطرت الماهية بالبال وأخطرت أجزائها التي التأممت منها لم يمكن أن تعقل الماهية إلا وتكون أجزائها معقولة أولاً مثل الحيوان والناطق الذين هم اداخلان في ماهية الانسان فلا يمكن أن يعقل الانسان إلا وقد عقل أولاً الحيوان والناطق نعم ربما لم يكونا مفصلين في الذهن وليس كل ما لا يكون مفصلاً لا يكون معلوماً فكثير من المعلومات ليس مفصلاً وأما اللوازم فلا يسبق تصورها على تصور الشيء بل اذا تم تصور الشيء تصور لزمها تابعة إياه في الوجود والماهية

- (١) بل توجد بعده أى لا يعتبرها العقل نائمة للماهية لا بعد تمامها كالكتاب بالقوة للانسان فان قابلية الكتابة تنبئته العقل للانسان بعد اعتباره حيواناً مفكراً بالقوة أى باطفاقاً لا يمكن أن يتقدم وصف الكتاب بالهو في التعقل على شيء من احيوانية أو التذكير بالقوة تام ما أشأ أكل استمداد تصوره للانسان وكل اسعداد يرجع اليها أو إلى أحدهما
(٢) مع استثبات الملزوم مرتبة فامساح الرفع أى لا يمكن تعقل رفعه مع تعقل ثبوت الملزوم تعقلاً صحيحاً
(٣) ما هو ذاتي له أى يسبق تصوره سبقتاً تبعاً على تصور الماهية التي هو ذاتي راها مفسر للماهية وهو مفسر لذاتي

فللذاتي أوصاف ثلاثة يشاركه بعض اللوازم في اثنين منها (الاول) أن الذاتي اذا خطر بالبال وأخطر ما للذاتي ذاتي له بالبال علم وجود الذاتي له لا محالة بحيث يمتنع سلبه عنه وبعض اللوازم أيضا كذلك (والثاني) أن الذاتي متقدم في التصور على ما هو ذاتي له وهذا هو الوصف الذي لا يشاركه فيه شيء من اللوازم وهي الخاصة التي لا يشاركه فيها شيء من اللوازم (والثالث) أن لا يكون مستفاد الشيء من غيره فليس الانسان حيوانا لعله جعلته حيوانا بل لذاته هو حيوان اذ لو كان لعله لا يمكن فرضه انسا نا غير حيوان عند فرض عدم العلة وليس هذا مصيرا الى أن الحيوان وجد لذاته من غير علة أو وجدته كلابل المراد أن شيئا ما لم يجعل الانسان حيوانا نعم الذي جعل الانسان فقد جعل الحيوان بجعله الانسان لان الانسان حيوان ما فاحدائه لإحداث حيوان ما أما أن يقال جعل الانسان ثم أفاده الحيوانية فلا اذ تكون الانسانية متقدمة دون الحيوانية ثم تكون الحيوانية واردة عليها^(١) من خارج وهو محال وهذا الوصف أيضا مما تشاركه فيه اللوازم التي تلزم الشيء لما هيته لافي وجوده مثل كون الثلاثة فردا أو المثلث مساوي الزوايا لقائتين فليست الفردية موجودة لعله أفادتها بل الثلاثة في نفسها وما هيتهما لا تكون الا فردا فاذا وجدت علة ثلاثة فقد أوجدت فردا لأنها أوجدت الفردية للثلاثة ففرق بين أن يوجد شيئا وبين أن يوجد له شيء فان مقتضى قولنا يوجد له شيء أن يوجد ذلك الشيء دون هذا الامر ثم يفيد م^(٢) أن بعد ذلك الامر فقد عرف بهذا التحقيق أن من اقتصر في تعريف الذاتي على امتناع الرفع وجودا وبوجه ما لم يف بتمييز الذاتي عن بعض اللوازم

وههنا بحث لفظي وهو أن لنظ الذاتي هل يشمل الدال على الماهية والمقوم أم يختص بالمقوم فلا يكون الدال على الماهية ذاتيا وذلك لان الذاتي يدل على شيء له نسبة الى الذات وانما ينسب الى الشيء غيره لان نفسه وذاته والماهية هي الذات لا غيره فمحال نسبتها الى الذات فلا يقع اذن اسم الذاتي عليها فلا يكون الانسان ذاتيا للانسان بل الحيوان والناطق ذاتيين له لكن الاستعمال اللغوي وان كان يمنع تناول الذاتي للدال على الماهية فالمنطقيون يستعملون هذه اللفظة بوضع ثان مصطلح عليه فيما بينهم وهو أن كل كلي تكون نسبته الى جزئياته المعروضة لمعناه نسبة لوجودهم ارتفاعا ارتفع ذلك الشيء الجزئي لأن الجزئي يرتفع أولا بل الكلّي هو الذي يرتفع أولا فيرتفع بسبب ارتفاعه الجزئي فذلك الكلّي ذاتي بالنسبة الى هذا الجزئي سواء كان حقيقة ذات الجزئي أو صفة يفتقر اليها في ذاته ونسبة الانسان الى الأشخاص التي تحته مثل زيد وعمر وهي هذه النسبة فهو ذاتي لها وان كان دالا على ماهيتها أيضا فاذن الذاتي أعم من الدال على الماهية يشتمل عليه اشتمال العام على الخاص

(الفصل السابع) (في العرضي)

العرضي ينقسم الى لازم ومفارق واللازم إما أن يلزم الشيء في ماهيته أولا من خارج وما يلزمه في ماهيته قد يكون بينه وبين الشيء وسط وقد لا يكون وسط وأعني بالوسط ما يلزمه اللازم أولا ثم يسببه يلحق الشيء فالاوسط بينه وبين الشيء يكون بين اللزوم له فيمتنع رفعه عنه في الوهم وان لم يكن ذاتيا فلا تقترب بقولهم إن الذاتي هو الذي يمتنع رفعه عن الشيء وما ليس بذاتي فلا يمتنع رفعه فان مثل هذا اللازم ليس بذاتي مع امتناع رفعه عن الشيء وجودا ووهما ومثاله كون الثلاثة فردا وكون الانسان مستمداً نقبول العدل ومثاله وسط فيمتنع رفعه أيضا اذا علم وجوبه ولزومه من جهة ذلك الوسط اللهم الا اذا

(١) وارتفع على أي سبب الانسان (٢) من بعد جسم الدال أي من بعد ايجاد دون هذا الامر وقوله ذلك الامر مفعول يفيد

لم يعلم بعد لزومه بسبب ذلك الوسط وهذا من الكمال كون المثلث مساوي الزوايا للقائتين وأما اللازم
بسبب أمر خارجي فنحل الاسود للزنجي والذكرو للاتي للحيوان والايض للطار المسى قفسا^(٢) ما
ومثل هذا قد يفارق الشيء وهو ما مع بقاء الشيء بعينه في الذهن وأما العرضي المفارق فينقسم الى
سريع الزوال كحمرة النخل وصفرة الوجمل والقيام والقعود والى بطيئه كالشباب والى سهله
كغضب الحليم والى عسره كحل الحليم

(الفصل الثامن)

(في الدال على الماهية)

قد عرفت انقسام المحمول الى الذاتي والعرضي وانقسام الذاتي الى الدال على الماهية وغير الدال عليها
فلندكر آراء الناس في الدال على الماهية ثم نتبعه بذكر أصنافه

واعلم أن الدال على الماهية هو اللفظ الذي يجاب به حين يسئل عن الشيء أنه ماهو أي ما حقيقة
والصالح لهذا الجواب هو اللفظ المطابق لمعناه المتضمن لجميع ذاتياته أو القول الدال هذه الدلالة
وستعرف القول بعد هذا مثال الاول قولك في جواب من سأل عن الانسان بما هو إنه انسان فهو
لفظ مفرد دال على كمال معناه وحقيقته بالمطابقة وعلى جميع ذاتياته بالتضمن ومثال الثاني قولك في
جوابه إنه حيوان ناطق فهذا القول يدل بالمطابقة على الحيوانية والنطق اللذين هما جزأ معني الانسان
وبالتضمن على جميع الذاتيات الداخلة فيهما فأما إذا أتيت بقول دال على جميع الذاتيات بالمطابقة فلم
تعد في الجواب عن التعريف لولا استكراه مثل هذا الجواب عرفا وذلك مثل أن تقول في مثالنا إنه
جوهر ذو أبعاد ثلاثة متنفس نام معتذم ولد حساس متحرك بالارادة ناطق

وبعض من تقدم كأفضل^(٣) المتأخرين زمانا انا كنتي في تعريف الدال على الماهية بأنه الذاتي المشترك
وهذا التعريف لا يطابق هذه اللفظة لا بالوضع اللغوي ولا بالوضع المنطقي أما الوضع اللغوي فهو أن
الطالب بما هو انما يطلب حقيقة الشيء وماهيته ولا تتم حقيقة الشيء بذاتي مشترك بينه وبين غيره بل به
وبما يخصه أيضا ان كان له أمر خاص ذاتي دون مشاركة فكيف يجوز الاقتصار في الجواب على الذاتي
المشترك الذي ليس كمال حقيقة الشيء بل لابد من لفظ يتضمن جميع ذاتياته المشتركة والخاصة وأما

(١) مثل كون المثلث مساوي الزوايا الخ فان هذا لازم للمثلث يتبع انفكاكه عنه لكن بوسط وهو كون كل مثلث قابلا
لان يقام على أحد أضلاعه خط عمودي يتصل باحدى زواياه فيحدث عن جانبي ذلك العمودي زاويتان قائمتان وهما محتويان

كل المثلث



(٢) قفسا وجد مضبوطا في النسخة الى يدي بضم القاف الاولى وسكون القاف الثانية وضم الميم الى قبل السين
ولم أجدها بهذا اللفظ ذكرافي مججمات اللغة التي أمكن الاطلاع عليها لا في مطولاتها ولا في مختصراتها ولا فيما استدركه
بعض الباحثين في العربية من الغربيين ولم أجده أيضا في كتب حياة الحيوان العربية ولكنني ذكرت أحد المطلقين
على اللغة اليونانية واللاتينية لما عهد في علم العرب من قتل الالفاظ العلمية من اليونانية الى العربية بنوع من
التعريب فأخبرني أنه يوجد في اليونانية كلمة كيكينوس Kyknos وهي في اللاتينية سيغنوس Cynos
وهي بالفرنسية سيغني Cygne ومعنى هذه الالفاظ جميعها في اللغة العربية البلسون أو مالا الحزين وهو طير
ماء أبيض ذكره صاحب حياة الحيوان في مالك الحزين ونقل ما نقل في شأنه عن الجوهرى وابن برى والتوحيدى وبه
يضر بامثل عند الغربيين في صفاء البياض وورقه تحققت من ذلك أن المصنف عرب اللفظ اليوناني الى قفسس وعنى هذا
يكون الصواب في ضبطه كسر القاف الاولى واداء أعلم

(٣) أفضل المتأخرين زمانا هو أبو علي بن سينا يدل على أنه مراده ما سيأتي به كره في باب التناقض

الوضع المنطقي فهو أن المنطقيين توافقوا فيما بينهم على أنه لا يجاب عن ماهو بأشياء يسهونهم فصول الأجناس وهي كما تعرفها بعد ذاتيات مشتركة لكن الذاتي المشترك وإن لم يكن دال على الماهية ولا مقولا في جواب ماهو فهو داخل في الماهية ومقول في طريق ماهو وقرق بين المقول في جواب ماهو والمقول في طريق ماهو إذ كل ذاتي مقول في طريق ماهو لانه متضمن في الدلالة ولكن ليس وحده مقولا في جواب ماهو لما عرفت

وأما أصناف الدال على الماهية فتلاثة (أحدها) ما يدل بالخصوصية المحضة مثل دلالة الحيوان الناطق على الانسان وتستعرف بعد أن هذه الدلالة هي دلالة الحد على المحدود (والثاني) ما يدل بالشركة فقط وهي أن تجمع أشياء مختلفة الماهيات مشتركة في أمور ذاتية لها ويستل عن ماهيتها المشتركة مثل ما إذا سئل عن انسان و فرس وثور ماهي فالذي يصلح للجواب هو الدال على كمال الماهية المشتركة بينها وهو الحيوان فأما ماهو أعم من الحيوان مثل الجوهر والجسم فليس بكال الماهية المشتركة بينها وما هو أخص منه مثل الانسان والفرس والثور فينطوي كل لفظ منه على خصوصية زائدة على ما فيه الاشتراك ولا يكون مطابقا للسؤال بل زائدا عليه وأما ماهو مثل الحساس والمتحرك بالارادة وإن كان كل واحد منهما مساويا للحيوان حتى إن كل ماهو حيوان فهو حساس وكل ماهو حساس فهو حيوان فليس يصلح للدلالة على ماهيتها وذلك لأن الحساس انما يدل بالوضع اللغوي على شيء ماله حس فقط وليس له دلالة على الجسمية الا بطريق الالتزام وهو شعور الذهن بأن الحساس لا يكون في الوجود الا جسما وليست هذه دلالة لفظية بل انتقال الذهن بطريق عقلي من معنى الى معنى ومثل هذا الانتقال والاستدلال مهجور في الدلالات اللفظية اذ لو كان معتبرا لكان اللفظ الواحد دالا على أشياء غير متناهية فان انتقالات الذهن غير متناهية وليس للمنطقيين في أمثال هذه الالفاظ وضع آخر غير الوضع اللغوي وأما الحيوان فهو موضوع للجسم المتنفس المغتذي النامي المولد الحساس المتحرك بالارادة لا يشذ عن دلالة شيء ما وهذه جملة الذاتيات المشتركة بين الانسان والفرس والثور فليكن الحيوان هو الدال على ماهيتها (وأما الثالث) فهو ما يدل بالشركة والخصوصية أيضا مثل ما إذا سئل عن جماعة هم زيد وعمر و خالد ماهم كان الجواب انهم أناس وكذلك إذا سئل عن زيد وحده ماهو لأن يقال من هو كان الجواب إنه انسان فان ماهية زيد وحده هي الماهية المشتركة بينه وبين غيره من آحاد الناس وما يفضل في زيد على الانسانية فهي إما عوارض تطرأ عليه وتزول أو لوازم صحيته من أول تكونه لاقران أمور عارضة بماذاته التي منها خلق أو طرباها في رحم أمه يمكن في الوهم تقدير عدمها وعروض أضدادها في مبدأ الخلقة ويكون هو بعينه ذلك الانسان وأما نسبة الانسانية الى الحيوانية فليست على هذا النحو اذ لا يمكن أن يقدر بقا ذلك الحيوان بعينه مع تقدير زوال الانسانية وحصول الفرسية بل ذلك الحيوان في الوجود هو ذلك الانسان وما يليق بفهم المبتدئ في هذا الموضوع هو أن ذلك الحيوان الذي هو الانسان انما تكونه من مادة وصور (الصور جنسية) فاما أن يتم تكونه منه ما فيكون ذلك الانسان بعينه أو لا يتم فلا يكون لذلك الانسان ولا ذلك الحيوان وليس يحتمل التقدير الآخر وهو أنه انما يصير انسانا بالواقع تلحق مادته لو قدرنا عدمها وعروض أضدادها لتكون حيوانا غير انسان لانه لم يصير انسانا بسبب عرض

١٢٠ صورته - جنسية أرادته بالصورة التي تحصل الحاس ليكون حقيقة بالفعل فقد قالوا ان الجنس لا يحصل في الوجود الا بالتحريك بالنقل الى الفصل مقرر للجنس فوعا وجودا بالفعل مستعدا للحق والخص به كجنسيته كما ذكر في رجب التاسع والعاشر من هذا القرن ويعبرون عن تلك الصورة التي هي تقوم الجنس فوعا - تتم حقيقة لغيرها بصور النوعية أيها أو انما انما المصنف صورة جنسية لتحصيها الجنس حقيقة بالفعل كصنف

في مادته المس (١) متعددة للحيوانية هو الذي اقتضى كونه انسانا لولم يكن هولم يكن انسانا بل انما جعله انسانا عين ما جعله حيوانا لا بأن جعله حيوانا ثم ألحق به الانسانية أو قرن بها هو أو غيره بل جعله الحيوانية هو جعله الانسانية أعني حيوانية زيد وانسانيته ولئن اعتناص هذا الفرق على فهم المبتدئ واعتقد أن نسبة الذكورة والانوثة الى الانسانية كنسبة الانسانية الى الحيوان فكما أن الانسان انما جعله انسانا عين ما جعله حيوانا لاسبب آخر عرض في مادته كذلك انما جعله ذكرا عين ما تقدم فجعله انسانا فلنسامح في هذا المثال ولنجعل الذكورة داخلية في ماهية زيد حتى يكون الجواب انه انسان ذكرا أو رجل حين يسأل عنه بما هو فان تحقيق الامثلة ليس على المنطقي بل عليه اعطاء القانون المقتدي به في الامثلة واجراء حكمه فيها ان كانت على وفق موجب

(الفصل التاسع)

(في الجنس والتنوع والفصل والخاصة والعرض العام)

قد بينا أن المقبول في جواب ما هو إما أن يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالحقائق قولاً بحال الشركة أو يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد فقط والاول يسمى جنسا والثاني يسمى نوعا (٢) و قد يسمى كل واحد من مختلفات الحقيقة المقول عليها الجنس أيضا نوعا مثل الانسان والفرس والثور المقول عليها الحيوان أيضا وليس اطلاق النوع في الموضوعين بمعنى واحد فان النوع بالمعنى الثاني مضاف الى الجنس وحده أنه الكلي الذي يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو بحال الشركة قولاً اوليا وبالمعنى الاول غير مضاف الى الجنس وحده أنه المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط ولا يحتاج في تصوّره مقولا على كثيرين الى أن يكون شئ آخر أعظم منه مقولا عليه ثم الجنس منه ما هو جنس ولا يكون نوعا بالمعنى الثاني تحت جنس آخر اذ لا ذاتي أعظم منه ويسمى جنس الاجناس وهو الذي ينتهي الارتقاء اليه ومنه ما هو نوع تحت ذاتي آخر أعظم منه هو جنسه فيكون جنسا بالنسبة الى ما هو تحته ونوعا بالنسبة الى ما فوقه وكذلك النوع منه ما هو نوع ولا يتقلب جنسا اذ لا يقال على ماهيات مختلفة الحقائق تحته ويسمى نوع الانواع وهو الذي ينتهي الاخطاط اليه ومنه ما يتقلب جنسا اذ تحته أمور مختلفة الحقائق يقال هو عليها قول الجنس على جزئياته فيتربط بهذه القسمة ثلاث مراتب للجنس وثلاث للنوع أما مراتب الجنس فهذه جنس عال ليس بنوع البتة وجنس متوسط هو نوع وجنس تحته أجناس وجنس سافل هو نوع وجنس ليس تحته جنس

(١) مادته المستعدة للحيوانية يريد المادة العنصرية التي خلق منها كما ذكر في بيان أن ماهية زيد وحده هي ماهية غيره فقد قال هناك « لا فتران أمور عارضة عما دته التي منها خالو الخ » ومعنى كسوة المادة مستعدة للحيوانية أنها قابلة للحياة كالمواد العضوية التي يتكون منها الانسان وغيره من الحيوانات في هذا المادة بعد أن تكون بالحياة حيوانا لا تكون انسانا بعوارض تعرض عليها بعد حيوانيتها فتكون تلك العوارض ذلك النوع الذي هو الانسان بل انها تكون انسانا كما كانت به حيوانا لا فاصل بين الكونين ولا في التعقل الفعلي الحقيقي بل هما كون واحد حقيقي ويكفيك لا يوضح ذلك أن تعرف أن للانسان مثلا نفسا واحدة وهو بهذا النفس حيوان وانسان معا وبكون واحد

(٢) وقد يسمى الخ أي قدي يطلق اسم النوع على الحقيقة باعتبارها مختلفة مع غيرها في القصول مشتركة معها في جنس يشملها جميعا على أن يكون هذا الاعتبار داخل في التسمية ملاحظا لاطلاق سواء اتحدت أفراد الحقيقة فيها أو اختلفت ومن هنا تحقق كون النوع بهذا المعنى مضادا لدحول النسبة الى الغير فيه وأعم من النوع بالمعنى الاول لانه لم يراع اتحاد افراد في الحقيقة

وأما مراتب النوع فهذه نوع عال هو نوع و جنس و جنسه ليس بنوع اذ هو تحت جنس الاجناس الذي لا يتقلب نوعا ونوعه متوسط هو جنس ونوع و جنسه نوع ونوع سافل ليس تحته نوع فليس بجنس البتة وهذا السافل يقال له نوع بالمعنى الاول والثاني جميعا فهو كل على كثيرين مختلفين بالعدد فقط اذ ليس تحته أنواع مختلفة وهذا معنى النوع الاول وهو كل يقال عليه وعلى غيره جنس في جواب ما هو قولنا اوليا وهو معنى النوع الثاني لكنه باعتبار المعنى الاول وهو واضافته الى ما تحته يقال له نوع الانواع ولا مخالفة بين هذا وبين المعنى الثاني الا بالعموم والخصوص كالخلف (١) الفة بين الانسان والحيوان

والمثال المشهور ولهذه المراتب هو أن الانسان نوع الانواع و جنسه الحيوان و جنس الحيوان الجسم ذو النفس و جنس الجسم ذى النفس الجسم و جنس الجسم الجوهر فالجوهر جنس الاجناس كما أن الانسان نوع الانواع والحيوان جنس سافل اذ ليس تحته جنس وهو نوع بالنسبة الى ما فوقه والجسم نوع عال اذ ليس جنسه نوعا وهو جنس بالنسبة الى ما تحته والجسم ذو النفس متوسط بينهما فهو جنس تحته جنس ونوع فوقه نوع

وأما ما ليس بدال على الماهية من قسمي الذاتي فلا يجوز أن يكون أعم الذاتيات المشتركة والا **ك** (٢) ان مقولا على المشتركات فيه في جواب ما هو فيجب أن يكون إما مساويا لما هو الجنس الاعلى أو أخص منه فيصالح اذن للتمييز الذاتي عما يشارك الموصوف به في الوجود أو في جنس ما لان كل خاص انصف به هذا الأعم أمر تميزه عما لم يتصف به اذا كان مشاركا له في أمر عام ولذلك يصلح أن يكون جوابا لسؤال الطالب للتمييز وهو لفظ «أى» فان الأي يطلب به تمييز الشيء عما يشاركه في أمر عام لهما مثل ما اذا قيل الانسان أي حيوان هو كان ذلك طلبا للتمييز عن المشاركات في الحيوانية بخوابه الامر الذي يخصه دون غيره من الحيوان كالناطق أو الضاحك أو غيره مما من الخواص ذاتية كانت أو عرضية فان الأي لا يتعين الذاتي لجوابه الاعلى اصطلاح بعض الناس ولا مشاحة معهم فيه وكلا يتعين الذاتي لجوابه كذلك لا يتعين طلب التمييز عن المشاركات في أم (٣) ذاتي بل في كل عام حتى في الشئئية المطلقة أو الوجود مثل ما اذا قيل الجزئي أي شيء هو أو أي موجود هو وحينئذ يكون الجواب بما هيته لانه يطلب بهذا السؤال جميع ماله في ذاته بعد الشئئية والوجود وذلك ماهيته فتكون لفظة أي شيء هو أو أي موجود هو أي ما هو سوى الشئئية والوجود هذا اذ قرن أي بلفظة الشيء أو الموجود أما اذ قرن بغيره من الامور العامة كان المراد طلب تمييزه عن مشاركه في ذلك العام فكل مميز صالح لجوابه وان لم يكن ذاتيا وهذا القسم من الذاتي الذي ليس بدال على الماهية مميز لا محالة فكان صالحا لهذا الجواب وقد يسمى باسم الفصل وان كان كل مميز فصلا لسواء كان ذاتيا أو عرضيا لكن المنطقيون

(١) كالمخالفة بين الانسان والحيوان فالعموم والخصوص بين معني النوع هما العموم والخصوص المطلق ولم يحفل المصنف بما يفرضونه من نوع بسيط يقال على أفراد المتفقين بالحقيقة وليس له جنس لبساطته أو نوع مركب من قصدين تساوي بينهما جزا وليس فوقه جنس لان كلا العرضين مما لا تنفع له في العمل بالقوانين المنطقية لان الحدود ما تكون للمركبات ولا يقصد الى البسائط بالتحديد والمركب الذي لا جنس له مما يتخيل ولا يتحقق ولذلك حصر المناطق الحد التام فيما تركب من جنس وفصل قريبين

(٢) كان مقولا على المشتركات فيه في جواب ما هو لانه اذا كان أعم ذاتي فكل ذاتي سواء أخص منه فيكون مقسما له فتبين تقسيم في ذلك الاخص ولا ينبغي له الاشتراك الا في هذا الاعم فيكون تمام المشترك بينهما في حال في جواب ما هو

(٣) قوله في أمر ذي شئ مشترك أي لا يتعين أن يطلب بأي تمييز الشيء عما يشاركه في ذاتية فقط بل يصح أن يطلب بالتمييز بما يشاركه في الشئئية الخ

نصوصهم هذا الاسم المميز الذاتي وحده أنه الكلي المقول على النوع في جواب أى ماهو في ذاته
 ﴿واعلم﴾ أن الفصل إذا اقترن بطبيعة الجنس قومه نوعاً فهو ذاتي لطبيعة الجنس كالنطق الذي يقوم
 الحيوان نوعاً هو الإنسان لكنه ليس ذاتي لطبيعة الجنس المطلقة مثل الحيوان المطلق في مثالنا إذ
 الحيوانية المطلقة قد تخلو عن النطق ولا يتصور خلواً عن ذاتياته بل هو ذاتي لطبيعة الجنس
 المختصة في الوجود التي هي حيوانية الإنسان دون حيوانية غيره من الأنواع فإن تلك الحيوانية إنما
 تقوم نوعاً محصلاً بالنطق فالنطق وإن كان ذاتياً للمقوم نوعاً الذي هو مركب من الحيوانية والنطق
 فهو (١) وذاتي أيضاً للحيوانية المختصة دون اعتبار النطق معها إذ لو كانت ذاتيته بالنسبة إلى المركب
 منه ومن الحيوانية فقط لم يكن ينفك عنه وبين العرضيات فرق فإن جميعها ذاتية بهذا الاعتبار إذاً البياض
 ذاتي للجسم الأبيض إذا أخذ الجسم من حيث هو أبيض والضحك ذاتي للحيوان الضاحك من حيث
 هو ضاحك

فقد عرفت بهذا أن اعتبار كون الفصل ذاتي للجنس هو غير اعتبار كونه ذاتي للنوع المقوم به فإن ذاتيته
 بالنسبة إليه محل اختلاف أما بالنسبة إلى النوع فهو داخل في معناه وأما إلى طبيعة الجنس التي
 هي حصته (٢) فهذا النوع فغير داخل في معناها بل مقوم لها في الوجود فقط إذ لو لا الفصل لما تصور
 تقومها أصلاً

﴿واعلم﴾ أن طبيعة الجنس إذا تقومت بالفصل نوعاً استعدت بعد ذلك لما يلحقها من اللوازم
 والعوارض الغير الذاتية وقبل اقتران الفصل بذلك الجنس لا يتصور اقتران شيء من اللوازم التي تتبع

(١) فهو ذاتي للحيوانية المختصة دون اعتبار النطق معها الخ معنى كونه ذاتي للحيوانية المختصة أنها لا تكون حصته
 للنوع بالفعل بحيث تكون حقيقة محقة إلا بالفصل فهو ذاتي لها من حيث أنها لا تكون ذاتاً حقيقياً إلا بانضمامه إليها
 وإن لم يكن هو داخل في مفهومها وبعض القوم صرح بأن الفصل علة فاعلية لخصه النوع من الجنس فالناطق من لاعلة
 فاعلة للحيوانية التي في الإنسان وزعموا أنهم فهموا ذلك من كلام الشيخ ابن سينا وهو وهم غير صحيح وخبط في فهم ما رواه
 من عبارات الشيخ وغيره في بيان مذهب افلاطون وأرسطو في وجود الجنس والنوع والفصل وليس موضع تفصيله في
 المنطق وإنما هو باب واسع من أبواب الحكمة الأولى يبين فيه هل للعقولات الكلية وجود عقلي حقيق مستقل عن
 الوجود الحسي وليس دونه في التحقق الوجودي وإن ذلك الوجود العقلي الحقيقي ينزل إلى الوجود الحسي في أفراد كل
 نوع وهو مذهب ألباء افلاطون أو أن ذلك الوجود الحقيقي للكليات ليس الوجود واحدًا وهو وجود المحصن
 في الأشخاص أو حصص الأجناس في الأنواع فكما تقول إن النوع وهو الحقيقة إذا وجد في الخارج فتشخصه هو ذات
 الوجود الخاص لا أمر آخر جعلها متخصصاً بغيره العوارض لتحققها بعد اعتبارها موجوداً بذلك الوجود دون أن يكون
 الوجود جزءاً منها كذلك تقول إن الناطق مثلاً هو الوجود الخاص للحيوان في الإنسان وبه صار نوعاً بدون أن يكون
 جزءاً من الحيوان هو وجود النفس والجنس والمصول وجود واحد وهو مذهب أرسطو وهذا لا حاجة لبيانها في المنطق
 ومع حرص المصنف على الابتعاد عن هذه المباحث الحكيمة في المنطق فقد خاض في بعض ما خاضوا فيه والذي يحتاج
 إليه في المنطق للفرق بين الذاتي وغيره وما قاله الشيخ ابن سينا «إن الفصل يتفصل عن سائر الأمور التي معه بأنه هو الذي
 يلقي أولاً لطبيعة الجنس فيخصها ما يفرزها وإنها رأى سائر الأهور» لتحققها بعد اعتبارها أو فرزها «وقول المصنف
 إذ لو كانت ذاتيته بالنسبة إلى المركب منه الحيز يذهب إلى المركبات الاعتبارية كالجسم الأبيض يكون فيه العرض جزءاً
 من المركب مقوماً له من حيث هو مركب منه ومن غير ومع ذلك لا يعد ذاتياً فكذلك جزئية الناطق للمركب منه
 ومن الحيوان وهو الإنسان ليست وحدها كافية في الدلالة على أنه ذاتي له فلا بد أن يكون ذاتياً من أسرار غير مرتبطة
 لخصه الجنس في الوجود كما سبق ولولا اكتفى المصنف في الفرق بين الفصل وبين غيره بما ذكره شيئاً بعد ما لا حاجة إليه
 (٢) حصته هذا النوع الخ أى حصته الجنس المحصلة في هذا النوع

ذلك النوع به بل جميعها أتسبح بمعنى تعرض بعد الفصل وهذا المتقوم بالفصل قد يكون نوعاً آخر وقد يكون نوعاً متوسطاً كالحيوان المتقوم بالحساس الذي هو فصله وما هو مثل الحساس الذي هو فصل جنس الشيء فهو ذاتي مشترك لجميع الأنواع الواقعة تحت ذلك الجنس ومع ذلك لا يقال عليها في جواب ما هو باعتراف المنطقيين فتعرف به أنه ليس كل ذاتي مشترك مقولاً في جواب ما هو والفصل وإن لم يكن ذاتياً مقوماً لطبيعة الجنس المطلقة فهو مقسم لها فكل فصل فهو إذن بالقياس إلى النوع مقوم وبالقياس إلى جنس ذلك النوع مقسم وبالقياس إلى طبيعة الجنس المخصصة في الوجود أيضاً مقوم فالجنس الأعلى على الفصل المقسم دون المقوم والنوع الأخير المقوم دون المقسم وللتوسطات المقوم والمقسم معاً أما المقسم فما يقسمه ويقوم نوعه تحته وأما المقوم فما يقومه ويقسم جنسه إليه فهذه الثلاثة التي هي الجنس والنوع والفصل أقسام الذات

وأما العرض فاما أن يكون خاصاً بنوع واحد دون غيره سواء كان لازماً أو عارضاً مفارقاً وسواء عم جميع النوع أو لم يعم وسواء كان النوع آخر أو متوسطاً ويسمى الخاصة ولكن أفضل الخواص ما هو اللازم العام لجميع أشخاص النوع وحدتها أنها كلية مقولة على جزئيات نوع واحد قولاً غير ذاتي وهي مثل الضاحك والكاتب للانسان ومساوي الزوايا للقائمتين للثلث ولما أن لا يكون خاصاً بل يوجد لغيره من الأنواع سواء كان لازماً لتلك الأنواع أو مفارقاً وسواء عم جميع آحادها أو لم يعم ويسمى العرض العام وحدته أنه المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة قولاً غير ذاتي وهو كالابيض للثلج والخص وكالمتحرك للأنواع الحيوانات وهذا العرض غير العرض المستعمل مقابل للجوهر الذي ستعرفه بعد فان هذا قد يكون جوهرًا كالابيض بالقياس إلى الانسان والثلج وهو عرض عام اذ هو كلي محمول على الثلج والخص وليس بجنس له ولا فصل ولا نوع ولا خاصة فلا بد من أن يكون عرضاً عاماً لان الكلي لا يتخلو من أحد هذه الامور الخمسة كما عرفت

(الفصل العاشر)

(في مناسبة هذه الخمسة بعضهم بعض)

اعلم أن الشيء الذي هو جنس ليس جنساً في نفسه ولا بالقياس إلى كل شيء بل جنساً للامور المشتركة فيه المقول هو عليها في جواب ما هو وهي أنواعه وكذلك النوع انما هو نوع بالقياس إلى الامر الذاتي الذي هو أعم منه وهو جنسه المتضمن لجميع ذاتياته التي تشارك فيها الأنواع الاخر والفصل بالقياس إلى ما يميزه في ذاته والخاصة انما هي خاصة بالقياس إلى ما يعرض لطبيعته وحده وكذلك العرض انما هو عرض عام بالقياس إلى ما يعرض له لا وحده بل إذا أخذ مع غيره وهي (٣) نادقيقة لفظية يجب أن يتنبه لها وهي أن المشتركة كات في الجنس قد يمكن أن تؤخذ على وجه لا يكون الجنس بالإضافة إليها الأنواع كالحيوان اذا أخذ بالنسبة إلى هذا الحيوان المشار إليه دون

(١) وكذلك النوع الح هذا هو النوع بالمعنى الاضافي أما بالمعنى المشهور فهو نوع بالقياس إلى الأشخاص التي تحتها متفقة فيه مختلفة بالعدد فقط

(٢) إلى ما يميزه في ذاته أي إلى الماهية التي تتميز به في ذاتها

(٣) وهي نادقيقة الح حاصل ما فصله المصنف في الامثلة أن كل كلي أخذته من حيث هو في شخص مع ملاحظة الشخص فيه دون ما عداه قد اعتبر به من حيث هو حصة تحت حق هذا الشخص وهو الوجود الخارجي فيكون حقيقة تحقق هذا الوجود فكون نسبته إلى بقية الوجودات الخاصة هي نسبتها إلى هذا الوجود فتكون نوعاً لا يختلف في افراده باختلاف الوجودات لا غير وهو من الأنواع الاعتبارية كما لا يخفى

أخذ النطق معه فإنه يكون نوعاً بهذا الاعتبار لأنه يكون مقولاً على كثيرين مختلفين بالعدد إذا لم يؤخذ معها النطق وغيره من الفصول التي للحيوانات الأخر وكذلك الفصل مثل الناطق إذا أخذ بالنسبة إلى هذا الناطق غير مأخوذ معه الحيوانية فإنه نوع لافصل جنس وانما هو فصل لاختصاص الحيوان إذا عتبرت حيوانيتها وكذلك الضحك انما هو نوع أيضاً لهذا الضحك من غير أن يعتبر انساناً وانما هو خاصة لاختصاص الناس وكذلك الابيض لهذا الابيض من حيث هو ابيض مشار إليه نوع له وانما هو عرض عام للثلج والخص وغير ذلك مما هو موصوف بالابيض لانه لا يبيض من حيث هو هذا الابيض وكما أن الجنس ليس جنساً لأحد جزئياته المأخوذة دون الفصل فكذلك ليس جنساً للفصل ولا الفصل نوعاً ولا الاحتياج إلى فصل آخر بل الفصل معنى خارج عن طبيعة الجنس المطلقة وكذا الجنس خارج عن معنى الفصل فان الناطق ليس هو حيواناً فانطق بل شئ ما دون نطق وان كان يلزم أن يكون ذلك الشئ حيواناً كما عرفت وأما الحيوان ذو الناطق فهو الانسان الذي هو النوع ولو كان الحيوان داخلياً في معنى الناطق لكان اذا قيل حيوان ناطق فقد قيل حيوان هو حيوان ذو نطق والجنس اذا قيل على الفصل فهو كما يقال العرض اللازم على المعروف له ونسبة الفصل إليه كنسبة الخاصة التي لا توجد في جميع النوع إلى النوع لكن الفرق بينهما أن الفصل هو الذي يقترب بالجنس أولاً فيقومه نوعاً موجوداً بالفعل مستعداً للحقوق الخواص به والخاصة والعوارض اللازمة تعرض بعد تقويمه نوعاً لا اقتران الفصل بطبيعة الجنس

واعلم أن الفصل المنطقي للانسان هو الناطق لا النطق فان الفصل الكلي يحمل على النوع كما عرفت والنطق لا يحمل على الانسان الا بالاشتقاق ولكذلك^(١) مع ذلك يسمى فصلاً بسيطاً والكليات الخمسة أيضاً على هذا المنهاج فالجنس هو مثل الحيوان المحمول على جزئيه الذي هو الانسان لا الحيوانية وكذلك النوع هو مثل الانسان لا الانسانية والخاصة مثل الضحك لا الضحك والعرض العام مثل الابيض لا البياض لان هذه هي المحولات على جزئيات النوع التي هي زيد وعمر لا النطق والضحك والحيوانية والانسانية والبياض

واعلم أنه قد يكون شئ بالاضافة إلى أنواع عرضاً عاماً وبالاضافة إلى ما فوقها خاصة كما شئ فإنه عرض عام بالقياس إلى الانسان وخاصة للحيوان بل قد يمكن أن يكون شئ واحداً جنساً ونوعاً وخاصة وعرضاً عاماً بالنسبة إلى أشياء مختلفة كاللون فإنه نوع من الكيف وجنس للسواد والبياض وخاصة للجسم وعرض عام للانسان والفرس

(الفن الثاني)

(في المعاني المفردة المدلول عليها بالالفاظ الكلية الخمسة ويشتمل على اثني عشر فصلاً)

(الفصل الاول)

نريد أن نبين في هذا الفن جملة الأمور التي تقع عليها هذه الالفاظ الخمسة المذكورة في الفن الأول التي معانيها في الذهن أجزاء المعاني المركبة التركيب الموصل إلى درك الجهولات والمنطقيون حصروا الأمور في أجناس عشرة هي أجناس الأجناس وقسموا كل واحد منها إلى أنواعه منطقيين في لقسمته إلى درجة أنواع التي لا نوع بعدها وينوا خواص كل واحد منها والامور العامة لجميعها ولعدة

(١) ولكنه أي الناطق يسمى فصلاً بسيطاً وان كان مشتقاً حتى مفهومه في مركب لال الفصل ما عبر عنه الناطق لمفهوم الناطق

منها وأن الاشارة المفردة الكلية لا تخرج بالدلالة عن شيء منها إلا أن أكثر البيان الذي يستعمل في هذا الفن هو على سبيل الوضع والتسليم لا على سبيل التحقيق فان البيان اللائق بفهم المبتدئ قاصر عن الوفاء بتحقيق مقصود هذا الفن بل لا ينبغي به الا النظر المنتهي الى العلوم الكلية المتدرب بكثير من النظريات وذلك لان ضرورة هذا العدد لا تبرهن في المنطق ولا كون كل واحد منها جنسا حقيقيا ولا كون كل واحد منها جوهر او الباقية أعراضا بل يجب أن يقبل قبولا على سبيل التقليد وحسن الظن فان بيانه الحقيقي لا يتكلفه الا الناظر في العلم الكلي من علوم ما بعد الطبيعة وغرضنا من تقديم هذا الفن مع تعذرا الاستقصاء في بيانه بالنسبة الى فهم الشبان^(١) ادين أن تأنس طباعهم بأمثله هذه الكليات الخمسة ويسهل عليهم دركها بالنظر في نفس الامور فان ادراك القوانين مجردة عن المواد والامثلة ربما يستعصى على الطباع الغير المروضة فليكن هذا القدر من الفائدة منتهى طمعك في هذا الفن أما الفن الاول فضروري التقديم لكثرة نفعه وعموم فائدته بالنسبة الى تعليم الحجج والاقوال الشارحة اذا الحجج مؤلفة من مقدمات والمقدمة مؤلفة من مفردين بينهما نسبة أحد المفردين يسمى موضوعا والاخر محمولا ولا بد من كلية الموضوع ليدخل في العلوم ومن كون المحمول على نسبة من النسب المذكورة في الذاتية والعرضية ليدخل في البرهان الذي قصارى المنطق تعليمه والقسمه أيضا احدى الطرق الموصلة الى اقتناص العلم بالمجهول والقسمه الفاصلة هي التي للاجناس بفصولها المقسمة الى الانواع اللاحقة بها كي لا تقع طفرة من درجة الى غير التي تليها فيخل بالمتوسطات وقد تكون القسمه بالخواص والاعراض أيضا فمعرفة هذه المفردات نافعة في معرفة الحجج ومنفعتها في الاقوال الشارحة أظهر اذا الحدود من جملتها مؤلفة من الاجناس والفصول والرسوم منها مؤلفة من الاجناس والخواص والاعراض فقد عرفت بهذا تفاوت فائدتى الفنين بالنسبة الى غرض المنطق وهذا الفن هو المسمى قاطيعورياس أى المقولات العشرة

(الفصل الثاني)

(في نسبة الاسماء الى المعنى)

المراد بالاسم ههنا كل لفظ دال سواء كان ما يراد بالاسم بعد هذا أو ما يراد بالكلمة أرب بالاداة ونسبة الأسماء الى المسميات لا يحلوم من ثلاثة أقسام فانه إما أن يتحد الاسم بنية^(٢) أكثر المسمى أو يتحد الاسم بالاسم ويتحد المسمى أو تكثر الاسماء والمسميات معا والقسم الاول على وجهين (أحدهما) أن يكون اللفظ الواحد واقفا على المسميات الكثيرة بمعنى واحد لا اختلاف بينها وبين مثل الحيوان الواقع على الانسان والفرس والثور وهذا الوجه مخصص باسم المتواطى والكليات الخمسة كلها بانفسها بحزباتها متواطئة لانها رقيقة على ما معنى واحد بالسوية وربما يظن أن الجنس والنوع والفصل هو المتواطئة فحسب دون الخاصة والعرض العام وليس كذلك فان كون الاسم متواطئا هو لوقوعه على مسميات كثيرة بمعنى واحد لا لكون المعنى ذاتيا وعرضيا

(١) الشايد السد وكل شيء من كبريت من الامور لعمامة وغيرهما شيئا شديدا أحسن منه طرفا وشديدا لال شديدا سقتها قاراس الاعراض السد الى السد الذي به علم شيئا من العلم والادب وانما من يتوكل كانه ساقه وجمعه ربه دورات السد حيا وطردس ١٦ العلم ليدور ١١ لايه وهم المتدور

(٢) ويسمى أكثر المسمى شيئا كثيرا يطلق عليه لفظ فان الحيوان وانما سمى به وهو المعنى الموصوف له اللطول كانه كثيرا يطلق عليه الحيوان كانه انسان والفرس وغيرهما وهي مسمياته لان كل اسم حيوان

(والثاني) من وجهي القسم الاول ينقسم ثلاثة أقسام إما أن يكون المعنى المفهوم من اللفظ واحدا في التسميات كلها ولكن بينهما اختلاف فيه من جهة أخرى مثل أن يكون لبعضها أولا أو بعضها أولى به أو هو أشد في بعضها وإما أن لا يكون المعنى واحدا ولكن بين المعنيين مشابهة ما وإما أن لا يكون المعنى واحدا ولا بين المعنيين مشابهة ما فالقسم الاول من هذه الثلاثة يسمى لفظا مشككا وهو مثل الوجود الواقع على الجوهر والعرض فان معناه واحد فيه - ما ولكنه للجوهر أولا وأولى وللعرض ثانيا وليس بأولى بل هو لبعض الجواهر أقدم وأولى منه لبعض وللبعض الاعراض كذلك أقدم وأولى من بعض والاول غير الاول لان كثيرا مما هو أولى ليس بأول وهو اذا كان المعنى فيها معاملا غير تقدم وتأخر ولكنه في أحدهما أتم وأبدلت وأما كل ما هو أول فهو أولى وأما الاختلاف بالشدة والضعف فانما يكون في المعاني التي تقبل الشدة والضعف مثل التلونات المختلفة بشدة ألوانها وضعفها كالثلج والعاج والجص وكذلك الاشياء الحادة والباردة فان بعضها يكون أشد حرارة من بعض وكذلك في البرودة فلا يكون الابيض والحر والبارد واقعا عليها بالتواطؤ بل بالتشكيك

(والقسم الثاني) من هذه الثلاثة يسمى الاسماء المتشابهة وذلك مثل تسميتك الفرس الطبيعي والفرس المصور حيوانا وليس وقوع الحيوان عليهما بمعنى واحد فان معناه في أحدهما هو أنه جسم ذوق نفس حساس متحرك بالارادة وفي الآخر معناه أنه شكل صناعي يحاكي ظاهره صورة الجسم الحساس المتحرك بالارادة ولكن بين المعنيين مشابهة ما إما في الشكل أو في غير ذلك هي الداعية الى إعطاء أحد الأمرين اسم الآخر فيكون الاسم موضوعا لأحدهما أولا ولا آخر ثانيا فاذا قيس الاسم اليهما جميعا كان ذلك تشابه الاسم واذا قيس الى الثاني منه مسمى بالاسم المنقول وربما خضع المنقول بما شاع في الوضع الثاني وصار حقيقة فيه وترك استعماله للتعني الاول كلفظتي الصوم والصلاة اختصتا في الوضع الثاني بالعبادتين المعروفتين وان كان لفظ الصوم بالوضع الاول للاسماك واعطى الصلاة للدعاء والاسماء المستعارة للمجازية من التشابه أيضا فان لفظ الشيء انما يستعار لغيره بشبه أو قرب واتصال بينهما لكنهما اذا استعيرت ففهم معناه صارت من جملة المنقولة والمستعارة هو الذي استعير للشيء من غيره من غير نقل اليه بالكيفية وجعله للاستعارة بالحقيقة بل يكون باقيا كما كان للتعني الاول وان أريد به في الحال المعنى الثاني كقولك للبليد جار والمجار هو الذي يطلق في الظاهر على شيء والمطلق عليه في الحقيقة غيره كقول الله تعالى واسأل القرية أي أهلها ولا ما بين القرية والأهل من كونه ساكنا أو كونها مسكونا فيه الما جار إضافة السؤال في الحقيقة الى الأهل ومن حيث الظاهر الى القرية ثم هذا التشابه إن كان في أمر قريب الى الفهم فهو من هذا القسم وان كان في معنى بعيد مثل وقوع الكلب على هذا الحيوان المعروف وعلى الشعر لاجل أن الكلب أتبع ليرانات الانسان والشعرى تابعة

لصورة التي جعلت كالانسان وهي صورة جبارتو أمين فليس من هذا القبيل بل هو من الاشتراك المحض في الاسم من غير تشابه في المعنى وهذا هو الوجه الثالث وذلك مثل العين الواقع على منبع الماء والعضو المبصر والديار فان من خواص العين فيها مختلفة لا تشابه فيها بوجه ما وتشترك هذه الاقسام الثلاثة في اسم وهو ان يقارن لها لثمة سمدا وتدينفق أن يكون الاسم الواحد مقولا على شيئين

(١) كقولهم من وجهي القسم الاول ينقسم ثلاثة أقسام إما أن يكون المعنى المفهوم من اللفظ واحدا في التسميات كلها ولكن بينهما اختلاف فيه من جهة أخرى مثل أن يكون لبعضها أولا أو بعضها أولى به أو هو أشد في بعضها وإما أن لا يكون المعنى واحدا ولكن بين المعنيين مشابهة ما وإما أن لا يكون المعنى واحدا ولا بين المعنيين مشابهة ما فالقسم الاول من هذه الثلاثة يسمى لفظا مشككا وهو مثل الوجود الواقع على الجوهر والعرض فان معناه واحد فيه - ما ولكنه للجوهر أولا وأولى وللعرض ثانيا وليس بأولى بل هو لبعض الجواهر أقدم وأولى منه لبعض وللبعض الاعراض كذلك أقدم وأولى من بعض والاول غير الاول لان كثيرا مما هو أولى ليس بأول وهو اذا كان المعنى فيها معاملا غير تقدم وتأخر ولكنه في أحدهما أتم وأبدلت وأما كل ما هو أول فهو أولى وأما الاختلاف بالشدة والضعف فانما يكون في المعاني التي تقبل الشدة والضعف مثل التلونات المختلفة بشدة ألوانها وضعفها كالثلج والعاج والجص وكذلك الاشياء الحادة والباردة فان بعضها يكون أشد حرارة من بعض وكذلك في البرودة فلا يكون الابيض والحر والبارد واقعا عليها بالتواطؤ بل بالتشكيك

(٢) كقولهم من وجهي القسم الثاني من هذه الثلاثة يسمى الاسماء المتشابهة وذلك مثل تسميتك الفرس الطبيعي والفرس المصور حيوانا وليس وقوع الحيوان عليهما بمعنى واحد فان معناه في أحدهما هو أنه جسم ذوق نفس حساس متحرك بالارادة وفي الآخر معناه أنه شكل صناعي يحاكي ظاهره صورة الجسم الحساس المتحرك بالارادة ولكن بين المعنيين مشابهة ما إما في الشكل أو في غير ذلك هي الداعية الى إعطاء أحد الأمرين اسم الآخر فيكون الاسم موضوعا لأحدهما أولا ولا آخر ثانيا فاذا قيس الاسم اليهما جميعا كان ذلك تشابه الاسم واذا قيس الى الثاني منه مسمى بالاسم المنقول وربما خضع المنقول بما شاع في الوضع الثاني وصار حقيقة فيه وترك استعماله للتعني الاول كلفظتي الصوم والصلاة اختصتا في الوضع الثاني بالعبادتين المعروفتين وان كان لفظ الصوم بالوضع الاول للاسماك واعطى الصلاة للدعاء والاسماء المستعارة للمجازية من التشابه أيضا فان لفظ الشيء انما يستعار لغيره بشبه أو قرب واتصال بينهما لكنهما اذا استعيرت ففهم معناه صارت من جملة المنقولة والمستعارة هو الذي استعير للشيء من غيره من غير نقل اليه بالكيفية وجعله للاستعارة بالحقيقة بل يكون باقيا كما كان للتعني الاول وان أريد به في الحال المعنى الثاني كقولك للبليد جار والمجار هو الذي يطلق في الظاهر على شيء والمطلق عليه في الحقيقة غيره كقول الله تعالى واسأل القرية أي أهلها ولا ما بين القرية والأهل من كونه ساكنا أو كونها مسكونا فيه الما جار إضافة السؤال في الحقيقة الى الأهل ومن حيث الظاهر الى القرية ثم هذا التشابه إن كان في أمر قريب الى الفهم فهو من هذا القسم وان كان في معنى بعيد مثل وقوع الكلب على هذا الحيوان المعروف وعلى الشعر لاجل أن الكلب أتبع ليرانات الانسان والشعرى تابعة

في لدرج قمره العرب اسماء مختلفة

بالاشتراك والتواطؤ مثل الاسود اذا قيل على الق^(١) ار وعلى من اسمه أسود وهو ملون أيضا بالسود
 فاذا قيل الاسود عليه تعريفاً له باسمه كان قوله عليه وعلى القار بالاشتراك وان قيل عليه وصفاً
 له بالسود كان قوله عليه بالتواطؤ بل يتفق أن يكون مقولاً على شيء واحد من جهتين بالاشتراك
 كالأ سود المسمى به شخص ملون بالسود فان وقوع الاسود عليه بالاضافة الى اسمه ولونه ووقوع
 بالاشتراك وربما كان معنى عام مسمى باسم وسمي ذلك الاسم معنى خاص تحت وقوع الاسم عليهما
 والحالة هذه وقوع الاشتراك مثل الممكن اذا قيل لغير المتنع وقيل لغير الضروري وجودا وعدما وغير
 المتنع أعم من غير الضروري فاذا قيل عليهما الممكن فهو قول بالاشتراك بل قوله على الخاص وحده
 قول بالاشتراك أيضا بالنظر الى ما فيه ^(٢) من المعنيين المختلفين ويقع من أمثال ذلك غلط كثير فهذه
 كلها أقسام القسم الاول وهي المتواطئة والمشككة والمتشابهة والمشاركة
 وأما القسم الثاني وهو ما يتكرر الاسم ويتعد المعنى فهو مثل قولنا الليث والأسد لهذا السبع المعروف
 وانجر والعقار للشراب المسكر المعتصر من العنب فان هذه الاسماء متواردة على معنى واحد من غير أن
 يكون لبعضها دلالة زائدة ليست لغيره وتسمى أسماء مترادفة
 وأما القسم الثالث الذي يتكرر فيه الاسم والمعنى جميعا فيسمى أسماء متباينة مثل الحجر والفرس
 والسراج والماء وهذه الأسماء إما أن تكون مختلفة الموضوعات كما ذكرنا من المثال وإما أن تتفق
 موضوعات معانيها المختلفة فيظن أنهم مترادفة لاتفاق موضوعاتها وليس كذلك فذلك على أقسام إما
 أن يكون أحد اللفظين بحسب الموضوع والآخر بحسب وصفه مثل قولنا السيف والصارم فان
 السيف اسم لهذه الآلة التي هي موض^(٣)وعة لمعنى الصارمية والصارم اسم لها اذا أخذت بوصف
 الحدة وقد يكون لكل واحد من اللفظين بحسب وصف وصف مثل قولنا الصارم والمهند فان
 أحدهما يدل على حدته والآخر على نسبته وقد يكون أحد اللفظين بحسب وصف والآخر بحسب
 وصف لذلك الوصف كقولنا ناطق وفصيح فالناطق وصف والفصيح وصف لذلك الوصف
 ومن جملة المتباينات الاسامي المشتقة وهي التي لسمياتها صفة أو شيء غير الصفة منسوب اليها فيؤخذ
 لسمياتها من أسماء تلك الصفات أو الشيء المنسوب اليها أسماء لتدل على وجود تلك الصفات أو الاشياء
 المنسوبة اليها وتغير تلك الاسامي في الشكل والتصريف أو الزيادة والنقصان لتدل على تخالف المعنيين
 كقولنا شجاع من الشجاعة ومتمول من المال وحداد من الحديد ولو كان مأخوذاً بعينه من غير تغيير
 الشكل كالعدل الموجود فيه العدل اذا سمي عدلا لم يكن من جملة ما هو مشتقا بل من جملة ما يقال
 بالاشتراك الاسم والمنسوبات مثل المكي والمدني من هذا القليل وربما اختص المشتق بما يدل بتغيير
 اللفظ عن شكله كالمهند والمنسوب بما يدل بالحق لفظ النسبة به مع بقاءه على شكله كالهندي والمشتق
 يحتاج الى اسم موضوع لمعنى والى شيء آخر له نسبة الى ذلك المعنى والى مشاركة الاسم هذا الآخر مع
 الاسم الاول والى تغيير ما يلحقه

(الفصل الثالث)

(في تعريف الجوهر والعرض)

الموجود إما أن يكون جوهرًا أو عرضًا والجوهر هو الموجود لا في موضوع والعرض هو الموجود في

(١) القار بالقاف شيء أسود تظلي به السفن والابل وقيل هو الرقت

(٢) من المعنيين أي جواز الوجود وجواز عدمه مطلق الممكن على جاز الوجود وعلى جاز عدمه بالاشتراك

(٣) موضوعة لمعنى الصارمية أي هي ذات الصارمية وصف لها محمول عليهما حمل اشتقاق

موضوع ونعني بالموضوع ههنا المحل المتقوم بذاته المقوم ما يحمله فكل ما هو به هذه الصفة فهو عرض وما ليس في شيء بهذه الصفة إلا لأنه ليس في شيء أصلاً أو أن كان في شيء فلا يكون ذلك الشيء متقوماً بذاته مقوماً لهذا الحال فيه فهو جوهر أماما هو في شيء ولكن لا على هذا التخوفاً من صورة الماء في المادة القابلة لها ومثل وجود الجزء في الكل كالواحد في العشرة ومثل الجنس في النوع كالحيوان في معنى الإنسان ومثل النوع في الجنس كمثل الإنسان في عموم الحيوان ومثل كون الشيء في المكان أو في الزمان أو في عرض من الأغراض مثل ما يقال فلان في الغضب أو الراحة أو الصحة أو السعادة أو السياسة فإن جميع هذا ليس موجوداً في الموضوع على النحو الذي حددنا الموضوع

أما مادة الماء فليست مقومة الذات البصورة المائية فلا تكون موضوعاً لها وكذلك الكل لا قوام له إلا بالجزء وكذلك طبيعة النوع تقومها بطبيعة الجنس كالإنسان تقوم به بالحيوان وعموم الجنس أيضاً تقوم به بالنوع فإما يمكن الجنس أنواع لا يتحقق جنساً فلا يكون أحدهما موضوعاً للآخر وأما كون الشيء في المكان أو الزمان أو الغضب وغير ذلك فليس قوامه بهذه الأشياء فالجسم قد يفارق مكانه إلى غيره ولا يبطل قوامه وكذلك يستبدل الزمان وهو على قوامه وتستبدل هذه الحالات من الغضب والراحة وغيرها وقوامه باق وانفق أن كان شيء من هذه ملازماً لكل الأرض في مكانه الذي هو فيه فليس لتعلق قوامه به وأن مكانه هو الذي أفاده القوام بذاته ووجوده بالفعل وأما العرض فبخلاف ذلك فإنه إنما يفارق موضوعه الذي له بعينه لأن قوامه بذلك الموضوع لا لامراً خرسى ذلك وقد أورد من جملة ما يقال في شيء وجود الكل في الأجزاء طلباً للفرق بينه وبين العرض في الموضوع وهذا تعسف غير محتاج إليه إذ الكل هو مجموع الأجزاء فلا يقال إن الكل في الأجزاء بل الكل هو الأجزاء لا واحداً واحداً منها بل جملة فنسبة الكل إلى الأجزاء هي نسبة الكل إلى الأجزاء وهو محال إذ ليس الكل في واحد واحد من الأجزاء أو إلى الأجزاء جملة أو هو جملة الأجزاء فكيف ينسب إليها بأنه فيها إذ هو كنسبة الشيء إلى نفسه بأنه فيها فلا يقال العشرة في أحادها وأجزائها وهذا القدر كاف في الفرق بين العرض وبين ما يقال في شيء

ثم الجوهر منه جزئى كزيد وعمر وهذا الخشب وهذا الجمل ومنه كلى كالإنسان والحيوان والعرض منه جزئى كهذا البياض وهذا العلم ومنه كلى كالبياض والعلم فالجوهر الكلى مقول على موضوع وموجود لا في موضوع أما كونه مقولاً على موضوع فلكليته وأما أنه ليس في موضوع فلجوهريته ولقطة الموضوع فيهما باشتراك الاسم فإن الموضوع عندما يقال فيه مقول على موضوع معناه المحكوم عليه بإيجاب أو سلب كما تقدم في الفن الأول والموضوع عندما يقال ليس في موضوع هو ما حددناه في هذا الفصل والعرض الكلى مقول على موضوع وموجود في موضوع وأما الجوهر الجزئى فلا مقول على موضوع ولا موجود في موضوع أما أنه ليس موجوداً في موضوع فلجوهريته وأما أنه ليس مقولاً على موضوع فلا أن الموضوع الذي يقال هو عليه إما أن يكون كلياً أو جزئياً ولا يجوز أن يكون

(١) في مكانه أى مكان كل الأرض (٢) وأن مكانه هو الذى أفاده المعطوف على تعلق قوامه أى ليس لروم الأرض مكانها أو لروم مكانها بسبب أن قوام الأرض متعلق بالمكان وإن المكان هو الذى أفادها قوامها بذاتها وأفادها وجودها بالفعل

(٣) وجود الكل في الأجزاء نائب فاعل أو رد أى كـ وردوا فيما سبق الوجود في المكان وكون الجزء في الكل مثلاً ليعرفوا بين هذا وبين كون العرض في الموضوع أو ردوا أيضاً وجود الكل في الأجزاء ليعرفوا بينه وبين العرض الخ

كليا لأن الكلي هو ما يشترك في معناه كثيرون فلا يجوز أن يصير بحيث يستحيل اشتراك كثيرين في معناه وهو كلي وإذا حكمنا عليه بجزئي أنه هو فقد كتبنا بأن ما يشترك فيه كثيرون هو موصوف بأنه لا يجوز أن يشترك فيه كثيرون وهو محال اللهم إلا أن يلحق السور الجزئي بذلك الكلي مثل أن تقول بعض الناس زيد فتكون قد غيرت الامر عن وضعه الطبيعي فان زيدا أولى أن يكون موضوعا للانسان منه لزيد لانه لا يعرف الانسان والانسان يعرفه ثم ليس ذلك البعض الازيد ابعينه فلا جعل ولا وضع الا في اللفظ وان كان موضوعه جزئيا فلا يجوز أن يكون غيره لان الجزئين المتباينين لا يحمل أحدهما على الآخر فان هذا الخشب لا يكون ذلك الخشب وزيد الا لا يكون عرا من حيث هما شخصان جزئيان فبقى أن يكون موضوعه هو بعينه ومثل هذا لا يكون موضوعا الا بحسب اللفظ مثل ما تقول زيد هو أبو القاسم فان الإشارة باللفظين هي الى شيء واحد هو معين في الوجود والعقل فهو الموضوع وهو المحمول فلا موضوع ولا محمول فثبت أن الجزئي ليس مقولا على موضوع فان المقول على الموضوع لا بد وأن يكون كليا والعرض الجزئي موجود في موضوع وليس مقولا على موضوع أما ما يجزئ في الموضوع فلعرضيته وأما أنه ليس مقولا على موضوع فلجزئيته

(الفصل الرابع)

(في تأليفات بين المقول على الموضوع والموجود في الموضوع)

اعلم أنه إذا قيل شيء على موضوع وقيل آخر على ذلك المقول فهذا الآخر مقول أيضا على الموضوع الاول مثل ما إذا قيل الحيوان على الانسان وقيل الجسم على الحيوان فالجسم مقول أيضا على الانسان ولكن انما يكون هذا الثالث مقولا على الاول اذا كان الثاني واحدا بعينه فيهما جميعا فيوضع الثالث من الوجه الذي جعل على الاول أما ان اختلف اعتبار الثاني بالنسبة الى الاول والثالث فلا يلزم منه أن يقال الثالث على الاول مثل الحيوان اذا قيل على الانسان وقيل الجنس على الحيوان (٢) لم لا يقال الجنس على الانسان لان الحيوان الذي قيل عليه الجنس هو الحيوان المجرد في الذهن عن الفصول المتنوعة الصالح لقبول أي فصل كان والذي قيل على الانسان هو طبيعة الحيوان بلا شرط تجريد أو خلط فاذا خصص بشرط التحريد خرج عن أن يكون محمولا على الانسان فاجعل عليه الجنس ليس محمولا على الانسان وما جعل على الانسان لا يحمل عليه الجنس فلذلك لم يجب جعل الجنس على الانسان بسبب جماله على الحيوان لاختلاف اعتباري الوسط بينهما وقد اشترط قوم كون المقول على الموضوع ذاتيا وعلوا امتناع جعل الجنس على الانسان بعرضيته ونحن قد أبطلنا هذا الرأي وبيننا أن غير الذاتي أيضا مقول على جزئياته بالتواطؤ فليس امتناع جعل الجنس على الانسان لانه ليس بذاتي للحيوان بل لما ذكرناه وإذا كان شيء مقولا على موضوع وآخر موجودا في هذا المقول فلا يكون مقولا على الموضوع الاول بل موجودا فيه أيضا كالجسم على الحيوان والبياض في الجسم فالبياض لا يقال على الحيوان بل يقال هو فيه وإذا كان شيء موجودا في موضوع وآخر مقوله عليه فلا يقال هذا الآخر على الموضوع الاول أيضا بل يكون موجودا فيه كالبياض في الجسم واللون على البياض

(١) اداه لشيء أي حمل مواطأ (٢) ثم لا يقال الجنس الخ أي مع حمل الجسم على الحيوان المحمول على الانسان

لا يقال الجنس على الانسان لاختلاف الجهة في حمل الحيوان على الانسان وفي وضعه للجسم

(٣) الوسط بينهما هو الحيوان وقد اختلف اعتباراه قد حمل الانسان بلا شرط وحمل عليه الجنس بشرط التحريد

الفصول المتنوعة والنصلاحيه لقبول أي فصل كان

واللون في الجسم لاعليه وأما ان كان الشيء موجودا في موضوع وآخر موجودا في هذا الشيء فالمشهور أن هذا يمنع لان العرض لا يقوم بالعرض وليس هذا بينا بنفسه ولا لازما من حد العرض ولا قام على استحالة برهان بل الوجود يشهد بخلافه أما أنه لا يلزم من حد العرض فلان العرض هو الوجود في موضوع ولم يشترط فيه أن يكون هذا الموضوع جوهر أو عرضا فطلق هذا لا يمنع أن يكون موضوعه عرضا أيضا ويقومان بجوهر ولكن أحدهما بواسطة الآخر وأما أن الوجود يشهد بخلافه فهو أن الحركة عرض موجود في الجسم وتوجد فيها السرعة وهي عرض وكذلك السطح عرض كما تعرفه وتوجد فيه الملاسة وهي عرض وبواسطة السطح توجد في الجسم ولكن تنتهي آخر الأمر إلى موضوع وهو جوهر توجد فيه هذه الاعراض كلها ولكن بعضها بواسطة بعض فأذن موضوع ما في موضوع هو الجوهر^(١) إلى هذا الوجه وأما موضوع ما على موضوع فقد يكون عرضا كالبياض للون وقد يكون جوهرًا ولا يخفى مثله

(الفصل الخامس)

(في بيان الاجناس العشرة)

وهي الجوهر والكم والكيف والاضافة والائين ومتى والوضع والملك وأن يفعل وأن يتفعل فهذه هي الامور التي تقع عليها الالفاظ المفردة كما أن مفردات الالفاظ مواد المركبات اللفظية فعاني هذه الامور في الذهن مواد المعاني المركبة ولسنا نشغل بأن هذه العشرة تحوي الموجودات كلها بحيث لا يخرج عن عمومها شيء ولا بأنه لا يمكن جمع الامور في عدد أقل منها ولا بأن دلالتها على ما تحتها دلالة الجنس أي ليست دلالة اشتقاق بل دلالة تواطؤ ولادلالة الاوازم الغير المقومة بل دلالة المقومات فان المنطوق لا يفي ببيان ذلك فكل ما قيل في بيانه فهو تعسف غير ضروري الا أن ما به من من المنطق هو أن الموجود هل يعم العشرة عوم الجنس والعرض هل يعم التسعة عوم الجنس والحق أن عمومهما ليس جنسيا لان من شرط الجنس أن يكون وقوعه على ما تحتها بالتواطؤ ومع التواطؤ أن يكون ذاتيا والمعنيان معدومان فيهما أما أنه ليس ولا واحد منهما ذاتيا لما تحتها فلان الذاتي ما اذا أخطر مع ما هو ذاتي له بالبال لم يتصور أن يفهم الموصوف بالذاتي الا أن يفهم الذاتي له أولا وليس الوجود والعرض بهذه الصفة فان تفهم معنى كثير من الاشياء ولا تفهم وجوده بل ربما نشك في وجوده وكذلك كثير من أنواع الكمية والكيفية نفهم معناها ولا نفهم عرضيته بل نشك في عرضيته ولو كانا ذاتيين لما أمكن فهم جزئي لهما الابع^(٢) تفهمهما لذلك الجزئي وكذلك ليسا بمتواطئين فان المتواطئ ما جعله على جزئياته بمعنى واحد على السواء من غير تقدم وتأخر والموجود يقع على الجوهر أولا ثم على الكيف والكم وعلى سائر الاعراض بعدهما وكذلك معنى العرض هو الموجود في الموضوع ومالم يوجد^(٣) الكيم في موضوعه لا يوجد الاين ومتى كما تعرفه بل

(١) على هذا الوجه أي وجه أن الاعراض تنسب اليه فالجوهر موضوع لكل ما هو موضوع له إما مباشرة أو بواسطة ومعنى كونه موضوعا أنه مقوم بذاته مقوم لما حل فيه لا بالمعنى المقابل المحمول أما موضوع ما على موضوع فهو معنى ما يعادل المحمول لان ما على الموضوع هو المحمول ولذلك يكون عرضا كمثلك البياض للون وجوهرًا كمثلك الجسم جوهر

(٢) بعدهمهما لذلك الجزئي أي بعدهمهما في صميمه لا بمقتضى ما له معنى لذلك الجزئي ثابتين له

(٣) ومالم يوجد الكيم الخ أي لم يرضه. تول على الكيم أولا ثم على الاين ومتى نأياهم وعلى التشكيل فيه وفيهما وكذا يقال في المتصاف حقيقة لا مصادرها العرض يقال عليه بعد جميعه

المضاف بعرض بعد الجواهر والاعراض فنبت بهذا أن ليس وقوع الموجود والعرض على هذه العشرة أو التسعة وقوعا جنسيا

(الفصل السادس)

(في أقسام الجواهر وخواصه)

الجوهر إما بسيط وإما مركب والبسيط هو الفرد الذي لا يتركب من أشياء كل واحد منها جوهر في نفسه والمركب ما يتركب من أشياء هي أيضا جواهر والبسيط إما أن لا يكون جزءا خلافا في تقويم المركب وماهيته بل هو يرى بمقارن عن المادة أصلا ولا يُسَمُّ وجوده وإما أن يكون داخلا في تقويمه وماهيته والداخل إما كالخشب بالنسبة إلى السرير أى المحل القابل للجزء الآخر من المركب وإما كشكل السرير وهيبته بالنسبة إليه وليس نسبة الجزء القابل إلى الجزء المقبول ههنا كفسية الموضوع إلى العرض في أنه تقوم ذاته أولا ثم يصير سببا لقوام العرض بل قوام القابل ههنا بالمقبول والجزء القابل يسمى مادة والمقبول صورة والمادة هي التي لا يكون باعتبارها وحدها للمركب وجود بالفعل بل بالقوة والصورة ما يحصل به بصير المركب بالفعل وما ذكرناه من شكل السرير فهو بناء على الظاهر فليس الشكل صورة جوهرية بل هو عارض وأما المركب فهو الجسم وهو إما ذو نفس وإما غير ذي نفس وذو النفس ينقسم إلى النامي وغير النامي والنامي ينقسم إلى الحساس وغير الحساس والحساس ينقسم إلى الناطق وغير الناطق ويندرج تحت ذى النفس الحيوانات وأنواع النباتات والسموات فأنها ذات أنفس عند الحكماء وتحت ما ليس بذى النفس الجمادات كلها من العناصر والمعدنيات ثم يندرج تحت النامي الحيوانات والنباتات وتحت غير النامي السموات ويندرج تحت الحساس جميع الحيوانات الناطق والابجم وتحت غير الحساس أنواع النباتات كلها ويندرج تحت الناطق الأشخاص الجزئية كزيد وعمر وخالد وغيرهم وتحت ما ليس بناطق عماله حس جميع الأنواع الحيوانية كالفرس والثور والجمار وغير ذلك ويندرج تحت كل واحد من الأنواع شخصياته كهذا الفرس وذلك الجمار

وكل واحد من أنواع الجوهر قد يؤخذ كلياً وقد يؤخذ جزئياً وكل واحد منها جوهر لأن الإنسان الجزئي الذي هو زيد لم يكن جوهرًا لكونه زيدا وإلا لما كان عمر وجوهرًا ولا لـ كونه موجودا في الاعيان إذا الجوهر ليس حقيقته أنه الموجود في الاعيان لافي موضوع بل الشيء الذي يلزم ماهيته إذا وجدت في الاعيان أن يكون لافي موضوع وكانت جوهرية لحقيقته وماهيته وما يحمل عليه شيء لماهيته لا يبطل ذلك الحمل بسبب العوارض التي تلحقه والشخصية والعموم من العوارض فلا تبطل بسببها الجوهرية المحمولة على الإنسان لماهيته الإنسانية

وفصول الجواهر أما البسيطة منها كالناطق والحس فهي أجزاء الجواهر ومقوماتها فإن طبيعة الجنس إنما تتقوم بالفعل بسبب اقتران هذه الفصول بها كإيانه وأجزاء الجواهر لا بد من أن تكون جوهرًا إذ هي أقدم منها فالجزء الشيء أقدم بالذات من ذلك الشيء ولا يتقدم الجوهر في الوجود شيئاً سوى الجوهر إذ الموجود لا يتخلو من أن يكون جوهرًا أو عرضًا والعرض يتأخر عن الجوهر في الوجود فالمتقدم عليه لا يكون عرضًا وما ليس بعرض فهو جوهر فاذن هذه الفصول جواهر وأما الفصول المركبة التي هي الفصول المنطقية مثل الناطق والحساس فهي محمولة لا محالة على الأنواع التي هي الجواهر ولا يحمل على الجواهر ما ليس بجوهر لكن جوهرية ليست على سبيل تضمينها الجوهرية بل على سبيل التزام

(١) أي لا يوجد مركب حقيق من أجزاء جوهرية إلا الجسم وجميع ما رده عليه من الاشكال أعراض له

الجوهريّة أي الناطق شيء ذو نطق يلزم أن يكون جوهرًا لأن الجوهر داخل في معناه وحقيقته وهذا شيء قد عرفته من قبل

والكلّي وأن شارك الجزئي في كونه جوهرًا لكن الجزئي أولى بالجوهريّة لأن وجوده لا في موضوع متحقق والجوهر وان لم تكن جوهرية هو الوجود لا في موضوع لكنه معتبر فيه الوجود لا في موضوع والكلّي لم يتحقّق (١) وجوده لا في موضوع وكذلك الكلّي قوامه بالجزئي فإما لم يكن جزئي يقال عليه الكلّي لا يتحقق الكلّي التي هي نفس القول على موضوع تحتها والجزئي ليس قوامه بالكلّي فان من الأشياء ما ليس (٢) يقال عليه كلّي بل هو وحده لا مشارك له والذي يقال عليه كلّي فقد يمكن أن يتوهم شخصاً وحده ليس عليه كلّي وهذا الجزئي هو الذي ليس بمضاف وأما الجزئي بالمعنى المضاف فلا يعقل دون الكلّي كما لا يعقل الكلّي دونّه وفيما بين الكميات تفاوت أيضاً فالأنواع أولى بالجوهريّة من الاجناس لأن قياس الاجناس الى الأنواع هو قياس الأنواع الى الأشخاص فان النوع يمكن أن يقال على ما تحتها دون أن يكون عليه كلّي آخر هو جنس وأما الجنس فلا بد له من وجود كميات هي أنواع تحتها وأما خواص الجوهر فمنها ما يعمّ كل جوهر وهو أنه لا ضلّه والضدان هما الذاتان المتعاقبان على موضوع واحد يستحيل اجتماعهما فيه وبينهما غاية الخلاف وماليس له موضوع لا يكون ضداً لشيء ولا له ضد والجوهر ليس في موضوع وأما إن عني بالضدين ما يتعاقبان على محل كان ذلك المحل مادة أو موضوعاً كان لبعض الجواهر ضد وهي الجواهر الصورية لكن هذه الخاصية ليست للجوهر بالقياس الى كل عرض بل بالقياس الى بعض الاعراض فان الكميات لا ضلّها أيضاً كما نبينه

وتتبع هذه الخاصية أخرى وهي أن الجوهر لا يقبل الاشتداد والتقص فان المشتد يستدعي حالة هي ضد الحالة التي يشتد إليها واشتداده هو أن ينسلخ عن حالة يسير يسيراً متوجّهاً الى أخرى يكتسبها يسيراً يسيراً وهذا لا يكون إلا بين ضدّين ولا تضاد في الجوهر وماتس (٣) اهلهنا في ثبوت الجوهر فطريانه دفعة لا يسيراً يسيراً ولا يتصور بسببه الاشتداد والتقص وكما أن الجوهر لا يقبل الاشتداد والتقص على سبيل الحركة كذلك لا يكون جوهر ما هو أشد في جوهرية من جوهر آخر فلا يكون انسان أشد في انسانيته من انسان آخر ولا فرس أشد من فرس في فرسيته كما يكون بياض أشد في بياضيته من بياض آخر وسواد أشد في سواديته من سواد آخر وليس معنى هذا الاشد هو الاولى الذي حكمتنا

(١) لم يتحقق وجوده الخ أي وهو كلّي فانه عند التحقق يكون ذلك الجزئي وقوله وكذلك الكلّي قوامه بالجزئي وجه ثان لكون الجزئي أولى بالجوهريّة ومحصله أن الكلّي في كليته محتاج الى اعتبار الجزئي فلا قوام له بدون الجزئي ولا ينفي ما في هذا الوجه من مخالفة الصواب في بيان ما هو بصدده فان الكلّي محتاج الى الجزئي في عروض الكميات له والكميات من الاعراض العامة لكل من الكميات لا تدخل لها في كونه جوهرًا أو عرضاً أما الكلّي في ذاته المعروف للكميات فلا مدخل للجزئي في قوامه بوجه الامن حيث ان الكلّي لا يوجد في الخارج الا في الجزئي فالجزئي أولى بالوجود لا في موضوع من الكلّي الذي لم يتحقق في الجزئي وهو عين الوجه السابق على قوله وكذلك الخ

(٢) ما ليس يقال عليه كلّي أي كلّي ذاتي فلا ينافي أنه لا يوجد جزئي لا يقال عليه المعلوم أو الموجود أو الجزئي فان لفظ الجزئي كلّي في مفهومه يقال على كل جزئي

(٣) وماتس اهلهنا في ثبوت الجوهر الخ أي أن الحق أن لا انتقال في الجواهر فان انتقال المادة من صورة الى صورة ليس انتقال جوهرها في الصور كما تنتقل الحرارة من طور الى طور آخر أشد منه وانما هو عدم صورة وجود صورة أخرى تقوم المادة كما كانت تقومها تلك ولو تساهلنا وسمينا ذلك انتقالاً للجوهر فما بطرأ عليه من ذلك دفعي لا يتبع يسيراً يسيراً

كله والشأن في الاشد والانتقص

بشيء في الجوهر فإن الأولى تتعلق بوجود الجوهرية والأشياء تتعلق بماهية الجوهرية والكم أيضا
بشأن الجوهر في هذه الخاصية

ومن خواص الجوهر التي لا يشترك فيها شيء من الأعراض أن الجوهر مقصود إليه بالإشارة والأعراض
إن أشير إليها فأنما تناول الإشارة بالقصد أولاً وموضوعاتها ثم تتعين هي بسبب تعيين موضوعاتها فلولا
موضوعاتها لاستحال أن يكون لها إشارة أما هي فالإشارة إليها بالعرض لا بالقصد والذات لكن هذه
الخاصية لا تتم كل جوهر فإن الجواهر المغارقة للإشارة إليها كانت جزئية أو كلية والجواهر المختصة إذا
أخذت كلية صارت معقولة فخرجت عن إمكان الإشارة فهذه خاصية بعض الجواهر وهي المختصة
الجزئية

ومن خواصه أن الواحد المتعين منه يكون موضوعاً للاضداد بتغيره في نفسه أما الكلي فلا يقبل
الاضداد لأنه لو قبل لكان كل شخص واقع تحتها أسود وكل شخص أبيض إذا الكلي يشتمل على كل
شخص فإذا قبل حكمه قبله جميع جزئياته ونعني بتغيره في نفسه أن تعاقب الاضداد عليه لا يكون بسبب
تغير في شيء آخر بل بتغيره في ذاته فيخرج على هذا الظن الذي يوصف واحده منه بأنه صيادق ثم يصير هو
بعينه كادبا إذا تغير الشيء المظنون وبقي الظن بحاله وكذلك السطح يقبل واحده منه بعينه السواد
والبياض وذلك لأن الظن لا يقبل لذاته وتغير نفسه وحده الضدين بل لتغير الأمر المظنون في نفسه
وكذلك السطح إنما يقبل الضدين لتغير مزاج الجسم أولاً فيتغير السطح بسببه عن ضد إلى ضد فهذا
القدر من الكلام في الجوهر وخواصه كاف في هذا المختصر

(الفصل السابع)

(في الكم)

وهو الذي يقبل لذاته المساواة واللامساواة والتجزى ويمكن فرض واحد في نفسه أو ليس فيه بقدره أو
يقدره ويقبل غيره هذه الصفات بسببه وله بالقسمة الأولى نوعان أحدهما المتصل والاخر المنفصل

أما الكم المتصل فيستدعي تمييزه عن الجسمية تأتفاً في البيان فنقول

كل جوهر جسم يمكن أن يفرض فيه ثلاثة أبعاد مقاطعة على حد واحد مشترك بينهما تقاطعاً قائماً
أي يحدث من تقاطع كل بعدين منها زاوية قائمة وهي التي يحدث من قيام بعد على بعد مثله إلى الجهتين
سواءً ولا يخالف في هذا جسم جسمين ذلك لكونه بهذه الصفة هو الصورة الجسمية التي هي جوهر
لا الكمية التي هي عرض ثم الأجسام تختلف بأربابها بعض هذه الأبعاد أو كلها في بعضها بأصغر
مما توجد في البعض والجسم الواحد قد يختلف أيضاً في هذا المعنى بالنسبة إلى أحواله في نفسه بسبب
تشكيلات متعاقبة عليه بالفعل مثل قطعة شمع شكلها بشكل يكون أحدهم هذه الأبعاد بسببه أزيد
من الباقية ثم غيرته إلى شكل يخالف الأول وتعرض بسببه أبعاد آخر مخالفة للأول مع بقاء الجسمية
والشمعية على ما كانت في هذه الأبعاد الموجودة بالفعل التي تختلف بها الأجسام فيما بينها أو الجسم
الواحد بالنسبة إلى أحواله هي الكم المتصل ويرسم بأنه الذي يمكن أن تفرض فيه أجزاء تتلاقى عند

(١) فكونه بهذه الصفة هو السور الجسمية يريد شيئاً تراخى الكون وهو الأمر في الذي يتمم انادة
جسماً وصارت به تقبل من هذه الأبعاد ذلك لا لشيء لا يلائم في جسم دون جسم أما ما تحت فيه الأجسام من
هذا الأبعاد فهو الكم كما بينه واصله

حد واحد مشترك بينهما فتمه ما هو قار الذات ومنه ما ليس قاراً بل هو في التجدد وأنواع القار الذات ثلاثة

(الأول) الخط وهو بعد واحد لا يقبل التجزئة الا في جهة واحدة وهو الذي يرسم في مبادئ الهندسة بأنه طول لا عرض له (والثاني) السطح وهو البعد القابل للتجزئة في جهتين فقط متقاطعتين على حد واحد تقاطعاً قائماً ويرسم بأنه طول وعرض فقط (والثالث) الجسم التعليمي وهو البعد القابل للتجزئة في ثلاث جهات متقاطعة على حد واحد تقاطعاً قائماً ويرسم بأنه طول وعرض وعمق فالأبعاد الثلاثة التي هي الطول والعرض والعمق الموحدة بالفعل عند كل تشكيل هو الجسم التعليمي وقد ظن قوم أن المكان نوع رابع للكم المتصل القار الذات زائد على السطح وقد حذوه بأنه السطح الباطن للجسم الحاوي للمماس للظاهر من الجسم المحوى والداخل في هذا الحد هو السطح والباطن والحاوي والمماس والظاهر والمحوى وجميع هذا من المضاف سوى السطح فكيفه إذن لكونه سطحاً وأما الكم المتصل الذي ليس بقار الذات فلنضع أنه هو الزمان لا غير وهو مقدار الحركة والحد المشترك بين أجزائه المفروضة فيه هو الآن

وأما الكم المنفصل فهو الذي لا يمكن أن يفرض في أجزائه حد واحد مشترك بينهما تتلاقى عنده وتتحد به وهو العدد لا غير كالسبعة فليس لأجزائها حد مشترك فانها ان جرت الى ثلاثة وأربعة لم نجد طرفاً مشتركاً وان جرت الى ثلاثة من جانب وثلاثة من جانب وترك واحدتها كانت الاجزاء ستة لان بعدة الوسط معها وان عديم كل واحد من الطرفين صارت ثمانية وأجزاؤها أربعة وأربعة وليس بينهما ما يشتركان فيه

وظن بعضهم أن القول نوع آخر للنفصل سوى العدد وليس كذلك فان كميته بسبب عروض العدد له ولو بعلمنا كل ما يعرض له العدد كجاء بالذات ونوعاً منه لكات أشخاص الحيوانات والنبات والكواكب من الكم بالذات لا معروضاً للكم فالقول مؤلف من مقاطع هي أجزاؤه وهو معدود بها لان جهة أنها حروف أو أصوات بل من جهة أن كل حرف أو صوت أو مقطع واحد في نفسه والقول مجتمع منها وهذا هو نفس العدد لانوع آخر معه واقع تحت الكم وقد عرض للقول كما يعرض لساير المعدودات

وقد يعتقد أن الثقل من الكمية وليس كذلك بل هو قوة محركة الى أسفل وانما يقال وزن هذا مساو لوزن ذلك اذا كانا يتقاومان في جذب كل واحد منهما عوداً للميزان الى جهته ف(١) لا يقوى أحدهما على إشالة الآخر رأساً في نفسه فان قوى قبل انه أعظم منه وان كان مع قوة على تحريك هذا الاية (٢) قوى بها على تحريك ضعفه (٣) بل يقاومه ضعفه قبل هذا القوى هو مساو لضعف القوى عليه وللقوى عليه إنه مساو لضعفه وقد يقال أيضاً الثقل إنه ضعف الآخر اذا كان تحرك في مثل زمان تحريك الآخر

(١) فلا يقوى أحدهما على شل الآخر شال يبران ربتعت احدي كفته ولم يعرف شال الميزان أو شال الموزون ولكن عرف أشات الالهة ذنبارة وهو شال الار الجبرية ونحو ذلك فاستدل المصنف سال من هذا لباب
(٢) لا يقوى بها أى بقوة

(٣) بل يقاومه ضعفه أى يعادى بحيث لا يرتفع ولا ينخفضه قيل لها القوى هى التى موسى على الشئ من رفع الكفة التى هو راكبه لم تقو على تحريكه بل اصعب بل قومه الضعيف قبل له به من اصعب المتوى عليه وهو الذى ارتفعت كفته قبل الصاعه وان لم يقاومه الا ضعفه بل به يسوى ثلاثة صاعه ومزد يسوى ثلثه وهكها بالعبرة بعدد المقاومات فالمقاومات هي معروض البدل الذى هو من الكم

ضعف مسافة تحريكه فلولا النظر الى الحركة والمسافة والزمان والمقاومات بين مقادير الاجسام لم يلزم التقدير في الثقل من حيث هو قوة والحركة يقال لها طويلة وقصيرة إما بسبب المسافة أو بسبب الزمان والزمان بذاته طويل وقصير وقد يجزأ الى أجزاء هي ساعات وأيام وأيام وشهور وسننون ويعتد بواحد منها فيلحقه العدد وعوارضه فيقال قليل وكثير وأكثر وأقل وجميع الكميات المتصلة يعرض لها العدد اذا جازت بالفعل فيكون بالذات الكم المتصل ومعروض الكم المنفصل

والكم قد ينقسمه قسمه أخرى الى ذي وضع وغير ذي وضع وذو الوضع هو الذي لأجزائه اتصال ومع الاتصال ثبات يمكن أن يقال أين كل واحد منها من الآخر ويسمى عظما ومقدارا فالخط والجسم والسطح بهذه الصفة فهي أعظام ومقادير والزمان والعدد لا وضع لهما واذا قيل إن الزمان مقدار الحركة فالمراد به كمية الحركة مطلقا لا هذا المقدار الذي هو كم ذو وضع وأما خواص الكم فأظهرها أنه الذي لذاته يقبل التقدير والتجزئة ويلزم بسبب هذه الخاصة قبول المساواة واللامساواة

وههنا ألفاظ تشبه بالمساواة كالتشابه والمساكة والموافقة وليس لهما معنى المساواة والمساواة هي انطباق طرفي شيء على طرفي آخر مع انطباق الشئين ذوي ذينك الطرفين فكل ما لا يمكن فيه المطابقة لا يطلق فيه معنى المساواة ولا يكون كما وهذه المطابقة لا تنصور في الثقل والخفة دون النظر الى المقادير المكتشفة بهما فيعرف بهذا أنهم ما ليسا من الكم بالذات

ومن خواصه أنه لا ضده كما لم يكن للجوهر ضد وبيانه على ما يوسع المنطق أن الضدين لا بد من وقوعهما تحت مقولة واحدة بل تحت جنس قريب لهما وقد عرفت أنواع الكم المتصل القاتلذات وهي بأسرها قد تجتمع في موضوع واحد أعني الخط والسطح والجسم التعليبي والاضداد لا تجتمع والزمان أيضا لا ضده اذ هو على التقضي والتجدد فلا يخلفه في موضوعه غيره وأنواع العدد لا تضاد بينها أيضا اذ بين الضدين غاية الخلاف والبعد وامن عدد يوضع ضد الاثنين أو الثلاثة لا يوجد ما هو أبعد منه ثم الضد لا يقوم ضده والثلاثة مقومة لكل ما هو أكثر منها متقومة بما هو أقل منها

وههنا أسماء يظن أنها كميات وأضداد مثل المتصل الذي هو ضد المنفصل والزوج والفرد والمستقيم والمنحنى والكبير والصغير والكثير والقليل وليست هذه بكميات ولا أضداد أما الانقسام فليس ضد الاتصال فان الضدين ذاتان وجوديان والانقسام عدم الاتصال فيما من شأنه أو شأن جنسه أن يقبل الاتصال والزوج ليس ضد الفرد من وجهين أحدهما أن موضوع الضدين واحد بالعدد والعدد الذي هو زوج لا يصير موضوعا للفرد والثاني أن الفردية عدم الانقسام بتساويين وقد بينا أن العدم ليس ضدا مع أن الزوجية والفردية كميات في الكم لانفس الكميات وكذا الاستقامة والانحناء كميات ولا تمنع أن تعرض في الكميات كميات متضادة وأفضل المتأخرين أو ما في بعض كتبه الى أن الزوجية تقوم الفردية وهذان متساھل فان العدد الذي تعرض له الزوجية هو المقوم لما تعرض له الفردية لأن الزوجية في نفسها مقومة للفردية فانها إما كميتان متضادتان ولا يقوم ضد ضده البتة أو أحدهما عدم الآخر وهو اثنى ولا ية تقوم وجود شيء بعدمه ولا عدمه بوجوده بل الكائنات التي حدوثها بعدمها لم تكن ربما جاعة (١) الى العدم من مبادئها بالعرض وأما الكبير والصغير

(١) جعل العدم من مبادئها بالعرض كعدم المعتاد بعد وجوده المشروط في وجود المعتدله وليس مقوما ولا داخل في جوهر العلة الحقيقية للحادث

والكثرة والقلة لا الكثرة التي هي نفس العدد فليست بكميات بل هي اضافات تعرض للكميات ومع ذلك ليست أضافا لان الضدين هما ذاتان يعقل كل واحد منهما بنفسه لا بالقياس الى غيره كالسواد والبياض ثم تعرض لهما الاضافة من حيث هما ضدان أى لا يجتمعان في موضع واحد مع سائر شرائط التضاد والكبر والصغر ليس لهما وراء ~~ك~~ كونهما معقولين بالقياس ماهية معقولة في نفسها يعرض لهما التضاد وبسبب التضاد التضاف

واعلم أن التضاف أعم من التضاد فكل متضادين متضايقان وليس كل متضايقين متضادين فبأن كان الضدان متضايقين واعترفنا بأن الصغر والكبر من المضافات لا يلزم منه كونهما ضدين اذ من المضافات ما ليست أضافا كالجوار والجوار والاخوة والاخوة والصدقة والصدقة وغير ذلك وقول القائل ان الشيء الواحد يكون كبيرا وصغيرا ولو كانا ضدين لما اجتمعا ليس بشئ فإنه انما يكون صغيرا وكبيرا بالقياس الى شيئين والكبير عند من يجعله ضدا ليس ضدا لكل ما يفرض صغيرا بل لما هو بالقياس اليه صغير ولا يجتمع ذلك الصغر الذي هو في ذلك الشيء الاخر الصغير بالقياس الى هذا الكبير مع كبر هذا الكبير الذي هو بالقياس اليه كبير في شيء واحد

ويتبع هذه الخاصية أنه لا يقبل الاشتداد والتنقص الذي يختص بالسلول من أحد الضدين الى الآخر كما ذكرناه في الجوهر وكذلك ليس نوع منه أشد في ماهيته من نوع آخر منه ولا شخص من نوع أشد في نوعيته من شخص من نوعه فلا ثلاثة أشد في ثلاثتها من ثلاثة أخرى أو من أربعة في أربعيتها ولا خط أشد خطية من خط آخر أى في إنه ذو بعد واحد وان كان أزيد منه في الطول والامتداد ولكن ليس ذلك زيادة في الماهية ولذلك يجمع الخطين المتفاوتين في الطول والقصر حد واحد وهو أنه بعد واحد لا يقبل التجزئة الا في جهة واحدة والفرق بين الأشد الذي تمنعه في الكمية والأزيد الذي تجوز به أن الأزيد يمكن أن يشار فيه الى مثل حاصل وزيادة والأشد لا يمكن فيه ذلك وتفاوت الأشد والاضعف ينحصر بين طرفين ضددين وتفاوت الأزيد والآنقص لا ينحصر بين طرفين البتة

(الفصل الثامن)

في المضاف

المضاف هو الذي ماهيته معقولة بالقياس الى غيره والأمور المشتركة في هذا الحد قسمان قسم له ماهية ليست مضافة من حيث ذاتها ~~و~~ كن تلحقها الاضافة كالرأس فان له ماهية هو بها جسم مخصوص وليس مضافا من هذا الوجه ثم تلحقه اضافة الى البدن الذي هو رأسه بسبب تلك الاضافة يقال له رأس ذلك البدن وكذلك العلم الذي له حقيقة هو بها كيفية وتلحقه اضافة الى العالم من وجهه الى المعلوم من وجهه فهذا القسم ليس مضافا حقيقيا

والقسم الثاني هو الذي ليس له ماهية سوى أنه مضاف أى معقول الماهية بالقياس الى غيره كالابوة لا كالأب فليس له ماهية سوى القياس والاضافة الى البنوة وهذا هو المضاف الحقيقي وهو الذي ليس له وجود سوى ما به يضاف والقسم الاول من المضاف إن نظر الى ما يعرض له من الاضافة الى غيره الى

(١) مع سائر شرائط التضاد كاتحاد الرمان وأن يكون بينهما غاية الخلاف

(٢) وبسبب التضاد التضاف أى ويعرض لهما التضاف بسبب التضاد

(٣) فبأن كان الضدان الخ متعاو بلا يلزم أى لا يلزم كونهما ضددين بسبب كون الضدين متضايقين واعتراقا بأن الصغر والكبر من المضافات غير أن لفظة «منه» حينئذ تكون بغير أداة كررت تساهلا للتأكيدها في الالفة

تحريما وصحة العبارة فان كان الضدان الخ منحرفا الشرط

فلهيئة المعروض لها بالإضافة كان المعنى النسبي المحصل منه مضافاً حقيقياً فالمضاف الحقيقي لا تقوم له بذاته وإنما هو عارض لغيره من الماهيات فإذا قطع النظر عن الماهية المحققة وأخذت نفس اضافتها المحصلة إلى غيره كان نفس المضاف الحقيقي وإن أخذت الماهية بما عرض لها من بالإضافة كان من القسم الأول الذي ليس بمضاف حقيقي وهذا كالسقف فإنه له إضافة إلى الحائط الذي يلزمه في الوجود فالسقف المضاف إلى الحائط ليس مضافاً حقيقياً والإضافة التي له إلى الحائط هي استقراره عليه فإذا أخذت هذه الإضافة نفسها وهي كونه مستقراً على شيء دون أخذ السقف معها كان ذلك المعنى المضاف الحقيقي وكان معقولاً بالقياس لا إلى الحائط مطلقاً بل إليه من حيث هو مستقر عليه والإضافة ليست معنى واحداً في المتضايقين بل كل واحد منهما مختص بإضافة إلى الآخر غير إضافة الآخر إليه كالتماسين فلهذا تماس مع الآخر وهي فيه وفي ذلك تماسة أخرى بالعدد مع هذا وهذا في الأبوة والبنوة أظهر إذ كل إضافة مختلفة للآخرى بالنوع

ومن خواص المضاف التكافؤ في لزوم الوجود وارتفاعه وانعكاس كل واحد منهما على الآخر فإن أخوة هذا لازمة لأخوة من يقال له أخوه وكذا الأبوة بالقياس إلى البنوة وكذا الصداقة والحوار والمالكية والملوكية فإذا وجدت الأبوة وجدت البنوة وإذا عدم أحدهما عدم الآخر ومعنى الانعكاس هو أن تحكم بإضافة كل واحد منهما إلى صاحبه من حيث كان مضافاً إليه فكما يقال الأب أب الابن يقال الابن ابن الأب وانعبد عبد المولى والمولى مولى العبد أما إذا أضيف إليه لأم من حيث هو مضاف إليه لم يجب هذا الانعكاس في الإضافة مثلاً إذا وقعت إضافة الأب إلى الابن من حيث هو ابن بل إلى الإنسان الذي هو موضوع البنوة فقبل الأب أبو الإنسان وأب إنسان لم تنعكس الإضافة ولم يصير الإنسان مضافاً إلى الأب ولا يقال الإنسان إنسان الأب وقد تصعب رعاية قاعدة الانعكاس في المضاف بالمعنى الأول إذا لم يحصل منه المضاف بالمعنى الثاني والطريق فيه أن تجمع أوصاف الشيء ذى تلك الأوصاف إذا وضعته ورفعت غيره بقيت الإضافة أو رفعت ووضعت غيره ارتفعت الإضافة وهو الذي إليه الإضافة الحقيقية الواجبة الانعكاس فإذا رفعت من الابن أنه حيوان أو إنسان أو ناطق أو متشأن أو ما شئت من الأوصاف جاز رفعها أو لم يجرز واستبقيت كونه ابناً بقيت إضافة الأب إليه وإن رفعت كونه ابناً واستبقيت هذه الأوصاف كلها لم تبق الإضافة فعلمت بهذا أن التعادل الحقيقي في الإضافة هو بين الأب والابن وهما اللذان ينعكس أحدهما على الآخر ويقال أحدهما بالقياس إلى الآخر

وربما يشكك على قولنا إن المتضايقين متلازمان في الوجود بأن العلم مضاف إلى المعلوم ثم المعلوم قد يوجد دون العلم مع أن العلم لا يوجد دون المعلوم مثلاً شيء تام من الموجودات لم يتعلق به علم إنسان فهو موجود قبل علمه ثم إذا تعلق علمه به لم يتصور وجود علمه دونه فلا تلازم بينهما وهما متضايقان ووجه حله أن المعلوم ليس مضافاً إلى العلم من حيث ماهيته ووجوده بل من حيث كونه معلوماً ولا يتصور كونه معلوماً دون العلم به فهما معاً لا انفكاك لأحدهما عن الآخر بل هو قبل تعلق العلم به معلوم بالقوة فالعلم به أيضاً بالقوة ويجب أن يراعى في التكافؤ وجود المتضايقين من وجه واحد فإن كان أحدهما بالقوة كان الآخر كذلك وإن كان الآخر بالفعل كان الآخر كذلك

واعلم أن السانف قد يعرض ثلاث حالات كلها أماني لا يدرى فكما الأب والابن وفي الحكم المتصل كالعظيم والذليل غير وفي الحكم المتصل كالكبير والذليل وفي الكيف كالأخ والأبجد وفي المضاف كالأقرب والأبعد وثلاثين كالأعلى والأسفل وفي متى كالأقدم والأحدث وفي الوضع كالاشد والانتصابا

والخناء وفي الملك كالأ كسى والاعرى وفي الفعل كالاقطع والاصرم وفي الانفعال كالاشد تسخنا
 ونة طعنا فَمَا كَانَ فِي مَقُولَةٍ تَقْبَلُ التَّضَادَّ وَالِاسْتِدَادَّ وَالتَّنَقُّصَ قَبْلَهَا أَيْضًا فَلَمَّا كَانَتْ الْحَرَارَةُ مِنْ
 مَقُولَةِ الْكَيْفِ ضِدَّ الْبُرُودَةِ وَأَشَدَّ مِنْ حَرَارَةٍ أُخْرَى كَانَ الْأَحْزُدُ الْبَرْدُ وَأَحْزَمُ الْآخَرِ وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ
 الْكَمُّ وَالْجَوْهَرُ يَقْبَلَانِ مِمَّا يَقْبَلُهَا الْمُضَافُ الْعَارِضُ لِهَمَا فَلَيْسَ الْكَبِيرُ ضِدَّ الصَّغِيرِ وَلَا الضَّعْفُ ضِدَّ
 لِلنَّصْفِ لِمَا عُرِفَتْ وَهَذَا مَنَى حِكَايَةَ لِمَا قَبِلَ فِي كِتْمَانِهِ لَمَّا هُوَ الرَّأْيُ الْحَقُّ عِنْدِي فَانَ الْمُضَافُ وَانَ
 عَرَضُ الْكَيْفِيَّةِ فَلَيْسَتْ الْكَيْفِيَّةُ دَاخِلَةً فِيهِ بَلْ هُوَ نَفْسُ كَوْنِ الْكَيْفِيَّةِ مَقْبُوسَةً إِلَى مَا هُوَ بَارِزٌ لَهَا وَالضَّدَّ
 طَبِيعَةً وَمَاهِيَّةً مَعْقُولَةً بِنَفْسِهَا تَعْرِضُ لَهَا إِضَافَةُ الضَّدِّيَّةِ وَالْمُضَافِيُّ لِمَاهِيَّةٍ لَهُ سَوَى الْكَوْنِ مَقْبُوسًا
 فَلَا يَعْزُضُ لَهُ التَّضَادُّ الَّذِي يَسْتَدْعِي طَبِيعَةً مَعْقُولَةً بِنَفْسِهَا يَكُونُ هُوَ عَارِضًا لَهَا وَقَدْ قَدْ مَوَاقِبِلُ هَذَا
 بِأَوْرَاقٍ أَنَّ الْكَبِيرَ لَيْسَ ضِدَّ الصَّغِيرِ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ طَبِيعَةٌ مَعْقُولَةٌ بِنَفْسِهَا سَوَى أَنَّهُ مُضَافٌ فَلَيْسَ لِالْأَحْزَمِ
 وَالْأَبْرَدِ طَبِيعَةٌ سَوَى أَنَّهُ مُضَافٌ وَانَ تَالُوَالِإِنَّهُ يَكْفِي لِعَرُوضِ الضَّدِّيَّةِ طَبِيعَةً غَيْرِ الضَّدِّيَّةِ مَوْضُوعَةً لَهَا
 كَكَافَتْ مُضَافًا أَوْ غَيْرِهِ وَالْأَحْزَمُ طَبِيعَةً غَيْرِ الضَّدِّيَّةِ وَتَعْرِضُ لَهَا الضَّدِّيَّةُ فَلَا الْكَبِيرَ وَالصَّغِيرَ أَيْضًا
 طَبِيعَتَانِ سَوَى الضَّدِّيَّةِ هُمَا كَوْنُهُمَا مُضَافَيْنِ فَبَانَ بِهَذَا تَنَاقُضُ قَوْلِهِمْ فِي الْمَوْضِعَيْنِ

(الفصل التاسع) (في الكيف)

الكيف قد يراد به الكيفية وقد يراد به ماله الكيفية والكيفية هي كل هيئة فائزة لا يوجب تصوُّرها
 تصوُّر شيءٍ خارجٍ عنها وعن حاملها ولا قسمة ولا نسبة في أجزاء حاملها فتتفارق الزمان ومقولة أن يفعل
 وأن يفعل بأنها هيئة فائزة وتنفارق المضاف والأين ومتى والملك بأنها لا يوجب نسبة إلى شيءٍ خارجٍ
 وتنفارق الكيم بأنها لا يوجب قسمة والوضع بأنها لا يوجب نسبة واقعة في أجزاء حاملها
 وأنواعها أربعة تحتوى عليها هذه القسمة وهي أن الكيف إما أن يكون مختصاً بالكيم من جهة ما هو كيم
 كالتربيع والتثلث والتدوير وسائر الأشكال المختصة بالكيمات وكالاتقامة والاختناء للخط
 وكالزوجة والفردية للعدد وهذا قسم
 وإما أن لا يكون مختصاً به وهو إما أن يكون محسناً كالألوان والطعوم والروائح والحرارة والبرودة
 فَمَا كَانَ مِنْهُ رَاسِخًا بِسَمِي كَيْفِيَّاتٍ أَنْفَعَالِيَّةٍ كَلَاوَةِ الْعِصَلِ وَحَرَّةٍ لَوْرِدٍ وَرَاحَةِ الْمَسْكِ وَحَرَارَةِ النَّارِ
 وَسَمِيَتْ أَنْفَعَالِيَّاتٍ لِمَعْنَيْنِ (أَحَدُهُمَا) يَجْمَعُهُمَا وَهُوَ أَنَّ الْخَوَاسَ تَنْفَعَلُ عَنْهَا (وَالثَّانِي) يَخْصُ بَعْضُهَا
 وَهُوَ أَنَّهَا حَادِثَةٌ عَنْ أَنْفَعَالَاتٍ فِي مَوْضُوعِهَا إِمَّا فِي أَصْلِهَا خَلْقَةً كَلَاوَةِ الْعِصَلِ وَصَفَةً كَفَرَّةِ الْمَصْفَرِّ أَوْ

(١) تنافض قولهم في الموضعين فيه أهم راعوا أن لا حتم لاه حيث هو آخر ما حود فيه الحرارة التي وقت فيها
 الدسبه وهي كيفية مضادة البرودة المأخوذ في البرد من حيث هو أبرد ومعنى كونهما أخوذه فيه ألام نسبة وقعت فيها
 فيكون الآخر من حيث هو أشد حرارة وهو هو الأضادة ضداً لا من حيث هو أشد حرارة
 أما الكبير والصغير في الكميات فهما عارضان لماهية واحدة لا ضديها وهي الجسم التي هي في نفسه حركي وكبير
 كلاهما جسم تعاملي والصغير والكبير إضافة محضنة وليس بينهما ماهية وراثة معتوية بنفسها يعرض لهما التضاد
 فهما كالأبوة والبنوة بخلاف الآخر وانهما لا ضادة تداشيتا في نفس الدسبه على ما هي معقولة وهي
 الحرارة والبرودة وتلك الماهية يقع فيها المضاد فذلك قول « فَمَا كَانَ فِي مَقُولَةٍ تَقْبَلُ التَّضَادَّ وَالِاسْتِدَادَّ وَالتَّنَقُّصَ قَبْلَهَا أَيْضًا »
 قلها أيضاً»

(١) وصفة المصفر أي الأصفر بطبعه من الأزهر من دونه وهو العسل الغليظ من الفحل
 الماده المصفر لانه عارضة للزجاج والحرارة ان كانت لماري رأيه مدتها عن الفعل الكيم من شادسها أن يعرض
 لموضوعه بالانفعال كالأحرارة التي تعرض للراح من لا

بعد الخلقة كملوحة ماء البحر وصفرة من به سوء مزاج في الكبد وما كان منه سريع الزوال كحمرة
 الخجل وصفرة الوجهل تسمى انفعالات لأنهم الانفعالات في أنفسهم بل هي هيات قارة فان أنواع
 الكيفية تشترك في أنها هيات قارة ولكن لكثرة الانفعالات العارضة لموضوعها اذ يوجد فيها
 انفعال بسبب وجودها وانفعال بسبب عدمها بسرعة فسميت انفعالات تميز الهامع النوع الراضخ
 الثابت وهذا قسم ثان

ولما أن لا يكون محسًا وهو إما أن يكون استعدادا لما يتصور في النفس بالقياس الى الكمالات فان
 كان استعداد المقاومة والاباء عن الانفعال سمي قوة طبيعية كالصحة والصلابة وتلك هي
 الهيئة التي بها صار الجسم لا يقبل المرض ولا يقبل الانحياز لانفس عدم المرض والانحياز وان كان
 استعدادا للسرعة الاذعان والانفعال سمي لا قوة طبيعية مثل المراضية واللين وهي أيضا هيئة بها
 يسرع قبول الجسم للرض والانحياز لانفس القبول ولا نعي بهذه القوة القوة التي هي في المادة الاولى
 فان كل انسان بتلك القوة مستعد للرض والصحة لكن تمة هذه القوة وهي ترجح من جهة أحد
 طرفي النقيض فلا يكون في قوة الشيء أن يقبل المرض وأن لا يقبل فقط بل أن يكون قد ترجح قبول المرض
 على لا قبوله أو لا قبوله على قبوله وهذا قسم ثالث

ولما أن تكون في أنفسهم الكمالات لاستعدادات الكمالات أخرى وهي مع ذلك غير محسّة بذاتها فما
 كان منها ما يتناسى ملكة مثل العلم والصحة والخلق كالشجاعة والعفة والفجور والجور وما كان
 سريع الزوال سمي حالا مثل غضب الحليم ومرض الصالح وهذا قسم رابع
 وفرق بين المصاحبة والصحة والمراضية والمرض فان المراض قد لا يكون مريضاً والصالح قد
 لا يكون صحيحاً وملكة الصناعة ليست هي أن يصنع الانسان بل أن تصدر عنه الصناعة من غير روية
 وفكرة كمن يكتب شيئاً (٢) غير أن يروى حرفاً فحرفاً أو يضرب بالطنبور من غير أن يروى نغمة فقرة
 وكذلك ملكة العلم ليس أن يحضر الانسان المعلومات بل أن يكون مقتدر على احضار معلوماته من غير
 روية ولا شك أن جميع ذلك يكون بهيات في النفس

فهذه هي أنواع الكيفيات أولها ما يختص بالكيمات وثانيها كيفيات انفعالية وانفعالات
 وثالثها القوة والادوة ورابعها الخصال والملكة وجميع هذه الأنواع يقع فيها التضاد والاشتداد
 والتقص الا النوع المختص منه بالكيمات ولا ينبغي أن تشكل عليك أشياء عادت في هذا الباب وقد
 عادت أيضاً في المضاف مثل العلم وذلك لأننا قد بينا أنها ليست مضافاً حقيقياً بل عارض لها الاضافة
 فان العلم هيئة للنفس والخلق كذلك والاضافة من لوازمها الا ذاتها فدخلوها في المضاف بالعرض
 والشيء الواحد لا يتصور دخوله في المقولتين بالذات فانه ان كان متقوماً من حيث ماهيته وحقيقته
 بمقولة فلا يتقوم من حيث ماهيته بمقولة أخرى ليست تلك ولو كان العلم والخلق من المضاف الحقيقي

(١) ال كمالات المراد من الكمالات ما هو بالفعل مقابل ما هو بالقوة لا ضد النقص

(٢) كالمصاحبة لأنهم أن يوجد هذا البناء في اللغة من اقظ صح ولكن عرف أن صيغة مفعول تدل على الكثرة أو
 القوة في مادتها كالمعطاء والمعوأ وأهل النظر في العلوم يسوقون لانفسهم أن يدلوا على بعض المعاني التي لم تعرف اللغة
 أسماء لها بما يقرب من وضع اللغة وان لم يرد فيه فالمصاحبة هي حالة البدن التي يقوى بها على مدافعة المرض وهي غير الصحة
 فان الصحة ضد المرض فلا تجمع معه قط بخلاف المصاحبة فانها قد تكون مريض في حال مرضه وبها يدافع مرضه وبها
 ترجح استعداد الجانب الصحة عنه الجانب المرض (٣) من غير أن يروى يقال روائ في الامر وروى فيه مهموزا وغير
 مهموزا فانظر وتفكر والروية في الامر التفكر فيه مع بأن لا محلة معه

لكانت أنواعهما كذلك مثل الكون والشجاعة وليس التحوط والشئ الآن يؤخذ من حيث هو علم فيقال اذ ذلك هو علم بشئ وكذلك الشجاعة ليست بشجاعة على شئ الآن يؤخذ من حيث هو خلق فيقال خلق على شئ وكل ما لجزئياته وجود غير مضاف فليس من المضاف الحقيقي

(الفصل العاشر)

في باقى المقولات العشر

وأما الأولين فهى الحالة التى للجسم يجاب بها حين يسئل أين هو وهى (٢) كون الجسم فى مكانه وهذا أشد اشتباها بالمضاف من سائر ما عُدناه وفى التحقيق ليس هو مجرد نسبة الى المكان بل هو أمر وهىة تتم بالنسبة الى المكان فاذا أخذت تلك النسبة وحدها كانت مضافا حقيقيا وهى كون المتمكن محويا وهذه الاضافة ليست الى المكان من حيث هو مكان بل اليه من حيث هو حاو فان المكان من حيث هو مكان ليس من المضاف بل هو سطح مع عارض وهو احتواؤه على محوى فهذا العارض فيه من المضاف وهى النسبة التى بين المحوى والحاوى وليس الكون فى المكان هو الكون فى الأعيان الذى هو الوجود فانا قد بينا أن الوجود ليس جنسا لما تحتته ولو كان الكون فى المكان هو الوجود (٣) مكان الكون فى الزمان أيضا كذلك فيكون الشئ وجودات كثيرة

ومن الأولين ما هو أول حقيقى وهو كون الشئ فى مكانه الخاص به الذى لا يسع معه غيره ككون الماء فى الكوز ومنه ما هو ثان غير حقيقى كما يقال فلان فى البيت ومعلوم أن جميع البيت لا يكون مشغولا به بحيث يعاس ظاهره جميع جوانب البيت وأبعد منه الدار وأبعد منه البلد بل الاقليم بل المعمورة بل الارض كلها بل العالم

والأين منه جنسى وهو الكون فى المكان ومنه نوعى كالكون فى الهواء والماء والسماء أو فوق أو تحت ومنه شخصى ككون هذا الشئ فى هذا الوقت فى الهواء وهو مكان ثان أو مثل كون هذا الجسم فى المكان الحقيقى الذى لا يسع معه غيره

وفى الأولين مضادة فان الكون فى المكان الذى عند المحيط هو مقابل الكون فى المكان الذى عند المركز لأنهم مامعنيان لا يجتمعان ويتعافيان على موضوع واحد وبينهما غاية الخلاف واذ قد يصار من أحدهما الى الآخر قليلا قليلا قبل الاشد والاضعف فان اثنين قد يكون كلاهما فوق وأحدهما أقرب الى الحد الفوقانى الذى هو المحيط فهو أشد فوقية من الآخر

وأما متى فهو كون الشئ فى الزمان أو فى طرفه فان كثيرا من الاشياء تقع (٤) فى أطراف الأزمنة ولا

(١) مثل الحور أراد منه العلم المعروف فانه من أفراد العلم وليس مضافا حقيقيا وإنما تعرض له الاضافة اذا لاحظته من حيث هو متعلق بكذا من المعلومات وكذلك الشجاعة متعلقة بملكته فى ذاتها قائمة بالنفس كأنها هيئة أولون له ان صح أن عبر بالكون فى مثل هذا أو لئلا يتعارض لها الاضافة عند ما تنبهرها من حيث ما يصدر عنها وما يظهرفيه أثرها وهو الأشياء التى تتعلق بهذا الذى خلق

(٢) ككون الجسم فى مكانه أى منشأ انتزاع ذلك فى الخارج (٣) لكان الكون فى الزمان الخ لانه لا يفرق بين الكون فى المكان والكون فى الزمان فى أن كلا منهما لا بد للجسم الحادث وقوله فيكون للشئ وجودات لانه ان سلم أن جسمًا لا يتغير مكانه على ما يزعمون فى الفلك فلا نسلم أن جسمًا لا يتغير زمانه فان الزمان متغير دائما لو كان لكون فى الزمان هو الوجود لخارجي لكان للشئ بكل زمان وجود وهو بدىسى البطلان

(٤) تقع فى أطراف الأزمنة كل حادث ليس بحركة ولا فيه حركة فهو دعى وكل دعى فلا يصح وقوعه فى الزمان وهو منقسم فيكون واقعا فى طرف الزمان الماضى الذى يصله المستقبل كوجود صورة هاربة فى ذاتها عند العائدين بذلك وكوجود أى حور من العدم قال ذلك كاه يقع فى طرف الزمان ويستمر حتى الخ

تقع في الزمنة ويسئل عنها متى ويجاب به

فنه زمان أول حقيقي وهو الذي يطابق كون الشيء ولا يفضل عليه كقولنا كان وقت الزوال ومنه
ثان غير حقيقي نظيرا للسوق والبلد في الاين كقولنا كان في سنة كذا اذا كان في جزء منها لكن بين
المكان الحقيقي والزمان الحقيقي فرق فان الزمان الحقيقي المعين تنسب اليه أشياء كثيرة فيكون كل
واحد منها فيه على سبيل المطابقة لكن لا يكون (١) هو النسبة الخاصة اليه والمكان الحقيقي لا يتصور
نسبة أشياء كثيرة اليه بل يتصور ذلك في المكان الغير الحقيقي كالسوق

وأما الوضع فهو هيئة للجسم تحصل من نسبة أجزائه بعضها الى بعض نسبة تتخالف الاجزاء لاجلها
بالقياس الى الجهات في الموازاة والانحراف مثل القيام والقعود والاستلقاء والانبطاح والتربع
والافتراش وهذه النسبة اضافة للاجزاء ووضع لكل فكون الجسم بحيث في أجزائه هذه الاضافة
هو الوضع (٣)

والوضع اسم مشترك يقال على معان فنه ما يتركب من اقسام الى اشارة أي تعيين جهة إن له وضعاً وبهذا
المعنى للنقطة وضع وليس للوحدة وضع ويقال وضع لما ذكرناه في السكم وهو كونه بحيث يمكن أن
يشار اليه أين هو وما يتصل به اتصالاً ثابتاً ولا يكون هذا الا في الكميات المتصلة القارة الذات ويقال
وضع بالمعنى الذي ذكرناه أولاً وهو المقولة والوضع المختص بالكميات كانه منقول من الوضع الذي هو
المقولة وهو حال الجسم بسبب نسبة أجزائه بعضها الى بعض في الجهات فان الكميات التي ليس لها
أجزاء بالفعل يمكن أن يفرض لها أجزاء متصلة على الثبات يشار الى كل واحد منها أين هو من الآخر الا
أنه لما لم يكن للكميات جهات بذاتها بل بسبب الجسم كان بين المعنيين مخالفة

والوضع قد يقع فيه النضاد فان وضع الانسان ورجلاه على الارض ورأسه في الهواء مما يلي السماء
يضاد وضعه ورأسه على الارض ورجلاه في الهواء لانهما معنيان لا يجتمعان ويتعاقبان على موضوع
واحد وبينهما غاية الخلاف ويقبل الاستداد والضعف أيضاً على نحو قبول الأين والقيام
والقعود قد يكونان على أتم ما يمكن فهما وقد يكونان على ما يقرب من ذلك وهذا هو قبول الاشدد
والاضعف وق (٥) يقال على الحركة الى حصول هذا الوضع وقد يقال على الهيئة الخاصة القارة
والوضع هو القارنهما

وأما الملك فهو نسبة الجسم الى حاصره أولاً وبعضه منتقل بانتقاله كالنسل (٦) والتمتع والتختم

(١) لا يكون هو النسبة الخاصة اليه أي لا تكون نسبة كل واحد الى الزمان نسبة خاصة به تفرزه عما سواه كما هو
الشأن في المكان الحقيقي وهو حاوي الشيء فله يفصل المتمكن ويعرّف بماعداء حركة يدي في عشر دقائق يصحبها في
الزمان حركات الكواكب وحركات ما يتحرك من حيوان ونبات وغيرها وهذه الحالة التي للحركة البدأ والليد ان شئت
الحاصلة لها كونه في هذا المدة من الزمان ليست خاصة بها تفرزها عن بقية الحركات أو عن بقية الأشياء المصاحبة
لها بخلاف مكان البدأ الذي يحتمل بها فله حاصره لا يشتركها فيه سواها

(٢) والاقتراش من انترش درايعه أي بسطهما على الارض (٣) هو الوضع خبر للبتدأ وهو كون الجسم أي ان
الحالة التي تحصل للجسم من جهة في أجزائه هذه الاضافة هي الوضع (٤) فنه ما يقال الخ ما مصدرية أي فنه
قوليه لما صح الاشارة اليه بأن يكون له جهة معينة ان له وضعاً (٥) وقد يقال على الحركة الخ ابتداء كلام لتحقيق
معنى الوضع الذي هو مقولة (٦) كأنسطح الخ التسلخ اس لا مة المحرب أو اعتقال الرمح أو تملد السيف ونحو ذلك
والتمتع لبس التميص والتنعل بالعين المهسلة لبس العنل والتختم لبس الخاتم

فمنه جزئى كهذا التسليح ومنه كلى كالتسليح ومنه ذاتى كحال الهرة عند إلهائها ومنه عرض كحال
الإنسان عند قيصه

وأما «أن يفعل» فهو تأثير الجوهر في غيره أثر غير قادر الذات على ما دام يؤثر هي أن يفعل وذلك
مثل التسخين مادام يُسخَّن والقطع مادام يقطع والتبريد مادام يبرد

وأما «أن يفعل» فهو تأثير الشيء من غيره مادام في التأثير كالتسخين والتبريد والتقطع وانما اختيار
لهما أن يفعل وأن يفعل دون الفعل والانفعال لان الفعل والانفعال قد يقالان للحاصل المستكمل
القادر الذات الذى انقطعته الحركة عنده كما اذا قطع شيئا ووقفت حركته فيقال هذا القطع منه وكذلك
يقال في هذا الثوب احتراق بعد استقراره وحصوله وقد يقالان حينما يقطع هذا ويحترق ذلك
والحركة هي مقولة أن يفعل والتحريك هو مقولة أن يفعل

وقد يعرض في هاتين المقولتين التضاد فان التبييض ضد التمسود كما أن البياض ضد السواد ويعرض
فيهما الاشتداد والتقص فان من الاسوداد الذى هو السلك ما هو أقرب الى الاسوداد الذى هو غاية
السلك من اسوداد آخر وقد يكون بعضه أسرع وصولا الى هذه الغاية من بعضه وهذا الاشتداد
والتقص ليسا بالقياس الى السواد بل الى الاسوداد الذى هو حصول في السواد بالحركة اليه وهذا غير
السواد فان السواد لا يحتاج في تعقله سوادا الى أن تعقل حركة اليه هو غايتها

واعلم أن الحركة قد تعرض لمقولات أربع وهي الكم والكيف والأتين والوضع ويفهم من عروض
الحركة لمقولة تمامان أربعة (أولها) أن المقولة موضوع حقيق لها (والثاني) أن تعرض الحركة
بواسطتها للجوهر كالسطح يتوسط بين الجوهر والملاسة (والثالث) أن تكون المقولة جنسها (والرابع)
أن يكون الجوهر يتحرك من نوع تلك المقولة الى نوع آخر ثم هذا هو المراد بقولنا ان الحركة تعرض
لمقولة ما

أما عروضها للمقولة الكم فن وجهين (أحدهما) أن يتحرك الجوهر من كم الى كم أكبر منه بزيادة مضافة
اليه بنموها الموضوع ويسمى غزواً والى كم أصغر منه بنقصان أجزائه وتحللها ويسمى ذوبولا (والآخر)
أن يتحرك من كم الى كم أصغراً أو أكبر لا بزيادة أو نقصان بل بتخلل أجزائه وانبساطها أو تكاثفها أو
انحصارها ويسمى تخللا أو تكاثفا

وأما الحركة في الكيف فتسمى استحالة مثل التبييض والتسود والتسخين والتبريد وتعرض في جميع
أنواعه الا النوع المختص بالكليات منه

وأما الحركة في الأتئين فعروفة وهي أن يأخذ الجسم في مفارقة مكانه بالكلية الى مكان آخر
وأما الحركة في الوضع فهو أن يستبدل الجسم الاوضاع من غير أن يفارق بكليته المكان ان كان في مكان
بل أن تبدل نسب أجزائه الى أجزاء حاويه أو محويه وهذا انما يكون بحركة الجسم مستديرا على
مركز نفسه

يلبس في مقولة الجوهر حركة فان الصورة الجوهرية تحدث دفعة لا يسير يسيرا وحركة المنى الى صورة
الحيوانية ليست حركة في الجوهر بل استحالة في كليات المنى وهو منى بعد أن يصير علفقة وكذلك
هو علفقة الى أن يصير مضغة وهلم جرا الى قبول صورة الحيوانية وقد جرت العادة بأن تتلى المقولات
بالقول في التقابل والتقدم والتأخر فلنفردلها فاصلين اقتداء بالمتقدمين

(١) الى أجزاء حاويه أو محويه الاول اذا كان المتحرك في الوضع هو المتمكن ككوكب متحرك على مركزه في فلكه
فان نسب أجزائه الى أجزاء حاويه تبدل بالحركة والثاني اذا كان المتحرك هو الحاوى وانما يمكن ساكنا فان نسب أجزائه
الحاوى الى أجزاء محويه تبدل بحركته كذلك وكلا الحالين انما يكون في حركة مستديرة حول المركز

(الفصل الاول وهو المحادى عشر)

من هذا الفن في التقابل

المتقابلان هما اللذان لا يجتمعان في شئ واحد في زمان واحد وهو على أربعة أقسام (أولها) تقابل السلب والايجاب ولا نعني بالسلب والايجاب ههنا ما نعني بهما في بادير منياس بعدهما فان الايجاب والسلب ههنا لا يخص بهما ومثل قولك زيد فرس زيد ليس بفرس وههنا يعنى مع هذا الفرنسية والافرسية فالمراد به التقابل في القول بين الامر الايجابى والسلبى كان ذلك اثباته في نفسه أو اثباته لشيء أو سلبه في نفسه أو سلبه عن غيره ولا نعني بتقابل الفرنسية والافرسية تقابلهم ما من حيث وجودا لفرنسية وعدمها في الوجود الخارجى فان ذلك من قسم العدم والملكية كما نختار ايراده ههنا بل تقابلهم ما في القول (١) والضمير فقط (وثانيها) تقابل المتضايقين وقد سبق ذكره (وثالثها) تقابل الضدين وهما اللذان ان الوجوديان المتعاقبان على موضوع أو محل واحد وبينهما غاية الخلاف وذلك مثل السواد والبياض والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والنارية والمائية إن اكتفيت في الضدية بتعاقبهما على محل ما هيولى كان أو موضوعا وأما النور والظلمة والحركة والسكون والزوج والفرد والخير والشر والذكورة والافوثة فليست أضدادا حقيقية وان عدت أضدادا في هذا الفن بحسب المشهور وذلك لان الظلمة والفردية والشر والافوثة كلها أعدا م لازدواج وجودية فالفرد هو العدد الذى لم ينقسم بتساويين فموضوع الزوجية وهو العدد قد أخذ مع سلب الزوجية التى هي الانقسام بتساويين ووضع له اسم وجودى هو الفرد فأوهم أن الفردية معنى وجودى وليس كذلك وأما الظلمة فهي عدم النور لا غير وكذلك السكون هو عدم الحركة والشر عدم ما وليس هذا موضع تحقيقه فليست كل هذا وانما هذا المتقدمون هذه الأمور من الأضداد في هذا الفن بناء على المشهور فان الجمهور إما أن يعتقدوا أن هذه كلها أمور وجودية فاطلاق اسم الضدية عليها ظاهر وان اعتقدوها أعداما فلا يتكلمون من اطلاق اسم الضد عليها لان الضدين عندهم كل شئين لا يجتمعان في موضوع من شأنهما التعاقب عليه ان لم يكن (٢) أحدهما لازما فليست ترك في هذا كل متقابلين ههنا شأنهما كانا وجوديين أو أحدهما دون الآخر (ورابعها) تقابل العدم والملكية فنه مشهور ومنه حقيقى فأما المشهور من الملكية فليس مثل الابصار بالفعل ولا مثل القوة الاولى التى تقوى على أن يكون لها بصر بل أن تكون القوة على الابصار متى شاء صاحبها موجودا والمشهور من العدم هو ارتفاع ههنا المعنى عن المادة المتيمة لقبوله في الوقت الذى من شأنها أن يكون لها مع ارتفاع ههنا التميؤ مثل العمى للبصر وال (٣) تردد للاسنان والصلع للشعر فان العمى ليس عدم البصر بحسب فان الجرو الذى لم يفقه (٤) عادم للبصر ولا يقال أعمى بل العمى عدم البصر في وقت امكانه وتهمؤ الموضوع له مع ارتفاع التميؤ فلا يعود البصر البتة فالمملكة تستحيل الى العدم أما العدم فلا يستحيل الى الملكية

(١) في القول والضمير أراد من القول الصدق على الافراد فلا يصدق أحدهما على ما يصدق عليه الآخر والضمير ضمير الرابطة في قولك هذا هو فرس أو هو لا فرس وهو المقيد للصدق والحمل فالفرس والافرس يتقابلان في الضمير فلا يصدق أن جماعا على شئ واحد رابطة ذلك الضمير والحمل ههنا في المتقابلين ايجابى كترى وقد يصح مع السلب أيضا كما نقول هذا فرس وليس هو بفرس أما التناقض الذى ذكره في الضد ايا فهو خاص بالسلب الواقع على النسبة لا غير

(٢) ان لم يكن أحدهما لازما أما ان كان أحدهما لازما لا يسميان ضدتين في اعتبار الجمهور لانه لا تعاقب بينهما وذلك كما مور والظلمة في الشمس مثلا

(٣) الدردبان تحريث ذهاب الاسنان

(٤) الذى لم يفقه فتح الجرو كمنع وفتح بالتشديد فتح عينه أول ما يفتح

وأما العدم الحقيقي فهو عدم كل معنى وجودي يكون ممكناً لشيء إما بحق جنسه أو نوعه أو شخصه قبل الوقت أو فيه أما الذي بحق جنسه فكالانوثة التي هي عدم الذكورة الممكنة لجنس الحيوان وكالفردية التي هي عدم الانقسام بتساويين الممكن لجنس العدد وأما الذي بحق النوع فعدم اللحية للرجل الممكنة لنوع الانسان وأما الذي بحق الشخص فكالبرد وهو عدم في الوقت وكانتشار الشعر ببدء الثعلب وهو عدم في الوقت والعدم في الوقت منه ما يزول كهذا ومنه ما لا يزول كالحي والسكون والظلمة والجهل والشر والفردية ككلها أعدام حقيقية فهذه هي أقسام التقابل بحسب المشهور والحقيقة

والفرق بين هذه الاقسام بحسب الرأيين أن الايجاب والسلب يفارق سائر المتقابلات بأنه في القول لافي الوجود وأحدهما صادق لاحتمال الآخر كاذب سواء كان الموضوع موجوداً أو معدوماً وهذا في الايجاب والسلب الذي هو اثبات شيء أو سلبه عنه وأما سائر المتقابلات فيجوز أن يكذباً جميعاً إذا انتقل إلى الحكم والقضية مثال ذلك في المضاف هو أن ينسب زيد بالأبوة والسنو إلى شخص كـ (١) كذا فيقال زيد أبو خالد زيد ابن خالد فيكذبان جميعاً وأما المتضادات التي لها أوساط إمامسة باسماء حقيقية كالفاترين الحار والبارد وكالاشبه بين الابيض والاسود أو مسماة بسلب الطرفين كقولنا لا عادل ولا جائر فان الموضوع عند وجود الواسطة يكذب عليه الطرفان وان كان أحد الطرفين لازماً له فعند عدم الموضوع أو تقدير عدمه يكذب عليه الطرفان وان كان لا واسطة بين الضدين فأحدهما واجب لاحتمال مادام الموضوع موجوداً وأما اذا صار معدوماً فيكذبان عليه وأما الملكية والعدم فيخص المشهورى منه كذبهما قبل حلول الوقت وان وجد الموضوع فان الجرو والغير المقتح لا أعنى ولا بصير بحسب المشهور وبمع المشهورى والحقيقي جميعاً كذبهما عند عدم الموضوع فان الميت لا أعنى ولا بصير والعدم الحقيقي وان كان أعم من المشهور فليس عدماً مطلقاً حتى يصدق إطلاقه عند عدم الموضوع بل هو عدم عن موضوع ممكن له الشيء المعدوم فلا بد من أن يكون مثل هذا الموضوع موجوداً

وأما الفرق بين المتضايقين وسائر ذلك فان كل واحد من المتضايقين مقول بالقياس إلى الآخر ملازم له وجوداً وعدماً (٢) ليس هذا الشيء لغيره

وأما الفرق بين المتضادات وسائرهما فبأن المتضادين قد يكون بينهما واسطة ينتقل إليها الطرفان وليس ذلك لغيرهما والفرق بينهما وبين العدم والملكية على وجه يعم المشهورى والحقيقي جميعاً أن في المتضادين يجوز أن لا يوجد الطرفان بل الوسط وفي العدم الحقيقي لا بد من أحدهما وفي المشهورى أيضاً لا بد من أحدهما في الوقت وأما الفرق الخاص بينهما وبين المشهورى هو أن في التضاد إما أن يكون (٣) أحدهما ضرورياً للموضوع وإما أن يكون أيهما كان جائزاً للانتقال إلى الثاني كان بينهما واسطة أو لم يكن وفي المشهورى لا أحدهما ضرورياً للموضوع ولا أيضاً يصح الانتقال عن أيهما كان لانه يجوز الانتقال

(١) كذا بأن يكون لا ابتداء ولا بالخال

(٢) وليس هذا الشيء لغيره أي ليست هذه الخاصة لغيره من المتقابلات

(٣) إما أن يكون أحدهما ضرورياً كالنور للشمس مثلاً فان لم يكن ضرورياً كالحركة والحرارة للجسم جاز أن يقتل الجسم من أحدهما إلى الآخر كما كان من الحركة إلى السكون ومن السكون إلى الحركة ومن الحركة إلى البرودة والفتور وبالعكس أما في المشهور من الملكية والعدم فقد شرط في العدم الوقت الذي من شأن الملكية أن تكون فيه للموضوع فقبل هذا الوقت لا يقال عليه واحد منهم ما ليس أحدهما بضروري له ثم انه ينتقل من الملكية فقط إلى العدم دون العكس فليس يجوز الانتقال من أيهما كان

من الملكية الى العدم ولا يجوز من العدم الى الملكية واذا لم يكن بين الضدين واسطة وجد (١) لرب أحدهما للوضوع في كل وقت وأما في المشهورى فليس يجب أن يكون أحدهما في كل وقت وأما الفرق الخاص بين التضاد وبين العدم والملكية الحقيقية فهو أن الضدين ذاتان متعاقدتان على محل واحد وليس ولا واحد منهما نفس ارتفاع الثاني بل ذات تعقب ارتفاع الثاني أو بتوجب ارتفاع الثاني ولكل واحد منهما علة وجودية غير الأخرى بالذات وأما في العدم والملكية فالعدم ليس ذاتا وجوديا ولا يحتاج الى علة وجودية بل عدم علة الملكية علة العدم والشئ الواحد يصير علة لهما جميعا بوجوده وعدمه كالشمس اذا طلعت كانت علة لاشراق الجو وان غابت كانت علة لاظلامه وكما أن بين الفرسية والافرسية والسواد والبياض والابوة والبنوة والعمر والبصر تقابلا فكذلك بين الفرس واللافرس والاب والابن والابيض والاسود والاعمى والبصير لكن التقابل الاول بالذات وهو ما ليس فيه الموضوع واذا أخذ فيه الموضوع كان تقابلا بالقصد الثاني وعارضا بالذات

(الفصل الثاني وهو الثاني عشر)

(في المتقدم والمتأخر معا)

المتقدم يقال على خمسة أنحاء (الاول) المتقدم في الزمان وهو مشهور (والثاني) المتقدم بالطبع وهو الذى لا يمكن أن يوجد الاخر الا وهو موجود ويوجد هو وليس الاخر موجود وذلك كتقدم الواحد على الاثنين (والثالث) المتقدم في الشرف كما يقال ان أبا بكر قبل عمر أى لأفضلية لعمر الا وهى له وله ما ليس لعمر (الرابع) المتقدم في المرتبة وهو ما كان أقرب من مبدأ محدود ثم المراتب منها طبيعية كترتيب الانواع التى بعضها تحت بعض والاجناس التى بعضها فوق بعض ومنها وضعية كتترتيب الصفوف في المسجد منسوبة الى المحراب أو الى باب المسجد كـ (٢) كذلك المتقدم في المرتبة قد يكون طبعا كتقدم الجسم على الحيوان اذا ابتدأت من الجوهر كتقدم الحيوان عليه ان ابتدأت من الانسان وقد يكون وضعيا كتقدم الصف القريب من المحراب ان جعلت المحراب هو المبدأ وتقدم القريب من الباب ان جعلت الباب هو المبدأ (والخامس) المتقدم بالعلية وذلك كتقدم وجود حركة يد زيد على وجود حركة القلم وان كانا معا في الزمان ولكن حركة اليد غير مستفادة من حركة القلم وحركة القلم مستفادة من حركة اليد والعقل يقضى بأن اليد لما تحركت تحرك القلم ولا يستجز أن يقال لما تحرك القلم تحركت اليد واذا نـ (٣) قل حال المتقدم في جميع هذه الانحاء كان المتقدم هو الذى لا يوجد للتأخر المعنى الاعتبارية فيه التقدم والتأخر الا وقد وجد للتقدم واذا عرفت أقسام المتقدم فاعتبرها بنفسك في المتأخر وفي معا

(المقالة الثانية)

في تعرف الاقوال الشارحة الموصلة الى التصور وفيها فصولان

- (١) وجب أحدهما مخ كالحركة والسكون للجمع فله لا واسطة بينهما ويجب أحدهما له في كل وقت أما الحرة ل أن يقع فله لا يجب له البصر ولا العي ما ليس أحدهما واجبا في كل وقت
- (٢) كـ المتقدم مخ أى كان ذلك التقسيم حاصل في المراتب فهو حاصل أيضا في المتقدم محسها
- (٣) أى اذا تعقلت حال المتقدم بالمعنى السابقة عرفت ان المعنى الذى اعتبر فيه التقدم والتأخر كالوجود في العلية مثلا لا يكون للتأخر الذى هو المعلوم حتى يكون قد حصل للتقدم الذى هو العلة

(الفصل الأول)

في بيان أصناف ما يفيد التصور

وقبل ذلك نشير إشارة خفيفة إلى معنى القول فالقول هو اللفظ المركب وقد عرفته وتركيب اللفظ على أنحاء وما به منامنها في غرضنا هو تركيب التقييد وهو أن يتقيد بعضه ببعض بحيث يمكن أن يقع بين أجزائه لفظة «الذي هو» مثل قولنا الحيوان الناطق المائت أي الحيوان الذي هو الناطق الذي هو المائت ومثل هذا المركب يسمى المقيد ويفيد التصور لا محالة وإذا عرفت هذا فاعلم أن القول أي المفيد للتصور منه ما يسمى حدا ومنه ما يسمى رسماً ومنه ما هو شارح لمعنى الاسم من حيث اللغة فقط والخطب فيه يسير فإن الطالب يقنع بتبديل لفظ بلفظ أعرف عنده منه كبديل الإنسان بالبشر والبيت بالأسد أما الحد والرسم فيجب الاعتناء ببيانهما اذ هما مقصودا هذه المقالة

وكل واحد منهما يتقسم إلى التام والناقص والحد التام هو القول الدال على ماهية الشيء فيعلم من هذا أن اللفظ المفرد لا يكون حداً إذ القول هو المركب وكذلك يعلم أن ما لا تركيب في حقيقةه وما هيته فلا حد له والدلالة على الماهية بحسب استعمالنا هي دلالة المطابقة والتضمن لدلالة الالتزام فإذا ركب قول دال على الشيء دلالة الالتزام فلا يكون حداً مثل تحديدنا الإنسان بأنه ضحالك مشاء على رجلين بادي البشرة بل يجب أن تكون دلالة الحد إحدى الداليتين المعنيتين وانما تكون كذلك إذا كان الحد مركباً من مقومات الشيء فإن كانت المقومات أجناساً وفصولاً فالحد مركب من الجنس والفصل وإن لم تكن أجناساً وفصولاً كان الحد مركباً من مجموعها كيف كانت وقد أوجب أفضل المتأخرين في التسميات أن الحد مركب من الجنس والفصل لا محالة فإن كان هذا مصيراً منه إلى أنه لا يكون تركيباً من مقومات سوى الاجناس والفصول فليس كذلك فإن الشيء قد يتركب مع عارض له يكون كل واحد منهما مقوماً بالنسبة إلى المركب وليس جنساً له ولا فصلاً كالجسم الأبيض إذا أخذ من حيث هو جسم أبيض فإن الجسم الأبيض مقومان له وليس واحد منهما ما جنساً له ولا فصلاً وكذلك الأفطس مركب من الأنف والتقعر والعدالة مركبة من العفة والشجاعة والحكمة وليس تركبها تركب الاجناس والفصول والعفة وإن لم تكن محمولة على العدالة ولا التقعر على الأفطس ففي المثال الأول الجزآن محمولان حتى لا يقول قائل كلامنا في تركيب المحمولات وليست العفة وأخواتها محمولة على العدالة هذا وإن كان ما ذكره من تخصيصها منه لاسم الحد بما يكون مركباً من الجنس والفصل فهو يتناقض عموم قوله أن الحد هو القول الدال على الماهية لأن مقتضى هذا أن كل دال على ماهية الشيء مشتمل على مقوماته فهو وحد كان مركباً من الجنس والفصل أو لم يكن فإذا الواجب في الحد دلالاته على الماهية وتأنق من المقومات كلها كانت أجناساً وفصولاً أو لم تكن

وهذا الفصل في ظاهره مناقض لما قدمناه فإنا حصرنا الذاتيات في الاجناس والفصول والانواع فادعاء ذائي ليس بشيء من هذه الثلاثة يتناقض ذلك الحصر ولكن ذلك الكلام انما كان في أمور مركبة من معان عامة وخاصة يحصل منها شيء متمدد في الوجود ولا يكون لذلك العام قوام إلا بهذا الخاص حتى لو لم يقترن به هذا الخاص لم يتصور حصوله بالفعل فيكون العام بالنسبة إلى ذلك المركب جنساً له والخاص فصلاً وكل تركيب ليس على هذا النحو فليس فيه جنس ولا فصل وإن كانت أجزاء التركيب بالنسبة إليه مقومات له ولا شك أن الجسم الأبيض لو لم يقترن به الأبيض كان متمصلاً

الوجود دون الأبيض فليس نسبة الأبيض اليه نسبة التقويم وتحصيل الوجود بل نسبة عارض بعد تقويمه ولو حققنا هذا التحقيق في الابتداء وقسمنا الماهيات إلى بسيطة ومركبة والمركبة إلى ما يتقوم به بعض أجزائه بالآخر فثبت من طبيعته واحدة في الوجود وإلى ما ليس كذلك بل لبعض أجزائه قوام في نفسه بالفعل وإن لم يقترب به الآخر لتشوش دركه على المبتدى ولعل أفضل المتأخرين استمرهنا أيضا على ما يليق بفهم الشادين والتحقيق الذي ماذكرناه

ثم هذا التأليف بين الذاتيات لا يكفي وجوده كيف اتفق بل لابد فيه من هيئة وترتيب فإن معنى الحد في ذهن مثال مطابق للحد وفي الوجود فكما أن الحد ولا يوجد إلا بتأليف مخصوص لأجزائه كالسيرير لا يكفي في وجوده جمع الخشب وتركيبه كيف كان بل لابد أن يكون مع ترتيب وهيئة مخصوصة وكذلك كل ماهية مركبة انما تركيب وتحصل بأن يقرن المعنى الخاص وهو الفصل بالمعنى المشترك فيه فيقومه ويقيد به مخصصا في الوجود إن كانت مقومة^(٢) بماتة أجناسا وفصولا وأن يلحق المعنى العارض بما هو موضوع طبعاً فحصل من ذلك جملة متقومة بالموضوع والعارض فكذلك الحد يستدعي تركيباً لمقومات الشيء مخصوصاً بما إذا بالتركيب في الوجود

أما ما^(٣) يس في مقوماته جنس ولا فصل مثل الجسم الأبيض فتركيبه المحاذي للوجود هو أن يوضع من أجزائه ما هو الموضوع بالطبع كالجسم ويعرف بمقوماته ثم يخصص ويقيد بلحوق الأبيض معترفاً بمقوماته فإذا قيل ذلك فقد أعطى حده الحقيقي وأما ما مقوماته أجناس وفصول فتأليف حده هو أن يوضع جنسه القريب ويقيد بجميع فصوله كم كانت ولا يقتصر على ذكر بعضها فإذا قيل ذلك فقد وفيت الدلالة على كمال الماهية لأن الجنس القريب يتضمن الدلالة على جميع الذاتيات المشتركة فإذا عد بعد ذلك الفصول بأسرها التي هي الذاتيات الخاصة فقد استوفيت الدلالة على الماهية بجميع ذاتياتها المشتركة والخاصة ولا يتصور أن يكون ذاتي المشترك أو خاصاً وإذا استوفيت الذاتيات بأسرها تمت الماهية ثم إن لم يكن للجنس القريب اسم موضوع مطابق له أو رد حده بدل اسمه ثم قرن به فصول هذا النوع المحدود أولاً وهذا كما تقول في حد الحيوان إنه جسم ذو نفس حساس متحرك بالإرادة فأخذنا حد جنسه القريب وهو الجسم ذو النفس لما لم يكن له اسم وقرن به فصول الحيوان الخاصة به وهو الحساس المتحرك بالإرادة أما إن كان له اسم يطابقه فأتى بحده بدل عده أو سموا لم يستعظم صغيه بسبب هذا التطويل بعد درعائه واجب الحد من حصر جميع الذاتيات وترتيبها وقد اعتقد بعضهم أن هذا

(١) قوله والتحقيق ما ذكرناه من المعروف أن أسسها ومن سبقه من أهل المطلق كالوابعون دائماً في تقرير قواعد المطلق أهمها من أسسها الحقيقية ودور الحقائق المتقوية وعندهم أن الماهيات الحقيقية المركبة في الخارج لا تتلوهن عام، بل القابل وخاص مقوم له وهو الصور النوعية أما ماهية ليس لها عام يدخل في أجزائها وهي مركبة فلم يعرف عندهم أما ما ذكره المصنف من الجسم الأبيض فهو المركبات الاعتبارية والماهيات الاعتبارية لا اعتبار لها في بطرطاب العلوم الحقيقية والعدالة لم تخرج من أسسها كيف من الكيفيات تركيب في وجوده الخارجي من عدة أمور تدخل فيه كما ليس الجسم ذو الحركة وقدر الإرادة في تركيب الحيوان ثم ينتزع منها أصول تحمل عليه فيمكن أن يقال العدالة كيم توحى أم لا فتم وأحوالها وزعم أن هذا كفر قانين « جامع لثلاثة » وبين « متحرك بالإرادة وحساس » دلائل - إليه فلهذا ما حمل الشيخ على من حذر الحد في الجسم والفصل لا يخصار أجراء الماهيات فيهما

(٢) إن كانت مقوماته أجناساً مرتبط بقوله أن يقرن المعنى الخاص الخ وقوله وأن يلحق معطوف على أن يقرن والموضوع طبعاً هو الجسم مثلاً والمعنى العارض هو البياض مثلاً

(٣) أما ما سراج مروج في بيان كيف يكرن التركيب الحدى بما إذا بالتركيب في الوجود

لا يكون حداً لأن من شرط الحد عنده الإيجاز فانه قول وجيز من أمره كذا وكذا (١) ليس في هذا من الزلل ما يخرج به عن كونه حداً مع أن الوجيز أمر إضافي غير محدود ويجد معلوم قريب شيء هو وجيز بالاضافة الى شيء طويل بالاضافة الى غيره والامور الاضافية لا يجوز استعمالها في تعريف ما ليس باضافي والحد ليس من قبيل المضافات فيس (٢) وعرف في تحديده استعمال اللفظ الاضافي

ويعرف من كراه أن الشيء الواحد لا يكون له إلا حد واحد لان ذاتيات الشيء اذا وجب ايرادها كلها في الحد الحقيقي إما صريحاً وإما ضمناً فلا يبقى للحد الثاني من الذاتيات شيء يورد فيه بل ربما يكون ذلك تبديلاً لالفاظ هذا الحد بمرادفاتهما ولا يكتفي في الحد التام الحقيقي أن يذكرا الجنس الأعلى أو الاوسط مقسداً بالفصل المختص بالنوع المحدود فان هذا يخل ببعض الذاتيات من غير أن يكون مدلولاً عليها الحد الذي دلالاته المعبرتين فان الجنس الأعلى أو الاوسط لا يدل على ما هو محتته بل دلالاته بالمطابقة على مجموع أجزائه من حيث هي مجموعته وبالتضمن على واحد واحد من أجزائه المشتركة والخاصة المساوية لذلك الجنس ودلالة الفصل على ما يحصل به الجنس الأعلى أو الاوسط دلالة التزام لا اعتبار لها وهذا كما نقول في حد الإنسان أنه جسم ناطق أو جوهر ناطق فان الجسم لا دلالة له إلا على جوهر يمكن فرض الابعاد الثلاثة لمنطقة على زوايا قائم فيه والناطق دلالة على شيء ذي نطق ليس يدري من حيث المفهوم أنه حيوان أم لا انه يرى ذلك بالنظر في الوجود فان ماله نطق لا يوجد الاحيوانا لأن النطق بالوضع يدل على كونه حيواناً والذاتيات التي بين الجسم والناطق كذا النفس والمغذى والنامي والمولد والحساس والمتحرك بالارادة تضيع في البين لعدم الدلالة عليها فتعرف بها أن قول من قال ان الحد الحقيقي يراد للتمييز ليس شيء اذ لكل الغرض التمييز الذي دون تحته ذات الشيء كما هو لكان قوله الانسان جوهر ناطق حداً لأنه يميز الانسان بذاتياته مما سواه وهذا لا ينكره من يطالب من احداث تصورات الشيء وتحققه كما هو ثم يكتفي بالتمييز أما من لا يطلب منه التمييز لا انكاره في إثارة الايتراكه ما هو الاولي من طاب تصور ذات الشيء فان التمييز يحصل تبعاً لهذا الغرض فتعرف حقيقة الشيء مع تميزه اولى من معرفة تميزه دون حقيقة نفسه وأما السند الناقص فهو الذي لا يستوفي جميع ذاتيات الشيء ولا يكون مساوياً له في المعنى بل في العموم فيحصل منه التمييز الذي تحسب دون معرفة الذات كما هو بجميع ذاتياته وذلك كما مضى به في حد الإنسان انه جوهر ناطق أو جسم ناطق (واعلم) أن كون الحد الأدنى الماهية مفيد التصور لذات انما هو بالقياس الى من يعلم وجود الشيء أما من لا يعلم ذلك فهو في حقه دليل على معنى الاسم شارح لمفهومه فاد حصل له العلم بوجوده صار هذا القول بعينه في حقه الأدنى الماهية بحسب ذات الشيء وأما التصور الذي حكمه في أول الكتاب بتقدمه على التصديق فهو تصور بحسب معنى الاسم لا بحسب الذات أما التصور بحسب الذات فهو بغير العلم بوجود الشيء والتصديق به فليس المقائل أن يقول اذا كان الحد لا يفيد التصور لا بعد العلم بالوجود والتصديق به والتصديق به لا يمكن الا بعد التصور فالحد لا يفيد التصور الا بعد التصور وهو دور وذلك لان التصور الذي يقتضيه التصديق هو تصور معنى

(١) وليس في هذا من الزلل الخ أي ليس في كراه الجنس محدود من كونه حداً وان خالف لا يحار

(٢) فيسوع الخ مرتب على المتن وهو أنه من اصحابه وهو منقح ولا سوغ الخ حيث انه ليس من المصنفات

(٣) وهذا السكر أي ان قوته اذ تعرف بهذا الخ ياتي على قول من اكتفى في الحد تحديداً مميزات دلالته ان الحد اعم ما يقصد به تصورات الشيء وقوته فانه ذهب الى ان الحد اعم اذ مراده التمييز فلهذا اكتفى بالجنس العالي والوسط والفصل القريب وآثر هذه الطريقة ولا يسكر عنه اشارة الى غيره لانه من جهة اخرى صريحة خلاف قول

الاسم والمراد به فان من لا يفهم المراد بذلك لفظ الحد لا يمكنه الحكم بوجوده أو عدمه أما التصور بحسب الذات فلا يشترط تقدمه على التصديق بل هو بعده كما بينا ثم التصور السابق على التصديق ليس من شرطه أن يكون بحيث لو علم وجود الشيء كان هو بعينه تصورا للحقيقة الذات وما هيته بتصور ذاتياته بل ربما كان تصورا له من جهة عارض من عوارضه أولا ولمن جهة بعض الذاتيات دون بعض أو تصورا على خلاف ما هو عليه وأكثر تصورات الجمهور فيما ينون عليه الاحكام التصديقية ليس تصورا للحقيقة الذات كما هي مثل ما يتصورون من معنى الروح والسماء والعقل والهيولى والطبيعة وغير ذلك وأما الرسم فهو قول يعرف الشيء من خواصه أو أعراضه التي هي لوازم تخصه بجلتها بالاجماع والفاضل منه ما وضع فيه أولا الجنس القريب للشيء ثم قيد بمحواصه كلها كقولنا في حد الانسان انه حيوان ضئالة مستعد للعلم مشاء على قدميه عريض الاظفار بادي البشرية واذ لم يوضع فيه الجنس واقتصر على اللوازم والعوارض التي يخصه بمجموعها كان رسما ناقصا ثم يلزم فيه ما جميعا أن تكون هذه اللوازم بينة للشيء فتعرف الشيء على سبيل انتقال الذهن منها اليه كن يقول في رسم المثلث انه الشكل الذي له ثلاث زوايا فقط لا كن يقول انه الشكل الذي زواياه الثلاث مساوية لقائمتين فان هذا ليس بينا للالمهندس فهو رسم بالنسبة اليه لا على الاطلاق في حق الكل أما غير المهندس من لا يعرفه فهو في حقه خاص (٢) مربة لا رسم اذ ليس بعرف وأقل درجات الرسم التعريف * وههنا حقيقة وهي أن الرسم الذي لم يوضع فيه الجنس القريب اذا كان مؤلفا من خواص بينة ينتقل الذهن منها الى معرفة الشيء اعتد بكونه رسما فاذا اقتصر على خاصة واحدة وانتقل الذهن منها الى الشيء بسبب كونها بينة له ينبغي أن يكون رسما لان المقصود من الرسم هو التعريف بانتقال الذهن من لازمه الى ملزومه وقد حصل هذا المقصود من لازم واحد فليسقط اعتبار كونه قولابل المفرد أيضا رسم اذا قام مقام المؤلف في التعريف واذا جعلنا هذا رسما فليجعل مجرد الفصل أيضا حدا طابا للتمييز بالذاتيات وان لم يكن حدا حقيقيا مساويا للحدود في المعنى والعموم فان التمييز حاصل به حسب حصوله بمؤلف منه ومن غيره وان لم يكن واقيا بمجموع ذاتياته مع أن انتقال الذهن الى الشيء المحدود من الفصل أسرع فانه أبين للشيء من اللوازم الغير الذاتية ولا يلزم من هذا أن يجعل اللفظ المفرد الموضوع بالمطابقة للحدود حدا له بسبب كونه ذا لعلى ماهيته لان الحد للبيان فلا بد فيه من مجهول ومعلوم ولا يكون المجهول عين المعلوم فماهية الانسان مثلا ان كانت مجهولة من حيث هي مجمله فكيف تكون هي بعينها معلومة من ذلك الوجه حتى تعلم نفسها بنفسها اللهم الا أن تكون الماهية معلومة والمراد باللفظ ملتبس حينئذ يعرف بلفظ مرادف له أو بلغة أخرى (واعلم) أن تعريف الماهيات التي لا حدود لها أي الحدود المركبة من المقومات لفقدانها الاجراء الذاتية انما هو بالوارسها واذا كانت لوازمها ينسب ينتقل الذهن منها الى فهم الذات كان ذلك في حقيقتها تعريفا قائما مقام الحدود وان لم يكن حدا لانه تعريف الشيء بتوسط حال من أحواله فكان كتعريف الشيء المركب بتوسط مقوماته (٣) اذا انما كان حدا لانه يعرف حقيقة الشيء كما هو والبسيط ان كان واحدا لا كثرة فيه وعرف بتوسط شيء فقد عرف كما هو فلا ينبغي أن يتقاصر هذا التعريف عن تعريف الحد أي (٤) ريقه بتوسط ألفاظ موضوعات لمقوماته لانه لا افتراق بينهما في توصيل الذهن الى حاد الشيء وان لم تكن اللوازم بينة فلا يحلو إما أن يقصد بالقول المركب من لوازمه قصد الذات أو

١١٠ الحيد أى المبط الذى ساحة ليمان. وما هو المبط الدال على المحمود كالانسان مثلاً

(٢) حاشىة: أراد المؤلف ان يفتح الخ العالم لرومي في وسط دكانها مع الوسط مركب لرم الشيء فيمكن ان يعلم ان بعد العلم بالشيء ولا يكون معرفته (٣) وهذا ان تعريف المركب توسط مقوما لما كان حدا الخ

١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩
 ٥٢٠
 ٥٢١
 ٥٢٢
 ٥٢٣
 ٥٢٤
 ٥٢٥
 ٥٢٦
 ٥٢٧
 ٥٢٨
 ٥٢٩
 ٥٣٠
 ٥٣١
 ٥٣٢
 ٥٣٣
 ٥٣٤
 ٥٣٥
 ٥

(٤) أي تعريفة الح هذا تمسك تعريف الحد

قصد فتح (١) وكونه ذات تلك الوازم فان كان المقصود معرفة الذات لم يكن هذا التعريف الذي هو بلازم غير بين ولا ناقل للذهن الى تلك الحقيقة التي هي للذات رسماً وان كان المقصود من ذكر هذا اللازم تعريف كون هذا الشيء بحيث يلزم عنه هذا اللازم فيكون بالقياس الى هذا المقصود كالحديث جميع القوى الفعالة والمنفعة اذا عرفت بأفعالها على هذا الوجه أي قصد نحو كونها ذات تلك الأفعال كان ذلك كالحديث لانها بسيطة ولا كون لها غير ذلك الذي يعرض لتعريفها

(الفصل الثاني)

في التحرز عن وجوه من الخطا تقع في الحد والرسم

اعلم أن القانون الذي أعطيناه في الحد الحقيقي من جمع الذاتيات بأسرها وترتيبها يصعب جدا اذا يعثر على جميع الذاتيات دائما في كل شيء فربما كان للشيء فصول عدة فاذا وجد بعضها وحصل التمييز وقع الظن في الاكثر بأن لفصل غيره وكذلك الوقوف على الجنس القريب صعب جدا فربما يؤخذ البعيد على اعتقاد أنه قريب وربما اشتبهت الوازم البينة للشيء بذاتيته فتؤخذ بدل الذاتيات ويركب الحد منها والذهن لا يتنبه للفرق بين الذاتي واللازم البين في جميع الأشياء اذهي متقاربة جدا في بيانها للشيء وامتناع فهم الشيء دون فهمها ولصعوبة هذا الأمر اوردنا أمثلة من الحدود والرسم التي وقع فيها الخطا لتدرب الطبع بمعرفة ما ويتحرز عن أمثالها

فنه ما هو في الحد إما في جانب الجنس أو في جانب الفصل أو مشترك بينهما فالمتشرك بينهما يشارك الحد فيه الرسم أما ما هو في الجنس فمن ذلك أن يؤخذ شيء من الوازم كالواحد والموجود مكان الاجناس أو كالعرض في حدود الانواع الواقعة تحت المقولات التسع فان العرض ليس جنسا لها كما علمت بل لازم ومنه أن يؤخذ الفصل مكان الجنس كقولهم إن العشق إقراط المحبة والافراط فصل له وجنسه المحبة فقد وضع الفصل مكان الجنس والجنس مكان الفصل ومن ذلك أن يؤخذ جنس بدل جنس كالمملكة بدل القوة والقوة بدل المملكة أما أخذ القوة بدل المملكة فكقولهم العفيف هو الذي يقوى على اجتناب الذات الشهوانية والفاجر يقوى أيضا ولا يفعل وأما أخذ المملكة بدل القوة

(١) نحو كونه ذات تلك الوازم أي الذات التي تعرض لها تلك الوازم وحاصل ما قلناه أن البسائط لا يمكن أن يكون لها حد بالعي السابق وهو المركب من مقومات الشيء البسيط لا مقوم له ولكن البسائط تعرف أيضا كما أن المركبات تعرف فيكون تعريف البسائط بالرسم وهو التعريف بالوازم وتقوم الرسوم لها مقام الحدود والمركبات اذا كانت الوازم بنية فان الوازم البينة لا تحتاج الى وسط فهي لازمة عن الذات فتمثلها للذهن على وجه أشبه بتمثيل الحد للنهاية المركبة أما ان لم تكن بنية بان كانت محتاجة الى وسط فقد علمت أن ما ليس ببناء لا يصح أن يكون معرفا للمرومة كمشاهدة زوايا المثلث لعائنين فلو قصدنا الوازم الغير البينة شرح الحقيقة وتعرفها لم يكن ذلك رسما لها كما عرفت أما اذا قصدنا كبر الوازم الغير البينة بتمييز الشيء بكونه بحيث يلزم عنه هذا الوازم أي ما حاله أن تعرض له هذه العوارض أي تعرفه بأنه هو الشيء الذي تعرض له تلك العوارض كان التعريف بتلك الوازم الغير البينة ريبا يقوم مقام الحد أيضا لان كون الذات هي الذات التي تعرض لها العوارض أمر أعرف من الذات نفسها اذ لم يطر فيه الا الى كونها هي معروض العارض وهذا أمر قد يعرف بالمشاهدة أو غيرها مع أن العارض غير بين الزوم كتعرفك بنفسك البطاقة في الانسان باهائه التي هي مناط انصافه بالحكمة فان عروض الحكمة للانسان لقوة فيه تزيد عن مجرد الحيوانية أمر معلوم لكل من ميز بين الانسان وغيره لكن كون ذلك لازما من لوازم النفس البطاقة يحتاج الى بيان طويل عربض ولذلك قال ان تعريف القوى الفعالة مثلا بأفعالها هو من هذا القبيل لانها لا كون لها يعرف الا كونها بحيث تصدر عنها هذه الأفعال وهو الكون الذي يعرض لها عند تعريفها أي توصف به بقصد التعريف

فكقولهم القادر على الظلم هو الذي من شأنه وطباعه النزوع الى انتزاع ما ليس له من يدعيه ما وهذا ملكة الظلم لا القدرة على الظلم فان القادر على الظلم قد يكون عادلا وليس في طبعه نازعا الى انتزاع ما ليس له من يدعيه ومن ذلك أخذهم النوع مكان الجنس كقولهم في حد الشر انه ظلم الناس والظلم نوع من الشر ومن ذلك أخذهم الموضوع مكان الجنس كقولهم ان السرير خشب يجلس عليه والخشب موضوع للسريرية لا الجنس والسريرية عارضة عليه ومن ذلك أخذهم ما كان وليس الا موجودا مكان الجنس كقولهم في حد الرمال انه خشب محترق وليس الرمال خشب بل كان خشبا واذن ذلك لم يكن رمادا فحين هو رماد لم يبق كونه خشبا وحين كان خشبا لم يصير بعد رمادا ومن ذلك أخذهم الجزء مكان الجنس كقولهم ان العشرة خمسة وخمسة وكقولهم في حد الحيوان انه جسم ذو نفس والجسم جزء من الحيوان لا الجنس وقد أورد هذا المثال في كتبهم وكأنه يناقض ما قدمناه من أن الجسم جنس للحيوان ويجب أن يعلم أن لاتناقض أصلا فان الجسم يمكن أن يؤخذ باعتبار لا يكون به الاجزاء فقط واذن لا يكون محولا على الحيوان لان الجزء لا يكون محمولا على الكل ويمكن أن يؤخذ باعتبار جنسا محمولا على ما تحته أما اعتبار كونه جزءا فهو أن يجعل معناه أنه جوهر مركب من هيولى وصورة ذوا بعد ثلاثة بشرط أن لا يدخل في مفهومه غير هذا فان وجد مع غيره هذا مثل كونه نباتيا أو حيوانيا أو مجاديا فهو ذات على هذا المفهوم وبهذا الاعتبار هو جزء ليس محمولا اذ ليس الحيوان هذا القدر فحسب وأما اعتبار كونه جنسا فهو أن لا يجعل مفهومه مقصورا على هذا القدر فحسب بل يجوز أن يكون هذا الجوهر المركب من الهيولى والصورة أى تلك الانواع كان لا بأن تكون مقترنة به اقتران الخارج عن المفهوم بل اقتران جواز الدخول في المفهوم وعلى الجملة هو أن يؤخذ هذا المعنى مطلقا غير مشروط بشرط الاقتصار عليه أو وجوب الزيادة فيه ولا شك أن الجسم جنس بهذا المعنى للحيوان اذ هو أحد الانواع التي يجوز دخولها في مفهوم ذلك الجسم وذلك الجسم على اطلاقه دون شرط الاقتصار على كونه جوهر ذا أبعاد ثلاثة محمول عليه فانما اعتبرت الجسيم على هذا الوجه كان جنسا ووجب ايراده في حد الحيوان أما على الوجه الآخر فهو جزء ولا يجوز ادخاله في الحد ولا حله عليه أصلا لان الجزء لا يحمل على الكل

وأما الخطأ في الفصل فهو أن تأخذ الوازم مكان الذاتيات وأن تأخذ الجنس مكان الفصل وان تحسب الانفعالات فصولا والانفعالات إذا اشتدت بطل الشيء والفصول إذا اشتدت ثبت الشيء وأما المشترك بين الجنس والفصل والحد والرسم فأمران (أحدهما) أن لاتستعمل الالفاظ المجازية المستعارة والغريبة الوحشية والمشتبهة كقولهم ان الف (٣) هم موافقة وان النفس عدد محرك لذاته وان الهيولى أم حاضنة (والثاني) أن يعترف الشيء بما هو أعرف منه فان عرف بنفسه أو بما هو مثله في الخفاء أو أخفى منه أو بما لا يعرف الا بهذا المعرف كان خطأ أما تعريفه بنفسه فكقولهم في حد الحركة انها

(١) أخذهم الجزء الخ المراد منه الجزء المادى في الوجود الخارجى

(٢) والانفعالات إذا اشتدت الخ ير يدأن يقول مع أنه يوجد فرق بين الفصول والانفعالات لان الانفعال تأثر اذا اشتد أدى الى فساد جوهر المتأثر المفعول أما الفصول فانها مقومات للجوهر وكلما قوى المقوم بالكسر قوى المقوم بالفتح واطلاق الاستدلال على الفصول ضرب من التسامح

(٣) الفهم موافقة مثال لاشتباهه وما بعده مثال للغريب والذات مثال للاستعمار والفهم ليس موافقة تماثل هو موافقة ما في الذهن للواقع فتعريفه بالموافقة تعريفه بلقط مشبهة لا يدري ما يراد منه ولقط العدد وان لم يكن غير بيانى نفسه لكنه بوصف كونه محركا لذاته غريب لا يعرف

نقطة وفي حد الانسان لانه الحيوان البشري والبشر والانسان مترادفان وأما المساوي في المعرفة فكقولهم في حد الزوج لانه العدد الذي يزيد على الفرد واحد والفرد ليس أعرف من الزوج ومن ذلك أخذ أحد المتضايقين في حد الآخر فان كل واحد منهما في الجهل والمعرفة به مثل الآخر وقد ظن بعضهم أنه لما كان العلم بهما مجازاً أخذ كل واحد منهما في حد الآخر وهذا خطأ فاحش لان العلم بهما جميعاً اذا كان معاً فلو كان أحدهما مجهولاً كان الآخر مجهولاً أيضاً فكيف يعرف الآخر به ومن شرط ما يعرف به الشيء أن يكون معه ما يقبله واذا علم أحدهما صار الآخر معلوماً معه فلا حاجة به الى أن يعلم بصاحبه

لكن على هذا شك وهو أن المضاف ملما هيته معقولة بالقياس الى غيره وليس له وجود غير ذلك بخلافه اذا كان بيان الحقيقة فيجب أن يؤخذ فيه قياسه الى الآخر والى ما لا يمكن بيان الحقيقة وحده أن المضاف اليه ليس جزءاً من حقيقة المضاف فيلزم أخذه في حده بل هو لازم له اذ يلزم من كون هـ ذاتاً مضافاً ووجود مضاف اليه بازائه معه لاسبقا عليه ولو كان جزءاً من حقيقة هـ لزم تقدمه عليه بالذات وانقطعت الرابطة المعينة بينهما بل المتضايقان متقدمان بذاتيهما ووجوديهما الغير المتضايقين على معنى الاضافة بينهما متقدم المعروضات على عوارضها فان الاضافة انما تعقل بين شيئين فلا بد من تقدمهما أولاً بالذات على الاضافة لتعقل بينهما ما الاضافة ثم اذا اتصتا بينهما الاضافة التي هي قياس ما يوجه ما الى الغير كان حصول هـ ذاتاً مضافاً والآخر مضافاً اليه معاً من غير تقدم وتأخر فاذن في تحديد المتضايقين ضرب من التلطف والحيطة وهو أن يؤخذ الذاتان مجردتين لا من حيث هما مضافان ويدل على السبب الجامع بينهما ما فاذا فرغ من آخر البيان حصل العلم بهما جميعاً معاً مثل أن تقول الجار هو ساكن دار أحد ودوا بعينه حد دار الآخر الذي يقال لهذا بالقياس اليه لانه جار من حيث هـ ما كذلك وكذلك الاخر هو انسان أحد والديه هو بعينه والد الذي يقال لهذا بالقياس اليه لانه أخ والاب حيوان يولد من نطفته آخر من نوعه من حيث هو كذلك

وأما ما هو أخفى فكقولهم ان النار جسم شبيه بالنفس بالنفس أخفى من النار وأما ما هو معروف بهذا الشيء الذي يراد تعريفه فكقولهم في حد الشمس انها كوكب يطلع نهاراً والنهار لا يمكن أن يحد الا بالشمس لانه زمان طلوع الشمس وكقولهم في حد الكمية انها القابلة للمساواة واللامساواة وفي حد الكيفية انها قابلة للمساوية وغير المشابهة والمساواة تعترف بأنها اتفاق في الكمية والمساوية بأنها اتفاق في الكيفية فهذا وما أشبهه من أنواع الخطأ فيجتنب في الحدود ويصعب جداً اجتنابه ولذلك نرى المحققين فاترى الهمم عن اعطاء الامور حدودها الحقيقية بل قانعين بالرسم في أكثر المواضع وقد بقي من المباحث المتعلقة بالحد معرفة طريق اكتسابه وهل يكتسب بالبرهان أم بطريق آخر لكننا لما لم نشرع بعد في البرهان أخرنا هذا البحث الى ذلك الفن ونورد هناك مشاركات الحد والبرهان أيضاً ان شاء الله تعالى فهذه ما تريد ايراده في التأليف المفيد للتصور وتنقل الى التأليف التصديقي يعون الله وحسن توفيقه انه هو المعين والموفق

(المقالة الثالثة)

﴿ في التأليفات الموصلة الى التصديقي وتقسم الى خمسة فنون ﴾

(١) النفس بسكون الفاء وجهه مشابهة النارها ككون الجوف وظهور الاثر ولكن النفس في حقيقة نفسها أخفى من النار

(الفن الاول)

في التأليف الاول الواقع للفردات وهو الملقب ببادير منياس ويشتمل على مقدمة وتسعة فصول

أما المقدمة فهي أن للأشياء وجوداً في الاعيان ووجوداً في الازدهان وهو ادراك الاشياء إما بالحواس أو بالخيال أو بالوهم أو بالعقل على ما يعرف تفصيل المدركات في العلوم ووجوداً في اللفظ ووجوداً في الكتابة فالوجود الذهني ويسمى الاثر النفساني هو مثال مطابق للوجود العيني دال عليه واللفظ دال على ما في الذهن وما في الذهن يسمى معنى بالنسبة الى اللفظ كما أن الاعيان في أنفسها أيضاً تسمى معاني بالنسبة الى الذهن لانها هي المقاصد لما في النفس والكتابة دالة على اللفظ ولذلك حوذي بأجزائها وتركيبها أجزاء اللفظ وتركيبه وقد كان الى انشاء دالة على ما في النفس دون توسط اللفظ سبيل فكان يجعل لكل أثر في النفس كتابة معينة مثلاً الحركة كتابة والسكون أخرى وللسماء والارض وغيرهما من الاعيان صور لكل بحسبه لكنه لو أجرى الامر على ذلك لكان الانسان ممنواً بان يحفظ الدلائل على ما في النفس ألفاظاً ويحفظها رقوماً أيضاً تخففت المؤنة في ذلك بان قصد الى الحروف الاولى القليلة العدد فوضع لها اشكال يكون حفظها مغنياً عن حفظ رقم رقم دال على شيء وإذا حفظت حوذي بتأليفها رقماً تأليفها لفظاً فصارت الكتابة بهم هذا السبب دالة على الالفاظ أولاً لكن ما في النفس من الآثار يبدل بذاته على الامور لا بوضع واضح فلا يختلف الدال والمدلول عليه ودلالة اللفظ على الاثر النفساني دلالة وضعية حصلت بالاتفاق والتواطؤ لئلا يطأوا على غيرها لذات منابها ويختلف باختلاف الامم والعصا وان كان مدلولها غير مختلف ودلالة الكتابة على الالفاظ أيضاً وضعية والدال والمدلول فيها جميعاً يختلفان فالاعيان والتصورات لا تختلف والالفاظ والكتابة تختلف

(الفصل الاول)

في الاسم والكلمة والأداة

قد بينا أن الغرض من المنطق معرفة الاقوال الشارحة والنجح وكل واحد منهم مامولف لكن الحجة أكثر تأليفاً فان تركيب الحد والرسم من المفردات والحجة لا تتركب أولاً من المفردات بل يقع تركيب المفردات أولاً في أمور هي قضايا ثم تتركب من هذه القضايا أنواع النجح والنظر فيما منه التأليف قبل النظر في المؤلف فلا جرم وجب تقديم النظر في القضايا وأصنافها على القياس والنظر فيها محجوج الى تعرف هذه المفردات الثلاثة وهي الاسم والكلمة والأداة

فالاسم لفظ مفرد يدل على معنى من غير دلالة على زمان ذلك المعنى كزيد وعيسى وقائم وكاتب وقد يشكك على هذا بلفظة أمس والمقدم ولفظة الزمان فان هذه كلها أسماء ومع ذلك دالة على الزمان فنقول في حل هذا الشك إن قول القائل يدل على زمان المعنى أو لا يدل يقتضي أن يكون المعنى متخلاً في نفسه دون الزمان ويكون الزمان أمراً مقارناً لذلك المعنى لانه نفساً ولا داخل في حده وفي أمس وغد والزمان نفس المعنى هو الزمان لأن الزمان خارج عن نفس المعنى لاحاق به والمقدم دال على معنى جزؤه الزمان وجزء الشيء لا يكون مقارناً للمعنى الشيء بل يقارن جزاء الآخر فيحصل مجموعهما معنى الشيء كاملاً فليس للمقدم إذن دلالة على زمان خارج عن معناه والدلالة المنفية هي دلالة الاسم على زمان خارج عن نفس معناه إذ قلنا يدل على معنى من غير دلالة على زمان ذلك المعنى

والاسم منه محصل ومنه غير محصل فالمحصل مثل زيد وبكر والانسان وانخر وغير المحصل مثل لا انسان ولا بصير ولا عادل وليس بالحقيقة اسمافانه ليس بمفرد والاسم مفرد بل هذا امر كب من حرف سلب واسم محصل جعل مجموعهما دالا على خلاف معنى المحصل الذي هو جزؤه ولكن تركيبه ليس عن اللفاظ مستقلة في الدلالة بنفسها فان حرف السلب أداة لاتدل الامقرونة بشئ آخر ولقطة لا وان كانت للسلب فلا تدخل ههنا للسلب وليس فيها ايجاب ولا سلب بل تصلح أن توجب وتسلم وأن توضع للايجاب والسلب كما ينبغي من بعد

ومن الاسم ماهو قائم ومنه ماهو مصرف فالقائم ما لم يتغير عن بنائه الاصل للحوق لاحق من الاعراب وغيره والمصرف ما يتغير عن بنائه الاصل باقتران حركة به أو اعراب يصير مانعا عن اقتران بعض ما كان يقترن به لولاه مثل قولنا زيد فان ضمة الدال اللاحقة به غيرته عن وضعه الاصل ومنعت لحوق الباء أو في أو على أو عاملا آخر به لولاهما الجاز لحوقه اذ لا يمكن ذلك أن تقول زيد ولا في زيد ولا على زيد ولا أن تقول رأيت زيد والمصرف أيضا ليس مفردا حقيقيا اذ يسمع ههنا مجموع جزئين أحدهما الاسم والاخر ما يلحقه من الحركة والاعراب وهذه الحركة ليست مغيرة للفظ فحسب بل وللعنى أيضا فالولم يتغير المعنى ما تغير الحكم ما يقارنه جواز امتناعا ولا نفي بتغير المعنى تبديله بمعنى آخر فان معنى الاسم باق لكن انضمت اليه زيادة معنى أفادت هذه الحركة لاس (٢) لتقليل ايجاد اقترانها بمعنى اسم من الاسماء القائمة

وأما الكلمة فهي لفظ مفرد يدل على موجود لموضوع غير معين في زمان من الازمنة الثلاثة مثل ضرب فانه يدل على ضرب منسوب الى ضارب غير معين في زمان ماض والكلمة يسميها النحويون تعلا وليس كل ما يسمونه فعلا هي كلمة عند المنطقيين فان تشي وأمشى ومشت كلها أنعال وليست كلها كلمات لان الكلمة ما لا يوجد لها جزء دال والنساء في تشي تدل على المخاطب والهـمزة في أمشى تدل على المتكلم وقد قيل ان يمشي أيضا حاله كذلك لان الياء منه تدل على موضوع غائب غير معين وصـ (٣) نحو أفضل المتأخرين الى أن يمشي على الخصوص يشبه اللفظ المفرد في أن لا صدق فيه ولا كذب دون تشي وأمشى غير قويم لان دلالة الياء على الموضوع الغير المعين ليس على سبيل تجويز لاسناد الى أي ماش كان بل على ماش متعين عند القائل غير مصرح به ولا معين بدلالة اللفظ فالامر موقوف في التصديق به والتكذيب على التصريح والتعيين واذا اعترف بكونه دالا على ماش متعين عند القائل فقد اعترف له بجزء دال فكيف يكون مفردا أو شبيها به ولا تنخرم دلالة الياء بسبب انتفاء التصريح والتعيين فلم يشترط في دلالة اللفاظ كونها دالة على التعيين فان ذلك هو مركب وان لم يدخله الصدق والكذب فان الصدق والكذب خاصية بعض المركبات لا كلها وان كان مركبا فلا يكون كلمة مع أن هذه امعادق في نفس الامر ان كان المنسوب اليه المسمى ماشيا أو كاذب ان لم يكن ماشيا والسامع متوقف في التصديق

(١) ما تغير حكمه ما يقارنه الخ أي لو لم يتغير معنى اللفظ ما تغير حكمه ما يقارن اللفظ من الحروف وغيرهما من العوامل جواز امتناعا فان ضمة زيد منعت كل عامل لغير الضم وجوزت عامل الضم ولا ريب أن المعنى في زيد المبتدأ هو الفاعل مثلا يختلف في زيد المفعول وما يشبهه أما معنى اللفظ من حيث هو مسمى لا يتغير بضمه أو غيره فاذن قد أضابت الضمة معنى على أصل معنى النطق فيكون مركبا

(٢) لاستقلالها الخ أي ان هذه الزيادة التي أفادت هذه الحركة ليست معنى مستقلة بل تدل على ما هو معنى لا بد في تعقل من اقترانه بمعنى من معاني الاسم لو كان قائما وهي ذوات المسميات مثلا

(٣) صغو بكسر الصاد وفتحها وكونها في المجهمة أي مبله

والتكذيب إلى التصريح والبيان لكن التصديق بالقول غير صدقه في نفسه
 وإذا تحقق هذا فعمل لغة العرب مخلوع عن الكلمات المستقبلية فأنها بأسرها مركبة لا بسيطة لكن
 المنطقي لا نظره في لغة دون لغة بل يكفيه أن يعلم أنه من الممكن وجود لفظة دالة على معنى وزمانه
 المستقبل لادلالة الجزء منها على جزء من أجزاء هذا المعنى فتكون مقردة
 والكلمة منها محصلة وغير محصلة ومصرفة وقائمة أما المحصلة فكقولنا قام وقعد وغير المحصلة
 كقولنا لا قام ولا صح ويشبه أن يكون حرف لا لم يرتبط بفتح ارتباط اتحاد ليدل على معنى واحد كما
 كان في الاسم الغير المحصل بل هو أسلبه معنى الصفة عن موضوعها فليس اذن في لغة العرب كلمة
 غير محصلة وكذلك الكلمة القائمة مفقودة في لسان العرب فأنها الدالة على الزمان الحاضر وليس في
 لسانهم كلمة مقردة بالحاضر بل ربما يستعملون كلمة المستقبل بمعنى الحال كقولهم زيد يمشي أى في
 الحال وربما استعاروا له الماضي كقولهم ان زيدا صح اذا أتاه البرء في الحال وأما المصرفة فهي الدالة
 على أحد الزمانين الذين عن جنبي الحاضر كقولهم ضرب للماضي ويضرب للمستقبل
 وأما الاداة التي اللفظة المفردة التي لا تدل وحدها على معنى يتصل بل على نسبة بين معنيين لا تعقل الا
 مقرونة بالامور التي هي نسب بينهما مثل من وفي وعلى ولا ولذلك اذا قيل خرجت من لم يكن اللفظ دالا
 دلالة المطلوبة ما لم يقل من الاداء وما أشبهه
 وعلم أن من الاسماء والكلم ما يستعمل تارة استعمال المفردات التامة الدلالة ويستعمل أخرى
 استعمال الاندراجات التامة مثل هو وموجود وكان ووجد وصار فانك تقول زيد موجود
 أو كائن وتعني بذلك الاخبار عن وجوده في ذاته أو كونه في ذاته فيكون تام الدلالة وتقول زيد موجود
 قائما أو كائنا في الدار أو صار متحركا أو مجعلا تابعا لما بعده ولو وقفت عليه لم يكن في نفسه تام الدلالة المرادة به
 وهذه هي الكلمات الوجوزية والاسماء التي تربط بين معنيين وهي كالادوات ومن قبيلها في أن لادلالة لها
 بذاتها دون ما يقربها

(الفصل الثاني)

في القول وأقسامه

القول هو اللفظ المركب وهو الذي يدل جزؤه على معان هي أجزاء معنى الجملة وقد سبق تعريف
 المخرجات المركبة من جزئيات على شيء واحد جزؤه فإذا كان المركب ما تدل أجزاؤه جميعا فبقي
 من المخرجات مركبة ثم نحن وهو الذي يدل بعض أجزائه دون بعض لكن القسمة وإن اقتضت وجود
 هذا القسم عندنا في الوجود لا يدل جزؤه على معنى الجملة ولا دلالة تليق في أصلها
 لأن معنى شمولها في الوجود لا يحال على معنى جزء فالأدلة على تلك الزيادة هو الجزء الباقي لا محالة
 ثم من التراكيب التي لا تسمى مركبة ما هو ناقصها أما تام الدلالة فهو الذي كل جزء منه يدل على مراده على
 معنى يستلزمه كقولهم زيد كاتب تدل على الشدة وباب الدار والناقص الدلالة هو الذي لا تتم
 دلالة أحد جزئيه بغيره كقولهم لا تسن وفي الدار وزيد كان اذا أردت كونه على
 صفة تامة كونه على كونه كماله كان في ذلك أن تقول كان مريضا فوقف على كان دون ذكر
 المريض لأنك لا تتم دلالة الجملة هذه ما لم تعقبها بصفة
 والافراط تدل على سبيل تقييد بعضها ببعض كما في الحدود والرسوم وقد ذكرناه وقد تتركب

على أنحاء أخرى وذلك لان الحاجة الى القول هي دلالة الخطاب على ما في نفس المخاطب والدلالة
 إما أن تراد لذاتها أو لشيء آخر يتوقع أن يكون من جهة المخاطب والتي تراد لذاتها هي الأخذ بما رآه
 على وجهه أو محترفاً عنه الى صيغة التخييل والتعجب وغير ذلك مما هو في قوة الاخبار فأنك اذا قلت لبتك
 تأتيني استشعر من هذا أنك تريد لاتبانه والتي تراد لشيء يتوقع كونه من المخاطب فاما أن يكون ذلك
 أيضاً دلالة أو فله لا غير الدلالة فان أردت الدلالة فتكون المخاطبة استفهاماً وان أردت عمل من الاعمال
 غير الدلالة فهو من المساوي التماس ومن الاعلى أمر ونهي ومثلن الادون دعاء ومسئلة والنافع
 في العلوم من هذه التركيبات بعد التركيب الموجه نحو التصور هو التركيب الخبري الذي يقل لقائله
 انه صادق أو كاذب بالذات أي قوله مطابق الامر في ذاته وحكمك بصدق قوله أي مطابقة للاحكام هو
 التصديق

وهذا التركيب الخبري النافع في اكتساب التصديق يسمى قولاً جازماً وقضية وأصنافه ثلاثة
 الحلي والشرطي المتصل والشرطي المنفصل أما الحلي فتكقولك الانسان حيوان والشرطي المتصل
 مثل قولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والمنفصل مثل قولك إما أن يكون هذا العدد زوجاً
 وإما أن يكون فرداً وانما صارت الاصناف ثلاثة لان الحكم إما أن يكون بنسبة مفرداً وما هو في قوة
 المفرد الى مثله بأنه هو أو ليس هو وبالجملة الحكم بأن معنى محمول على معنى أو ليس محمول عليه ومعنى
 قولنا ما هو في قوة المفرد أي المركب الذي لم يعتبر من حيث هو مركب بل من حيث يمكن أن يقوم مقامه
 لفظ مفرد مثل قولنا الحيوان الناطق المائت ينتقل من مكان الى مكان بنقل قدم ووضعه أخرى فان
 الانسان يقوم مقام الحيوان الناطق المائت ويمشي مقام الباقي وهذا هو القسم الحلي وإما أن يكون
 الحكم بنسبة مؤلف تأليف القضايا الى مثله ولكن قد قرن بكل واحد منهما ما يخرج عنه كونه قضية
 ويربطه بالآخر فيجعلهما قضية واحدة وهذه النسبة إما بنسبة المتابعة والزم كقولنا ان كانت
 الشمس طالعة فالنهار موجود فقد حكمت بلزوم وجود النهار اطالع الشمس وهذا هو الشرطي المتصل
 أو تكون النسبة نسبة العناد والمباينة كقولنا إما أن يكون هذا العدد زوجاً وإما أن يكون فرداً وهو
 الشرطي المنفصل وفي كل واحد من المتصل والمنفصل قضيتان أما في المتصل فقولنا الشمس طالعة
 والنهار موجود وفي المنفصل قولنا العدد زوج والعدد فرد ولكن اقترن بكل واحدة منهما ما أخرجهما
 عن كونهما قضية وهما هالاً لأن تكون جزء قضية متقاضيا اتصال الاخرى به التمام معناها في الصدق
 والكذب ودليل خروجها عن كونها قضية زوال الصدق والكذب عنها أما في المتصل فلفظة إن قد
 اقترنت باحدى القضيتين والفاء بالآخرى وفي المنفصل لفظة إما وإما فقولنا ان كانت الشمس
 طالعة ليس فيه صدق ولا كذب فليس قضية وكذلك قولك مفرداً فالنهار موجود اذا بقيت الفاء
 على دلالتها ولم تنزع لم يكن صادقا ولا كاذبا بل الصدق والكذب فيه من حيث صار قضية واحدة تلزم
 احدهما الاخرى أو تعاندها

ويعم الاصناف الثلاثة أن فيها حكماً بنسبة معنى الى معنى إما بايجاب وإثبات أو سلب ونفي ولكن

(١) دلالة المخاطب بفتح الطاء على ما في نفس المخاطب بكسر هاء أي ايهام المخاطب ما في نفس المتكلم مما يقصده
 بالتركيب

(٢) الاخبار بكسر الهمزة أي ما يدل عليه وهي الاخبار بفتحها جمع خبر

(٣) ومن الادون أراد منه الادون وهو الادنى والاحط منزلة واستعمال أفعل من الدون ليس بقياس لانه لا فعل له ولكن
 جاء هذا الاستعمال على لسانهم قليلاً

خاصية الايجاب في الجملي هو الحكم بوجود شئ شئ على معنى أن المنسوب اليه يقال له هو ما جعل منسوباً والسلب هو الحكم بلا وجود شئ شئ والايجاب في المتصل هو الحكم بلزوم احدي القضيتين للآخرى اذا فرضت الاولى منهما المقرون بها حرف الشرط وتسمى المقدم لزمتها الثانية المقرون بها حرف الجزاء وتسمى التالى والسلب هو رفع هذا اللزوم والاتصال مثل قولك ليس اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود والايجاب في المنفصل هو الحكم بعباية احدي القضيتين للآخرى والسلب فيه رفع هذه العباية مثل قولك ليس إما أن يكون العدد زوجاً وإما منقسماً بعينين وليس في المنفصل مقدّم وتال بالطبع بل بالوضع فان كل واحدة من القضيتين يمكن أن تجعل مقدّما والانفصال بجاله أما في المتصل فلا يجب امكان جعل كل واحدة منهما مقدّما لان المقدّم ربما كان أخص من التالى فيلزم من وضعه وضع التالى الاعم ولا يلزم من وضع التالى الاعم وضع المقدّم الاخص بل لو كانا متساويين لكان يلزم كل واحد منهما من وضع الآخر والقضية التي حكمها الايجاب تسمى موجبة والتي حكمها السلب تسمى سالبة فهذه هي أقسام القضايا لكن أولها الجملية لان تركيب المفردات يقع أولاً اليها ثم عنها تتركب الشرطيات والاول من جملة الجملي هو الموجب لانه مؤلف من موضوع ومحمول على نسبة وجوديينهما وأما السالب فيؤلف من موضوع ومحمول ووجود النسبة ولا يتحقق رفع الشئ في الذهن دون وجوده في الذهن فكل عدم لا يتحقق في الذهن ولا يتخذ الا بالوجود أي بان يؤخذ^(٢) هذا الوجود جزأ من حد العدم والوجود يتحقق دون العدم فالايجاب اذن مستغن عن السلب أما السلب فعارض على الايجاب فكان الايجاب أولاً بالنسبة اليه ولا نغني بقولنا عارض على الايجاب أن الايجاب موجود مع السلب بل نغني به أن السلب داخل على تأليف لولا حرف السلب لكان ايجاباً لأن الايجاب اجتمع مع السلب في قضية أو اجتمع الوجود والعدم في ذوات الامور

(الفصل الثالث)

في القضايا النخصوة والمحصورة والمهملة من الجمليات

وبعد أن عرفنا القضايا الثلاث فنريد أن نؤخر الكلام في الشرطيات الى حين الفراغ من بيان أحكام الجمليات والقياسات المؤلفة عنها كل قضية جملية فموضوعها اما جزئي وإما كلي والقضية الجزئية الموضوع تسمى مخصوصة وأما

(١) المتلازمان المتساويان كالطرق والاستعداد للنظر فتقول ان كان هذا ناطقاً كان مستعداً للنظر وهو فرض العلة ليحصل المعلول أو تقول كلما كان هذا مستعداً للنظر كان ناطقاً وهو فرض المعلول ليعلم ثبوت العلة المتساوية وهكذا وجود النهار وطلوع الشمس ومن هذا ترى أن ليس وضع كل على أنه مقدم أو تال على وجه واحد من المعنى فيكون تقدم المقدم وتأخر التالى طبيعياً على كل حال في المتصل أما في المنفصل فتقدم كل وتأخر الآخر لا يغير شيئاً من وجه الانفصال فلا يكون بينهما ترتيب طبيعي

(٢) بأن يؤخذ الوجود جزأ من حد العدم لا يريد بأحده جزأ من حد العدم أن يكون الوجود مقوماً للعدم في ماهيته اذ العدم لا ماهية له وانما يريد أنه لا يمكن فهم العدم حتى يضاف الى وجود فيكون الوجود محدد المفهوم بمعنى أنه يكون المعقول منه في الذهن ومحدد ما يكون له من صورته وبعينه ان كانت له صورة حقيقة ما يمكن تصوره من العدم هو تصور الموجود عارياً عن أمر كان يفرض مروضه له أو كونه فيه أو نسبته اليه فتصور عدم البياض هو تصور الجسم بلون آخر ليس البياض وتصور عدم ابن زيد هو تصور زيد على حالته هذه لا ينسب اليه ابن وهكذا فما يسمى أعداً ما هو في الحقيقة ناحية من صور الوجودات

الكلية الموضوع فلا تخلو إما أن يبين فيها كمية ما عليه الحكم أو لم يبين فإن لم يبين سميت مهملة وان يبين فلا تخلو إما أن يكون الحكم على كله وتسمى محصورة كلية أو على بعضه وتسمى محصورة جزئية فالقضايا الجلية هي هذه الأربع مخصوصة ومهملة ومحصورة كلية ومحصورة جزئية وحال الحكم في عمومه وخصوصه يسمى كمية القضية وحاله في الإيجاب والسلب يسمى كيفية القضية وفي كل واحدة من هذه القضايا إيجاب وسلب فالخصوصة الموجبة مثل قولنا زيد كاتب والسالبة مثل قولنا زيد ليس بكاتب والمهملة الموجبة مثل قولنا الانسان كاتب والسالبة مثل قولنا الانسان ليس بكاتب والكلية الموجبة مثل قولنا كل انسان كاتب والسالبة مثل قولنا ليس أواحد من الناس بكاتب أو لا شيء من الناس بكاتب والجزئية الموجبة مثل قولنا بعض الناس كاتب والسالبة مثل قولنا ليس بعض الناس أو ليس كل الناس بكاتب

واللفظ المبين لكمية الحكم يسمى سوراً واحداً وهو كل وبعض ولا شيء ولا واحد ولا بعض ولا كل وقد ينطق أن الالف واللام تقتضي التعميم في لغة العرب فإن كان كذلك فلا مهملة في لغة العرب مع أنه ليس كذلك على الطرد فإنه وان استعمل للعموم في بعض المواضع فقد يدل به على تعيين الطبيعة أيضاً فتستعمل لفظة الانسان ويعنى بها الانسان من حيث هو انسان والانسان من حيث هو انسان ليس بعام والاما كان الشخص انساناً وليس بمخاص أيضاً والاما كان في العقل انسان كلي عام لجميع جزئياته بل هو في نفسه أمر وراء العموم والخصوص يلحقه العموم تارة والخصوص أخرى ولو كان يقتضي العموم للاحتمال لكان قولك الانسان بمنزلة قولك كل انسان حتى يصدق على أحدهما ما يصدق على الآخر وليس كذلك اذ يصدق أن تقول الانسان نوع ولا يصدق قولك كل انسان نوع فاذن هلكو مهملة والمهملة قد حكم فيها على الطبيعة التي تصلح أن تؤخذ كلية وجزئية فإن أخذت كلية صدق الحكم جزئياً بالاحتمال فإن الحكم اذا صدق كلياً صدق جزئياً وإن أخذت جزئية فالحكم الجزئي صادق أيضاً ففي الحالين جميعاً يصدق الحكم جزئياً مع إمكان صدقه كلياً فإن الحكم الجزئي لا يمنع صدق الحكم الكلي فربما كان صادقا فحكم المهل اذن حكم الجزئي

وههنا زوائد من ألفاظ وهيأت خاصة تطلق القضايا فتفيد أحكاماً خاصة في الحصر واختصاص المحمول بالموضوع ومساواته أياء من جملتها الفظة إنما فيقال إنما يكون الانسان ناطقاً وانما يكون بعض الناس كاتباً فتفيد زيادة في المعنى وهي اختصاص النطق بالانسان والكاتب ببعضه ولولا هالم يكن مجرد الحمل والوضع مفيداً هذه الزيادة فإن مجرد الحمل لا يقتضي الوجود للمحمول للموضوع حسب أماساواته له أو كونه أعم أو أخص فيستفاد من قرينة أخرى وليس شيء من هذه الاحوال الثلاثة واجبا في الحمل المجرد فإن بعض المحولات قد يكون مساوياً مثل قولك الانسان ناطق وبعضها أعم

(١) فاذن هو مهملة الصمير في هو يعود الى الحكم على الانسان المعروف بالالف واللام وليس على قولك الانسان نوع فإن هذه القضية ليست من المهملات اذ ليس الحكم فيها على الانسان من حيث هو بل من حيث هو كلي يقال على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة ومثل هذه القضية ليست من المهملات لان الحكم في المهملة يرد دائماً على الافراد كلاً أو بعضاً ولذلك قال المصنف والمهملة قد حكم فيها على الطبيعة التي تصلح الخ وقوله هذا صريح في أنه لم يذهب مذهب القائلين ان هذا النوع من القضايا كالانسان نوع والحيوان جنس معدود من المهملات وان لم يصرح له باسم وقد سماه المتأخرون قضايا طبيعية ولم يعتبر المصنف وكثير غيره في تقسيم القضايا لانه لا يستعمل في العلوم وانما أتى المصنف بقضية الانسان نوع هنا ليشب أن ليس الحكم على ما اقترن بالالف واللام كما ياد دائماً لم يقصد أمراً آخر وراء ذلك

مثل قولك الانسان حيوان وبعضها أخص مثل قولك الانسان كاتب وكذلك قد تقول الانسان هو الضحالة بزيادة الالف واللام في جانب المحمول فيبدل في لغة العرب على أن المحمول مساو للموضوع وتقول في السلب ليس انما يكون الانسان حيوانا أو ليس الانسان هو الحيوان فيبدل على سلب الدلالة الاولى في الايجابيين من الاختصاص والمساواة وتقول أيضا ليس الانسان الالناطق ويفيد أحد أمرين إما أنه ليس معنى الانسان الالامعنى الناطق وليس تقتضى الانسانية معنى آخر أو أنه ليس يوجد انسان غير ناطق بل كل انسان ناطق وذلك قد تقرن زوائد بالشرطيات فتقتضى زيادة معنى لولاها لم يكن آخرناها الى الفن المفرد فيها

(الفصل الرابع)

في الاجزاء التي هي قوام القضايا الخلية من حيث هي قضايا وفي العدول والتحصيل

القضية الخلية انما تتم بأمر ثلاثة الموضوع والمحمول والعلاقة التي بينهما فانك اذا قلت الانسان حيوان عقلت علاقة ونسبة بين الانسان والحيوان لولاها لما كان الانسان موضوعا والحيوان محمولا وتلك النسبة تستحق لفظا دالاعليها ولكن ربما اقتصر على لفظ الموضوع والمحمول تعويلا على فهم الذهن لتلك العلاقة بلى لو كان المحمول كلمة أو لفظا مستقلا لم يحوج الى افراد لفظ العلاقة لان الكلمة تتعلق بذاتها بالموضوع لانها تدل على معنى موجود لموضوع فالدلالة على الموضوع مضمنة للكلمة وكذلك الاسم المشتق مثل الضارب والابيض يدل على البياض والضرب لموضوع له لكن الفرق بينه وبين الكلمة أن الكلمة تدل مع ما تشارك الاسم المشتق في الدلالة عليه على زمان معين والاسم المشتق عادم لهذه الدلالة والدال على هذه العلاقة يسمى رابطة مثل هو والكلمات الوجودية

والقضية التي صرح فيها بالرابطة تسمى ثلاثية مثل قولك زيد هو كاتب أو يوجد كاتب والتي لم يصرح فيها بهذه اللفظة تسمى ثنائية والقضية الثلاثية انما تكون سالبة اذا دخل حرف السلب على الرابطة فرفعها وسلبها مثل قولك زيد ليس هو كاتباً وتسمى سالبة بسيطة أما اذا دخلت الرابطة على حرف السلب فلا تكون القضية سالبة وذلك مثل قولك زيد هو لا بصير أو غير بصير أو ليس بصيرا لان هو ربطت ما بعدها بالموضوع وصيرت حرف السلب جزءا من المحمول فصار «ليس» أو «لا» مع ما بعدها شيا واحدا محمولا على الموضوع بالايجاب والاثبات ومثل هذه القضية تسمى معدولة ومتغيرة اذا وقع مثل هذا الاسم المتحد بحرف السلب الذي يسمى غير محصل في جانب الموضوع سميت القضية أيضا معدولة لكن مطلق العدول لا يفهم الا في جانب المحمول

والقضية المعدولة قد تكون موجبة كما ذكرناه وقد تكون سالبة وهو أن يكون حرف السلب في القضية داخلا على الرابطة مثل قولك زيد ليس هو غير بصير والفرق بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولة أما في الثلاثية فن وجهين (أحدهما) من جهة الصيغة وهو أن حرف السلب داخل على الرابطة في السالبة ومدخول عليه في الموجبة المعدولة وأما من جهة المعنى فهو أن موضوع

(١) وقد تقرن زوائد بالشرطيات الخ الذي يأتي للوصف هو ذكر صيغ في الشرطيات لازوائد وربما أراد من الزوائد ما زاد على ما تقدم وان لم تكن زوائد على أجزاء القضية

(٢) على زمان معين متعلق بتبدل أى أن الكلمة تدل على الزمان المعين مع معنى المصدر الثابت لموضوع الذي تشترك في الدلالة عليه مع الاسم المشتق

الموجبة المعدولة لا بد من أن يكون موجودا لان حكمها الاثبات فان «هو» اذا كان قبل حرف السلب يقتضى ثبوت ما بعده للموضوع سواء كان ما بعده قابلا للثبوت أى وجوديا أو لم يكن قابلا للثبوت أى امر اعدميا سلبيا فلسنا فى اعتبار صدق القضية وكذبها بل فى اعتبار مقتضى القضية اذا تأخر حرف السلب عن الرابطة ولا محالة أن مدة تضاهها اثبات ما بعدها وإيجابه للموضوع ولا يتصور اثبات شئ إلا آخر الا اذا كان ذلك الآخر ثابتا لما فى نفس الامر أى الوجود الخارجى أو فى الوهم بان يحكم الذهن عليه بوجوده هذا المحمول له لافى الذهن فقط بل على أنه اذا وجد وجد له هذا المحمول فان لم يكن للشئ وجودا لافى الذهن فحال أن يحكم عليه بثبوت شئ له لافى الذهن بل فى نفس الامر وليس هو موجودا فى نفس الامر وانما أوجبنا أن يكون الموضوع فى الموجبة المعدولة موجودا لالأن قولنا غير بصير لا يقع الاعلى الموجود بل لان الايجاب نفسه يقتضى ذلك سواء كان غير بصير يقع على الموجود والمعدوم أولا يقع الاعلى الموجود وربما يقبل فى الظاهر الايجاب المعدول على ما هو محال الوجود لمطابقة ذلك الايجاب السلب مثل ما يقال العتقاء هو غير موجود أو الخلاء معدوم والتحقيق ما ذكرناه

وأما السلب فيصح عن كل موجود ومعدوم اذ ما ليس موجودا فيصح سلب جميع الاشياء عنه فيصح أن تقول شريك الله ليس هو بصيرا لانه اذ لم يكن فلا يكون بصيرا ولا سميعا ولا شيا من الاشياء ولا يصح أن تقول شريك الله هو غير بصير لان هذا حكم بايجاب الغير بصير به أشريك الله وما هو محال الوجود لا يتصور اثبات امر له وان كان عدميا

وأما التناقضية فلا فرق فيها بين السالبة والمعدولة من جهة اللفظ لان حرف السلب مقرون فيهما جميعا بالمحمول لكن يفترقان من وجهين (أحدهما) النية فان نوى جعل حرف السلب جزءا من المحمول وثبت^(٢) اتهم الشئ واحد وهو الموضوع كان عدولا وان لم ينو ذلك بل نوى أن يرفع به ما هو المحمول كان سلبا (والآخر) عرف الاستعمال فان لفظة «غير» لا تستعمل فى العادة إلا بمعنى العدول و«ليس» لا تستعمل إلا للسلب

وقد حاول قوم أن يفرقوا بين الموجبة المعدولة وبين السالبة البسيطة بان جعلوا المعدولة فى قوة العدمية والعدمية عندهم هى التى محمولها أخس المتقابلين سواء كان عدما كالعمى والظلمة أو ضدا كالجور وفى التحقيق هى التى تدل على عدم أمر من شأنه أن يكون موجودا للشئ أو لنوعه أو بنفسه القريب أو البعيد وه^(٣) اذ اصطلاح لغوى والتحقيق ما ذكرناه

على أن المعدولة فى استعمال المنطقيين أعم من العدمية على الرايين جميعا وذلك لان كل معنى بسيط يحصل فاما أن يكون له ضد أولا يكون فان كان له ضد فاما أن يكون بينهما متوسط أولا يكون فاذا فرضنا موضوعا موجودا فاما أن يوجد فيه هذا المعنى البسيط المحصل أو ضده أو واسطتهما ان كانت أو يكون

(١) أو الخلاء معدوم جعله من أمثلة الايجاب المعدول لان معدوم فى معنى غير موجود لما سبق ان العدم لا يحصل فى الذهن الا مضافا للوجود ويجرى مجرى ما ذكره المصنف من الامثلة قولهم اجتماع النقيضين وارتفاعهما محال ونحو ذلك من العبارات التى يقع فيها التناقض باقامة الايجاب مقام السلب والحق ان العدم والاستحالة ليسا بشئ ثبت لشيء وانما هما يصوران السلب فى قضية سالبة صادقة وهى لاشئ من الخلاء موجودا وأن أحد المقيضين لا يجتمع مع المقيض الآخر أولا يرتفع مع ارتفاعه بالضرورة

(٢) وثباتهما لشيء واحد الخ أى اثبات حرف السلب والمحمول أى اثبات المعنى المعبر عنه بمجموعهما

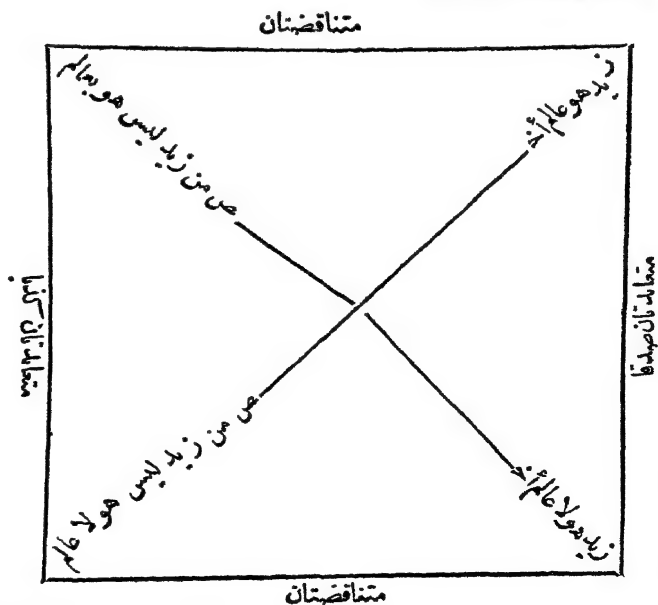
(٣) وهذا اصطلاح لغوى أى استعمال العدمية فيما كان محمولها أخس المتقابلين والتحقيق عندنا لمناطقة ما ذكره المصنف

جميع ذلك بالقوة مثل الجور الذي لم يفتح فإن العي والبصر كليهما فيه بالقوة أو لا يكون قابلاً لشيء من ذلك لا بالقوة ولا بالفعل مثل النفس لا تقبل البياض ولا السواد ولا الوسائط بينهما لا بالقوة ولا بالفعل ولتمثل ذلك المعنى بالعدل فإذا قلنا الموضوع موجود هو غير عادل صدق هذا الحكم إذا كان جائراً أو متوسطاً بين الجور والعدل أو كلاهما فيه بالقوة كالصبي أو لا بالقوة ولا بالفعل كالجور وانما يكذب إذا كان الموضوع معدوماً أو كان موجوداً ولكنه عادل والعدمية هي التي يحملها أخس المتقابلين وهو قولنا زيد جائر فلا يصدق إلا عند الجور فهي أخس من قولنا غير عادل

وأما على الرأي الثاني فالمدول أعم منها أيضاً لانا نستعمل المدول عند عدم ما ليس من شأن جنس من أجناس الموضوع قبله وذلك أننا نقول الجوهر غير موجود في موضوع أو الجوهر هو لا عرض وليس للجوهر جنس فضلاً عن أن يكون لا يقبل العرض ولكن السالبة البسيطة وهي قولنا زيد ليس بعادل أعم من الموجبة المدولة لأنها أعنى السالبة تصدق فيما تصدق فيه المدولة وعند كون الموضوع معدوماً أيضاً والمدولة لا تصدق فيه وقد جرت العادة بأن يفترض في هذا الموضوع ألواح فتثبت عليه الموجبة البسيطة وبازائها السالبة البسيطة وتحت الموجبة البسيطة المدولة وبازائها الموجبة المدولة وتحت السالبة المدولة السالبة العدمية وبازائها الموجبة العدمية ويعتبر عموم كل واحدة في الصدق والكذب وخصوصها بالنسبة إلى وجود المحمول وضده والواسطة بينهما وكونها بالقوة فيه ولا بالقوة وفيما إذا كان الموضوع معدوماً أو موجوداً ويقايس بينهما وبين أخواتها في هذه الأحوال ويبين أن ما كان أخس صدقاً من غيره فهو أعم كذباً منه وما كان أعم صدقاً من آخر فهو أخس كذباً منه وأن ما كان أعم صدقاً من غيره فنقيضه أخس صدقاً من نقيض ذلك الآخر وأنه إذا صدق الأخس صدق الأعم وإذا صدق الأعم فلا يجب أن يصدق الأخس لكننا لم نبين بعد حال النقيض لما رأينا أن تأخير أولي لم تثبت هذه الألواح فمن أراد الوقوف عليها فليطالعها من كتب

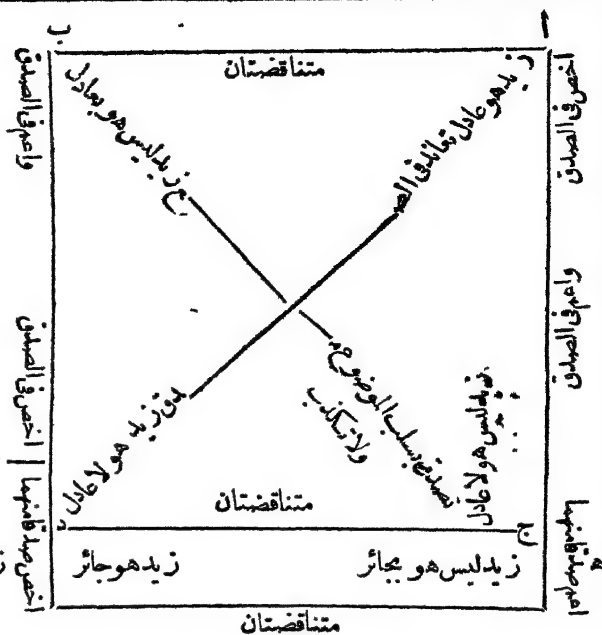
(١) يفرض ألواح الخ يريد منها جداول تذكر فيها القضايا ونسبة بعضها إلى بعض وقد راجعت من كتب أفضل المتأخرين «ابن سينا» منطق النجاة ومنطق الاشارات فلم أجدهما ألواحاً وقد يوجد في كتب بعض المتأخرين لوح يحتوي على شيء من هذا وهو

غير أن هذا الجدول يحتوي على البسيطة والمدولة في السلب والإيجاب لكنه لا يحتوي على العدمية ثم انه ليس بالوضع الذي أشار إليه المصنف فإنه يقول انه يوضع تحت الموجبة البسيطة السالبة المدولة مع أن الذي تحتها من هذا الشكل هو الموجبة المدولة كما ترى وقد وجدت في منطق أرسطو بتلخيص ابن رشد وصف جدول ينطبق على ما يقول المصنف وجعل فيه للعدمية شكلاً آخر يضاف على شكل المدولة غير انه لم يرسم في الكتاب ذلك الجدول الموصوف بل ترك مكانه خالياً وأتى راسمه ان شاء الله تعالى وذاكر شيئاً من صوابه مما ينطبق على كلام المصنف ولا يخالعه



أفضل المتأخرين ومن أخذت الفطنة بيده أمكنه أن يعتبر هذه الاحوال بنفسه إذا عرف حال التناقض بعده هذا عن قريب

تجد في هذا اللوح مربع ١ ب ج د قد وضعت فيه الموجبة البسيطة « زيد عادل » في جانب الضلع الطولي ١ ج وبازائها السالبة البسيطة « زيد ليس هو عادل » في جانب الضلع الطولي الآخر $د$ وتحت الموجبة البسيطة السالبة المعدولة « زيد ليس هو لا عادل » وبازائها تحت السالبة البسيطة الموجبة المعدولة « زيد هو لا عادل » ثم تجد في مربع ٢ ز ج د السالبة العدمية « زيد ليس هو بجائر » تحت السالبة المعدولة وبازائها الموجبة العدمية « زيد هو جائر » تحت الموجبة المعدولة ولا يخفى أن الموجبة البسيطة تنافض السالبة البسيطة وكذلك السالبة المعدولة تنافض الموجبة المعدولة فماتقابلان على الخط الأفقي من أعلى وأمن أسفل في شكل ١ ب ج د



متناقضتان أما الموجبة البسيطة مع السالبة المعدولة فالأولى أخص من الثانية لانه اذا كان الموضوع موجودا فلهما شيء واحد لانه اذا نفي من زيد الموجود عدم العدل ثبت له العدل والالزم رفع النقيضين وهو يدعي البطلان ولكن الثانية قد تصدق عند عدم الموضوع ولا تصدق الاولى فقد يجوز رفع الشيء ونقيضه عما ليس بوجود البتة اذ يكذب كل حمل ايجابي على ما ليس بوجوده فيصدق كل سلب على عنه ومثل ذلك يقال في السالبة البسيطة وهي أهم من الموجبة المعدولة فتند وجود الموضوع هما شيء واحد لان زيد الموجود اذا سلب عنه العدل فهو لا عادل واذا ثبت له عدم العدل فهو ليس بعادل ولكن تصدق السالبة البسيطة عند عدم الموضوع وتكذب الموجبة المعدولة لان الايجاب يقتضي وجود الموضوع له

أما الموجبة البسيطة والموجبة المعدولة فتعاندان صدقا اذ لا يصح اثبات العادل وغير العادل لموضوع واحد في آن واحد والسالبة المعدولة والسالبة البسيطة تصدقان معا عند عدم الموضوع لما قلنا من جواز رفع الشيء ونقيضه عما لاحظه من الوجود ولا يجوز كذبهما معا لان كذب كل منهما يقتضي صدق نقيضهما فتصدق الموجبة البسيطة والموجبة المعدولة معا وقد قلنا انهما تعاندان في الصدق

فاذا انتقلت الى شكل ٢ ز ج د وجدت السالبة العدمية « زيد ليس هو بجائر » وفوقها الموجبة البسيطة والسالبة المعدولة وهي أهم منهما معا أما من الموجبة فلوجهين الاول لانه عند وجود الموضوع اذا صدق أنه عادل فقد صدق أنه ليس بجائر ويصدق أنه ليس بجائر عند عدم الموضوع ولا يصدق أنه عادل والثاني أنه قد يصدق ليس بجائر عند وجود الموضوع أيضا ولا يصدق أنه عادل كالموجود كان الموضوع موجودا صيلا لا يوصف بالعدل ولا بالجور بل لو كان جنة مية وأما من الثانية فلوجه الثاني فقط فانه عند وجود الموضوع لا يلزم من نفي الجور عنه نفي عدم العدل المقتضي لثبوت العدل فقد ينفي الجور ويثبت عدم العدل ولكن يلزم من نفي عدم العدل المقتضي لثبوت العدل نفي الجور

ثم تجد الموجبة العدمية « زيد جائر » وفوقها الموجبة المعدولة والسالبة البسيطة وهي أخص منهما معا أما من السالبة البسيطة فن وجهين وجه صدق السالبة بدونها لعدم الموضوع ووجه صدقها بدونها لوجود الواسطة بين الجور والعدل فيصيح أن ينفي العدل مع الجور معا فتكذب العدمية الموجبة وتصدق السالبة البسيطة والموضوع واحد موجود وأما من المعدولة فن الوجه الثاني لانه اذا صدق أن الموضوع الموجود جائر ثبت أنه لا عادل ولا عكس يجوز أن لا يكون عادلا ولا جائرا ويمكن له فطنة أن يستخلص بقية الاحكام مما ذكرنا

(الفصل الخامس)

في أمور يجب مراعاتها في القضايا من جهة ما يطلب صدقها
وكذبها والا من من الغلط فيها

أول ما يجب تحصيل معنى لفظ الموضوع ولفظ المحمول فان كانا من الالفاظ المشتركة بين معان عدة دُلَّ على ما هو المقصود^(١) ود من جملتها ان كان لا يستمر صدق الحكم في جميعها كى لا يقع الغلط مثل أن تقول المشتري مضى وتعني به الكوكب فلا بد من أن تذكر معه ما يخص هذا الحكم بالمشتري الذي هو الكوكب ليحول التباسه بالمشتري الذي هو بازاء البائع ومثل أن تقول فلان ناهل فلا بد من أن تصرح بما يعبر عن العطش عن الارواء اذ هو مشكوك^(٢) بينهما وبعد تحصيل الموضوع والمحمول تراعى تحقيق معنى الاضافة والشرط والجزء والسكل والقوة والفعل والزمان والمكان فاذا قلت فلان أب تبيين أنه أب من وان كان الموضوع موضوعا بشرط والمحمول محمولا بشرط لم يُغفل ذلك الشرط مثل أن تقول كل متحرك متغير فليراع فيه مادام متحركا والقمر يكشف الشمس فليراع شرط اجتماعهما في العقدة وكذلك اذا كان الحكم لا يصدق على كل الموضوع بل على جزء منه فبينه مثل أن تقول الزنبجي أحر وانما جزء منه أحر وهو اللحم أو يقال الفلك مستدير وكليته مستديرة لا كل جزء منه وكذلك يراعى حالا القوة والفعل مثل أن تقول النجرات في الدن مسكرة وانما هي بالقوة مسكرة وأن يقال الصبي ليس عارفا بالشكال الهندسية وانما ليس له المعرفة بالفعل أما بالقوة فهو عارف وكذلك يراعى حال الزمان ان كان المحمول يختص بوقت دون وقت مثل أن تقول الشمس تنضج الثمار وانما تنضجها في وقت معين من السنة والمكان كذلك مثل أن تقول ان شجرة البلسان يترشح منها صمغ هو دهنها وانما تصمغ في مكان من الارض فهذه أمور لا بد من مراعاتها واهمالها يوقع غلطا كثيرا والقضايا لا تكون صادقة حق الصدق ولا كاذبة ولا مسالمة ولا منكورة بل ولا متصورة حق التصور ما لم تلاحظ فيها هذه الامور

(الفصل السادس)

في مواد القضايا وتلازمها ووجهاتها

كل محمول نسب الى موضوع بالايجاب فاما أن تكون الحال بينهما في نفس الامر أن يكون ذلك الايجاب دائماً الصدق أبدا لا محالة أو دائماً الكذب أو لادائماً الصدق ولادائماً الكذب فما يكون دائماً الصدق كحال الحيوان بالقياس الى الانسان فان ايجابه عليه صادق أبدا لا محالة

(١) المقصود من جملتها أى المعنى الذى قصد فى القضية من بين جميع تلك المعاني لا المقصود من الجملة مجتمعة كما هو ظاهر

(٢) مشترك بينهما جاء في لسان العرب «قال الجوهري وغيره الناهل في كلام العرب العطشان والناهل الذى شرب

حتى روى والائى ناهلة والناهل العطشان والناهل الريان وهو من الاضداد وقال النابغة

الطاعن الطعنة يوم الوغى * ينهل منها الاسل الناهل

جعل الرماح كأنها تعطش الى الدم فاذا شرعت فيه رويت « وشرعت من شرعت الدواب في الماء أى دخلت فيه لتشرب

يسمى (١) مادة واجبة وما يكون دائماً الكذب كحال الجبر بالقياس الى الانسان فان ايجابه عليه كاذب أبداً لا محالة يسمى مادة ممتنعة وما لا يدوم صدق ايجابه ولا كذبه كحال الكتابة بالقياس الى الانسان يسمى مادة ممكنة وهذا الحال لا يختلف في الايجاب والسلب فان القضية السالبة يكون مستحق محمولها عند الايجاب أحد الامور المذكورة لجميع مواد القضايا هي هذه مادة واجبة ومادة ممتنعة ومادة ممكنة

وأما جهة القضية فهي لفظة زائدة على الموضوع والمحمول والرابطة دالة على هذه الاحوال الثلاثة سواء كانت دلالة صادقة أى مطابقة للامر في نفسه أو كاذبة وتلك اللفظة مثل قولك يجب أن يكون الانسان حيواناً ويمتنع أن يكون الانسان حجراً ويمكن أن يكون الانسان كاتباً وقد تخالف جهة القضية مادتها بان يكذب اللفظ الدال عليها مثل قولك يجب أن يكون الانسان حجراً أو كاتباً فان المادة ممتنعة في احدهما ممكنة في الاخرى والجهة واجبة فيهما جميعاً

والقضية التي صرح فيها بهذه اللفظة مع لفظة الرابطة تسمى رباعية وكما أن حق السور أن يتصل بالموضوع متقدماً عليه وحق الرابطة أن تتصل بالمحمول متقدمة عليه فكذلك حق الجهة أن تتصل بالرابطة لانها جهة ارتباط المحمول بالموضوع والموضوع بالمحمول دالة على تأكد ذلك الارتباط وضعفه وهذا مثل أن تقول كل انسان يجب أن يكون حيواناً كل انسان يمتنع أن يكون حجراً كل انسان يمكن أن يكون كاتباً وأما في السلب فحقه من جهة المعنى أن تقول كل انسان يمكن أن لا يكون كاتباً وكذلك في جميع الجهات لكن المستعمل في اللغات عند السلب تقديم الجهة على الموضوع والرابطة والمحمول جميعاً فيقال يمكن أن لا يكون أحد من الناس كاتباً وتعريف الجزئيات من الكليات في الايجاب والسلب

لكن اذا أزيلت عن موضعها الى جانب الموضوع فربما يتغير المعنى فيقال يمكن أن يكون كل الناس أو بعض الناس كاتبين فتصير الجهة جهة التعميم والتخصيص لجهة الربط ويصير المعنى أن كون

(١) يسمى مادة واجبة جملة سمي خبر ما يكون وما واقعة على الايجاب فيكون الايجاب الدائم هو مادة القضية وليست المادة هي نفس كيفية ذلك الايجاب أعني الدوام كما هو المشهور في لسان القوم أصاب المصنف في ذلك لان المادة في كلام ارسطو هي في القضايا على نحوها في الموجودات الخارجية فكما أن الصور الخارجية تعرض لموادها وتحدد معها كذلك القضايا تعرض لموادها وتنطبق عليها فإدعاء القضية هو ما تعرضه القضية بتمامها مستوفية بجميع ما يلزم في الحكم ولما كانت الاحكام لا تعتبرامة خصوصاً في العلوم الحقيقية الا اذا روعي في الحكم كيفية اتحاد الموضوع بالمحمول مثلاً في لواقع اذ بدون ذلك يكون الحكم مبهم ما غير محل للنفس على ما هو عليه في نفس الامر لهذا لم يعتبر في تسمية ما تعرضه القضية مادة الا عند تكييف حالة المحمول بالنسبة الى الموضوع باحدى تلك الكيفيات اذ بذلك تتم المادة التي تنطبق علمها بالصورة الحقيقية للقضية أما نفس الوجوب أو الامكان فلا معنى لتسميته مادة بل تكون التسمية من قبيل الاصطلاح المحض وهو لم يكن معروفاً في لسان ارسطو

ثم ان المصنف يعتبر الدائم لدى لا يتغير ضرورياً والحق مع رأيه هذا فان من يحكم على موضوع بحكم دائماً لا يمتنع لا يمكنه أن يحكم بعدم الانسكاك الا اذا لاحظ أمر اوجب هذا الاتحاد الابدی والا كان الحكم بالدوام كاذباً وما يقضى بعدم الانسكاك هو الذي يحقق ضرورة النسبة ولا فرق عندهم في الضرورة بين ما يكون موجهاً في ذات الشيء أو خارجاً عنها اذ ام المحمول ثابتاً للموضوع مادامت ذاته فيكون الدائم ضرورياً وكيف يمكن الحكم بدوام شيء لشيء أبداً بدون أن تراعى ضرورته له من أى وجه أتت

(٢) وتعريف الجزئيات من الكليات الخ أي يمكن أن تعرف الجهات في الجزئيات بما ذكره في الكليات فتقول مثلاً بعض الناس يجب أن يكون حيواناً بعض الناس يمتنع أن يكون حجراً الخ

جميع آحاد الناس بأسرهم كاتباً يمكن وإذا كانت الجهة بجهة الربط كان المعنى أن كل واحد واحد من الناس يعلم أنه لا يجب له في طبيعته دوام الكتابة أو لادوامها وبين المعنيين فرق والدليل على ذلك أن الأول مشكوك فيه عند الجمهور فإن من الناس من يقول محال أن يكون كل الناس كاتبين حتى لا يوجد واحد الا وهو كاتب والثاني غير مشكوك فيه ويعلم أن المعنى الواحد لا يكون بعينه هو مشكوكا وغير مشكوك فيه ولا نظر للنطق في أن هذا الاعتقاد الجمهوري هل هو حق أم باطل وانما نظره ان يعلم أن ما يقع فيه شك ليس ما يقع فيه ذلك الشك وفي الجزئين أيضا انما يتغير المعنى اذا زيلت الجهة عن موضعها لكن المعنيين يحكي (١) ريان مجرى واحد في الظهور والخفاء واللفظ المستعمل للسلب في اللغات هو الدال على امكان السلب العام وهو أن يقال يمكن أن لا يكون واحد من الناس كاتباً لكن هذا أشبه بالاجاب منه بالسلب أما الدال على امكان سلب الكتابة عن كل واحد واحد فلعلنا نخترعه باصطلاحنا وهو أن نقول كل واحد من الناس يمكن أن لا يكون كاتباً

واعلم أن الجهة تارة تدخل على السلب وتارة يدخل حرف السلب عليها ويختلف المعنى فيهما فان الجهة اذا دخلت على السلب كانت القضية قضية سالبة موجهة بتلك الجهة وان دخل حرف السلب على الجهة كان سلباً للجهة فتقول تارة يجب أن لا يكون الانسان حجراً فتكون القضية سالبة ضرورية وتارة تقول ليس يجب أن يكون الانسان حجراً فتكون سالبة لا لضرورة لا سالبة ضرورية والفرق بينهما أن السالبة الضرورية هي التي سلبت الايجاب بالضرورة وأما سالبة الضرورية فانما سلبت ضرورة الايجاب فيجوز مع هذا السلب أن يبقى الحكم موجبا غير ضروري وكذلك سالبة الامكان غير السالبة الممكنة وسالبة الامتناع غل (٢) ير السالبة الممتنعة

واعلم أن الوجوب والامتناع يعبر عنهما بالضرورة الآن الوجوب هو ضرورة الوجود والامتناع ضرورة العدم فتستعمل لفظ الضرورة مطلقا لتكون شاملة للمعنيين فتقول المحمول قد يكون ضروريا على الاطلاق وقد تكون ضرورية متعلقة بشرط والتي على الاطلاق فهو أن يكون المحمول دائماً لجميع أشخاص الموضوع ان كانت له أشخاص كثيرة أو لشخصه الواحد ان كان نوعه في شخصه مادام الموضوع موجودا الذات ثم هذا ينقسم قسمين أحدهما أن يكون الموضوع موجودا دائماً يزل ولا يزال فيكون المحمول بسببه دائماً كذلك والآخر أن لا يكون الموضوع دائماً الوجود فيكون المحمول بسببه أيضاً غير دائم الوجود مثال الاول قولنا الله حي ومثال الثاني قولنا الانسان حيوان فالضرورة اذا أطلقت عنى بها هذان الوجهان ونحن قد جمعناهما في هذا المعنى الواحد لا اشتراكهما فيه

وأما الضرورة المشروطة فاما أن يكون شرطها كون الموضوع موصوفاً بوضع معه وقد يكون هذا الوصف دائماً مادام موجودا كما قلناه من مثال الانسان والحيوان فان الانسان موصوف بكونه حيوانا مادام موجودا وقد لا يكون دائماً مثل قولنا كل أبيض فهو مفترق للبصر فان تفريق البصر ضروري للأبيض لا دائماً يزل ولا يزال ولما دام ذات الأبيض موجودا ان كان مما يزيل البياض عنه بل مادام موصوفاً بصفة البياض ومن هذا القبيل ما لا يكون الحكم دائماً مادام الموضوع موصوفاً ولكن لا يثبت الا عند اتصافه بتلك الصفة مثل قولنا كل من به ذات الجنب فانه يسعل فان السعال

(١) جريان مجرى واحد الخ أي ان المعنى في قولك يمكن أن يكون بعض الناس كاتباً غير في قولك بعض الناس يمكن أن يكون كاتباً والمعنى الثاني ظاهر لا شك فيه مثله في الكلّي والاول قد يقع فيه الشك مثله في الكلّي أيضاً فان الامكان فيه واقع على تخصيص الكتابة ببعض الناس لا على قبول طبيعة البعض للكتابة وعدمها (٢) قوله غير السالبة الممتنعة الى هذا وما سبقه أثار القوم في تعبيرهم حيث يقولون بالضرورة لاشئ من الانسان بحجراً مثلاً في السالبة ولا يقولون لاشئ من الانسان بحجراً بالضرورة ولا يعرفون هذا الفرق في الايجاب

ضروري للجنوب وليس ضروريته مادام مجنوبا بل في بعض أوقات كونه مجنوبا وكما تقول كل منتقل من ههنا إلى بغداد فإنه يبلغ قمر يس (١) بلوغه قمر يسين ضروري للمنتقل ولكن لا مادام منتقلا بل في بعض أوقات كونه منتقلا وقد يكون شرط الضرورة وقتا غير ملتفت فيه إلى اتصاف الموضوع مثل قولك كل مستيقظ نائم وكل مولود موجود في الرحم ومعلوم أن كونه نائما ليس حال كونه مستيقظا وكذلك كونه في الرحم ليس حال كونه مولودا ثم هذا الوقت قد يكون معينا مثل وقت الخسوف للقمر فإن الخسوف ضروري له في وقت معين وذلك عند توسط الأرض بينه وبين الشمس وقد يكون غير معين كوقت التنفس للحيوان ذي الرئة وقد يكون شرط الضرورة كون المحمول محمولا مادام محمولا فإنك إذا قلت الإنسان ماش فالمشي ضروري له مادام ماشيا بجميع أقسام الضرورة المشروطة ثلاثا المشروط بشرط كون الموضوع موصوفا بما وضع معه والمشروط بشرط كون المحمول محمولا مادام محمولا والمشروط بشرط وقت إما معين وإما غير معين وإذا ضمنا إليها قسمي الضرورة المطلقة صارت أقسام الضروري خمسة

وأما الممكن فالاشتباه فيه أكثر وبسبب ذلك وقع للناس أغاليل كثيرة في تلازم ذوات الجهات وتناقضها فنقول إن العامة يستعملون الممكن على معنى أعم مما يستعمله عليه المنطقيون فإنهم يعنون بالممكن ما ليس بممتنع ولا شك أن الواجب داخل تحت الممكن بهذا الاعتبار إذا الواجب ليس بممتنع فتكون قسمة الأشياء عندهم ثنوية يمكن أي ليس بممتنع وممتنع وأما الخاصة فإنهم وجدوا أمورا يصدق عليها أنها ممكنة أن تكون وممكنة أن لا تكون الامكان العائى أي ليس بممتنع كونها وليس بممتنع لا كونها فخصوا حالها من حيث هي كذلك باسم الامكان فكان الممكن بهذا الاعتبار قسمة الواجب والممتنع وكانت القسمة عندهم ثلاثية واجب وممتنع ويمكن ولم يكن هذا الممكن مقولا على الواجب إذا الواجب لا يصدق عليه ما ليس بممتنع في كونه ولا كونه جميعا بل انما يصدق في كونه فحسب وهذا الممكن هو الذى حاله بحيث يصدق عليه ليس بممتنع في طرفي كونه ولا كونه جميعا وإذا كان الواجب والممتنع خارجين عنه صدق أن يقال هو الذى لا ضرورة في وجوده ولا في عدمه فالضروري المطلق خارج عن هذا الممكن وداخل في الممكن العامي لكنه يدخل في هذا الممكن الضروري المشروط وقد يقال يمكن بمعنى أخص من المعنيين جميعا وهو الذى تنفي الضرورة المطلقة والمقيدة عن وجوده ولا وجوده فلا وجوده ضروري بمعنى تام من المعنيين جميعا ولا عدمه كالتأية بالنسبة إلى الإنسان فليست ضرورة الوجود والعدم ولا في وقت من الأوقات إلا باعتبار شرط المحمول فالموجود الذى له ضرورة في وقت ما كالتسوف والتنفس خارج عن هذا الممكن والقسمة بحسب هذا الاعتبار رباعية ممتنع وواجب وموجود له ضرورة في وقت ما ويمكن وقد يقال يمكن ويعنى به حال الشيء في المستقبل بحيث أى وقت فرضته كان الشيء في مستقبل ذلك الوقت لا ضرورة في وجوده ولا عدمه ولا يبالى بأن كان الشيء موجودا في الحال أو لم يكن وهذا أيضا اعتبار صحيح لكن قوما يشترطون في الامكان أن لا يكون الشيء موجودا في الحال بناء على ظنهم أنه لو كان موجودا لصار واجبا وهو خطأ إذ لو صار الموجود واجبا في وجوده بسبب وجوده لصار المعدوم واجبا في عدمه بسبب عدمه فيصير ممتنعا فإن واجب العدم هو الممتنع فإن كان العدم الحالى لا يلحق الشيء بالممتنع فالوجود الحالى لا يلحقه بالواجب كيف ويلزم من اشتراطهم العدم في الممكن الوجود أن يصير الوجود مشروطا فيه

(١) قال ياقوت بالفتح ثم السكون وكسر الميم وباء شتا من تحت وسين مهملة مكسورة وباء أخرى ساكنة وتون تعريب كرمين شاه بلغم معروف بينه وبين ههنا ثلاثون فرسخا قرب الدينور وهي بين ههنا وحلوان على جادة الحاج اهـ

فان يمكن الوجود ان كان يجب أن لا يكون موجودا فممكن العدم يجب أن لا يكون معدوما لكن
 ممكن الوجود هو بعينه ممكن العدم فممكن الوجود يجب أن لا يكون بعينه معدوما فيكون
 موجودا لا محالة وهذه الحالات تلزم من اعتقادهم أن الشيء يصير واجبا بوجوده وليس كذلك فان
 الموجود انما يصير واجبا بوجوده اذا أخذ بشرط مادام موجودا أما اذا لم يؤخذ بهذا الشرط فالوجود
 الصريف الخالي عن شرط ما ليس بواجب كيد^(٢) فوالوجوب لا ينافي الامكان فاننا قد بينا دخوله
 بأقسامه تحت الممكن العامى ودخول المقيد بالشرط دون المطلق تحت الممكن الخاصى وأما الممكن
 الاخص وان كان غير مقول على واجب ما لكن الشيء الواحد يجوز أن يكون واجبا باعتبار ويمكننا
 به^(٣) هذا المعنى باعتبار كالكناية للانسان فانها ممكنة باعتبار ذاتها وواجبة باعتبار شرط مضاف اليها
 لما شرط وجود علمها أو شرط كونها موجودة مادامت موجودة والممكن باعتبار النظر في المستقبل
 لا ينافيه الوجود أيضا لان الوجود في الحال لا ينافي العدم والوجود في ثاني الحال فكيف ينافي
 ما لا يجب وجوده ولا عدمه فيه

واعلم أن لفظ الممكن واقع على هذه المعاني الاربعة المرتبة بعضها فوق بعض ترتيب الاعم فوق الاخص
 فيكون قوله على الاعم والاخص باشتراك الاسم ويكون مقولا على الاخص من جهتين احدى
 الجهتين فيما يخصه بسبب معناه والاخرى من جهة حمل الاعم عليه وقول الممكن عليه بالمعنيين يكون
 بالاشتراك لكن قوله عليه وان كان بالنسبة الى المعنيين جميعا بالاشتراك فهو بالنظر الى جزئيات أى
 واحد^(٤) من المعنيين كان دون النظر الى ماله من المعنى الآخر بالتواطؤ

واذا عرفت هذا التحقيق الذى ذكرناه في الممكن هان عليك التفت^(٥) على عن سؤال يقول به قوم وهو أن
 الواجب لا يتخلو لما أن كان ممكنا أو ليس بممكن فان كان ممكنا فما يمكن وجوده يمكن عدمه فالواجب
 ممكن العدم وهو محال وان كان ليس بممكن فما ليس بممكن ممتنع فالواجب ممتنع^(٦) وذلك لان الواجب
 ممكن بالمعنى العامى وليس يلزم أن يكون ممكن الوجود بذلك المعنى ممكن العدم وليس بممكن بالمعنى
 الخاصى وليس يلزم من سلب الممكن بالمعنى الخاصى ثبوت الامتناع الذى هو ضرورة العدم بل
 يلزمه لما ضرورة العدم أو ضرورة الوجود والواجب ضرورى الوجود وانما تلزم ضرورة العدم التى
 هى الامتناع من سلب الممكن بالمعنى العامى اذا الممكن العامى هو ما ليس بممتنع فحسب من غير اشتراط
 ممكن بالمعنى الخاصى ولا واجب فسلبه هو سلب ما ليس بممتنع أى ليس ليس بممتنع فيكون ممتنعا

(١) فممكن الوجود الخ أى اذا شرط وافي ممكن الوجود أن لا يكون موجودا في الحال يلزمهم أن بشرط وافي امكان عدم
 هذا الممكن بعينه امكانا مستقباليا لا يكون معدوما في الحال فيكون موجودا فبشرطهم نفى الوجود يلزمهم شرط
 الوجود فلزمهم التناقض (٢) كيف والوجوب الخ أى كيف يشترط عدم الوجود في تحقيق الامكان الاستقبالى مع
 أنه لو فرض أن الوجود يقتضى وجوبه لم يكن هناك منافاة بين الوجوب والامكان لانه ان أخذ الامكان بالمعنى العامى
 فهو شامل للوجوب بأقسامه وان أخذ بالمعنى الخاصى شمل الوجوب بشرط وهكذا فلو فرض أن الوجود في الحال
 يستلزم وجوبه فبقي لم يكن ذلك منافيا للامكان في الاستقبال (٣) بهذا المعنى أى الامكان بالمعنى الاخص (٤) أى واحد
 من المعنيين كان يعنى أى واحد كان من المعنى الاعم والمعنى الاخص وقوله بالتواطؤ أى قول الكل الحقيقى على جزئياته
 فالممكن اذا أخذ بالمعنى العامى ولم ينظر الى ماله من المعنى الخاصى كان مقولا على جميع جزئياته قول التواطؤ ومن تلك
 الجزئيات الممكنات الداخلة تحت المعنى الخاصى أيضا كما يقال الحيوان على جزئيات الانسان وليس الممكن مقولا عليها
 في هذا الاعتبار بالاشتراك وهكذا اذا أخذ بالمعنى الخاصى دون النظر الى أن له معنى الاخص وهكذا (٥) التفصلى
 بتاء فقاء التخلص يقال تعصى الانسان من الضيق والميلبة اذا تخلص منها (٦) وذلك لان الواجب الخ بيان لطريقة

التقصى

ويناسب (١) ب كلامنا هذا ما يلزم من قولنا ليس بالضرورة أن يكون فقد ظن أنه يلزمه يمكن أن لا يكون بالمعنى الخاصى و ليس كذلك بل هو بالمعنى العسمى لانا اذا سلطنا ضرورة الوجود لم تنسلب ضرورة العدم أيضا وانما يلزم الممكن الخاصى عند سلب ضرورة الوجود والعدم جميعا فان الممكن الخاصى هو ما ليس بضرورى الوجود ولا ضرورى العدم واذا كان السلب لضرورة الوجود فحسب بقيت ضرورة العدم والامكان الخاصى الذى هو لضرورة الوجود والعدم جميعا والعامة لهما جميعا يمكن أن لا يكون بالمعنى العسمى

واذ قد بلغنا فى بيان الجهات هذا المبلغ فنشـير الى تلازم القضايا الموجهة اشارة خفيفة فنقول ان من القضايا الموجهة ما يلزم بعضها بالضرورة ومتعاكسا أى يلزم كل واحدة منهم ما الاخرى ومنها ما يلزم لزوما غير متعاكس أى يلزم هذه تلك ولا يلزم تلك هذه فمن المتلازمات المتعاكسة قولنا واجب أن يوجد * بمنع أن لا يوجد * ليس يمكن العسمى أن لا يوجد وكذلك مقابلات هذه متلازمة متعاكسة وهو قولنا * ليس بواجب أن يوجد * ليس بمنع أن لا يوجد * يمكن العسمى أن لا يوجد فهذه طبقة وطبقة أخرى من المتلازمات المتعاكسة أيضا قولنا * واجب أن لا يوجد * بمنع أن يوجد * ليس يمكن العسمى أن يوجد ومقابلاتها كذلك متلازمة متعاكسة وهى قولنا * ليس بواجب أن لا يوجد * ليس بمنع أن يوجد * يمكن العسمى أن يوجد * يمكن العسمى أن يوجد * وطبقة أخرى من الممكن الخاصى وتنعكس معدولة على محصلة مثل قولنا يمكن أن يكون يلزمه متعاكسا عليه يمكن أن لا يكون ومرة (٢) ابلاهما كذلك يتعاكسان ولا يتعكس عليه من سائر الجهات تنبئ فهذه هى المتلازمات المتعاكسة

وأما اللوازم التى لا تنعكس فان الطبقة الاولى وهى واجب (٣) ب أن يوجد تلزمها مقابلات الطبقة الثانية وهى قولنا * ليس بواجب أن لا يوجد * ليس بمنع أن يوجد * يمكن أن يوجد العسمى ويلزمها سلب الامكان الخاصى محصلا ومعدولا مثل قولنا * ليس يمكن أن يوجد الخاصى * ليس يمكن أن لا يوجد الخاصى * والطبقة الثانية وهى قولنا واجب أن لا يوجد تلزمها مقابلات الطبقة الاولى وهى قولنا * ليس بواجب أن يوجد * ليس بمنع أن لا يوجد * يمكن أن لا يوجد العسمى ويلزمها سلب الممكن الحقيقى محصلا ومعدولا وأما الممكن أن يكون الحقيقى فيلزمه من غير انعكاس الممكن العسمى معدولا ومحصلا ومافى طبقة تمما وهى * يمكن أن يكون العسمى * ليس بمنع أن يكون * ليس بواجب أن لا يكون * يمكن أن لا يكون العسمى * ليس بمنع أن لا يكون * ليس بواجب أن يكون

- (١) ويناسب كلامنا هذا الخ أى يناسب ما قلناه فى التفصى عن السؤال السابق ويقر ب منه الكلام فيما يلزم الخ
(٢) ومقابلاهما كذلك يتعاكسان أى قولك « ليس يمكن بالامكان الخاصى أن يكون » يلزمه متعاكسا « ليس يمكن بالامكان الخاصى أن لا يكون » وذلك لان نفيك الامكان الخاصى عن الوجود هو نفيك أن يكون الوجود جائز الطرفين فلا يكون جائزا لسلب والايجاب معا هو ضرره رى أحدهما مع هو اواجب أو بمنع وكلاهما غير يمكن بالامكان الخاصى ويلزم هذا ويعاكسه نفيك بالامكان الخاصى عدم الوجود فانك اذا نفيت العدم لدى يجوز سلبه وايجا به معا فقد حققت اوجبا العدم وهو المتع أو بمنع العدم وهو الواجب وهو بعينه ما كان فى نفي امكان الوجود الخاصى (٣) وهى واجب أن يوجد الخ أى واجب أن يوجد * بمنع أن لا يوجد * ليس يمكن العسمى أن لا يوجد وقوله تلزمها الخ فان ما وجب وجوده أو استحالة عدمه أو نفي عه العدم بالامكان العسمى كان عدمه ليس بواجب وكان هو ليس بمنع وأمكن بالعسمى أن يكون كما هو ظاهر وعلى هذا القياس وقوله ويلزمها أى يلزم الطبقة الاولى سلب الامكان الخاصى الخ (٤) ويلزمها أى ويلزم الطبقة الثانية وقد رسم الشهاب السهروردى لهذه الطبقات لوحا ولنا نقلوه عنه ان شاء الله مع اصلاح ما وجد فيه من خطأ النساخ

(الفصل السابع)

في تحقيق الكليتين والجزئيتين في القضايا الموجهة والمطلقة وفيه بيان أن الدوام في الكلّيات يقتضى الضرورة

اعلم أن القضية الكلية تستدعي مقولاً على الكل ولكليتها شرائط في جانب الموضوع والمحمول الآن ما يتعلق بالموضوع لا يختلف فيه شيء من القضايا فلنبدأ ببيان شرائط الموضوع ولنضع الموضوع والمحمول شيئاً من الحروف كي لا يختص الحكم بمادة دون مادة فنقول إذا قلنا كل ب ج فلا نعني به الكل جملة ولا الباء الكلّ ولا معنى قولنا كل إنسان كل الناس جملة ولا الإنسان الكلّ بل كل واحد واحد من الناس وليس الحكم على الجملة هو الحكم على الأفراد إذ قد يصح على الجملة ما لا يصح على الأفراد وعلى الأفراد ما لا يصح على الجملة وقد يصح على الكلّ أيضاً من حيث هو كلّي ما لا يصح على الجزئيات وقد عرفت هذا فيما سلف ولا نعني به كل ما هو (١) ب من حيث هو ب بل نعني به ما يقال له ب سواء كان ذاته وحقيقته نفس ب أو شيئاً آخر ولكن يقال له ب وقد بينا هذا أيضاً فيما سلف ولا نعني به أيضاً كل ما هو ب دائماً بل ما هو ب فقط سواء كان دائماً أو غير دائماً ولا نعني به ما يصح ويمكن أن

وهذا هو

(الطبقة الاولى) متقابلات			
متلازمات متعاكسات	ليس بواجب أو ليس بالضرورة أن يكون ليس بممتنع أن لا يكون يمكن العاى أن لا يكون	متلازمات متعاكسات	بالضرورة أو واجب أن يكون ممتنع أن لا يكون ليس يمكن العاى أن لا يكون
	سبيلات		(الطبقة الثانية) متقابلة
متلازمات متعاكسات	ليس بواجب أن لا يكون ليس بممتنع أن يكون يمكن أن يكون العام	متلازمات متعاكسات	واجب أن لا يكون ممتنع أن يكون ليس يمكن العاى أن يكون
متقابلات			
متلازمات متعاكسات	يمكن أن يكون الخاص يمكن أن لا يكون الخاص	متلازمات متعاكسات	ليس يمكن أن يكون الخاص ليس يمكن أن لا يكون الخاص
	هاتان تلزمهما الستة التي في جهتهما دون العكس		هاتان تلزمان الستة التي في جهتهما دون العكس

(١) كل ما هو ب من حيث هو ب أى الحقيقة من حيث هو لا بقيد كونها كلية أو جزئية أو مجموعة أو منظورة الهافى واحد واحد

يوصف بب بل ماهوب بالفعل ولا نعتى بهذا الفعل الوجود في الاعميان بل سواء كان بالفعل في الاعميان أو في الازدهان فربما لم يكن للشيء وجود في الاعميان أو ربما لم يكن ملتفتا اليه من حيث هو موجود في الاعميان كقولنا كل كرة تحيط بذى عشرين قاعدسة مثلثة فيكون قولك كل ب ج كل ما يوصف عند العقل بأنه بالفعل ب كان هذا الفعل في الوجود أو في العقل دائما أو في وقت أى وقت كان فهذا جانب الموضوع

وأما جانب المحمول فيختلف باختلاف القضايا الموجهة والمطلقة (١) أما في الضروريات بالشرط فالمعتبر مادامت ذات الموضوع موجودة ولا حاجة لبيان ذلك قيداً في القضية فإذا قلنا كل ب ج فعناه كل ماهوب كما وصفناه فهو موصوف بأنه ج دائماً مادام موجود الذات وفي الضروريات المشروطة يبين شرط الضرورة فيقال كل ماهوب فهو ج مادام الموضوع موصوفاً بما وضع معه ويجوز أن يكون ذلك الوصف دائماً مادام موجود الذات ولكننا لا نلتفت الى دوام الوجود بل الى دوام الوصف كان دائماً مع وجوده أو غير دائم أو يقال مادام محمولا أو يبين الوقت ان كان شرط الضرورة ذلك أو يقال وقتاً ما لا بعينه وأما في الممكنات فهو أن يقال كل ماهوب كما شرطناه في جانب الموضوع فانه يمكن أن يوصف ب ج الامكان الاعم أو الخاص أو الاخص كما ذكرناه هذا اذا صرح بمجهة القضية أما اذا لم يصرح بذلك فحكم المحمول هو ثبوته للموضوع من غير زيادة دوام أو غير دوام من كونه في وقت معين أو غير معين أو ثبوته لجميع آحاد الموضوع في وقت واحد أو في أوقات مختلفة لكل وقت بحسبه فان كل هذا زيادة على موجب القضية وهذا هو اطلاق القضية عند قوم فيندرج تحته الضروري وغير الضروري فيكون معناه كل ب على الوجه الذي ذكرناه في جانب الموضوع فهو ج دائماً أو غير دائماً وقتاً معيناً أو غير معين لكل واحد وقت بحسبه أو يشترك الكل في وقت واحد

وقوم يشترطون في المطلق أن لا يكون الحكم ضرورياً بمعنى مادام الذات موجوداً فيكون اطلاقه بحسب الضرورات المشروطة مع شرط آخر وهو أن لا يندرج تحته مما شرطه كون الموضوع موصوفاً إلا ما ليس دائماً اذ لو اندرج تحته تناول الدائم وغير الدائم فكان المطلق بالمعنى العام وهو الرأى الاول فيكون معنى كل ب ج على مذهبهم أن كل ب كيفما كان فهو ج لادائماً بل وقتاً ما مادام الموضوع موصوفاً بما يوصف به أو مادام المحمول محمولا أو وقتاً آخر معيناً أو غير معين وقوم آخرون وافقوا هؤلاء في شرط أن لا دوام وتخصيص الحكم بوقت ما لكنهم حكوا بأن ذلك الوقت هو الحاضر أو الماضي فيكون حينئذ معنى قولهم كل ب ج كلما وجد في الحال أو في الماضي ب فقد وصف ب ج وقت وجده (٢) فكون المطلق عندهم باعتبار ما حصل من الزمان في الوجود والضروري باعتبار الازمنة الثلاثة والممكنة باعتبار أى وقت فرض من المستقبل فعلى هذا الرأى يجوز أن يصدق قول القائل كل حيوان انسان اذ ربما تعمد جميع الحيوانات في وقت من الاوقات غداً (٣) ير الانسان

(١) والمطلقة أى التي أطلقت عن الجهة فلم تذكر فيها

(٢) وقت وجوده سواء كان الاتصاف ضرورياً مادامت الذات أم لم يكن فيحقق الاطلاق وان كان المحمول من ذاتيات الموضوع أو من لوازمه ولا يصح ان تقيد القضية بمجهة الضرورة ما لم ينظر الى أن ذات الموضوع باقية ازلاً وأبداً أما لو حازا تنعده في وقت ما فلا شيء مما يثبت لها بضروري على هذا الرأى لان الذات ان كانت جائرة العدم فما ثبتت لها حكمه حكمها

(٣) غير الانسان أى وعند تحقق هذا العدم بالفعل لوقال القائل كل حيوان انسان صدق قوله هذا بالاطلاق لان شمول الانسان لجميع الافراد الموجود حال القول وقبله قد وقع في زمن من الماضي أو الحال

ويكون قول القائل كل انسان حيوان غير ضروري بحسب هذا الرأي بل مطلقا ذر بما يعدم نوع الانسان في وقت من الاوقات فلا يكون موجودا ومالم يس بموجودا دائما فليس بضروري على هذا الرأي

ونحن نخص اسم الاطلاق بالرأى الاول ونسبي الاطلاق بالرأى الثاني أى ما يخرج عنه الضرورى وجوديا وبالرأى الثالث وقتيا

وأما تحقيق الكلية السالبة في الجهات فينبغي أن يكون السلب المطلق يتناول كل واحد واحد مما هو موصوف بب كيماء وصفه تناولا غير مبين الوقت والحال لا يدري أنه دائم أو غير دائم ^{لكن} اللغات التي نعرفها تشعر في السلب المطلق بزيادة معنى على هذا وذلك لان اللفظ المستعمل لهذا المعنى في اللغة العربية هو لاشئ من ب ج وبالفارسية هي ج ب ج نيت فكلاهما يفهمان زيادة معنى وهو أن ج مسلوب عن ب مادام موصوفا بب حتى ان كان شئ موصوفا بب ولم يكن ج مسلوبا عنه كانت القضية ^(١) كاذبة فان شئنا أن نقصر دلالة اللفظ على معنى السلب المطلق دون هذه الزيادة استعماله قولنا كل ب ليس ج أو يسلب عنه ج من غير بيان وقت وحال واستعملنا السلب الوجودي الذي هو المطلق الخاص كل ب ينفي عنه ج نفيما غير ضروري ولا دائم وأما في الضرورة فلا فرق بين اللفظين وكذلك في الامكان الامن الوجه الذي يبناء قبل وهو أن قولنا بالضرورة لاشئ من ب ج يجعل الضرورة لعموم السلب وحصره ولا يتعرض لواحد واحد الا بالقوة وقولنا كل ب فبالضرورة ليس ب ج يجعل الضرورة لحال السلب عن كل واحد واحد

واذا عرفت حال تحقيق الكليتين فقس عليهما الجزئيتين الا في شئ واحد وهو أن دوام السلب والايجاب في الجزئيات قد يكون من غير ضرورة مثل ما يتفق لبعض الناس أن يكون أبيض البشرة مادام موجود الذات وليس بضروري وأما في الكليات فان نفس الضرورة فيها هو دوام الحكم في جميع الاحاد ^(٢) لا يتصور دوام حكم فيها دون ضرورة وقد ظن بعضهم من هذا أنه لا يكون في الكليات جل غير ضروري وليس كذلك فانه يوجد في الكليات ما يلزم كل شخص منه ان كانت له اشخاص كثيرة ^(٣) اب أو سلب وقتا بعينه مثل ما للكواكب من الشروق والغروب والنيرين من الكسوف أو وقتا ما غير معين مثل مالكل انسان مولود من التنفس وما يجري مجراه وانما وقع هذا الظن بسبب ظن آخر وهو أنهم اعتقدوا أن الحل في الكليات يكون دائما ولا شك أن الدائم في الكليات ضروري فانتجوا من ذلك أن

(١) كانت القضية كاذبة هذا معنى يرشد اليه الدوق الصحيح الدقيق ويبين بان لاشئ أو هي الفارسية ليس فيها دلالة على ذات الموضوع الا بالقوة كما سيذكر المصنف بعد أسطر وانما هي النفي الصرف وتسويوه وهو ما يسيه فيما بعد عموم السلب وحصره فكان النفي معلقا بالوصف مباشرة قبل مره فادألت مثلا لاشئ من المصايب بذات الجنب بساعل أفدت بعبارة أنك أن في السعال متعاق بعروضات الجنب فهو يلزمه وبعبارة أخرى ان المصايب في جميع أحواله تئ فادألت لاشئ منه بساعل فقد سلبت السعال عنه في كل حال من أحوال كونه مصابا بمكون القضية كاذبة لانه بساعل بالضرورة في بعض كونه مصابا وانما ينفي عنه السعال في بعض أحواله بخلاف كل مصاب فلا يس بساعل وهو ظاهر (٢) فلا يتصور دوام حكم فيها دون ضرورة وذلك يكاد يكون بديهيا فان من يحكم حكما كليدا دائما لا يعارض الذات لافي ماض ولا حال ولا مستقبل لا بد أن يكون قد بني حكمه على الحكم بالازوم والاف كيف يحكم بالدوام في المستقبل وهو غير حاكم بل هو المحكوم به وانما يتصور ذلك في علم واحد وهو لام العيوب وهو لا يدخل في موضوع علم المطلق ثم ان دوام لا يكون الا لاشئ اقتضاه في ذات الموضوع أو خارج عنه فيستلزم الضرورة حتما

(٣) ايجاب أو سلب فاعل يلزم وكل شخص مفعوله المقدم اي في الكليات ما يلزم الايجاب والسلب كل شخص منه لكن في وقت معين أو غير معين

الحل في الكليات ضروري لكن الصغرى خطأ فإنه قد يوجد في الكليات ما هو لكل واحد منها وقتاً كما بيناه

واعلم أنه قد يوجد حل ضروري لبعض جزئيات كلي غير ضروري لبعض فإن بعض الأجسام متحرك بالضرورة مادام ذلك البعض موجوداً وبعضها متحرك بوجود غير ضروري وبعضها ما كان غير ضروري وليس حكماً بضرورة الحركة ~~لكة~~ لبعض الأجسام بسبب دوامها فإنا قد بينا أن الدوام في الجزئيات لا يجعله ضرورياً بل عرفياً أو لاستحقاقه ^(١) الحركة من جهة طبيعته النوعية فحكماً بضرورتها لذلك

واعلم أن قولنا بعض ب ج يصدق وإن كان ذلك البعض موصوفاً بـ ج في وقت متأخر وكذا تعلم أن كل بعض إذا كان بهذه الصفة صدق ذلك في كل بعض وإذا صدق الإيجاب في كل بعض صدق في كل واحد قطعاً لم من هذا أنه ليس من شرط الإيجاب المطلق عموم كل عدد في كل وقت

واعلم أن أعم القضايا هي القضية الممكنة بالامكان العامي فإنها تشمل الوجود من الضروري وغير الضروري وما ليس بوجودهما هو جائز الوجود فهو أعم من المطلق العام لأن المطلق لا يتناول إلا الموجود والممكن الخاص أعم من المطلق الوجودي إذ يتناول الموجود الغير الضروري وغير الموجود مما هو جائز الوجود والوجودي لا يتناول إلا المطلق ^(٢) وجود الغير الضروري

واعلم أن القضية المطلقة ليست من جملة ذوات الجهات فقد بينا أن الجهة لفظة زائدة على الموضوع والمحمول دالة على الضرورة أو أن لا ضرورة فإذا خلت القضية عن تلك اللفظة لم تكن موجهة فإن عني بعضهم بالجهة كل حالة للقضية حتى خلوها عن تلك اللفظة فلا نزاع معه ولكن لا يكون مناقضاً لنا فإنه يعني بالاطلاق والجهة غير ماعيناه وأما إذا صرح بلفظة الاطلاق والوجود فيجوز أن تصير القضية موجهة على قياس قولنا أيضاً

(الفصل الثامن)

في التناقض

والتناقض نوع من التقابل الذي ذكرناه في الفن الثاني من المقالة الأولى وهو اختلاف قضيتين بالسلب والإيجاب بحيث يلزم عنهما لذاته أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة وانما تكونان كذلك إذا انفقت القضيتان في الموضوع والمحمول لفظاً ومعنى وانفقتا في الشكل والجزء والقوة والفعول والشرط والاضافة والزمان والمكان أساساً إذا اختلفتا في شيء من هذه الأشياء لم يجب أن تقتضا الصدق والكذب مثل أن تختلفا في الموضوع ففصيل العين مبصرة وعني بالعين هذا العضو المبصر وقيل العين ليست بمبصرة وعني به الذهاب لم تتناقضا بل صدقتا جميعاً أو تختلفا في جانب المحمول ففصيل زيد

(١) أولاً استحقاقه معطوف على عرفياً أي أن الدوام في الحركة الحركية إما بنى على العرف كالحكيم أي ليس بشراً دائماً على بعض الناس أو مبنى على العلم بدوام الحركة في الجسم المتحرك وأما الثانية فزعمنا أنه

(٢) فتعلم أنه ليس من شرط أحريده أنه إذا صدق قوله بعض الإنسان متبعض إذا كان التامس ثابتاً بالاعتبار بعض وقتاً قبل الحكم وحاله أو بعده بدون تحديد وصدق ذلك في كل بعض على النحو المتقدم تبعه صدقه في كل واحد من الأفراد كذلك فإذا حكمت في كناية مطابقة كل إنسان متبعض كان ذلك متساوياً قبل الحكم وحاله وعدم صدق القضية ولا يشترط أن يكون عموم الجميع في وقت واحد حتى يكون متبعض كل واحد مع تنفسه أحرعياً العدم في كل وقت من أوقات التنفس

(٣) إلا الموجود الغير الضروري هذا على اصطلاح اسميه بحيث حس الحركي عما ضروري

عدل وعنى به العادل وقيل ليس يعدل وعنى به العدالة لم تتناقضا اذ قد تصدقان جميعا أو تختلفان في الجزء والكل فقبل الزنجي أسود وعنى به في بشرته وقيل ليس بأسود وعنى به في لجه واسنانه صدقتا أو تختلفان في الاضافة فقبل فلان عبد وعنى به أنه عبد الله وقيل ليس بعبد وعنى به أنه ليس بعبد الانسان صدقتا أو تختلفان في القوة والفعل فقبل الخمر مسكرة وعنى به في القوة وقيل ليست بمسكرة وعنى به في الفعل لم تتناقضا أو تختلفان في الزمان فقبل النبي صلى الله عليه وسلم صلى الى بيت المقدس وعنى به قبل تحويل القبلة وقيل لم يصل الى بيت المقدس وعنى به في زمان بعد تحويل القبلة صدقتا ولم تتناقضا أو تختلفان في المكان فقبل زيد متحرك وعنى به على الارض وقيل ليس زيد متحرك وعنى به على الفلك لم تتناقضا أو تختلفان في الشرط فقبل الأسود جامع للبصر وعنى به مادام أسود وقيل ليس بجامع للبصر وعنى به اذا زال عنه كونه أسود لم تتناقضا

واذا كانت القضيتان مخصوصتين كفي في تناقضهما هذه الشرائط المذكورة وأما اذا كانتا محصورتين زاد شرط آخر وهو اختلافهما بالكمية أعنى بالكلية والجزئية كما اختلفتا في الكيفية أعنى في الايجاب والسلب فان اتفقتا في الكمية جاز اجتماعهما في الصدق والكذب أما المجتمعتان في الكذب فكل الكليتين في مادة المم^(١) لكن وتسميان متضادتين مثل قولنا كل انسان كاتب لاشئ من الناس بكاتب فانهما جميعا كاذبتان وانما سميتا متضادتين لان الضدين لا يجتمعان معا في الوجود وقدير تفنعان معا ويكذبان معا في القول أيضا كما نقول زيد أبيض زيد أسود ولا يجتمعان في صدق القول البتة فهاتان القضيتان أيضا لما اجتماعهما في الكذب ولم يتصور اجتماعهما في الصدق مثل الاضداد في نفس الامر سميتا متضادتين وأما المجتمعتان في الصدق فكل الجزئيتين في مادة الممكن وتسميان داخلتين^(٢) تحت التضاد مثل قولنا بعض الناس كاتب ليس بعض الناس كاتب فانهما جميعا صادقتان نعم الكليتان المختلفتان في الكيفية المتفقتان في الكمية تقسمان الصدق والكذب في مادة الواجب^(٣) والمتنع والموجبة في الواجب متعينة للصدق والسالبة فيه للكذب والسالبة في المتنع متعينة للصدق والموجبة فيه للكذب ولكن هذا الاقسام ليس لنفس القول بل لاجل المادة فان ما يكون لنفس القول لا يختلف باختلاف المواد والمهملتان لما كانتا في قوة الجزئيتين فلا تناقض بينهما مادام ايصداقان معا في مادة الممكن كالجزئيتين والقضيتان المتفقتان في الكيفية المتخالفتان في الكمية وتسميان متداخلتين^(٤) ين تصدقان معا في الواجب ان كانتا موجبتين كقولنا

(١) في مادة الممكن اما كذب الكليتان في مادة الممكن لانه مع امكان أن يثبت المحمول وأن لا يثبت لا يمكن أن تصدق الكمية القائلة بهما معا كل ما لو وجد كان موضوعا فهو لو وجد كان المحمول لانه تدبر جدولا يكون المحمول ولا القائله كل ما لو وجد كان الموضوع ايسر بالمحمول لا يمكن أن يكون المحمول واحقق السلب في بعض الافراد مع الاولى والاياب في بعضها مع الثانية

(٢) داخلتين تحت التضاد اعلمية ابدان لانهما لما خرجتا من المتماثلتين لصدقهما كانتا بمنزلة الكليتين اللتين خرجتا من التناقض لكذبهما وان كان الشبه بالضدين موجودا في الكليتين دون الجزئيتين لان الضدين لا يصدون في القول على شئ واحد وأفضل عذري أن يقال لهما كان صدق الجزئيتين في الحقيقة مبيها على أن الافراد التي ثبت لها المحمول هي غير الافراد التي سلب عنها وان كان الاموان واحدا فلم يخرج بذلك عن حال الضدين فانهما يصدقان معا في مختلف الافراد الموضوعه لكل منهما ولذلك بقيتا داخلتين تحت التضاد فقد كان كذب الكليتين لاتحاد الموضوع وصدق الجزئيتين لاختلافه في الحقيقة معكهما هو بقية حكم الضدين

(٣) في مادة الواجب والمتنع كما نقول في الاول كل انسان حيوان ولا شئ من الاسان بميمون فالموجبة صادقة والسالبة كاذبة وتطول في الثاني كل انسان حجر ولا شئ من الانسان مجبر فالسالبة صادقة والموجبة كاذبة

(٤) متداخلتين لان الجزئية منهما داخلية في الكمية

كل انسان حيوان بعض الناس حيوان وتكذب ان في الممتنع كقولنا كل انسان حجر بعض الناس حجر وان كانت السالبتين صدقتا في الممتنع كقولنا لا شيء من الناس بحجر ليس بعض الناس بحجر وكذبنا في الواجب كقولنا لا شيء من الناس بحجر ليس بعض الناس حيوانا وأما في الممكن فقد اقتسمتا الصدق والكذب لكن الصلادق في الموجبتين والسالبتين جميعا الجزئية دون الكلية وهذا الافتسام أيضا للمادة لأنفس القول

فما حصل الامر في التناقض أن الخصوصتين يكفي في تناقضهما اختلافهما في السلب والايجاب بعد اتفاقهما في كل شيء سوى الايجاب والسلب وفي المحصورات يشترط مع اختلافهما في السلب والايجاب اختلافهما في الكلية والجزئية أما الشرائط الأخر فلا خلاف فيها بين الخصوص والحصر وإذا روعيت هذه الشرائط في التناقض عرف أن نقيض كل قضية واحد لأن المحمول الواحد في موضوع واحد بجهة واحدة وسور واحد لا يمكن أن يسلب مرتين أو يوجب له مرتين اللهم إلا أن يختلف شيء من ذلك فيكون لكل واحد من المختلفات سلب وإيجاب آخر ولما كان اتحاد الزمان شرطاً في المتناقضتين وفي رعاية اتحادهما بالحقيقة في المطلقات والموجهات عسر اضطررنا إلى التنبيه على نقيض كل واحدة من القضايا المطلقة والموجهة

أما المطلقة ففي المشهور أن لها نقيضاً من جنسها والحق بأباه فالموجبة الكلية منها نقيضها السالبة الجزئية الدائمة لأن الحمل في المطلق إذا جاز أن يكون دائماً وغير دائم معين الوقت وغير معين تشترك أشخاص الموضوع في وقت واحد أو لا تشترك بل لها أوقات مختلفة جاز أن يكون الايجاب غير دائم والسلب كذلك ولا يكون زمان أحدهما زمان الآخر فلا يتقاسمان الصدق والكذب بل ربما صدقتا جميعاً فنقيضها إذن هو ما يشتمل على كل زمان يجوز أن يتناوله المطلق وذلك إما الدائم أو الضروري والضروري لا يصلح لذلك لأنه ربما كانت الموجبة كاذبة وكان كذبها بسبب أن المحمول مسلوب عن بعض جزئياته بالاتفاق والامكان (٢) كان الاخص دائماً وهذا الكذب لا يرتفع بالسلب الجزئي الضروري بل يكون هذا السلب كاذباً أيضاً إذا كان الصدق في السلب الجزئي الممكن كما فرضناه فلا بد من أن يكون السلب على وجه يرفع الايجاب المطلق ويصدق على هذا السلب الممكن وذلك هو الدائم والدائم في الجزئيات لا يجب أن يكون ضرورياً وإن كان لا يمنع منه كما بيناه والسالبة الكلية المطلقة نقيضها الموجبة الجزئية الدائمة والموجبة الجزئية المطلقة نقيضها السالبة الكلية الدائمة وفي هذا من الاشكال ما ليس في الكلية الموجبة لا نأخذ زناً أن كذب (٣) أربعاً يكون بسبب كون الحمل مسلوباً عن البعض دائماً بالامكان الاخص وهذه لا تكذب بهذا التقدير فإن السالبة الجزئية الممكنة

(١) الصادق الجزئية دون الكلية وذلك كما تقول بعض الناس كاتب كل الناس كاتب فالجزئية صادقة والكلمية

كاذبة وتقول بعض الناس ليس بكاتب لا شيء من الناس بكاتب فالجزئية صادقة والكلمية كاذبة

(٢) والامكان الاخص الخ تقدم أن الامكان الاخص هو لا تكون معه ضرورة كما في ثبوت الكلمية للانسان مثلاً وقد تقدم أيضاً أن الدوام في الجزئيات لا يقتضي ضرورة فيجتمع بالامكان الاخص ولهذا يصدق في الامكان كثبوت الكلمية للانسان بعض الانسا ليس بكاتب دائماً مع كذب كذا ان كان كذباً بلاطلاقاً ولكن لا يصدق مع كذب هذه الكلية بعض الانسا ليس بكاتب بالضرورة لأن في الكلمية سبباً عن كل فرد من الانسان اغلها بالامكان الاخص

(٣) ان كذبها أي كذب الموجبة الكلية وقوله وهذا في الموجبة الجزئية المطلقة وقوله هذا التقدير أي تقدير السلب عن البعض دائماً بالامكان الاخص

لا تكذب الموجبة الجزئية المطلقة ولو قدرنا كذبها بسبب كون الحل مسلوياً عن الكل دائماً بالامكان كان على خلاف ما قدمناه فإنا نبين أن الدوام في السكيات لا يكون إلا ضرورياً فحصل من جميع هذا أن نقيض هذه هي السالبة الكلية الضرورية لكنه وإن كان كذلك فإما إذا جملناها دائماً صدقت على الضرورة أيضاً فإن السلب الكلي الدائم لا يكون إلا ضرورياً والسالبة الجزئية المطلقة نقيضها الموجبة الكلية الدائمة

وأما نقيض الموجبة الكلية (١) الوجودية فالجزئية السالبة للوجود وهي قولنا ليس بالوجود كل ب ج وسالبة الوجود غير السالبة الوجودية كما عرفت وإذا كذبنا الموجبة الكلية الوجودية ورفعناها بالسلب فربما كان كذبها لأن الحق هو الإيجاب الضروري لا الوجودي في الكل أو البعض وربما كذبت لأن الحق سلب ضروري في الكل أو البعض وربما كذبت لأن الحق كذب لأن الحق كون ج مسلوياً عن بعض ب دائماً بالامكان والسلب الضروري والممكن يشتركان في السلب الدائم وكذا الإيجاب الدائم والضروري يصدق عليهما الإيجاب الدائم ولكن هذه الإيجابات والسلب لا تشتركان في عبارة تعميمها جميعاً في سلب الوجود فنقيضها الجزئية السالبة للوجود وهي ليس بالوجود كل ب ج ويلزمه بعض ب إما ضروري دائماً إيجاب ج أو سلبه عنه كذلك أوداء (٢)

وأفضل المتأخرين ~~حكم~~ في الاشارات بأن له الإيجاب أو السلب ضروري وقد توافقنا النسخ التي شاهدناها على هذا والحق ما ذكرناه وأما الكلية السالبة الوجودية فتكذب إما لان الصدق لإيجاب ضروري في الكل أو البعض أو إيجاب دائماً في البعض غير ضروري أو سلب ضروري في الكل أو البعض ولا نجد لهذه القضايا إيجاباً واحداً تشترك فيه كما كان يوجد هناك سلب واحد وهو سلب الوجود فلا بد من أن نقول نقيضها ليس بالوجود لا شيء من ب ج ويلزمه بعض ب إما دائماً إيجاب ج أو سلبه عنه بالضرورة ونقيض قولنا بعض ب ج بالوجود قولنا ليس بالوجود شيء من ب ج

(١) الكلمة الوجودية تقدم أنه سمي بالوجودية ما كان الحكم فيها خالياً عن الضرورة مادامت ذات الموضوع أن يكون الثبوت شرطاً بعدم الدوام وهو ما يسميه قوم بالمطلقة غير أن المصنف راعى في تسميتها بالوجودية شرطاً أن لا تكون شاملة لمافيها ضرورة دائمة فإدراعت أن الدوام في الكلي يستلزم الضرورة عنده فكانه اشتراط أيضاً أن لا يكون في الكلية الوجودية دوام فكون الكلية الوجودية عند تقييدت بالدوام واللا ضرورة فيكون كذبها إما لصورة الإيجاب في الكل أو البعض أو ضرورة السلب كذا أن أولان السلب صادق في البعض دائماً وإن لم يكن ضرورياً لأن الدوام في الجزئي لا يستلزم الضرورة وإن كان لا يساهيها ولما كان صادق الكلي يستلزم صدق الجزئي ولا عكس كما هو معلوم ونقيض الكلمة لا يكون الاجترية كان نقيض الوجودية على اصطلاح المصنف مستلزماً لا أحداً من ثلاثة إما ضرورة الإيجاب في البعض أي الضرورة الدائمة وهي تستلزم الدوام وإما ضرورة السلب كذلك وإما دوام السلب وإن لم يكن ضرورياً بل كان ممكناً وهو رديين لأنه لا بين اثنين كإحدى ويكون نقيض الوجودية على أم ساهداً وحودية الثلاثة ولو حودية إلا ضرورة في اصطلاح غير المصنف

(٢) أوداء أي أو مستلزمه ج دائماً حتى التعبير تساهل بقرطه ورأى وفي هذا الموضوع قد أتى المصنف بالأمور الثلاثة التي يتردد بينها لانه نقيض الوجودية وسكت في السالبة بانثنين فقط الدوام في الإيجاب على أنه شامل للضروري وغيره وإن ضرورة في سلب

(٣) بالضرورة مرتبطة بالسلب ثم إيجاب هو دائماً سواء كان ضرورياً أو ممكناً بالامكان الا حص كما أشترأ الى ذلك قل

بل (١) إما كل ب ج بالضرورة أو ج مسلوب عن ك دائماً ونقيض قولنا ليس بعض ب ج هو كل ب دائماً ج أو ليس ج بالضرورة

وبهذا التحصيل الذي ذكرناه نعرف أن الدائم لابد له من إرادته في لازم نقيض المطلقة العامة والوجودية ولكن في المطلقة العامة يكفينا (٢) في إرادته في الأصل بنفسه مخالفاً لها في الكيفية وأما في هذه فليس هو بنفسه النقيض بل لازم النقيض ثم يكون مردداً بين ما يوافقها وما يخالفها في الكيفية وأما كان اللازم في المطلقة العامة غير مرددتين ذكره لاوام في ما يخالفها في الكيفية الذي هو اللازم بالتردد وأما في هذه فلما تردد لازم نقيضها بين الموافق والمخالف فلا بد من ذكره فيما يخالفها وما يوافقها لا فيما يخالفها فقط

وأما القضاء بالوقعية فمعرفة نقيضها سهل لتعريف الوقت فيها وهو ما حصل من الزمان أعني الحاضر والماضي فيتعين الزمان الحاصل فيه السلب والإيجاب جميعاً

وأما القضاء بالضرورة التي لا شرط فيها فقولنا بالضرورة كل ب ج نقيضه ليس بالضرورة كل ب ج بل يمكن أن لا يكون كل ب ج لانا إذا كذبنا الموجبة الضرورية ورفعناها بالسلب فربما كان كذبها لأن الحق هو الإيجاب الوجودي أو الممكن أو كان كذبها لأن الحق هو السلب الضروري وتنتزك التلازمة في السلب الممكن العيني وقد بينا من قبل في التلازمات أن قولنا ليس بواجب أن يكون يلزمه يمكن أن لا يكون بالمعنى العائلي وقولنا بالضرورة لا شيء من ب ج نقيضه الحقيقي ليس بالضرورة لا شيء من ب ج بل إما بالامكان الخاص ج مسلوب عن بعض ب أو موجب عليه

(١) إما كل ب ج الخ أي كل واحد واحد من ب إما أن يكون ج بالضرورة أو دائماً وإما أن لا يكون ج دائماً حتى يتناقض بعض الجسم حيوان لا دائماً وهو معنى الوجود عند المصنف مع المقيض المردد فنليردد بين كل واحد كذب الأصل الجزئي والنقيض المردد بين كليتين

(٢) يكفي إرادته في الأصل أراد من الأصل المقيض نفسه وحاصل ما دلل الدوام لا بد من ذكره في لازم نقيض المطلقة العامة والوجودية غير أن بين ذكره في كل من النقيضين فرقاً في الطاقة العامة لكيفية تحرك حيوان يتحرك بالارادة تقول إذا أردت أن تناقضها ليس كل حيوان يتحرك بالارادة دائماً أي يكون الدوام قيد السلب أو تدمم الدوام على النقيض فهذه القضية السالبة هي نفس نقيض تلك الكلية الموجبة وهي قضية جزئية مسورة سور جزئي مصطلح عليه كثرى فان من أسوار الجزئية ليس كل أيضاً ويمكن الاستثناء من الدوام في المقيض نفسه كما رأيت بدون ذكر لازم النقيض ويجوز أن تأتي بدل ليس كل الذي هو النقيض بلازمه وهو بعض الحيوان ليس يتحرك بالارادة دائماً وهو لازم غير مردد فتلحق الدوام بالنقضية التي تخالف الموجبة في الكيف وأما في الوجودية فالتصرف يختلف فإنت لو قلت كل حيوان متمسك بالوجود فنقيضه هو قولك ليس بالوجود لكل حيوان يتنفس ولا يسوغ لك أن تقيد هذا السلب نفسه بالدوام حسب لأن مجرد التنبيه لا يكفي في التخصيص على جهات المناقضة لأن من جعلها ضرورة الإيجاب ولا يمكن استنادها من قيد الدوام المحقق بالسلب في النقيض فلا يكون الدوام هو النقيض نفسه بل هو لازم من لوازمه المقيض يد كرم الضرورة فلا بد حينئذ من ذكر لازم النقيض مع المراد ولا يمكن الاستثناء بتقييد السلب بالدوام * ويجوز أن يراد من أصل أصل القضية أي إرادتها فنقضها لا شيء بنفسها منذ كون في قولك ليس كل حيوان يتحرك غاية الأمر أنها لم تلت في الكيف ولذلك قال يكفي إرادته في الأصل بنفسه مخالفاً لها أي للقضية التي يراد منها نقيضها في الكيفية والأصل مع الخالف في الكيفية هو نفس النقيض ومن هذا يمكن أن تعرف ما يقال في السلبتين المطلقة والوجودية من نحوه ما سبق

(٣) لتعين الوقت فيها الخ وهو على اصطلاح المصنف الماضي أو الحاضر وهو معنى الإطلاق عند قوم كسقي المصنف ذكره وخصه هو اسم الوقت وما عني مراد استخراج النقيض سوى أن يصح أن الشروط العامة في النقيض ذكر المرمان الذي كان الإيجاب فيه وجعله زماناً بالسلب وداقات كل إنسان فهو مولود أي في الماضي فنقيضه بعض الإنسان ليس بمولود في الماضي بل كان إنساناً في الزمن الماضي غير مولود

بالضرورة ويدخلان تحت قولنا يمكن أن يكون بعض ب ج الامكان الاعم وقولنا بالضرورة بعض ب ج نقيضه ليس بالضرورة شيء من ب ج ويلزم (١) يمكن أن لا يكون شيء من ب ج الامكان الاعم وقولنا بالضرورة ليس بعض ب ج نقيضه بالحقيقة ليس بالضرورة ليس بعض ب ج ويلزمه يمكن أن يكون كل ب ج الامكان الاعم

وأما الضروريات المشروطة فالمشروطة بشرط اتصاف الموضوع بما وصف به قد عرفت انقسامها الى ما يدوم الحمل بدوام كون الموضوع موصوفاً بما وصف به والى ما لا يدوم ولكن لا يشبه (٢) الت لا عند اتصاف الموضوع بهذا الوصف والتي يدوم محمولها مادام الموضوع موصوفاً بما لا يكون اتصاف موضوعها بذلك الوصف مادام موجودا وقد لا يكون مادام موجودا بل يعرض ذلك الوصف ويزول والذات باقية فأخذت القضية على وجه يعبر هذين القسمين الآخرين وذلك الوجه هو دوام المحمول (٣) مادام الموضوع موصوفاً كان ذلك الوصف دائماً أو غير دائماً فنقيض الكلية الموجبة منها وهي كل ب مادام ب هو ج ليس كل ب مادام ب فهو ج بل (٤) إما أن لا يكون ج أو يكون وقتاً من أوقات كونه ب دون وقت ونقيض لاشئ من ب ج مادام ب ليس لاشئ من ب ج مادام ب بل بعض ب إ ماداء (٥) مادام ب هو ج وإما وقتاً من أوقات كونه ب هو ج ونقيض بعض ب ج مادام ب ليس شيء من ب مادام ب موصوفاً ب ج بل إما أن لا يكون ج أو يكون وقتاً دون وقت ونقيض ليس بعض ب ج مادام ب كل ب مادام ب إ ماداء (٦) ج وإما وقتاً

وان أخذنا الموضوع بحيث لا يدوم اتصافه بذلك الوصف ولكن المحمول دائماً دوام ذلك الوصف فنقيض الكلية الموجبة منها وهي كل ب مادام ب فهو ج ليس كل ب انما يكون ج مادام موصوفاً

(١) ويلزمه يمكن أن لا يكون شيء الخ وهذا اللازم هو السالبة الكلية الممكنة العامة التي يذكرونها في نقيض الموجبة الجزئية الضرورية التي يصوغونها هكذا لاشئ من ب ج بالامكان العام وعلى ذلك تنبسط في صوغ التناقض وتطبق ما يذكره في النقيض على ما يذكره غير المصنف يعتبر في تقريره تحقيق معنى التناقض غير مبال بالسبغ مشهورة أو غير مشهورة

(٢) لا يشبه الاعند اتصاف الخ كما في قول كل مجنوب يسعل بالضرورة حال كونه مجنوباً

(٣) مادام الموضوع موصوفاً الخ هذه هي المشروطة العامة التي هي أعم من الضرورية المطلقة

(٤) إما أن لا يكون ج أي بعض ب إما أن لا يكون ج بالامكان العام في جميع الاوقات أو في جميع أوقات كونه ب أولاً لا يكون ج مادام ب بل يكون ج في بعض أوقات الوصف دون بعض ويعبر الجميع الحينية الممكنة وهي بعض ب ليس ج بالامكان العام حين هو ب لانه ان صدق السلب في جميع الاوقات أو جميع أوقات الوصف أو في بعض أوقات صدقت الحينية لأن المحمول قد سلب عن الموضوع في بعض أوقات اتصافه بالموضوع على كل حال من هذه الاحوال ولهذا قال الجمهور ان نقيض المشروطة العامة هو الحينية الممكنة

(٥) اماد انما مادام ب هو ج الخ والدوام هنا مكافئ عام لان القضية جزئية وبقية الكلام تعرفه بما قلنا في الموجبة

(٦) إ ماد انما ج وإما وقتاً هذا هو لازم النقيض والنقيض الحقيقي هو أن تدخل حرف السلب على القضية الاصل فتقول ليس بالضرورة أو دائماً بعض ب مادام ب ليس ب ج واللازم الذي ذكره المصنف يصاغ في حينية ممكنة موجبة وهي كل ب فهو ج وقت كونه ب بالامكان العام ومآله المصنف في نقيض المشروطة يشمل المشروطة العامة والعرفية العامة فانه لم يعتبر سوى الدوام وهو عنده يلازم الضرورة في الكليات سواء كان الدوام شرطاً أو غير مشروط فانه يستلزم ضرورة محسبه غير مشروطة ان كان غير مشروط ومشروطة ان كان مشروطاً

بعروض ب له بل لماداً (١) وإما لا في وقت البتة أو في بعض أوقات كونه ب وإما في غير وقت كونه ب بل في وقت له آخر ونقيض قولنا لا شيء من ب ج مادام ب ليس لا شيء من ب مادام موصوفاً بب عارض له ج بل لماداً دائماً مسلوب عن كله أو عن بعضه أو موجب كذلك أو وقتاً من أوقات كونه ب يوجب له ج أو يسلب عنه وقتاً آخر غير وقت كونه ب ونقيض قولنا بعض ب ج مادام ب ليس شيء من ب إنما يكون ج مادام موصوفاً بب عارض (٢) له ب بل لماداً أولاً في وقت البتة أو في بعض أوقات كونه ب وإما في غير وقت كونه ب بل في وقت آخر ونقيض قولنا ليس بعض ب ج مادام ب ليس ج مسلوباً عن بعض ب مادام ب عارض له بل امام مسلوب عن كله دائماً أو في وقت آخر غير وقت كونه ب أو موجب لكليه دائماً أو وقتاً من أوقات كونه ب وأما الضروريات المشروطة بشرط وقت سواء كان ذلك الوقت من أوقات اتصاف الموضوع بالوصف الذي وضع معه أو وقتاً آخر فلا يخلو إما أن يكون ذلك الوقت معيناً أو غير معين فإن كان معيناً فطريق أخذ النقيض فيها أن يقصد قصد ذلك الزمان بعينه في القضيقتين وإن لم يكن الزمان معيناً فنقيضها كتنقيض الوجودي لا غير

وأما ما شرطه دوام المحمول فلا فائدة في أخذه نقيضها ولا خفاء بكذب السالبة فيها فانك اذا قلت كل انسان ماش بالضرورة مادام ماشياً وقلت في النقيض ليس بالضرورة كل انسان ماشياً مادام ماشياً بأن كذب السالبة لا محالة

وأما القضايا الممكنة فقولنا كل ب ج بالامكان العامى نقيضه ليس يمكن أن يكون كل ب ج بذلك المعنى ويلزمه بالضرورة ليس بعض ب ج وتعرف نقائص الباقي (٣) من نفسك وقولنا كل ب ج

(١) بل لماداً دائماً أراد المصنف أن يأتي بجميع الصور المتصورة في لازم النقيض الحقيقي للشرطة المفروض فيها لادوام الوصف المعروفة بالشرطة الخاصة أو العرفية الخاصة عند الجمهور فإذا قلت كل انسان حيوان مادام انساناً لا دائماً ككذب هذا الإيجاب الكلي إما بأن يكون كل انسان حيواناً دائماً أو بعضه حيواناً دائماً أو يكون كله أو بعضه ليس بحيوان دائماً أو يكون كله أو بعضه ليس بحيوان وقت كونه انساناً أو يكون كله أو بعضه حيواناً في وقت آخر غير وقت كونه انساناً ولوجاء المصنف بنظم الكلام على هذا الوجه لكان أوضح ولكن وقع في عبارته التشويش الموجب للأعاض فقوله مادماً أى ثبت له ج دائماً في الشكل أو البعض وقوله وإما لا في وقت البتة أى ينفي ج عن الشكل أو البعض في جميع الاوقات فيكون السلب الكلي أو الجزئي دائماً وقوله أو في بعض أوقات كونه ب أى يسلب عنه ج كلاً أو بعضاً في بعض أوقات الخ وقوله وإما في غير وقت الخ أى وإما أن يثبت ج لذات ب كلاً أو بعضاً في وقت آخر غير وقت كونه ب على أن هذه الصورة الأخيرة وإن كانت من صور كذب الاصل إلا أنه لا حاجة إلى التصريح بها في لازم النقيض لأنها داخلية في التي قبلها دخلاً قريباً وهي صورة السلب وقت ثبوت وصف الموضوع ولزوم النقيض على ما جاء به المصنف قد استوفى جميع الصور في تناقض مع الاصل لا محالة إلا أن الجمهور راعوا الاختصار فكتفوا بنقيض الجزأين على التريدي فطريقته أدق وأحوط وطريقتهم أيسر وأخصر وبهذا نفهم ما قال في السالبة

(٢) عارضه ب ب واضح لقوله موصوفاً بب وقوله بل لماداً دائماً الخ تقول فيه ما مر بعينه في الموجبة الكلية إلا أن الجمهور همها لم يكتفوا في لازم نقيض الجزئية بنقيض الجزأين على أن يكون التريدي بينهما كما هو في لازم نقيض الكلية بل قالوا لا بد أن يكون التريدي بين النقيضين في كل واحد واحد حتى لا يكذب الاصل ولازم نقيضه في نحو قولنا بعض الجسم حيوان لا دائماً فان هذا الاصل كاذب ويكذب قولك كل جسم حيوان دائماً ولا شيء من الجسم بحيوان دائماً أما لو قلت كل واحد واحد من أفراد الجسم إما حيواناً دائماً وليس بحيواناً دائماً كان قولك هذا صادقا

(٣) الباقي أى من قضايا الممكن العامى وهي السالبة الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية

بالامكان الخاصي نقيضه ليس يمكن أن يكون كل ب ج ويلزمه إما امتنع أن يكون أو واجب أن يكون ولا يتعين أحدهما وقولنا لشيء من ب ج بهذا الامكان نقيضه ليس بالامكان لشيء من ب ج بل إما بالوجوب أو بالامتناع ويصدق لاحتمال حقيقة بعض ب ج بالضرورة أو ليس بعض ب ج بالضرورة ونقيض قولنا بعض ب ج بهذا الامكان ليس بالامكان لشيء من ب ج بل إما ضروري أن يكون أو ضروري أن لا يكون ونقيض قولنا ليس بعض ب ج بهذا الامكان ليس يمكن أن لا يكون بعض ب ج بل إما ضروري إيجابه لعله أو سلبيه عن كله وهذا تمام القول في التناقض

(الفصل التاسع)

في العكس

وهو أن يصير المحمول موضوعا والموضوع محمولا مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق والكذب بحاله أما الكمية فلا يجب أن تبقى كما كانت فلنبدأ بالمطلقات ومنها بالسالبة الكلية

وقد ظن أنها تنعكس مثل نفسها في الاطلاق واحتج لذلك بأن قيل اذا صدق قولنا لشيء من ب ج صدق لشيء من ج ب وإلا فليصدق نقيضه وهو بعض ج ب إما مطلقا على رأيهم أو دأما على التحقيق فليعلم (١) أن ذلك البعض فهو بعينه ج وب فيكون بأه ما ج وقد قلنا لشيء من ب ج هذا خلف وقد عرفت فيما تقدم أن لا تكاذب بين السلب الكلي المطلق واليجاب المطلق وإن كان كليا فكيف اذا كان جزئيا فإنه يصدق بالاطلاق لشيء من الانسان بضاحك مع أن كل انسان ضاحك أى الضحك بالفعل فضلا عن صدقه مع بعض الانسان ضاحك فليس ما ادعوه من خلاف بخلاف والقضية (٢) التي لزمنا بعد التعيين وهي قولنا بأه ما ج ليست دائمة فتناقض السالبة الاولى الموضوع صدقها فانك قد عرفت أنها اذا قلنا بعض ج ب أو كل ج ب فنعني به أن كل ما يقال له ج دائما أو غير دائم فإلزام بشرط الدوام في جانب الموضوع فيكون معنى قولنا بعض ج ب دائما أن بعض ما يقال له ج دائما أو غير دائم فهو ب دائما فاذا عينا ذلك البعض كان ذلك البعض بعينه دائما ب وموصوفا بكونه ج مطلقا لا يدري أنه دائم أو غير دائم فيكون بأه ما ج مطلقا بشرط الدوام ولا تناقض السالبة الاولى

(١) فليعلم ذلك البعض لما كانت القضية الجزئية موجبة كان صدقها بوجود الموضوع وتحقيقه فيصح حينئذ تعيينه بعينه أصحيا وأصح إلى تعيينه لتحقيق ثبوت الوصفين معاه لان ما ليس بعينه لا يثبت الدهن عاياه بالتحقيق وتغريبه الفروض فبعد لتعيين يرتفع كل إبهام في ثبوت الوصفين له ولا يمكن بعد ذلك أن نعرض عند العكس وهو بعض ب ج الذي هو قبيض الأصل أن ذلك البعض الذي هو بأه ما ج كان غير البعض الذي كان ج في نقيض العكس كما يقع في مثل قول بعض الانسان حيوان عند عدم التعيين فانك لو قلت بعض الحيوان انسان يمكنك أن تفترض أن ذلك البعض شيء آخر لان الحيوان أعم ولذلك يصح أن تقول بعض الحيوان ليس باسان فلا يكون الوصف ثباتا بين ذلك البعض والواحد بالتحقيق بخلاف ما لو عرفت البعض من الحيوان الذي هو انسان فإنه يكون حيوانا أو انسانا بالاحتمال

(٢) والقضية التي لزمنا الخ من تمة البيان لا بطل ما زعموه وحاصله ان اثبات الجيم بعد الفرض انما هو بالاطلاق فان الجيم في التقيض كان موضوعا ونبوت وصف الموضوع دائما لا بشرط فيه الدوام فعند ما عرفت الذات فقد ضمنت بأنها الثبات التي ثبت لها الجيم بالاطلاق وثبت لها البقاء دائما وذاتاتها انما هي فإثباتها الجيم على الوجه السابق فيكون بأه ما ج هو دائما جيم بالاطلاق وهو لا ينافي الأصل لحوا صدقهما ما لا يجوز لشيء من الانسان ببناء احث بالاطلاق وبعض الانسان ضاحك بالاطلاق

وهي قوائمه لاشئ من ب ج فهو ذاته نقض ما توهمه موجبة مع أن الدعوى (١) في نفسها ليست صحيحة
اذ يصدق سلب الضحك أو خاصة من الخواص الغير اللازمة عن الانسان بهذا الاطلاق ولا يصدق
سلب الانسان عن الضحك ولا سلب شئ من الموضوعات عن خواصها التي لا تعرض الا لها واذا عرفت
هذا في المطلق الذي يجوز اشماله على الضروري عرفته في الوجودي الذي يخرج عنه الضروري
وقد احتيل لص (٢) صدق هذا العكس حيلتان إما بتبعية السالبة في اطلاقها على مفهومها العرفي وهو
سلب المحمول عن الموضوع مادام موصوفا بوصفه الذي وضع معه أو تخصيص السلب منها بوقت معين
فيمامضى أو الحال على ما هو المذهب الثالث فيصح العكس في السالبة اذا كانت مأخوذة على أحد
هذين الوجهين فانا اذا قلنا لاشئ من ب ج مادام موصوفا ب كان دائما موصوفا به مادام موجودا
أو غير دائم صح عكسه وهي لاشئ من ج ب والحجة التي ذكروها تستمر ههنا فان الجزئية الموجبة
المطلقة تناقض السالبة الكلية المطلقة اذا كانتا مأخوذتين عند اطلاقهما على مفهومهما العرفي ثم
ه (٣) هذه السالبة الاولى ان لم يكن دوام ووصف موضوعها مادام موجودا فكذلك عكسها لا يكون
ضروريا في الكل بل مادام الموضوع موصوفا بذلك الوصف العارض له اذ لو كان ضروريا لكان

(١) الدعوى ليست صحيحة أى دعوى انعكاس المطلقة كنعكسها هذا استدلال على بطلان الدعوى بعد أن أبطل
دليها وحاصله ان من المطلق ما تنقضي فيه الخاصة الغير اللازمة وهي خاصة لموضوعها لا يمكن أن ينقضي هو عنها كفى لاشئ
من الانسان بضاحك بالاطلاق الخ

(٢) لصدق هذا العكس أى عكس المطلق والوجودي وقوله اما بتبعية السالبة في اطلاقها على مفهومها العرفي الخ
ذلك ما يسميه الجمهور عرفية عامة أو خاصة والعرفية العامة كالمشروطة العامة تنعكس عرفية عامة في السلب
والخاصة تنعكس ان عرفية لا دائما في البعض وقوله أو تخصيص السلب الخ ليس هذا من الوقتين المعروفين عند
الجمهور وانما هو توقيت خاص يستغرق الماضي والحال واذا صدق أن المحمول قد سلب عما هو موصوف بوصف
الموضوع في جميع الازمان الماضية والحاضرة فقد ثبت تناقضها في جميع تلك الاوقات فيصدق العكس كذلك والا
لصدق نقيضه وهو ثبوت الموضوع لبعض افراد المحمول في أحد تلك الازمنة لتعيينه فيثبت له الوصفان في احدهما
الازمان وقد كان الاصل ان لاشئ من الموضوع محمول في جميعها ولنفرض الاصل لاشئ من الانسان بذى ذنب مثلا
على أن يكون السلب في الماضي والحاضر ثم نجري فيه ما ذكرنا وقوله والحجة التي ذكروها الخ يريد بها الافتراض التي
سبقت وقوله فان الجزئية الموجبة المطلقة الخ يريد منها الجزئية التي حصلت من تعيين الموضوع في نقض العكس وهي
بعض ب ج فهذه الجزئية اذا أخذت حينية وأخذ الاصل عرفية ناقضت الجزئية تلك الكلية حتما فان قولك بامتا
هو ج حين هو ب يناقض لاشئ من ب ج مادام ب

(٣) هذه السالبة الاولى أراد منها الاصل الذي أخذ على المفهوم العرفي وقوله ان لم يكن الخ حاصله ان ما كان دوام
السلب فيه بشرط دوام وصف الموضوع قد يكون وصف الموضوع فيه دائما بدوام وجود الموضوع فيكون من لوازم
ذاته في الكليات فاذا كان السلب مشروطا بدوام الوصف الضروري كان ضروريا فيكون عكسه ضروريا وهذا هو
الشق الثاني المذكور في قوله «وان كان الوصف دائما الخ» وقد يكون وصف الموضوع غير دائم مادامت
الموضوع فيكون السلب مشروط به غير ضروري فيكون العكس كذلك غير ضروري وهذا هو الشق الاول المذكور
في قوله «ان لم يكن وصف موضوعها الخ» وقوله «اذ لو كان ضروريا لكان عكسه ضروريا الخ» أى لو كان
العكس ضروريا لكان سالبة ضرورية والسالبة الضرورية تنعكس ضرورية فلو كان العكس ضروريا لكان عكسه
الى ضرورية وعكس العكس هو الاصل فيكون الاصل ضروريا وقد فرضناه غير ضروري لانه مشروط بما ليس
بضروري ويريد المصنف أن لا يكتفى بما قرر به الجمهور في عكس المشروطات بدوام الوصف فان ذلك مما يضبط
القواعد في الالفاظ فقط أما من يريد أن يحقق أحكامه ويخص عقائده فعليه ان يبنى جميع قضائه على ما استقر في نفسه
من علم الواقع

عكسه ضروريا كما تعرف من بعد أن عكس السالبة الضرورية ضروري وقد فرضنا السالبة الاولى غير ضرورية وان كان الوصف دائما مادام موجودا ففي عكسها أيضا تكون كذلك ومثال الاول لاشئ من الابيض بأسود أى لادائما بل مادام موصوفا بالابيض ويجوز أن يزول عنه كونه أبيض فعكسه كذلك أيضا وهو لاشئ من الاسود بأبيض ومثال الثانى لاشئ من الحجارة بحيوان مادام حجارة ويدوم هذا الوصف بدوام وجوده فعكسه أيضا وهو لاشئ من الحيوان بحجارة يدوم السلب فيه بدوام وجوده

وأما الكلّي الموجب من المطلقات فينعكس جزئيا موجبا ولا ينعكس كليا لأن المحمول ربما كان أعم من الموضوع فلا يصدق الموضوع على كل واحد منه وهذا مثل الانسان والحيوان فيصح حمل الحيوان على كل انسان ولا يصح حمل الانسان على كل حيوان اذ كل انسان حيوان ولا يصح أن كل حيوان انسان بل بعض الحيوان انسان فان الحيوان أعم من الانسان وأما أنه ينعكس جزئيا فبإنيانه بالافتراض وهو أنه اذا كان كل ب ج فيمكن فرض واحد معين من الموصوفات بب فذلك الواحد بعينه ب وج فذلك الباء ج وذلك الجيم ب ونحن قلنا في جانب الموضوع أن كل ب معناه كل ما يقال له ب كان موصوفا بب دائما ولم يكن ولكنه لا بد من أن يكون موصوفا به ولو وقتا ما اذ لم يكن كذلك لكان ب مسلوفا دائما يقال له ب وهذا محال ويعلم من قوة هذا البيان أن هذا العكس مطلق في المطلق والوجودى جميعا لأن ذلك الواحد توجد له صفة البائية والجيمية فكونه وجوديا لاشك فيه والمطلق يصدق على الوجودى لا محالة

مع أن اثنين بطريقتين آخرتين أن هذا العكس يجب أن يكون مطلقا يشتمل على الضرورى (أحدهما) الحجة المتقدمة وهى اذا صدق كل ب ج صدق بعض ج ب والا فلا يصدق نقيضه وهو لاشئ من ج ب دائما فينعكس لاشئ من ب ج دائما وقد قلنا كل ب ج هذا خلف وليسلم أن السالبة الكلية الدائمة تنعكس دأمة فانا قد بينا أن الدائم فى الكليات والضرورى سواء والضرورى ينعكس ضروريا كما يأتى من بعد بيانه على ما هو مبين به

والقدماء لما لم يحتملوا نقيض المطلق واعتقدوه من جنس المطلق لم تستر لهم هذه الحجة لأن نقيض بعض ج ب على اعتقادهم لاشئ من ج ب مطلقا وهذا لا ينعكس كما قدمناه ولو انعكس أيضا مطلقا لم يكن بينه وبين الكلية الموجبة تكاذب كما عرفت وأما أفضل المتأخرين فقد رد على القدماء

(١) وهو محال حاصل الدليل أنه بدسبق ان وصف الموضوع صادق على امراد بالفعل وهى مروضة الوجود فإذا صدق المحمول عليها بالاطلاق الشامل للضرورى أو بالوجود المشروط فيها سبب الضرورى لا أقل من أن يكون المحمول قد ثبت لعرد معين يصح أن يشار اليه من افراد الموضوع ثبوتيا بالفعل فذلك العرد المعين نرد للمحمول وقد كان موصوفا بالفعل بوصف الموضوع فيحمل ذلك الوصف عليه بالفعل لا محالة اذ لو سلب عنه لكان سلبا لما فرض ثبوته فإذا صدق كل انسان متمسك بالاطلاق أو الوجود كان واحدا من الانسان فردا من المتمسك فيكون بعض المتمسك الذى هو ذلك الواحد انسانا ولا فهو ليس بانسان وهو انسان بحكم الاصل والفرض الصحيح وهو تناقض ظاهر فيكون عكس المطلق والوجودى وجوديا لا محالة هذا الدليل ولأن تقول انه مطلق لان المطلق يشمل الوجودى فيصدق عايه وسيدى بعد أسطر أن عكس المطلق الموجب يكون مطلقا يشمل الضرورى وسلك لذلك طريقين سيدى كرهما

(٢) المتقدمة أى فى بيان عكس السالبة المطلقة على رأى من رأى عكسها وتلك الحجة هى ترتب المحال على صدق نقيض العكس وان لم يكن معه افتراض كإهنا

بما ذكرناه وخصه (٣) ص استمرار هذه الحجة بما شرط ضرورة دوام الموضوع موصوفاً بما وصف به ورده عليهم منجبه وأما تخصيصه الحجة بذلك النوع من المطلق مع استمرارها في عمومها كما ذكرناه فليس بوجيه وقد تحلله عذر اسند كره في عكس السالبة الكلية الضرورية

والطريق الآخر هو أن المحمول ربما لم يكن ضرورياً للموضوع والموضوع ضرورياً له كما ذكرناه من مثال الانسان والضايف والمتنفس فإن الانسان متنفس لا بالضرورة وبعض المتنفس انسان بالضرورة فينبغي إذن أن يكون هذا العكس مطلقاً يشتمل على الضرورى لا وجودياً محضاً لا يشتمل عليه وإذا عرفت هذا في الكلى فاعرفه بعينه في الجزئى الموجب فإنه ينعكس جزئياً موجباً مطلقاً أيضاً وطريق البيان يستقر فيه

وأما السالبة الجزئية فلا تنعكس فإن قولك ليس كل انسان كاتباً صادق ولا يصديق ليس كل كاتب انساناً وعلى الحجة سلب الخاص عن بعض العام صادق ولا يصديق سلب العام عن بعض الخاص وأما عكس الضروريات فالسالبة الكلية منها تنعكس سالبة ضرورية فإذا قلنا لاشئ من ب ج بالضرورة وصديق صادق لاشئ من ج ب بالضرورة ولا صدق نقيضه وهو أنه يمكن بالامكان العامى أن بعض ج ب فنفسه مريضه موجوداً فيكون بعض ج ب بالوجود فذلك البعض بعينه

(٣) وخصص استمرار هذه الحجة الخ أى ان الشيخ قرر هذه الحجة في المطاق لكن في نوع خاص مما يشتمل عليه وهو ما كان من شرط ضروريته ان يدوم الموضوع موصوفاً بما وصف به في الوضع كقولنا كل حيوان حساس بالاطلاق فإن الحساسية في الواقع وفي اعتقاد الحاكيم ضرورية للحيوان ومشروطة بالضرورة بدوام وصف الحيوانية للموضوع وكذلك يقال في الوجودى كقولنا كل حيوان متنفس أو كل كاتب متحرك الاصابع بالوجود أما عذر الشيخ في هذا التخصيص فسيذكره المصنف بعد سطور وسنوضحه هناك

(١) وصدق معطوف على قلنا وهو من ثمة الشرط

(٢) فنقضه موجوداً أى يفرض هذا الممكن وهو ان بعض ج ب حاصل بالفعل وبعبارة أخرى نفرض ان ثبوت الباء للجم الذى هو بالامكان وقع بالفعل لان الممكن العامى وهو ذلك الثبوت غير محال ففرض وقوعه غير محال بالضرورة والفرض الحائز لا يترتب عليه محال فإذا صح هذا الفرض فى شئ معين كان ذلك المعين ج و ب و ب وج بالفعل فيكون بعض ج و ب وقد قلنا فى الاصل لاشئ من ج ب بالضرورة وهذا التناقض انما جاء من فرض صدق نقيض العكس فيكون محالاً فالعكس صحيح

وانما الجأ المصنف الى فرض ثبوت ج ب بالفعل لأنه لو بقي على إمكانه لما صح أن يكون الباء وصفه عند وضعه فى العكس الذى يناقض الاصل فإن وصف الموضوع مفروض الثبوت له بالفعل فلا يصلح الباء الممكن عنوانه والجمهور يقولون ان الضرورية السالبة انما تنعكس الى دائمة وان القول بانعكاسها ضرورية فاسد ويستدلون عليه بجواز إمكان صفة لنوعين تثبت لاحدهما فقط بالفعل ولا تحصل للاخر أبداً فيكون النوع الآخر مسلواً بعمله تلك الصفة بالفعل بالضرورة مع إمكان ثبوت الصفة لذلك النوع المسلوب بالضرورة عما ثبتت له فلا يصديق سابعاً عنه بالضرورة ومثاله بأن مركوب زيد وصف بمكي ان يثبت للفرس وللحمار فإذا لم يركب زيد الا للفرس فقط فقد ثبت الوصف للفرس بالفعل فيصح ان يقال لاشئ من مركوب زيد بحمار بالضرورة لان المركوب بالفعل هو الفرس ولكنك لا تصديق لاشئ من الحمار بمركوب زيد بالضرورة ونقضه وهو بعض الحمار مركوب زيد بالامكان العام وانما يصديق لاشئ من الحمار بمركوب زيد دائماً

وقد وهم الجمهور فيما ذهبوا اليه لانهم يتفقون مع المصنف فى ان فعلية ثبوت وصف الموضوع لذاته لا يراود منها فى القضية الحقيقية أن يكون الوصف ثابتاً فى الماضى والحال بل المراد أن ما وجد كان موصوفاً بذلك فهو لو وجد كان محكوماً عليه بما فى القضية ولا يعنون من «كل كاتب انسان بالضرورة» ان ما ثبت له وصف الكتابة بالفعل فى الماضى والحال هو انسان بل يريدون تعميم الحكم فيما يكون له هذا الوصف فى أى زمن كان فالحكم فى الحقيقة على طبيعة

باب فذلك العظيم بأوذلك الباعجيم وقد قلنا لاشئ من ب ج بالضرورة وفرض الممكن موجودا
غير محال اذلو كان محالا وجوده كان ممتنعالا ممكنا

وأما أفضل المتأخرين فلعله انما خصص احتجاجه في عكس الموجب السكلي والجزئي المطلقين
والوجوديين بمشروط ضروريته دوام اتصاف الموضوع بما وصف به كي لا يضطر في بيانه الى استعمال
عكس السالب السكلي الدائم الذي لا فرق بينه وبين الضروري في السكليات المقتربان عكسه الى
استعمال عكس الجزئي الموجب المبين بعكس هذا السالب أعني الدائم فلا يقع في الدور ولكن الجزئي
إذا كان مبينا بطريق الافتراض المستغنى عن استعمال عكس السالب فيه لم يكن دورا لهذا

السكيات عند تحققها في أفرادها الممكنة وبعبارة أخرى ان الحكم انما هو آت من أن السكيات لا تكون بحال ما لا لانسان
وقد صرحوا بذلك وفي مثالهم لا يصدق الاصل المفروض فانه لا يصح ان يقال لاشئ من مركوب زيد صمد بالضرورة
مع ان من الافراد الممكنة في ذاتها المركوب زيد الجمار وليس في طبيعة المركوبية ما ينافي الجمارية وانما اتفق اليهم هذا
النال عند ما اعتبروا أن الفعلية هي الفعلية في الماضي والحال وقد تحقق في أشخاص من المركوبية معينة والاضحية بهذا
الاعتبار كلية في الصورة لكنهما في الحق شخصية فانك عند ما تحكم على مركوب زيد تلاحظ ماركبه بالفعل وهو أشخاص
مؤينة من الافراس فنقول هذه الافراس ليست بجماد بالضرورة وهي تنعكس الى أن الجمار ليس بشئ منها بالضرورة
كذلك ولا تحكم على المركوب باعتبار طبيعة متحققة في أي فرد يمكن أن يكون لها عند ما تحقق فيه فاد كرو ليس من
الفروض التي يعتبرها أهل هذا العلم والحق مارآه المصنف

(١) وأما أفضل المتأخرين فلعله الخ حاصل العذر أن أفضل المتأخرين عند ما بين عكس الدائمة السالبة الكلية كنفسها
أخذ في البيان عكس الموجبة الجزئية المطلقة بأن قال اذا صدق لاشئ من ج ب دائما فيصدق لاشئ من ب ج دائما
والا يصدق نقيضه وهو بعض ب ج بالاطلاق وبتعكس هذا الى بعض ج ب بالاطلاق وقد كان الاصل الصادق
لاشئ من ج ب دائما فيصدق النقيضين وهو محال وهو انما الرمن فرض صدق نقيض العكس كما هو ظاهر فقد رأيت
أنه بين انعكاس السالبة الدائمة السالبة كنفسها بطريقة يجب فيها تسايم انعكاس الموجبة الجزئية المطلقة كنفسها فلو
انه بين انعكاس هذا الموجبة بطريقة يؤخذ فيها أن السالبة الدائمة الكلية تنعكس كنفسها لزم الدور كما هو ظاهر فيجب
أن يستغنى في بيان عكس الموجبة المطلقة أو الوجودية بالافتراض ولهذا شرط في البيان بهذه الطريقة أن يكون الاصل
الموجب المطلق أو الوجودي قد لوحظ فيه ضرورة مشروطة بدوام وصف الموضوع لانه فله عند هذه الملاحظة يكون
المطلق أو الوجودي من قسم الضروريات سواء كانت مطلقة أو مقيدة والضروريات مطلقة ومقيدة كلية أو جزئية
تنعكس جزئيات ممكنة فلو لم يصدق عكسها هذا يصدق نقيضه وهو السالبة الضرورية والسالبة الضرورية تنعكس
كنفسها فتناقض الاصل الصادق وانعكاس السالبة الضرورية كنفسها مبين بطريق الافتراض الذي ذكره المصنف
ولا يؤخذ فيه عكس الموجبة الجزئية المطلقة كنفسها فلا يكون في البيان دور حيائذ ولا يقال ان الدعوى كانت هي
ان المطلقة تنعكس مطلقة لأنهم انعكس ممكنة لانا نقول ان الامكان قد لوحظ في العكس ليكون الاطلاق من نوع الممكن
فيكون الدوام في النقيض من نوع الضروري الذي بين عكسه بطريق آخر والا فالدعوى هي الاطلاق والبيان له
لا الامكان في الحقيقة ولغرض غرض أفضل المتأخرين في التخصيص بمصنف هذا الاعتذار محلا وما ذكرناه من
ملاحظة أفضل المتأخرين هو الذي حمل المصنف على تأخير الحمل الى ما بعد ذكر عكس السالبة الكلية الضرورية
حتى يكون قد ظهر بيانه بالطريق الذي ذكره

أما على طريقة المصنف فالضروري والدائم شئ واحد في السكليات وهو لم يأخذ في بيان عكس السالب من الضروريات
السكليات الا الافتراض وهو بعينه البيان في عكس الدائم ولم يأتني الى أخذ عكس الجزئية المطلقة فيه فلو أخذ عكس الدائم
في بيان هذا العكس الاخير لم يلزمه دور سواء كان المطلق قد لوحظ فيه أن ضرورة مشروطة بدوام وصف
الموضوع لانه لم يلاحظ فيه ذلك

وأما الكلّي الموجب الضروري فينعكس جزئيا موجبا وبينا (١) أنه بالافتراض الذي ذكر في المطلق العام لكنه ليس بضروري بل هو ممكن عام فإن المحمول ربما كان ضروريا لشيء ولا يكون ذلك الشيء ضروريا له مثل الإنسان للكتاب فإنه ضروري له وليس الكتاب ضروريا للإنسان بل يمكن خاص وقد يكون كل واحد منهما ضروريا لآخر كالإنسان والناطق والإنسان والحيوان وإذا كان العكس في بعض المواضع ضروريا وفي بعض أمكننا خاصا كان ما يشتر كان فيه هو العكس في جميع المواضع وهو الممكن العامي والجزئي الموجب الضروري يعرف بيانه من هذا أيضا

وأما السلب الجزئي الضروري فلا عكس له لما عرفت في المطلق فإن قولك ليس كل حيوان إنسانا صادق ولا يصدق قولك ليس كل إنسان حيوانا

وأما الممكنات فليس يجب لها عكس في السلب إذ يجوز أن ينشئ شيء عن شيء بالامكان الخاص والعام جميعا وذلك المنشئ عنه لا ينشئ عن هذا لأنه موضوعه الخاص الذي لا يعرض إلا له كما ضربنا من مثال الضحك والكتابة للإنسان إذ يصدق أن يقال لشيء من الناس بكتب أو ضاحك ولا يصدق سلب الإنسان عن الكتاب والضاحك فإن كل كاتب أو ضاحك إنسان بالضرورة

وأما في الإيجاب فيجب لها عكس ولكنه ليس يجب أن يكون خاصا بل عاما في الممكنين جميعا فإن التحرك بالارادة ممكن للحيوان والحيوان ضروري له فيجب أن يكون العكس على وجه يشمل الضروري مع الممكن الخاص وذلك هو الممكن العام وأما أن الممكن لا بد منه فإنه إذا كان كل ب ج أو بعض ب ج بأي إمكان شئت فسمه ب ج بالامكان العام والافليس يمكن أن يكون شيء من ج ب ويلزمه بالضرورة لشيء من ج ب وينعكس إلى لشيء من ب ج بالضرورة وقد قلنا إن كل ب ج أو بعض ب ج بالامكان هذا خلف

وربما خطر ببال أحد أن السالبة الممكنة الخاصة كلية كانت أو جزئية في قوة الموجبة والموجبة تنعكس فالسالبة لم تكن منعكسة فيزيل شغل قلبه بأن عكس الموجبة موجبة بالامكان العامي والموجبة لا تصلح أن تكون عكسا للسالبة لخالفه القضيتين في الكيفية ولا يجب انقلاهما من الإيجاب إلى السلب لكونهما من الممكن العامي (٢) ونها من الممكن العامي

(١) وبينا بالافتراض بأن تقول إذا صدق كل ج ب بالضرورة فليصدق بعض ب ج بالامكان لأن الموضوع قد أخذ فيه أن يكون وصفه ثابتا لذاته بالفعل فكانك قلت كل ما ينشئ له وصف الكتابة بالفعل فهو إنسان فيصح لك أن تفرض شيئا معينا قد اتصف بالكتابة بالفعل وبالنسبة بالضرورة وهو فعل وزيادة فهذا المعين إنسان بالفعل فهو بعض الإنسان وهو كاتب بالفعل لما بينا أنه اتصف بالكتابة في ضمن ذوات الموضوع لكن لما كانت القهالية في الموضوع لم تعتبر في الماضي والحال فقط وإنما تفرض عند نبوت المحمول للموضوع والكتابة بمنزلة بالامكان الخاص فيجوز أن لا تكون حاصلة فعندما تحول محمول لا تكون أعم جهة لما هي الامكان العام ولولم يصدق أن ذلك الشيء المعين كاتب للزم سلب الكاتب دائما وبالضرورة عما اعتبرناه كاتبا بالفعل وهو تناقض

(٢) لكونهما من الممكن العامي أي والممكن العامي إذا انقلب من الإيجاب إلى السلب تغير الحكم فيه بالمرّة بخلاف الممكن الخاص فإن السلب والإيجاب فيه بمعنى واحد في الحقيقة

ثم اعلم أن المصنف قد اقتصر في أنواع القضايا وعكسها على ما يغلب استعماله في العلوم ولهذا أسلك المسلك الذي رأيته في البيان أما الجمهور خصوص المتأخرين منهم فأنهم جاؤا في القضايا المركبة وعكسها بما يمكن الاستغناء عنه والاطلاع على كلامهم كاف في الحكم بما ذكرنا

أما قاعدة باب العكس فقد قصرها على استعمال عكس القضايا في بيان لزوم بعض النتائج لقياساتها في بعض الأشكال وأنت ترى أن العكس في نفسه يصلح أن يكون من الأدلة وحده فيجوز لك أن تدعي دعوى وتستدل عليها بأنها عكس لأصل

واعلم أن القانون الأعظم في العكس هو رعاية الموضوع بتمامه والمحمول بتمامه وربما أوهم الاختلال ببعض أجزائهما تخلفا في العكس إذا صدق غير متحقق فيه مثال ذلك أن نقول لاشئ من الحيطان في الوجد لاشئ من البطاطنج في السكين وهو قول صدق ويهتقد أن عكسه لاشئ من الوجد في الحيطان ولا من السكين في البطاطنج وهو كذب وانما كان كذلك للاختلال ببعض أجزاء المحمول لأن المحمول هو في الوجد وفي السكين لا الوجد ولا السكين وحدهما فلنجعل بجلته موضوعا كما كان محمولا فيبقى الصدق بحاله وذلك أن نقول لاشئ مما في الوجد بحيطان ولا مما في السكين ببطاطنج وهذا تمام القول في العكس

الفن الثاني

في صورة الحجج وينقسم الى ستة عشر فصلا

(الفصل الاول)

لما كانت معرفة الحججة هي المقصود الأهم من المنطق وكانت في نفسها مركبة والعلم بالمركب لا يحصل إلا بعد العلم بمكوناته التركيب وكان تركيب الحججة من القضايا المركبة من المفردات وبحسب ذلك وقعت البداية في بيان مفردات المعاني والالفاظ والتخلص منها الى تركيب القضايا بأصنافها حتى أتينا على جميع ذلك بالبيان الشافي تخليق بنا نجر يد النظر لتعريف الحججة وأقسامها والحجة هي قول مؤلف من أقوال يقصده إيقاع التصديق بقول آخر غير مصدق به وأصنافها ثلاثة القياس والاستقراء والمثال (١) ولكل واحد منها أمور قرينة منه كالضم (٢) والدليل والرأي والعلامة والمعتمد الموثوق به من بطلان ذلك القياس وهو قول مؤلف من قضايا إذا سلمت لزم عنه لذاته قول

صادق بين السديق أو مبرهن عليه وأقرب مثال لذلك قول لا إله إلا الله فإله في معنى لاشئ من الإله بغير الله وهو سالبه كلية ضرورية معدولة للمحمول والمبرهن عليه بدليل الواحدية ليس هذه الكلية وانما هو كلية أخرى وهي لاشئ من غير الله بالضرورة ولكنه معنى صدق هذا الأصل صحيح لما أن تأخذه دليلا على صدق حكمه وهو لا إله إلا الله

(١) والمثال يريد به الممثل الذي هو القياس الأصولي كما يأتي في الفصل السادس عشر من هذا الفن (٢) كالضمير الخ سيأتي الصنف في الفصل السادس عشر من هذا الفن تفسير هذا الالفاظ وانجمل به الآن فالضمير قياس حذف كبراه إما لظهورها كما يقال في الهندسة خطأ ا ب و ا ج خرجا من المركز الى المحيط فهما متساويان وإما لاختفاء كذب الكبرى كما يقول الخطابي لأن يكلم العدو فهو خائن ولوله وكل من يكلم العدو فهو وحش لا حس والكذب والرأي هو مقدمة توضع لاشعار النفس بأن سبأ حاصل أو غير حاصل أو أنه حسن أو رجيح أو من الضوابط فعليه أو من الضوابط تركه وذلك بما يستأنس بها من المعهودات التي في الشأن الذي تنال فيه تلك المقدمة ومنه كل جواب عن الكلام وما يسمى بالحكم كقولهم الخائف والأمين امس والدليل هو من نوع الضمير يراعى فيه أن شيئا لو ثبت للاصغر نبيه شئ آخر ثابت له كقولنا هذه المراتدات ليس فهي ادن قد ولدت وهو ضرب من القياس من الشكل الاول لو صرح بالكبرى والعلامة هي من طائفة الدلائل والضمير أيضا ينظر فيه الى أن أمرا واحدا ثبت لأمري فيثبت أحدهما الآخر أو أن امرين يشتركان لشيء واحد فيثبت أحدهما الآخر فالاول كما تقول هذه المرأة مصفارة فهي حبلى فإن الاصفرار شئ واحد ثبت لهذه المرأة وهو ثابت للحبلى ولو صرح بمقدمات هذا القياس لكان من موجبتين من الشكل الثاني هكذا المرأة مصفارة والحبلى مصفارة والثاني كما تقول التبعان طلبة لأن الحجاج كان شجاعا وكان ظالمًا فانه لما ثبت الشجاعة والظلم للحجاج ثبت الظلم للشجاعان ولو صرح بالمقدمات لكان من الشكل الثالث هكذا الحجاج شجاع والحجاج ظالم فالشجاع ظالم

آخر فقولنا مؤلف من قضايافصل بين القياس والقضية الواحدة التي يلزم صدقها ~~ك~~ كذب نقيضها
 وصدق عكسها وغير ذلك من لوازمها وقولنا اذا سلمت لانعني به أنها تكون مسلمة في نفسها صادقة بل
 ربما كانت منكرة كاذبة في نفسها ولكنها اذا سلمت لزمنها بآليتها قول آخر وقولنا لم يلزم عنه فصل
 بين القياس والاستقراء وماه (١) ومعدوده أنه اذا لا يلزم منها شيء على التحقيق وقولنا لذاته يقيد أمورا
 منها أنه لا يكون لزوم هذا اللازم بسبب مادة مخصوصة حتى لو بدلت بغيرها لم يلزم ذلك اللازم مثل قولنا
 ليس شيء من الانسان بفرس وكل فرس صهال فاللازم من حيث النظر الى حال الانسان والصهال سلب
 الصهال عن الانسان ولو بدلت بماليس مساويا للفرس في الحمل فرعا لم يلزم السلب مثل ما اذا بدلت
 الصهال بالحيوان كان اللازم ان يجاب بالحيوان له وقد تزداد في الحد لفظة الاضطراب احداً تراز عن
 هذا ولا حاجة اليه ومنها أنه لا يحتاج في لزوم ما يلزم عنه الى أن يقترب به شيء آخر يتم به لزوم اللازم إما
 محذوف بالكلية من غير بدل أو أورد بدله ما هو في قوته أما ما حذف رأساً مثل قولنا مساو لب وب
 مساو لج (٢) مساو لج فلا يلزم من مجرد هذا القول أن مساو لج بل يلزم من أمر آخر حذف وهو أن
 مساو لمساوي ج ومساوي المساوي مساو فيلزم حينئذ أن مساو لج فالقدر المذكور ليس قياساً
 ع (٣) الى هذا اللازم اذا لا يلزم عنه لذاته وأما ما أورد بدله ما في قوته فهو ان جزء الجوهر يوجب
 رفعه رفع الجوهر وارتفاعه ليس بجوهر لا يرفع الجوهر بجزء الجوهر جوهر فان هذا لا يلزم مما صرح
 به بل من مقدمة أخرى حذف يجب أن تقرن بالاولى وهي أن ما يوجب رفعه رفع الجوهر فهو
 جوهر لكن قوة المذكورة وهي أن ارتفاعه ليس بجوهر لا يرفع الجوهر قوة المحذوفة فيتموهم أن اللازم
 يلزم منها مقرونة بالاولى وليس كذلك وقد أورد في الاحتراز عن هذا الخصوص زيادة في الحد وهي
 قوله لم لذاته لا بالعرض وانما يحتاج الى هذه الزيادة أن لو جاز أن يلزم لازم عن شيء لذاته وبالعرض
 عنه فيحتز عن هذا في حد القياس ولكن هذا غير جائز وفي هذا المثال الذي ذكرناه لم يلزم اللازم
 لذات المصريح بها فيكفي قولنا لذاته احترازاً عنها دون أن يقترب بها بالعرض وهذا بيان ما ذكر في
 حد القياس من الاحترازات والحد الذي فيه الزيادات هو أن القياس قول مؤلف من أقوال اذا سلمت لزوم
 عنها لذاتها قول آخر لا بالعرض اضطراباً

واعلم أن هذه القضايا تسمى مواد القياس والتأليف المخصوص الواقع فيها صورة القياس وينقسم
 القياس الى البرهاني والحدسي والمغالطي والخطابي والشعري بسبب اختلاف موادها لكن الصورة
 واحدة فيها جميعاً واذا كان لكل واحد مادة خاصة ويمعها جميعاً بصورة فلا تحرى تقديم النظر في العام
 على الخاص فنبدأ ببيان صورة القياس أولاً ~~و~~ ما كان النظر في الاستقراء والمثال والضمير والدليل
 والعلاقة والرأي والقياس الدوري وعكس القياس ورداً المستقيم الى الخلف والخلف الى المستقيم

(١) ما هو معدود معه كالضمير والدليل ونحوهما فان هذه قد يكون عنها قول آخر ولكنه ليس بلازم لهما آتاهما فيختلف
 اذا اختلفت المادة

(٢) احتراز عن هذا فانك اذا قلت يلزم عنه لذاته قول آخر اضطراباً يخرج منه ما يكون له رومه للادة لانه ليس بل لازم
 اضطراباً بل تارة يلزم وأخرى لا يلزم ولا حاجة اليه فانه يغني عنه قيد لذاته اذ لزوم سلب الصاهل عن الانسان في المثال ليس
 لهيئة التركيب لذاتها بل لخصوص المادة كذا ذكره

(٣) على هذا اللازم متعلق بمعنى قياساً أي ليس قياساً أقيم دليلاً على هذا اللازم ينتج فان هذا اللازم ليس نتيجة لهذا
 التأليف وحده

وغير ذلك مما تعرفه من الامور المتعلقة بصورة القياس كان الاولى ابراده في هذا الفن المفرد ليس
صورة الخلق

والقضايا اذا ركب منها القياس وصارت اجزاء تسمى حينئذ المقدمات واجزاء المقدمة الذاتية التي تبقى
بعد التحليل تسمى حدودا فالمقدمة الحيلية اذا حلت الى اجزائها الذاتية بقي الموضوع والمحول أما
السور والجهة فليس اذاتين للقضية والرابطة وان كانت ذاتية ولكنها لفظة دالة على الارتباط ولا يبقى
الارتباط به - دال للاحلال ولنحل القياس والمقدمة والحدود مثلا وهو «كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث
محدث» يلزم منه أن كل جسم محدث فقولنا كل جسم مؤلف مقدمة وكذلك كل مؤلف محدث
مقدمة أخرى وأجزاءها من الجسم والمؤلف والمحدث حدود ومجموع المقدمتين على النظم الذي نظمناه
قياس واللازم عنه وهو أن كل جسم محدث يسمى عند اللزوم نتيجة وقيل اللزوم عند أخذ ذهن
في ترتيب القياس واقامته عليه يسمى مطلوبا

وهذا اللازم إما أن لا يكون مذكورا هو ولا نقيضه في القياس بالفعل بل بالقوة ويسمى بهسلي هذا
القياس افتراضيا كما ضربناه من المثال فان اللازم وهو كل جسم محدث لم يكن مصرحاً به بالفعل ولا نقيضه
ولكنه فيه بالقوة (٢) تحت المؤلف وقد صرح فيه بأن كل مؤلف محدث وأما أن ذكره
او نقيضه بالفعل فيه فيسمى استثنائيا ومثاله ان كان هذا العدد فردا فهو لا ينقسم بمقسامين ولكنه
فرد فيلزم انه لا ينقسم بمقسامين وهو بعينه مذكور في القياس بالفعل وكذلك لو استثنيت من هذا
المثال «لكنه منقسم بمقسامين» يلزم منه أنه ليس بفرد فنقيض هذا اللازم وهو أن العدد فرد مذكور
فيه بالفعل

والقياسات الافتراضية قد تكون من جليات ساذجة وتكون من شرطيات ساذجة وقد تكون
مركبة من الجليات والشرطيات فنقدم الكلام فيما هو من الجليات الساذجة وهو مؤلف للاحالة
من مقدمتين تشتركان في حد (٣) تراك المثل المورد في المؤلف ويسمى حداً أوسط ولكل واحدة
من المقدمتين حداً آخر خاص بها كالجسم في مثالنا لحداهما والمحدث للآخرى والنتيجة تحصل من
اجتماعهما فها هو موضوع في النتيجة يسمى حداً أصغر وما هو محمول فيها يسمى حداً أكبر والمقدمة
التي فيها الحد الأصغر تسمى الصغرى والتي فيها الحد الأكبر تسمى الكبرى وتأليف المقدمتين يسمى
افتراضا وما كان من الافتراضات تلزمه النتيجة لذاته يسمى قياسا وهيئة القياس من نسبة الاوسط الى
الطرفين يسمى شكلا

وهذه النسبة بالقسمة الصحيحة على أربعة أفعال فان الاوسط إما أن يكون محمولا على الاصغر موضوعا
للا أكبر ويسمى الشكل الأول وإما أن يكون موضوعا للاصغر محمولا على الا أكبر أو محمولا عليه - ما
جميعا أو موضوعا لهما جميعا لكن القسم الثاني وان أوجبه القسمة غير معتبر لانه بعيد عن الطبع
يحتاج في ابانة ما يلزم عنه الى كلف في النظر شاقة مع أنه مستغنى عنه وأما الشكلا لآخران وان

(١) من الامور خبر كان في قوله ولما كان النظر الخ أما الالفاظ التي ذكرها قد سبق بيان بعضها وسيأتي بيان الباقي
في كلام المصنف فلا حاجة الى الاطالة بتقدمه عن موضعه

(٢) لانه تحت المؤلف أي لان الجسم مندرج في المؤلف الخ

(٣) اشتراك المثال المورد الخ المثال المورد هو القياس السابق ذكره وهو مركب من مقدمتين مشتركتين في المؤلف
لهذا صح أن يقول اشتراك المثال في المؤلف

لم يكن لزوم ما يلزم عنهم ما ينافيه لكنه قريب من الطبع والفهم^(١) ثم الذي يتبين قياسه ما قبل البيان بشئ^(٢) آخر ويسبق ذهنه الى ذلك الشئ المبين به عن قريب فلذلك لم يطرح من درجة الاعتبار حسب اطراح ما هو عكس الشكل الاول فاذن الاشكال الحلمية المعتبرة ثلاثة ونشترك كلها في أن لا قياس عن جزئيتين على الاطلاق ولا عن سالتين ولا عن صغرى سالبة كبرها جزئية الا في المواد الممكنة على ما تعرفه والنتيجة تتبع أخس المقدمتين في الكمية والكيفية الا في^(٣) استثنائه وأما في الجهة فسنذكر رأي المقدمتين تتبع ثم نخص كل شكل منها بشرائط

(الشكل الاول)

وانما سمى أولاً لأن انتاجه بين نفسه وقياساته كاملة وتبين به جميع الاشكال ولانه ينتج جميع المطالب الا ربعة الكلّي الموجب والكلّي السالب والجزئي الموجب والجزئي السالب ولا ينتج الكلّي الموجب الذي هو أفضل المطالب غيره والشكل الثاني لا ينتج الا السالب والثالث لا ينتج الا الجزئي

وشرائطه في انتاجه أن تكون صغراه موجبة أو في حكم الموجبة بان تكون سالبة ممكنة أو وجودية ينقلب السلب فيها الى الايجاب وأن تكون كبراه كلية

وانما اشترط كون الصغرى موجبة لان لزوم النتيجة فيه بدخول الاصغر تحت الاوسط بأن يـ (٥) كال عليه ما قبل على الاوسط فاذا كان الاوسط مسلوباً عنه فلم يكن من الموصوفات بالاوسط فلا يلزم أن يتعدى اليه ما قبل على الاوسط واشترط كلية الكبرى أيضاً هوليته أي حكمها الى الصغرى فانها اذا كانت جزئية فربما كان الاوسط أعم من الاصغر وكان الاكبر مقولاً على البعض الذي ليس بأصغر فلا يلزم منه أن يوجد في البعض الذي هو الاصغر

وقرائنه المنتجة أربع لان القضايا إما مبهمة وإما شخصية وإما محصورة والمهمات في حكم الجزئيات فليست غن بها عنها والشخصيات لا فائدة في اقامة الاقيسة عليها فانك اذا قلت زيدهذا وهذا أبو بكر لم يكن علمك بأن زيد أبو بكر علماً لا يحصل الا به - ذا النظم القياسي فان من كان بيناه أن هذا

(١) الفهم يفتح مكرراً السريع الفهم (٢) بشئ آخر متعلق بالبيان أي يمكن لسريع الفهم ان يتبين لزوم النتيجة لقياسي الشكاين الثاني والثالث قبل أن يبين ذلك لزوم بشئ آخر غير مجرد القياسين (٣) الاقيما استثنائه سيأتي للصنف التصريح بهذا الاستثناء في فصل المختلطات عند الكلام على اختلاط الممكن بغيره حيث قال « وقد قدمنا ان الايجاب شرط الصغرى في هذا الشكل الا في المادة الممكنة فيجوز ان تكون سالبة فذاقرنا بالصغرى السالبة الممكنة (أي بالامكان الخاص) بالكبرى الضرورية كانت النتيجة موجبة ضرورية وكذلك الصغرى الوجودية السالبة اذا قرنت بالكبرى الموجبة الضرورية فالنتيجة موجبة وهذا استثناء من اتباع النتيجة أخس المقدمتين في الكيفية وهو ما شرطناه في أول الاشكال » وكذلك يأتي في اختلاط الممكن المطلق في الشكل الثاني فان بيان الضرب الثاني من الشكل المذكور في هذا الاختلاط قد أدى الى نتيجة موجبة جزئية مع أن احدي المقدمتين سالبة كالمسند ذكر قبيل آخر فصل المختلطات (٤) ينقلب السلب فيها الى الايجاب وهي السالبة المحققة الموضوع كالمطلقة التي روعي فيها السلب بالفعل مع ملاحظة ان السلب غير دائم بل قد يكون الايجاب بانقل أيضاً فان منزلة هذا الوجود منزلة الامكان الخاص من جهة أن السلب ينقلب الى ايجاب كما أن الايجاب بهذا الاعتبار قد ينقلب الى سلب متى روعي عدم دوام الايجاب (٥) بأن يقال عليه الخ بمنزلة التصور لدخول الاصغر تحت الاوسط كأنه قبل لان لزوم النتيجة فيه انما هو بدخول الاصغر تحت الاوسط بحيث اذا قيل الاكبر على الاوسط كان مقولاً على الاصغر أيضاً ضمن الاوسط

أبو بكر وهذا بعينه زيد كان يئنه أن زيدا أبو بكر فبقيت القضايا المعنى بآثارها بالقياسات هي
المحصورات

والمحصورات أربع موجبة كلية وموجبة جزئية وسالبة كلية وسالبة جزئية وكل واحدة من
هذه الأربع إذا جعلت صغرى أمكن أن يقرن إليها أربع كبريات محصورات فتبلغ الاقترانات ستة
عشر لكن الصغرى إذا لم يجز أن تكون سالبة لا كلية ولا جزئية خرجت ثمانية اقترانات عن النتائج
والكبرى إذا وجب كليتها لم يمكن أن تقترن الجزئيتان لا بالصغرى الكلية ولا بالصغرى الجزئية فخرجت
أربع اقترانات أخرى عن النتائج وبقيت من جملة الستة عشر أربع اقترانات ناتجة

(الاول) من كليتين موجبتين مثل قولك كل ب ج وكل ج د ينتج كل ب د
(الثاني) من كليتين والكبرى سالبة مثل قولك كل ب ج ولا شيء من ج د ينتج لا شيء
من ب د

(الثالث) من موجبتين والصغرى جزئية كقولك بعض ب ج وكل ج د ينتج بعض ب د
(الرابع) من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى مثل قولك بعض ب ج ولا شيء من ج د
ينتج ليس بعض ب د

وربما توهم أن غير هذه الاقترانات ناتجة عن هذا الشكل مثل السالبة الكلية الصغرى إذا قرنت
بالموجبة الكلية الكبرى أو الجزئية مثل قولنا لا شيء من ب ج وكل ج د أو بعض ج د ينتج ليس كل
ب د لان الكبرى إذا عكست ينتج من الشكل الثاني ليس كل د ب فانها تصير صغرى الشكل الثاني
لانها تنعكس جزئية وكبرى الثاني يجب أن تكون كلية فهذه لا تصلح أن تكون كبراء وإذا جعلت
صغرى الثاني صار الاقتران هكذا بعض د ج ولا شيء من ب ج ينتج ليس بعض د ب

لكن دفع هذا الوهم هو أننا قلنا لا ينتج هذا الاقتران إذا كانت السالبة صغرى وانما قيل لها صغرى
لان فيها الاصغر الذي يجب أن يكون موضوع النتيجة وهو ب فاذا جعلناه موضوع النتيجة وجعلناه (أ)
د عليه لم يلزم البتة من هذا الاقتران أن ليس بعض ب د فاذا ان أتج هذا الاقتران شيئا فليس عن
كبرى وصغرى على ما وضع كيف وهو راجع الى الشكل الثاني بعكس الكبرى وجعلها صغرى بدل
ما كانت كبرى والشكل الثاني لا تتبين قياسيته بالبعكس أو على آخر يرده الى الشكل الاول فيمتضاعف
العمل على ما في الشكلين ويلتحق بالشكل الرابع الذي كان سبب إلغائه بعده عن الطبع وزيادة
الكلفة في بيان قياسيته

(١) وحملنا د عليه أي راعيناً أن د هو المحمول على ب في النتيجة وان كان الحمل على وجه السالبة فالنتيجة على
هذا الترتيب لا تلزم لا اقتران السالبة الصغرى بالموجبة الكبرى كلية أو جزئية لانه إذا انعكست الكبرى لم تصلح أن تبقى
كبرى للشكل الثاني الذي رجع اليه الاقتران بعد العكس بل يجب جعلها صغرى وجعل الصغرى كبرى فينتج الاقتران
ليس بعض ب د فيكون الباء محمولاً في النتيجة لا موضوعاً كما مرّ أولاً ولا يمكن أن يقول انه يمكن عكس النتيجة الى
ليس بعض ب د لما تقدم من أن السالبة الجزئية لا عكس لها هـ اقتران الصغرى السالبة في الشكل الاول بالكبرى
الموجبة لو أتج فلا تكون نتيجة عن الصغرى والكبرى على ما وضعنا عليه وانما تكون نتيجة ان ترتيب آخر ليس من هذا
الشكل فلا تكون نتيجة الاقتران بعينه وقوله كيف وهو راجع الى الشكل الثاني الخ يريد أنه لو وضع هذا الاقتران في
الشكل الاول لزم بيان اتاجه بالرد الى الشكل الثاني عكس الكبرى ثم جعلها صغرى كما رأيت وهو أخق من الاول وانما
تبين نتائجها بالرد اليه فكيف يبين الاجلي بما هو أخق منه وقد يلزم منه تضاعف العمل المؤدى لالتحاق بعض ضروب
هذا الشكل بالشكل الرابع الى آخر ما قال

ثم هذه الافتراضات قد تكون من المطلقات وحدها وقد تكون من الضروريات وقد تكون من الممكنات أى تكون كل واحدة من مقدمة القياس من جنس الأخرى وقد يختلط بعضها ببعض فتكون كل مقدمة مخالفة للأخرى في الجهة وتؤخر الكلام في المختلطات إلى أن نفرغ من بيان ما للاختلاط فيه من الأشكال الثلاثة

أما في هذا الشكل فإذا كانت المقدمتان مطلقتين أو ضروريتين كان حصول النتيجة يتنا إذا الصغر داخل بالفعل تحت الأوسط فالحكم على الأوسط حكم عليه وأما إذا كانتا ممكنتين فليس يتبين تعدي حكم الأوسط اليه حسب بيانه في المطلقتين والضروريتين وذلك لأن (١) بها كل ب ج بالفعل فإذا حكمنا على كل ما هو ج بالفعل كان ذلك حكماً على ب لاحالة من غير تردد للعقل فيه وفي الممكنتين لم يدخل ب تحت ج بالفعل بل بالقوة فإذا حكمنا على ما هو ج بالفعل لم يتبين تعدي ذلك الحكم إلى ما هو ج بالقوة لا بالفعل وإنما قلنا إن الحكم على ما هو ج بالفعل لأنه إذا قيل كل ج د بالامكان عني به أن كل ما يوصف بـ ج بالفعل فهو د لما بالامكان أو بغيره كما عرفت في جانب الموضوع لكنه (٢) وإن كان في البيان الدوري دون ما تقدم فليس يحتاج إلى أن يبين بشئ آخر بل يكفي فيه أدنى تنبيهه فإن الأكبر إذا كان ممكناً للأوسط الممكن للصغر كان ممكناً للصغر والصغر إذا أمكن أن يكون الأوسط الممكن كونه أكبر أمكن كونه أكبر لأن (٣) كان الامكان قريب عند الذهن أنه امكان أما إذا كان الأكبر للأوسط بالامكان أو بالاطلاق أو بالضرورة والأوسط بخلاف ذلك للصغر فليس يتبين جهة النتيجة بل يحتاج إلى بيان وسند كره في المختلطات

(١) لأن فيها أى في المطلقتين والضروريتين كل ب ج بالفعل فإن لم تصحبه ضرورة ذاتية فهو الاطلاق وإن صحبته الصرورة كانت القضية ضرورية

(٢) لكنه وإن كان في البيان الدوري دون ما تقدم الخ أى لكن تعدي الحكم إلى ما هو الأوسط بالقوة وإن لم يصل في سهولة بيانه إلى ما تقدم في المطلقتين والضروريتين فهو لا يحتاج إلى أن يبين بشئ آخر سوى نفس الطريقة المتقدمة وهي طريقة الاندراج التي سماها بيا نادوريا وإنما سميت بذلك لأنك تدور عند البيان بين الأصغر والأكبر تأيها ابتداءً به وصلت إلى المطلوب فأمّا أن تقول إذا كان الأصغر مندرجاً في الأوسط والأوسط محكوم عليه بالأكبر سلباً أو إيجاباً كان الأصغر محكوماً عليه بما حكم به على الأوسط لأنه من مشمولاته وأما أن تقول إذا كان الحكم بالأكبر أغما هو على الأوسط والأوسط حاول للصغر فالحكم حينئذ يكون على الأصغر لا يشمل الأوسط عليه

(٣) ١ مكان الامكان الخ أى الامكان لممكن لشيء هو امكان لذلك الشيء وفي التعبير تساهل ظاهر والتعبير الصحيح ان يقال لأن من القريب عند الذهن ان امكان أمر لممكن لشيء يستدعي امكان ذلك الأمر لذلك الشيء وقد خالف المصنف رأى الجمهورهما أيضاً حيث جوزا نتائج الصغرى الممكنة في الشكل الاول وقد شرطوا فيها الفعلية وقالوا في بيان تخلف النتيجة فيما لو كانت ممكنة أنه يجوز ان يقال في المثال المشهور كل حمار مركوب زيد بالامكان العام وكل مركوب زيد فرس بالضرورة ولا يصدق كل حمار فرس بالامكان العام وذلك لأن زيداً لم يركب بالفعل الا الفرس فشكل مركوب زيد في الكبرى هو فرس لأن وصف الموضوع انما يصدق على ذاته بالفعل وقد تقدم انما أن الجمهور سهواً عن معنى الفعلية في الموضوع وانما هو أن كل مالو وجد وكان بالافعال كذا لا بقيد الماضي وأنه عند التقيد كافي المثال تخرج القضية عن كونها محصورة إلى أن تكون شخصية

فقولك « وكل مركوب زيد فرس بالضرورة » غير صادق لأنه ليس كل مالو وجد وكان مركوب زيد بالفعل فهو فرس وانما يصدق إذا جعلت مركوب زيد عنونا على الافراس المعينة التي ركبها زيد وهو هذا المعنى غير محمول في الصغرى على الحمار بالامكان العام بل هو مسلوب عنه بالضرورة فإذا أخذت مركوب زيد على ما هو المعروف في القضية المسورة الحقيقية كان الصادق بعض مركوب زيد فرس وهي جزئية لا تنفي في الشكل الاول

(الشكل الثاني)

وهو الذي فيه الاوسط محمول على الطرفين وخاصيته في انتاجه أنه لا ينتج الاسالبيا بشرطه اختلاف مقدمتيه بالسلب والايجاب وأن تكون الكبرى كلية والموجبتان لا تتجان فيه لان الشئ الواحد قد يوجب شيئين متباينين كالجسم الحجر والحيوان وللتفقيين كالانسان والناطق والنتيجة في أحد المائتين سالبة وفي الآخر موجبة والسالبتان كذا لا تتجان فان الشئ الواحد قد يسلب عن شيئين متباينين وعن متفقين كالخمر عن الانسان والفرس نارة وعن الانسان والناطق أخرى والكبرى الجزئية لا تنتج أيضا لان البعض الموضوع في الكبرى قد يكون بعض شئ محمول على كل موضوع الصغرى أعني^(١) منه وقد يكون بعض شئ مساوٍ عن كله والنتيجة في إحداها موجبة كلية وفي الأخرى سالبة كلية أما إذا جمع^(٢) المتها هذه الكبرى بعينها صغرى صدق سالب موضوع الكبرى عن هذا البعض الموضوع الآن في الصغرى لان الخاص يصدق سلبه عن بعض العام وكذلك يصدق سالب أحد المتباينين عن بعض الآخر والنتيجة في الموضوعين جميعا سالبة جزئية والمشم^(٣) ور أن المطلقتين تتجان في هذا الشكل وكذا الممكنتان والحق أنه انما ينتج من المطلقتين اذا كانت السالبة منعكسة على نفسها وهي المشروطة بشرط دوام الموضوع موصوفا بما وصف به وأما من الممكنتين فلا ينتج أصلا وذلك لان شيئا واحدا كالتحريك يوجب بالاطلاق أو الامكان لاحد الشيين المتفقين كالانسان ويسالب باحدى الجهتين عن الآخر كالحيوان والنتيجة موجبة ويوجب باحداهما لاحد المتباينين كالفرس ويسالب كذلك عن الآخر كالثور والنتيجة سالبة فلا تتعين اذن من هذا التأليف نتيجة

واذا عرفت شرائط انتاجه ظهر لك عن قريب أن قرائنه أربع كما بيناه في الشكل الاول (الاقتران الاول) من كليتين والكبرى سالبة مثل قولك كل ب ج ولا شئ من د ج ينتج لا شئ من ب د لأنك إذا عكست الكبرى ارتد إلى الضرب الثاني من الاول ونتاج ما ذكرناه وبين أيضا بالتخلف فانه ان لم يصدق قولنا لا شئ من ب د أي مادام ب صدق نقيضه وهو بعض ب د فنقرنه بالكبرى وهو لا شئ من د ج ينتج من رابع الاول ليس بعض ب ج مادام ب وكان كل ب ج هذا خلف

(الثاني) من كليتين والصغرى سالبة مثل قولك لا شئ من ب ج وكل د ج ينتج لا شئ من ب د يبين ذلك بعكس الصغرى وردها إلى ثاني الاول ثم عكس النتيجة ويبين بالتخلف أيضا لانه اذا لم يصدق قولنا لا شئ من ب د صدق نقيضه وهو بعض ب د فنقرنه بالكبرى وهي كل د ج ينتج بعض ب ج وكان لا شئ من ب ج هذا خلف

(١) أعم منه كما تقول لا شئ من الانسان فرس وبعض الحيوان فرس وقوله وقد يكون بعض شئ مساوٍ عن كله أي كل موضوع الصغرى كالويلد الحيوان في المثال بالاصا هل فالاصا هل مساوٍ عن كل الانسان هذا اذا كانت الكبرى موجبة فان كانت سالبة فهي كما تقول في القياس كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان أو بعض الحجر ليس بحيوان

(٢) اما اذا جعلت هذه الكبرى بعينها صغرى بأن تقول بعض الحيوان فرس ولا شئ من الانسان فرس نارا يصدق بعض الحيوان ليس بانسان وكذلك لو كانت بعض الصادل فرس بدل بعض الحيوان والنتيجة في الحالتين سالبة جزئية

(٣) والمشهور الخ سكت عن الضروريتين والقياسيتين لانها لا تنتج بل انتزاع واعا أراد أن ينعى على ما قبل انه ينتج وليس ينتج

(الثالث) من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله بعض ب ج ولا شيء من د ج ينتج ليس بعض ب د تبين بعكس الكبرى والخلف أيضا
 (الرابع) من جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله ليس بعض ب ج وكل د ج ينتج ليس بعض ب د ولا يبين هذا بالعكس لأن السالبة جزئية لا تقبل العكس والكلية الموجبة تعكس جزئية ولا قياس عن جزئيتين لكنه يبين بالافتراض والخلف أما الافتراض فهو أننا نفرض البعض من ب الذي ليس ج شيئا معيناً ونسميه ألفاً فيكون كل ا ب ولا شيء من ا ج ونضم الثانية أي الكبرى هكذا لشيء من ا ج وكل د ج لينتج من ثاني هذا الشكل لشيء من ا د ثم تعكس أولى الافتراض إلى بعض ب ا وتضمها إلى النتيجة السابقة هكذا بعض ب ا ولا شيء من ا د ينتج ليس بعض ب د وهو المطلوب وأما الخلف فهو (٢) وماعرفته

(الشكل الثالث)

وهو الذي الأوسط فيه موضوع للطرفين وخاصيته في إنتاجه أنه لا ينتج الا جزئياً وشريطة كونه صغراً موجبة وأن تكون إحدى المقدمتين كلية فإن كانتا سالبتين لم يجب أن يكون الأخران المسلوبان عن شيء واحد متفقين أو مختلفين كسلب الانسان والفرس عن الجحر تارة وسلب الانسان والحيوان عنه أخرى وان كانتا جزئيتين جازاً أن يوجب في بعض شيء واحد أمران متفقان وأن يوجب أحدهما ويسلب الآخر أيضاً وجازاً أن يوجب في بعضه أمران متباينان وأن يوجب أحدهما ويسلب الآخر أيضاً كما نقول مرة بعض الجسم حيوان وبعضه انسان ومرة ليس بعضه انساناً ونقول تارة بعض الجسم فرس وبعضه انسان وأخرى ليس بعضه انساناً وان كانت الصغرى سالبة لم ينتج لأنه لا يجب إذا سلب شيء عن شيء أن يسلب عن هذا المسلوب ما يوجب للمسلوب عنه أو يوجب له كما نقرن بقولك لشيء من الفرس بانسان تارة كل فرس حيوان وتارة كل فرس صهال
 وينتج من المطلقتين والممكنة (٣) بخلاف الثاني وقرانه ستة لأن الصغرى إذا كانت موجبة والكبرى كلية حصلت اقترانات أربع كافي الأولى اكن الكبرى ما جازاً أن تكون جزئية ههنا حصل اقتران آخران

(فالاقتران الأول) من كليتين موجبتين ينتج جزئية موجبة مثاله كل ج ب وكل ج د ينتج بعض

(١) يبين بالافتراض ذلك إذا روعي في السالبة عدم دوام السلب فإن ذلك يعقق الايجاب احياناً فيكون قد روعي في الحكم ثبوت الموضوع

(٢) فهو ما عرفته ومحصله أنه لو لم يصدق ليس بعض ب د لصدق نقيضه وهو كل ب د ويضم إلى كبرى

القياس وهي كل د ج لينتج كل ب ج وقد كانت صغرى القياس المفروض صدقها ليس بعض ب ج هذا خلف

(٣) والممكنتين خلف المصنف الجمهور ههنا أيضاً فانهم شرطوا فعلية الصغرى كما شرطوا في إنتاج الشكل الأول

ويبين ذلك بنحو المثال المشهور كلفرض سنا ا ز يد ا ركب الفرس ولم يركب الحمار قط وعبر ا ركب الحمار دون الفرس

فانه يصدق كل ماهومر كوب ز يد مر كوب عمرو بالامكان وكل مر كوب ز يد فرس بالفعل وكذب بعض ماهومر كوب عمرو

فرس بالفعل بل يكذب بالامكان أيضاً لان كل ماهومر كوب عمرو حمار بالضرورة ومما سبق في العكس وفي الكلام على

هذا الشرط في الشكل الأول تعرف منشأ وهم الجمهور والعقل يحكم بالضرورة أنه اذا أمكن شيئاً لشيء واحد جازاً أن

يتصادقاً معاً وهذا هو معنى الامكان الجزئي أي في قضية جزئية وهي نتيجة هذا القياس واذا أمكن أحدهما في

الاثبات وسلب الآخر عه بالامكان كان سلب الثاني عن الأول بالامكان لجواز تحقق الأول في ذلك الشيء أحياناً فيكون

له حكمه ولو في بعض افراده عندما يتحقق الممكن ولا معنى للامكان الا هذا

ب د لانك اذا عكست الصغرى رجع الى ثالث الاول ويبين بالخلف أيضا وهو أنه ان لم يصدق بعض ب د وكان مط (١) لمقاطعا ما فنيضه صادق وهو لا شيء من ب د دائما وكذا (٢) ل ج ب ينتج من ثاني الاول لا شيء من ج د دائما وكان كل ج د بالاطلاق هذا خلف (الثاني) من كليتين والكبرى سالبة ينتج جزئية سالبة مثاله كل ب ج ولا شيء من ج د ينتج ليس كل ب د وبيانه بعكس الصغرى وبالخلف (الثالث) من موجبتين والصغرى جزئية ينتج جزئية موجبة مثاله بعض ج ب وكل ج د ينتج بعض ب د وبيانه أيضا بعكس الصغرى وبالخلف (الرابع) من موجبتين والكبرى جزئية ينتج جزئية موجبة مثاله كل ج ب وبعض ج د ينتج بعض ب د ويبين بعكس الكبرى وجه (٣) لها صغرى الاول فينتج بعض د ب ثم انعكس النتيجة فيصير بعض ب د وأنت تعلم أن عكس الموجبة المطلقة كلية كانت أو جزئية لا يكون الا مطلقا بالمعنى العام وكذلك عكس الوجودى الموجب (الخامس) من كلية موجبة صغرى وجزئية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثل كل ج ب وليس بعض ج د ينتج ليس بعض ب د ولا يمكن بيانه بالعكس لان الجزئية السالبة لا تعكس والكلية الموجبة اذا انعكست صارت جزئية ولا قياس من جزئيتين فيمينا دلما بالخلف ان كان من المطلق العام وهو أنه ان لم يكن ليس بعض ب د فكل ب د دائما وكان كل ج ب ينتج كل ج د دائما وكان ليس بعض ج د بالاطلاق هذا خلف أو بالافتراض وهو أن تفرض بعض ج الذى ليس د ألفا فيكون لا شيء من ا د وكذلك يكون كل ا ج وقد كان كل ج ب ينتج كل ا ب وكان لا شيء من ا د ينتج ليس بعض ب د (السادس) من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله بعض ج ب ولا شيء من ج د ينتج ليس كل ب د وبيانه بعكس الصغرى وبالخلف وبالافتراض هذا بيان النتائج من المطلقات فى الشكلين وأما التأليف من الضروريات فبما فكاك التأليف من المطلقات لا يخالفه الا فى جهة النتيجة وفى أن البيان ان كان بالخلف كان نقيض الضرورية الممكن العائى فاذا قرناه بالمقدمة الاخرى كان اختلاطا

(١) وكان مطالما لا بدال لاسا - لهذا الفيدالية - رح الممكن العام - الله من تناقض هذا الشكل على رأيه كبرى وكان عليه حذوه أو بديله بالممكن العام لدى دعوى أعم الجهات لان الدليل انى فيما دله لولم - اذ قد - د بالان كان العام لصدق تبينه وهو لا شيء من د بالضرورية - انها كبرى ليس - التماس هكذا كل ج ب - و - ب د بالضرورية ينتج من ثنى الاول لا شيء من ج د بالضرورة وكان كل ج ب - بالامة كان هذا خلف وهو ان الامة ضرورية لان المتحة فى الشكل الاول - مع الكبرى فى الجهة - الا لا - كما به - المروط من أراءه فيتين ومن هما ضرورية لا يقال دلا لا باهول ان المصنف فيه هنا ما لى فى الدلالة بسياق يتكامل على ما تاب من مذكره من وجه خاص فى آخر فصل المخاططات لهذا الرد أن يجعل الدليل قهرا دلالة

(٢) وكل ج ب أى على أن تكون هذه صغرى ويتبين النتيجة كبرى

(٣) وجعلها صغرى الاول أو - سلها - دى لقياس من الشكل الاول كبراء - هو - دى لقياس من الصغرى الذى ح - بصدده من الثالث

(٤) كل ج ب كانت صغرى تبينها فقه الصغرى لنتيجة

(٥) ينتج أى من الصغرى الثاني من هذا الشكل لئلا - كبرى كل - د - د من - ثم تبين الى لاشئ من

ا د لينتج بعض ب ليس د من الصغرى اذنى من الشكل الاول

من ممكن وضروري ونحن لم نعرف بعد نتيجة هذا الاختلاط وان كان البيان بالافتراض كان أحد قياسي الافتراض من وجودي وضروري ولم نعرف أيضا نتيجة هذا الاختلاط في الشكل الاول لكنه مع ذلك قريب من الطبع غير محتاج الى بيان في انتاجه لان الوجودية هي الصغرى وهي مندرجة تحت الكبرى الضرورية فبين ان حكم الضرورية يتعدى الى الاصغر وان كان البيان بالخلف فنفرض الممكن العام الذي أخذ نقيض الضرورية في الخلف موجودا وليس بحال فرضه وينتظم القياس أيضا من الوجودي والضروري

وربما يحتج في خاطر أحد أن هذين الشكلين اذا رجعنا الى الاول كان بالاول عنهما غنى وليس لهما فائدة فنقول ليس اذا لم يكن هذان الشكلان يتبين القياسية بنفسهما الا بالاول فلا فائدة لهما بل لهما خاصة فائدة وهي أنه ربما كان السلب الطبيعي في نفس الامر أن يتعين أحد جزأي المقدمة للوضع والآخر للعمل فلو عكس لم يكن طبيعيا كقولنا ليست السماء بخفيفة ولا النفس بمائية ولا النار بحرثية فاذا عكست هذه السواب خرجت عن النظم الطبيعي وان كانت حقا وربما لا يلتزم قياس مع هذه الابان يقرن بها قضايا أخرى على نظم الشكل الثاني وكذلك انما يكون الطبيعي في القضايا الجزئية أن يوضع بعض الاعم فيه ويحمل عليه الاخص فاذا قرن بهذه القضية أخرى كلية وربما لا يلتزم منها قياس الاعلى هيئة الشكل الثالث

وقد ظن فاضل الاطباء أن القضايا المطلقة لا تستعمل في العاوم فالبحت عنها غير مفيد والعجب أن أكثر القضايا المستعملة في صناعته هي المطلقات فظنه إذن خطأ

(النصل الثالث)

(في المختلطات)

واذ قد فرغنا عن المطلقات والضروريات في هذه الاشكال الثلاثة وعن الممكنات أيضا في الاول والثاني فلا بد من بيان الاختلاط بينهما

أما ان كانت الكبرى مطلقة والصغرى ضرورية في الشكل الاول فقد اتفقوا على أن النتيجة مطلقة تابعة للكبرى واذا كانت الكبرى ضرورية فالنتيجة ضرورية والمشهور بخلاف ذلك وبيان كون النتيجة ضرورية أنا اذا قلنا في الكبرى كل ج د أي كل ما يوصف بج كيف وصف به دائما أو غير دائم فهو موصوف بد بالضرورة وب من جملة الموصوفات بج مطلقا فكان داخلا تحت الكبرى ومقولا عليه د بالضرورة فاذا النتيجة تابعة للكبرى في هذا الاختلاط الا ان كانت الصغرى ضرورية والكبرى مطلقة من جنس المشروط باضاف الموضوع بما وصف به فان النتيجة ضرورية لان ب اذا كان موصوفا بج مادام موجودا وكل ج مادام موصوفا بج فهو د (ب) مادام موجودا فهو د فان دوام د له بدوام ج وج دائما مادام موجودا

قال أفضل المتأخرين ولا ينبغي أن يشترط في الكبرى أن ج د مادام موصوفا بج لادائما فانها تصير كاذبة فانا اذا قلنا ان كل ج د لادائما بل مادام ج حكما أن كل ج ليس دائما ج وقد قلنا في الصغرى ان مما هو ج أي ب ما هو دائما ج هذا خاف

ولنتعقب ما قاله أما منعه استراط أن لادوام في الكبرى في الوجب فان القياس لا يتصور انتاجه مع هذا الشرط وأما تعليه لذلك بكذب الكبرى فليس كذلك على الإطلاق في جميع الاعتبارات ووجوه

المحل والوضع اذ يمكن أن توجد الكبرى غير دائمة ولا تكون كاذبة ومع ذلك لا ينتج القياس وبيان ذلك هو أن يجعل الادوام جزءاً من الموضوع فيقال وكل ما هو ج دائماً فهو د وهذا غير الوجه الذي ذكره فانه جعل الادوام جزءاً من المحمول اذ قال وكل ج د دائماً بل مادام ج فان الادوام ههنا جزء من المحمول ولاجله كذبت الكبرى فانما جعلنا في الصغرى الجيم المحمول ما هو موصوف بالجيمية دائماً وجعلنا ههنا أى في الكبرى اتصاف كل ج بالجيمية دائماً اذا جعلنا المحل غير دائم بل مشروط بادوام الجيمية فبالضرورة تكون الجيمية غير دائمة اذ لو لا عدم دوام الجيمية لما كان اتصافه بد غير دائم فان ما جعل شيئاً ما غير دائم بسبب مساوقة ذلك الشيء لايامه لا محالة فهو في نفسه غير دائم وأما في الوجه الذي جعلناه جزءاً من الموضوع فلا تكذب الكبرى فانك لا تحكم على كل ج بأنه موصوف بج دائماً بل تحكم بالادال على ما ليس دائماً ج من جملة الموصوفات بج وهذا لا يمنع وجود موصوف بج دائماً لكن لا يكون هذا الجيم هو ما كان محمولاً في الصغرى فان محمولها هو ما كان ج دائماً فلا يكون الوسط اذن في القياس واحداً مشتركاً فيه فلا يلزم منه نتيجة

فان الوجه أنه يقال لا ينبغي أن يشترط لادوام الجيمية في الكبرى لانه إما أن تكذب الكبرى أو أن تصدق ولا يكون للقياس وسط وأما ضرب هذا الاختلاط فتعدها أنت بنفسك وأما هذا الاختلاط في الشكل الثاني فنتيجته ضرورية أبداً أما اذا كانت المطلقة عامية فلا خلاف فيه بين المشهور والحق وأما اذا كانت وجودية ففي المشهور أن النتيجة تابعة للسالبة المنعكسة والحق أن النتيجة دائماً ضرورية لان د اذا كان موجبا لأحد الطرفين بالضرورة مسلوبةا عن الآخر لا بالضرورة أو مسلوبةا بالضرورة وموجباً بالضرورة أو موجباً لهما جميعاً أو مسلوبةا عنهما جميعاً وهي لاحدهما بالضرورة وللآخر بالضرورة فبين طبعي الطرفين مبانة ضرورية ومن ههنا نعلم أن السالبتين في هذا الاختلاط تتجان (١) ذلك الموجبتان ولكن بشرط أن تكون المطلقة وجودية فان كانت عامة يجوز اشتغالها على الضرورة فلا يثبت أن قياس من سالتين أو موجبتين كما لا يثبت أن كانت السالبتان والموجبتان ضروريتين

وأما في الشكل الثالث فالنتيجة تتبع الكبرى في الجهة وبيان ذلك أما فيما يرجع الى الاول بعكس الصغرى فبالعكس وأما فيما يرجع اليه بعكس الكبرى أو لا يرجع اليه البتة بالعكس فبالافتراض وذلك في اقترانين وهما أن تكون الكبرى إما موجبة جزئية وإما سالبة جزئية فتفرض البعض الذي هو ج والقياس د ا فيكون لاشئ من ا د لكن كل ا ج وكل ج ب فكل ا ب ولاشئ

(١) وكذلك الموجبتان أى وتجان سالد أيضاً لانه ايجاب صوري وموضوع النتيجة ومحمولها متباينان في الحقيقة لتباين الجهة في المقدمتين فان شيئاً واحداً قد ثبت لاحد الأمرين بالضرورة وثبت للآخر لا بالضرورة وما ثبت لا بالضرورة قد سلمت فيه الضرورة التي كانت وصفاً للثبوت الاول فتكون إحدى المقدمتين سالبة في المعنى فلهذا تكون النتيجة سالبة

(٢) دلالة ألف قياس من سالتين أو موجبتين لانه لا دلالة على التباين حينئذ قد كان التباين آتياً من أن المحمول الواحد ثابت لشيء مجهول ولا حرجية تماينها فاذا كانت العامة طائفة تشمل الضرورة واختلفت مع أخرى ضرورية لم يوجد في احدها ما تنافى في الاخرى لحوار اتفاقهما في حالة ما كان صادق المطلقة عنه لم تحقق الضرورة وانما يكون التناقض حتماً اذا كانت الطائفة وجودية أخذ فيها سلب الضرورة الذاتية كما قال

(٣) وليس د ا هذا اذا كانت الكبرى سالبة كما تقول كل ج ب وبعض ج ليس د وقوله ان كل ا ج لانك فرضت البعض طائفة معينة فالجيم محمول على جميعها وقوله وكل ج ب هذه هي صغرى القياس المستدل على اتجاها كما رأيت وقوله فكل ا ب ولاشئ من ا د قياس من الضرب الثاني من الشكل الثالث ينتج النتيجة التي ذكرها بعكس الصغرى

من ا د فليس بعض ب د ولا شك أن العبرة في الجهة لقولنا لا شيء من ا د اذ تصير كبرى الاول بعكس الصغرى وجهة لا شيء من ا د هي جهة ليس بعض ج د وقد يعتقد في المشهور أن العبرة في الجهة فيما يرجع الى الاول بعكس الكبرى للصغرى لانها تصير كبرى الاول فتكون العبرة لها ثم تنعكس النتيجة على جهتها وأنت تعلم أن عكس الموجب لا يحفظ الجهة فهذا بيان اختلاط المطلق والضروري في الاشكال الثلاثة

أما اختلاط الممكن مع غيره فيها فإذا اختلط مع الضروري في الاول كانت النتيجة تابعة للكبرى فإن كانت ممكنة فلا خلاف في أن النتيجة ممكنة على المشهور والحقيقي وإن كانت ضرورية فالمشهور أن النتيجة ممكنة حقيقية (٢) أن كانت الضرورية موجبة لانه ان لم يكن ممكناً أن يكون كل ب د فبالضرورة ليس كل ج د فبالضرورة ليس كل ب ج وكان ممكناً أن يكون كله ج ولكن هذا ليس بخلاف لانهم لا يدعون كون النتيجة ممكنة عامة فيلزم سلمها بالضرورة وإن كانت الكبرى الضرورية سالبة فالمشهور أن النتيجة ممكنة عامة فتارة تصح ممكنة حقيقية وتارة

ليرجع الى الاول وقوله والعبرة في الجهة الخ لان لا شيء من ا د صارت كبرى في الشكل الاول بعد عكس الصغرى والنتيجة تابعة للكبرى في هذا الاختلاط من الشكل الاول وقوله وجهة لا شيء من ا د هي جهة ليس بعض ج د أي التي هي كبرى القياس المستدل عليه فإن ا هو بعض ج الذي نفى عنه د في تلك الكبرى بعدم فرض طائفة معينة فتكون الجهة في الفرض هي الجهة في أصل القضية وقد قلنا ان جهة النتيجة هي جهة لا شيء من ا د التي هي جهة كبرى القياس فتكون النتيجة تابعة للكبرى وهو المدعى

أما ان كانت الكبرى موجبة جزئية فيكون القياس هكذا كل ج ب وبعض ج د ينتج بعض ب د بجهة الكبرى لا يفرض البعض الذي هو ج طائفة معينة ولنسمها ا فكل ا ج وكل ج ب صغرى قياساً ينتج من الاول كل ا ب وكل ا د وهي ثانية الافتراض ينتج من الضرب الاول من الثالث بعض ب د ومعلوم ان هذه النتيجة يستدل عليها بعكس الصغرى حتى يرجع القياس الى الشكل الاول فتكون العبرة في الجهة للكبرى لانها كبرى الاول والنتيجة تابعة لها في هذا الاختلاط وجهة هذا الكبرى وهي كل ا د هو بعينها جهة بعض ج د التي هي كبرى القياس المستدل عليه لان ا هو بعينه بعض ج بعد فرضه طائفة معينة

(١) للصغرى متعلق بما هو خبر لأن في قوله وقد يعتقد في المشهور أن العبرة في الجهة الخ وحاصل المشهور الذي ذكره أن الكبرى اذا كانت موجبة جزئية في هذا الشكل أمكرد القياس الى الاول بعكس الكبرى ثم جعلها صغرى وجعل صغرها كبرى لينتج ما ينعكس الى النتيجة المطلوبة فنقول في المثال الذي سبق بعض ج د وكل ج ب ينتج بعض ب د وهو ينعكس الى بعض ب د وهو النتيجة المطلوبة وحيث رجع الى الشكل الاول ونتيجته تابعة للكبرى في هذا الاختلاط والكبرى هما هي صغرى القياس المستدل على انتاجه فتكون العبرة لجهة هذه الصغرى التي هي كبرى الاول عند الرد وحاصل طعن المصنف في هذا المشهور أن العبرة لجهة الكبرى في الاول في نتيجته وهي بعض ب د في المثال المذكور وهي ليست نتيجة لقياس من الثالث بل لا بد من عكسها حتى تكون النتيجة له وهي موجبة والموجبة لا تحفظ جهة الأصل في العكس فلو فرضنا حاجزاً جزئياً ضرورية تابعة لكبرى الاول الضرورية لم تنعكس الا الى ممكنة كما سبق فلا يجوز حينئذ أن يعتقد أن النتيجة في مثل هذا الضرب تابعة لصغرها احتجاجاً بأنها تصير كبرى الاول

(٢) حقيقية أي ممكنة خاصة وقوله ان كانت الضرورية موجبة في الضرورية الكبرى وقوله لانه ان لم يكن ممكناً أن يكون كل ب د يريد أنه ان لم تصدق هذه النتيجة للقياس القائل كل ب ج بالامكان وكل ج د بالضرورة فالصدق نقيضها وهو ليس كل ب د وكان بالضرورة كل ج د في كبرى القياس المستدل عليه فينتج من رابع الثاني لدس كل ب ج بالضرورة وكان ممكناً في صغرى القياس المستدل عليه أن يكون كل ب ج هذا خلف وحاصل نقض المصنف أن ليس كل ب د بالضرورة ليس نقيضاً صحيحاً للنتيجة الممكنة الخاصة وإنما هو نقيض للممكنة العامة وهم يزعمون أن النتيجة خاصة وأما نقيض الممكنة الخاصة فهو أحد الأمرين إما ضرورة الإيجاب وإما ضرورة السلب فلا يستقيم هذا الدليل الذي ذكره

والحق أن النتيجة ضرورية أبدا لا نأذا قلنا في الكبرى كل ج د أو لا شيء من ج د بالضرورة أي كل ما يقال له ج فذلك الشيء دائما د أو ليس د لامادام ج بل مادام موجودا ف(ب) اذا قيل له ج فهو دائما د أو ليس د وان لم يكن (ك) ج وليست هذه الضرورة تحصل عند اتصافه ب ج بل اذا صار ج كان موصوفا ب قبل ذلك وبعد زوال ج عنه فيندرج تحت الكبرى جميع ما هو ج بالفعل وما هو بالقوة أيضا لانه ليس بمحال أن يصير ما هو بالقوة ج جيبا بالفعل واذا صار بالفعل كانت هذه الضرورة ثابتة لاحين حصوله ب ج بالفعل بل دائما قبل ذلك وبعده والمثال في هذا قولنا كل انسان يمكن أن يكون متحركا وكل متحرك جسم فكل انسان جسم لاحين ما حصل كونه متحركا بل دائما مادام ذاته موجودا وقد قدمنا أن الايجاب شرط الصغرى في هذا الشكل (الافى المادى) فمجرد أن تكون سالبة فاذا قرنا الصغرى السالبة الممكنة بالكبرى الضرورية كانت النتيجة موجبة ضرورية وكذلك الصغرى الوجودية السالبة اذا قرنت بالكبرى الموجبة الضرورية فالنتيجة موجبة وهذا استثناء عن اتباع النتيجة أخس المتقدمين في السكيفية وهو ما شرطناه في أول الاشكال

وأما اذا اختلط مع الاطلاق في هذا الشكل فان كانت الكبرى ممكنة فالنتيجة ممكنة لان ب داخل تحت ج القول عليه د بالامكان وان كانت الكبرى وجودية فالنتيجة ممكنة حقيقة ونضع (٣) مع الكبرى موجبة فنقول ان لم يكن كل ب د بالامكان كان الحق إما ضرورة سلب أو ضرورة ايجاب فنضع أولا ضرورة السلب وهى ليس بعض ب د بالضرورة و(٤) نقرنها الصغرى الممكنة

(١) وان لم يكن ج حاصله أن معنى الضرورية الكبرى هو أن كل ما قيل عليه ج ولو لحظة من زمان ثبت له د أو سلب عنه بالضرورة فللازم بين ج ود أو التناقى بينهما ليس من جهة وصف ج وانما هو تلازم أو تناقض بين طبيعتي ج ود في أى فردة فحقا فايكون ج بالقوة فهو واحد مما تحقق فيه هذه الطبيعة اذ ليس بمحال أن تتحقق فيه فيلزمه أو يسلب عنه د بحكم التلازم والسافر بين الطبيعتين (٢) الافى المادى الممكنة أى الممكنة الخاصة فان معناه يجوز أن يكون ويجوز أن لا يكون فهى موجبة في قوة سالبة أيضا وهى سالبة فى معنى موجبة فليس فيها ضرورى ولذلك كانت النتيجة من سالبة ممكنة خاصة وضرورية موجبة ضرورة الصغرى الوجودية مدلولها ان ب ج بالفعل وليس ج دائما فليكون مسلوبا عنه بالفعل هذا اذا كانت موجبة فان كانت سالبة فعنادان ب ليس ج بالفعل وليس السلب دائما فليكون الايجاب حاصلًا وقتنا ما يكون الماء جيبا بالفعل والتهافتى قوة موجبة أيضا ولهذا تكون النتيجة منها سالبة ومن ضرورية كبرى موجبة ضرورة (٣) ونضع الكبرى موجبة شروع في الاستدلال على وجوب صدق النتيجة الممكنة الحقيقية أى الممكنة الخاصة ولزومها للقياس المركب من ممكنة صغرى ووجودية كبرى وقد بد فى البيان لقياس الذى تكون كبراه الوجودية موجبة فقال ونضع الكبرى موجبة الخ (٤) ونقرنها الصغرى الممكنة الخ أى على أن تكون الصغرى الممكنة صغرى والخزئية السالبة الضرورية التى فرضنا صدقها عند كذب النتيجة كبرى وذلك بعد أن نفرض وقوع الممكن في الصغرى حتى تكون فعلية وجودية وهو فرض جائز لان وقوع الممكن ليس بمحال وان كان هذا الفرض كاد بالانها فى الاصل بممكنة اذ ليس يلزم من كذب شئ أن يكون محالا فاذا فعلنا ذلك وجدنا معناه قياس من خامس الشكل الثامث هكذا كل ب ح بالوجود وليس بعض ب د بالضرورة فنتج ليس بعض ج د بالضرورة لان النتيجة تتبع الكبرى في الشكل الثالث فى الاختلاط بين المطلق والضرورى كاتقدم وهذه النتيجة محالة لان كبرى القياس المستدل عليه وهى معروضة الصدق كانت كل ج د بالوجود فنقولنا ليس بعض ج د أخس من نقيضها فلما أمكنت هذه النتيجة لاجتماع النقيضان فهذه النتيجة محالة ليست لازمة للتأليف من الشكل الثالث فانه تأليف صحيح ولا يفرض الممكنة وجودية لما سبق من أن عرض الممكن واقعا ليس بمحال بالبداهة وليس بمحال لا يلزم عنه محال والا كان محالا فاذن هى لازمة من فرض صدق تلك القضية وهى قولنا ليس بعض ب د بالضرورة فتكون هى الكاذبة

وهي كل ب ج ونفرضها وجودية وان كان فرضا كاذبا ولكنه ليس بمحال اذ فرض الممكن موجودا ليس بمحال فلا ينبغي أن يكون عنه محال فان الكذب الغير المحال لا يلزمه محال لانه اذا كان غير محال فربما يوجد وقتا ما ويوجد لازمه معه فيصير المحال موجودا لكن المحال لا يتصور وجوده فلا ينبغي أن يكون لازما للكذب الغير المحال فننظر في هذا الاقتران ونتبينه فان كانت محالا فلا يكون بسبب التأليف لانه صحيح ولا بسبب فرض الممكنة وجودية لما بيناه فان هو بسبب المقدمة الاخرى وهي السالبة الضرورية ونظرنا في النتيجة وهي ليس كل ج د بالضرورة فوجدناها محالا اذ كان كل ج د بالوجود فعلمنا أنه لازم بسبب السالبة التي قدرنا صدقها وما يلزمه المحال فهو محال ونضع ضرورة الايجاب أيضا وهي بعض ب د ونقصرن بها الصغرى الممكنة ونفرضها وجودية فيلزم بعض ج د بالضرورة وكان كله د بالوجود الغير الضروري هذا خلف ويجب أن يتذكر ههنا أن أفضل المتأخرين لما جعل نقيض الوجودى في الاشارات إما ضرورة الايجاب وإما ضرورة السلب فلذلك (٢) ليس لزوم كون النتيجة ممكنة على رأيه أولى من لزومها وجودية فلعله سما في هذا الكتاب فانه أورد في سائر كتبه نقيض الوجودى على وجهه ولما كان اعتناؤه في هذا الكتاب باختيار الحلق ومجانبة المشهور الغير الحق أكثر فربما يتوهم أن الحق في جميع المواضع ما فيه دون ما في غيره فانتدبنا للتنبيه على هذه المواضع لهذا الغرض لا للقدح فيه واذا عرفت هذا فيما اذا كانت الكبرى موجبة أمكنك نقل هذا العمل الى السالبة وأما اذا كانت الكبرى مطلقة عامة فالنتيجة ممكنة عامة لان المطلق العامى يشتمل على الضرورى وغير الضرورى فتشكون النتيجة تارة ضرورية كما بيناه وتارة ممكنة خاصة والعام لهما جميعا هو الممكن العام

(١) فيلزم بعض ج د بالضرورة لان القياس من رابع الثالث هكذا كل ب ج وبعض ب د بالضرورة وقد فرضنا الصغرى وجودية والاختلاط بين الوجودى والضرورى يتبع فيه النتيجة كبراً في الشكل الثالث كما سبق (٢) فليس لزوم كون النتيجة ممكنة الخ لما كان نقيض الوجودى على رأى أفضل المتأخرين هو أحد الأمرين اما السلب الضرورى أو الايجاب الضرورى كان الدليل المتقدم جارياً في الوجودى كما هو جارٍ في الممكن غير فرق فيصح عنده أن ينتج الاختلاط بين وجودية كبرى وممكنة صغرى نتيجة وجودية مع أن ذلك غير صحيح في الواقع لان نقيض الوجودى هو المردد بين الدائم والضرورى وقد سبق للوصف في باب التناقض التنبيه على مخالفة أفضل المتأخرين في الاشارات لرأيه في نقيض الوجودية وقال « انه حكم في الاشارات بان الايجاب أو السلب ضرورى وقد توافقت النسخ التي شاهدناها على هذا الحق ما ذكرناه » فاذا كان نقيض الوجودية ليس مردداً بين الضرورىين فلا يجرى الدليل المتقدم في بيانها لانه في حالة الدوام بغیر ضرورة يكون القياس في الاستدلال من اختلاط الممكن الوجودى في الشكل الثالث وهو لا ينتج الا يمكننا خاصاً كما سيأتى قبيلاً آخر هذا الفصل والممكن الخاص لا يناقض الوجودية التي هي كبرى القياس المستدل عليه والدوام هنا لا يستلزم الضرورة عند المصنف لان النقيض المردد هو من قضايا جزئية والدوام في الجرى لا يستلزم الضرورة كما سبق وأيضاً الاحكام الوجودية ليست بالازمة للطبائع لانه أخذ فيها عدم الضرورة فهي من الواحق التي تثبت أو تنفي للموارض فقد يكون الثبوت أو الارتفاع ناشئاً عن عرض الوصف بالفعل فلا يعتمد الى ماله ذلك الوصف بالامكان كأن تقول كل انسان يمكن أن يطير وكل طائر يقطع المسافات في الجو بالفعل فان غاية ما يلزم عن هذا القياس أن كل انسان يمكن بالامكان الخاص ان يقطع المسافات في الجو أما أن كل انسان يقطع المسافات في الجو بالفعل فهو كاذب وقد راجعت منطق الاشارات في باب التناقض فاذا عاينتها « فاذا قلنا كل ج ب على الوجه الذي ذكرنا (أى وجودية) كان نقيضه ليس انما بالوجود كل ج ب أى بل إما بالضرورة بعض ج ب أو ب مسلوب عنها كذلك » قال الطوسى « وفي بعض النسخ أى بل إما بالضرورة بعض ج ب أو ب مسلوب عنها كذلك والصحيح هو الاخير وحده لانه نقيض الوجودى الالادائم والاول ليس بنقيض لاحد الوجوديين بل انما هو نقيض الممكن الخاص ولعل السهواً وقع من التساخين »

وأما اختلاط الممكن مع غيره في الشكل الثاني فإذا اختلط مع الضروري فيه كانت النتيجة ضرورية سواء كانتا موجبتين أو سالبتين أو أحدهما موجبة والآخرى سالبة وبيانه كذا كرناه في اختلاط المطلق والضروري في هذا الشكل

وإذا اختلط مع المطلق وكان (٤) لا ينعكس فيكون منه قياس إذا كانت المطلقة سالبة والممكن (٣) لا يجوز أن تكون موجبة ويجوز أن تكون سالبة فتكون المقدمتان سالبتين فالضرب الأول كل ب ج بالامكان ولا شيء من د ج بالاطلاق المنعكس فلا شيء من ب د بالامكان الخاص ان كانت المطلقة خالية عن الضرورة في العكس وان جازا شتمالها على الضرورة وهي التي يجوز دوام اتصاف موضوعها بالوصف الموضوع معه فالنتيجة سالبة بالامكان العام وبيانه بالعكس والرد الى هذا الاختلاط من الاول

الضرب الثاني لا شيء من ب ج وكل د ج نعكس الصغرى ونجعلها كبرى لترجع الى الاول فينتج لا شيء من د ب بالامكان الخاص ان كان المطلق مما لا ضرورة فيه والسالب الممكن لا ينعكس (٧) كس الابطحيلة وهي أن يقلب الى الايجاب فانه ممكن خادى ثم ينعكس الموجب الى الممكن العكسي الموجب فنتيجة هذا الضرب اذن موجبة جزئية بالامكان العام وان كان المطلق مما يقع تحته الضروري فالنتيجة تارة سالبة ضرورية وتارة موجبة جزئية بالامكان العام ولا يتعين أحدهما بطريق العكس الضرب الثالث كالاول الا أن نتيجته جزئية والرابع (٨) لا يمكن بيانه بالعكس كما عرفت ولا

(١) وبيانه كذا كرناه الخ وهو أن الشيء الواحد إذا أثبت لشيء بالضرورة ولا حراً بالامكان الذي لا ضرورة فيه أو سلب عنه كذلك أو ثبت له ما أو نفي عنهما بالجهتين المختلفتين بالضرورة والامكان كانت طبيعتا الشديتين متباينتين فيهما متنافيان بالضرورة (٢) وكان مما ينعكس أي كان المطلق مما ينعكس وقد سبق أن ما لا ينعكس منه هو السالب الذي لم يترخذ تفهمه العرفي أي لم يلاحظ فيه الدوام بدوام الوصف الذي وضع معه أو لم يخصص بزمان معين في الماضي أو في الحال أما ما أخذ من السالب بالمفهوم العرفي أو خصص بزمان معين فهو منعكس وكذلك الموجب مطلقاً غير أن السالب المنعكس ينعكس كنفسه في الكم والجهة بخلاف الموجب فانه ينعكس كنفسه في الجهة دون الكم (٣) والممكنة يجوز الخ يريد منها الممكنة الخاصة أي وكانت الممكنة خاصة فيجوز ان تكون موجبة وان تكون سالبة لان سالبها في قوة الموجبة أيضاً فإذا وضعت سالبة كانت المقدمتان سالبتين على خلاف المعروف وانما شرط أن تكون الممكنة كذلك لانها هي التي تنعكس بالبطيلة كإسباني الى ممكنة عامة ان كانت سالبة (٤) بالامكان الخاص لان القضيةين ممكنتين بالضرورة فيهما (٥) وهي التي يجوز دوام اتصاف موضوعها الخ أي المطلقة التي يصح أن يلحق فيها أن الحكم انما هو منوط بوصف الموضوع ووصف الموضوع دائماً بدوام الذات وما كان كذلك فهو ضروري فتكون المطلقة شاملة للضروري فالنتيجة حينئذ تكون سالبة ممكنة عامة لانها ترجع الى الاول بعكس الكبرى كنفسها وهو ناتج الممكن العام من هذا الاختلاط (٦) لا ينعكس الابطحيلة تلك الحيلة هي أن تحول السالبة الخاصة الى موجبة فتنعكس عامة كما قال وهذا الاحتمال هنا لا يجعل هذا العكس من قبيل العكس المنطقي المعروف فقد نفاها المصنف عن كل سالبة ممكنة ومنع أن تسعمل هذه الحيلة في باب العكس بان الموجبة لا تصلح ان تكون عكس السالبة لمخالفة القضيتين في التكيف وانما سهل على المصنف الأخذ بهذا العكس هماً أنه صادق في الواقع وان لم يكن بصورته مطابقة للقاعدة (٧) الضرب الثالث وهو من جزئية موجبة صغرى ممكنة وكلية كبرى مطابقة مما ينعكس وقوله كالاول أي في جهة النتيجة فهي الامكان الخاص ان كانت المطابقة خالية من الضرورة في العكس والا كانت من الممكن العام السالب وبيان ذلك بالعكس والرد الى الاول من هذا الاختلاط ونتيجته جزئية لان صغراه كذلك (٨) والرابع وهو ما تركب من جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى فان كانت صغراه مطلقة فهي جزئية لا تنعكس وقد شرطنا أن تكون المطلقة سالبة تنعكس وان كانت الصغرى ممكنة والكبرى مطلقة فالكبرى موجبة والشرط أن تكون المطلقة المنعكسة سالبة فهذا الضرب لا يكون منه قياس منتج (٩) لا يمكن بيانه بالعكس لان الكبرى موجبة فتنعكس جزئية فيتركب القياس من جزئيتين

بالافتراض لان نتيجة (١) أنه أحدي قياسيه جزئية موجبة بالامكان العام فلا يتألف منها قياس مع الجزئية الأخرى

وأما الممكنتان فيتألف منهما قياس في الشكل الثالث ويجوز أن تكون الصغرى سالبة لانها ترجع الى الموجبة والنتيجة ممكنة حقيقية ويبين ذلك بالعكس فيما يرجع الى الاول بعكس واحد وأما في (٢) يرجع اليه بعكسين فلا يبين بالعكس لان النتيجة اذا عكست صارت ممكنة عامة لا تمتنع أن تكون ضرورية ولكن يبين بالافتراض أن النتيجة ممكنة حقيقية وان اختلط الممكن مع الضروري في هذا الشكل كانت النتيجة تابعة للكبرى وان اختلط مع الوجودي كانت النتيجة ممكنة خاصة وان اختلط مع المطلق كانت النتيجة ممكنة عامة وانما كان كذلك لانه يرجع الى الاول بالعكس ونتيجة (٣) هذا الاختلاط في الاول الممكن الخاص ان كان المطلق وجوديا والممكن العامي ان كان المطلق عاما فاصل القول في الاختلاطات أن النتيجة في الاول تتبع الكبرى في الجهة الا في موضعين (أحدهما) ان كانت الصغرى ضرورية والكبرى مطلقة بمعنى ما دام الموضوع موصوفا بما وصف به فالنتيجة ضرورية (والثاني) اذا كانت الصغرى ممكنة خاصة والكبرى وجودية أو مطلقة فالنتيجة (٤) ممكنة أما الشكل الثاني فلا قياس فيه عن مطلقين الا اذا كانت السالبة من جنس ما ينعكس ولا عن ممكنين ولا عن ممكنة ومطلقة الا ان تكون منعكسة ثم النتيجة ممكنة خاصة ان خلت المطلقة عن معنى الضرورة والافه ممكنة عامة وأما في اختلاط المطلق والضروري والممكن والضروري فالنتيجة ضرورية أبدا سواء كانتا موجبتين أو سالبتين أو سالبة وموجبة الا أن يكون المطلق عاما فاختلفت الكيفية حينئذ لا بد منه

وأما الشكل الثالث فالنتيجة تابعة للكبرى لان الجهة جهتها عند الردي الاول الا في موضعي الاستثناء في الاول هذا تمام القول في المختلطات وتم بنهاية القول في صورة الأقيسة الجلمية من جملة الافتراضات

(١) لان نتيجة أحدي قياسيه جزئية الخ حاصله أنا في الافتراض نفرض بعض ب الذي ليس ج بالاطلاق طائفة معينة وليكن ا فكل ا ب ولا شيء من ا ج فنضم الثانية الى كبرى القياس المستدل عليه هكذا لا شيء من ا ج وكل د ج وهو من الضرب الثاني من هذا الشكل ونتيجته كما تقدم جزئية موجبة ممكنة عامة فنتيجة هذا القياس من الافتراض كذلك والقياس الثاني يتألف من هذه النتيجة ومن عكس المقدمة الثانية من الافتراض وهي موجبة كلية تنعكس الى جزئية والقياس لا يتألف من جزئيتين

(٢) وأما فيما يرجع اليه بعكسين الخ كالضرب الرابع من هذا الشكل وهو يتألف من موجبتين والكبرى جزئية ويرد الى الاول بعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم تعكس النتيجة والفرض أن المقدمتين ممكنتان فلو كانت نتيجة الاول ممكنة حقيقية أي خاصة وكان من اللازم عكسها حتى تكون نتيجة لقياسنا من الثالث لكان عكسها ممكنة عامة تشمل الضرورة وهي غير المطلوب لان المطلوب ممكنة حقيقية أما الافتراض فهو أن نفرض بعض ب الذي هو د في الكبرى طائفة معينة وليكن ا فكل ا ب وكل ا د فنضم الاولى على أنها صغرى الى صغرى قياسنا على أنها كبرى هكذا ا ب وكل ب ج لينتج كل ا ج وتضم هذه النتيجة صغرى الى ثانية الافتراض كبرى هكذا ا ب وكل ا د لينتج من أول الثالث بعض ج وهو المطلوب وقياس الافتراض الذي أنتج هذه النتيجة يبين بعكس الصغرى فيكون حكمه في النتيجة حكم ما يبين بذلك ونتيجته ممكنة خاصة كما ذكره (٣) هذا الاختلاط يريد به الاختلاط بين الممكن والمطلق سواء كان المطلق وجوديا وهو ما جاء في قوله وان اختلط مع الوجودي أو كان عاما وهو قوله وان اختلط مع المطلق (٤) فالنتيجة ممكنة أي خاصة ان كانت الكبرى وجودية أو عامة ان كانت الكبرى مطلقة عامة كما سبق في اختلاط الممكن مع المطلق في الشكل الاول

(الفصل الثالث)

في القضايا الشرطية وأحكامها من الإيجاب والسلب والحصر والاهمال وغير ذلك

قد بينا انقسام القضايا الى الجليات والشرطيات وانقسام الشرطيات الى المتصلة والمنفصلة وكما أن من الجليات ما يُصدق به بغير قياس ومنها ما يفترق التصديق به الى القياس كذلك من الشرطيات ما هو كذلك والجليات قد تنتج عن قياسات جلية وقياسات شرطية أيضا أما الشرطيات فلا تنتج الا عن الشرطية سواء كانت مقدمة ماتها شرطية صرفة أو مخلوطة بجمليات فاذن ههنا قياسات شرطية لابد من البحث عنها وعن شرائطها في النتائج

وقبل البحث عنها نعرف أحوال القضايا الشرطية في ذاتها وبساطتها وتركبها والحقيقتي منها وغير الحقيقتي وإيجابها وسلبها وحصرها واهمالها مع الإشارة الى جهاتهما واتفاقهما وانعكاسها وقد أشرنا لك قبل هذا الى أن الشرطية تشارك الجلية في أن كل واحدة منهما قول جازم أي قضية يحكم فيها بنسبة شيء الى شيء لكن النسبة في الجلية أن الثاني قيمه الاول وفي الشرطية ليس كذلك بل النسبة في المتصلة تسمى نسبة المنابعة وفي المنفصلة نسبة المعاندة وتآلف الجليات انما هو من المفردات أو مما هو في حكم المفردات وأما تأليف الشرطيات فهو من المؤلفات تأليف القضايا لكنها خرجت عن كونها قضية بادخال حرف الشرط والجزاء والحرف الدال على الانفصال والعناد فيها فصار جزء قضية اذا رتبطت بها الاخرى حصل من مجموعهما قضية يمكن فيها التصديق والتكذيب

وهذه المؤلفات التي هي أجزاء الشرطيات قد تكون جليات والمؤلف منها هي القضية الشرطية البسيطة وقد تكون أيضا شرطيات فلنعد أصنافها أما المتصلة فقد تكون مركبة من جليتين كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقد تكون مركبة من جلية وشرطية إمامتة وإما منفصلة أما تركبها من الجلية والمتصلة وليكن المقدم جليا كقولك ان كانت الشمس علة النهار فكما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليكن الثاني جليا كقولك ان كانت كلبا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان الشمس علة النهار وأما تركبها من الجلية والمنفصلة والجلي هو المقدم فقل قولك ان كان هذا عددا فهو إما زوج وإما فرد ومثاله والجلي هو الثاني قولك ان كان هذا إماما بيضا وإما سودا فهو لون وقد تكون مركبة من متصليتين كقولك ان كان اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة وقد تكون مركبة من منفصلتين كقولك ان كان الجسم إماما ساكنا وإماما متحركا فبعض الجواهر إماما ساكنا وإماما متحركا وقد تكون مركبة من متصلة ومنفصلة وليكن المتصل مقدما كقولك ان كان كلبا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فاما ان تكون الشمس طالعة وإما أن لا يكون النهار موجودا وليكن المتصل تأليا كقولك ان كان إماما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا فان كان زوجا فليس بفرد

وللمنفصلة أيضا أبا زاء كل قسم من هذا قسم أما تركبها من الجليتين فكقولك إماما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا وتركبها من المتصلة والجليّة كقولك إماما أن يكون كلبا كان نهارا فالشمس طالعة وإما أن لا تكون الشمس علة النهار وتركبها من المنفصلة والجليّة كقولك إماما أن يكون هذا إماما زوجا وإما فردا وإما أن لا يكون عددا وتركبها من المتصليتين كقولك إماما أن يكون كلبا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن يكون قد يكون اذا كانت الشمس طالعة فالنهار ليس بموجود وتركبها من المنفصلتين كقولك إماما أن تكون هذه الجلي اماما صفراوية وامادمية وإما أن تكون هذه الجلي

إما بلغمية وإما سوداوية وتركيبها من متصلة ومنفصلة كقولك إما أن يكون ان كانت الشمس طالعة
فإنها موجودة وإما أن يكون إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجودا
واعلم أن المنفصل قد يكون ذا جزأين إما موجبين أو سالبين أو سالب وموجب وقد يكون ذا أجزاء كثيرة
متناهية في الفعل والقوة كقولك إما أن يكون هذا العدد ثماناً أو زائداً أو ناقصاً أو غير متناهية في القوة
كقولك هذا العدد إما أن يكون اثنين أو ثلاثة أو أربعة وهلم جرا وهذه الأجزاء قد تكون سواها
وموجبات

وأما المتصل فلا يكون إلا ذا جزأين مقدم وتال ولكن ربما كان المقدم قضيا كثيرة بالفعل أو بالقوة
ومع ذلك تكون الجملة قضية واحدة كقولنا ان كان هذا الانسان به حى لازمة وسعال يابس وضيق نفس
ووجع ناخس ونبض منشارى فبعضه ذات الجنب وأما اذا وقعت هذه الكثرة في جانب التالى لم تكن
القضية واحدة بل كانت قضيا كثيرة بالفعل كما اذا عكست هذه فقلت ان كان هذا الانسان ذات الجنب
فيه حى وسعال يابس وضيق نفس ووجع ناخس ونبض منشارى فهذه ليست قضية واحدة بل
قضيا كثيرة فإن قولا ان كان مجنوبا فيه حى كلام تام وكذلك لو قلت بدله فيه سعال يابس وكذلك
غيره من الأجزاء

وأما الإيجاب والسلب فيها فقد ذكرنا من قبل أن الإيجاب في المتصل هو الدلالة على وجود لزوم التالى
للمقدم واتصاله به ومتابعته إياه مثل قولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والسلب فيه هو رفع
هذا اللزوم والاتصال مثل قولك ليس اذا كانت الشمس طالعة فالسماء ممتعة^(١) وليس السلب
فيه أن يكون المقدم أو التالى سلبا فقد يكونان سالبين والقضية موجبة كقولك اذا لم تكن الشمس
طالعة فليس النهار موجودا فقد حكمت بلزوم عدم النهار لعدم طلوع الشمس وكذلك الإيجاب في
المنفصل هو الدلالة على وجود المباينة والعنادين القضيتين كقولنا هذا العدد إما أن يكون زوجا وإما
أن يكون فردا فقد أوجبت انفصال احدى القضيتين عن الأخرى أى القضية القائلة هذا العدد زوج
عن القائلة هذا العدد فرد والسلب فيه هو رفع هذا العناد بإدخال حرف السلب على كل أجزاء
القضية وبالمجمل أن يكون واقعا قبل حرف الانفصال لابعده كقولك ليس إما أن يكون الجسم
أبيض أو متحركا فقد رفعت المباينة والانفصال بينهما فأما اذا لم يدخل حرف السلب على الكل بل على
احدى القضيتين أو على كل واحدة منهما فالقضية موجبة كقولك إما أن لا يكون العدد زوجا وإما أن
لا يكون فردا وكقولك إما أن لا يكتب زيد أو يحرك يده فانهم موجبتان وان اقترن حرف السلب
بكل واحدة منهما فى أحد المثالين وبواحدة منهما فى المثال الآخر

وأما الحقيقى وغيره من كل قسم فالمتصل الحقيقى هو ما يقتضى وضع المقدم لذاته أن يتبعه التالى سواء
كان علته أو علة لا يفارقه أو مضايقا أو كانا مع علوى علة واحدة وغير الحقيقى هو الذى يصدق
الحكم فيه بالتالى مع صدق القول بالمقدم من غير أن يكون بينهما علاقة كما اذا قيل كلما كان الانسان
ناطقا فالجوارح ناهق فليس هذا حكما متبعا للتالى للأول بسبب أن التالى من موجبات المقدم أو بينهما
علاقة ما ظاهرت لنا أو خفية علمنا بل على سبيل الاتفاق والموافاة ومثل هذا الفائدة فيه فى العلوم فان
الذهن اذا سبق فعلم وجود التالى ولم ينتقل اليه عن وضع الاول إما بدعيما أو بنظر فالفائدة لوضع المقدم فى
انتقال ذهن منه الى التالى

والحقيقي لا يشترط في صدقه صدق أجزائه بل ربما كان جزءه كاذبين بل الشرط أنه إذا وضع الأول
لزمه الثاني ومثال الصادق الكاذب الأجزاء قولك إن كانت الخمسة زوجا فهي منقسمة بمساويين
فهذه قضية صادقة يلزم التالي فيها المقدم مهم ما وضع المقدم لكنه محال في نفسه لا يتصور وجوده فلو
أمكن وجوده وتصور في نفسه للزمه التالي

وأما المنفصل الحقيقي فهو ما يراد فيه بما أن الأمر لا يخلو عن أحد الأقسام ولا يجتمع فيه ففيه المنع من
الخلو والمنع من الجمع كقولك إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا ولا يتصور خلوه العدد
عنهما جميعا ولا يتصور اجتماعهما معا فيه ولا تليق لفظة لا يخلو على التحقيق إلا بهذا القسم

وأما غير الحقيقي فقسمان (أحدهما) الذي يراد فيه بلفظة إما المنع من الاجتماع ولا يمنع الخلو كقولك
في جواب من يقول هذا الشيء حيوان شجر ليس كذلك بل إما أن يكون حيوانا وإما أن يكون شجرا
أي هذان لا يجتمعان فيه وليس المراد به أن الشيء لا يخلو منهما فإنه قد يخلو منهما كالجماد فإنه ليس بحيوان
ولاشجر والقسم الآخر هو الذي يراد بلفظة إما فيه المنع من الخلو لا المنع من الجمع مثل قولك حين يقال
هذا الشيء نبات حيوان إما أن لا يكون نباتا وإما أن لا يكون حيوانا أي إما أن لا يكون نباتا فتكون
كاذبا إذا قلت أنه نبات وإما أن لا يكون حيوانا فتكون كاذبا إذا قلت أنه حيوان ولا يخلو الشيء عنهما
جميعا أي عن عدم النباتية وعدم الحيوانية وإن كانا قد يجتمعان بأن يكون جمادا فيجتمع فيه
العدمان معا ومن هذا القبيل كل منفصل ذكر فيه قسم ولازم نقيضه إذا كان ذلك اللازم أعظم من
النقيض كما إذا قلت إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يغرق فقولنا لا يغرق لازم لقولنا لا يكون
في البحر وهو نقيض للقسم المورد في الانفصال لكن هذا اللازم أعظم من هذا النقيض فإن من يكون في
البحر قد لا يغرق أيضا فالاجتماع غير ممنوع في مثل هذا الانفصال بل الخلو عن القسمين هو الممنوع
ولا يتصور خلوه الشيء عن الكون في البحر وعن عدم الغرق ولكن قد يجتمعان بأن يكون في البحر
ولا يغرق ولفظة لا يخلو لا تليق بالقسمين جميعا فإن معنى قولنا لا يخلو الشيء عن كذا وكذا أي أيهما
لم يكن كان الآخر وهذا غير موجود في الأول من هذين القسمين وأيهما كان لم يكن الآخر وهذا
غير موجود في الثاني منهما

وأما الحصر والاهمال في الشرطيات فليس كليتها أن يكون المقدم أو التالي كلياً بل الكلية في المتصلات
أن يكون الاتصال كلياً أي محكوماً به على كل اشتراط ووضع فرض للمقدم وفي الانفصال كذلك ينبغي
أن يكون الانفصال كلياً أي محكوماً بانفصال كل من الجزأين عن الآخر عند كل حال ووضع واشتراط
فرض له

واللفظ الدال على الإيجاب الكلي المتصل هو قولنا كلياً كان كذا كان كذا والدال على الإيجاب
الكلي المنفصل قولنا دائماً إما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا والدال على السلب الكلي المتصل
قولنا ليس البتة إذا كان كذا كان كذا وهو المستعمل أيضاً للسلب الكلي المنفصل
وأما الجزئية فهي أن يكون الحكم على بعض أوضاع المقدم وبعض الأحوال والاشتراطات وإن كان
المقدم والتالي كليين واللفظ الدال على الإيجاب الجزئي المتصل قد يكون إذا كان كذا كان كذا
وكذلك هو الدال على الإيجاب الجزئي المنفصل والدال على السلب الجزئي المتصل ليس كلياً وعلى
السلب الجزئي المنفصل ليس دائماً

وأما الاهمال فهو أن يحكم بالاتصال والانفصال من غير تعرض لبيان الكلية والجزئية مثل قولنا إن

كان كذا كان كذا وإذا كان كذا كان كذا وإما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا وليس إذا كان كذا كان كذا وليس إما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا

واعلم أنه قد تستعمل قضايا متصلة ومنه صلة محرقة عن ظاهرها مثل قولك لا يكون أب وبك (١) ون ج د وهي من المنفصلات في قوة قولك إما أن لا يكون أب وإما أن لا يكون ج د ومن المتصلات في قوة قولك أن كان أب فلا يكون ج د وكذلك تقول لا يكون ج د أو بك (٢) ون أب وهي من المنفصلات في قوة قولك إما أن لا يكون ج د وإما أن لا يكون أب ومن المتصلات في قوة قولك كلما كان ج د ف (أ ب) وقريب من هذا قولنا (٣) يس يكون ج د إلا وأ ب فهاتان الصيغتان نفيان الحصر الكلي

وقد تستعمل صيغة لآ فلا تقتصر دلالتها على اللزوم والاتصال فقط بل تدل على تسليم التالي ووضعها لازما من تسليم المقدم ووضعها وعلى عكسه صيغة لو فانها تدل على تسليم عدم التالي ووضعها لازما من تسليم عدم المقدم

وأما الجهات فإذا أردت اعتبارها في هذه القضايا في المتصلات أولى والجهة هي جهة الاتصال لاجهة أجزاء القضية كما كان في الإيجاب والسلب والكلية والجزئية فالمتصلة الكلية الضرورية هي أن يكون الاتصال فيها دائما مع أي وضع كان للمقدم سواء كان اتصال موافقة أو اتصال لزوم كقولنا كلما كان الشيء إنسانا فهو حيوان وأما الوجودية الكلية اللزومية التي لا ضرورة فيها فهي التي يوجد فيها اللزوم مع كل وضع إلا أنه لا يدوم مع دوام الوضع كقولهم كلما كان هذا إنسانا فهو متمنفس أو كلما طلعت الشمس فهي توافي السمات وأما الاتفاقية فجها الضرورية فيما فيه دوام التالي مع دوام المقدم وأما الوجودية الاتفاقية التي لا تدوم دوام الوضع وم (٤) مع ذلك توجد مع كل وضع فرعا لم توجد لانه اذ لم يكن لزوم ولا دوام فيكون مثل هذا عروضا اتفاقيا فيه - ما فرعا لم يعرض التالي الذي لا دوام له ولا لزوم بل يكون ممكنا عروضا فاذن جهة الامكان انما هي في المتصلات الاتفاقية وجهة الوجود في اللزومية وجهة الضرورية فيهما جميعا

وأما حال التناقض فيها فهو كما عرفته في العمليات فقولنا كلما كان نقيضه « ليس كلما كان » ونقيض قولنا دائما إما « ليس دائما » ونقيض ليس البتة « قد يكون » في المتصل والمنفصل وليراع في التناقض اتحاد القضيتين في المقدم والتالي والجزء والكلي والزمان والمكان والشرط والاضافة والقوة والفعل

(١) ويكون ج د كما تقول لا يهضم حق وأناحي وكافي الحديث لا يسرق السارق وهو مؤمن فبعض هذا إما أن لا يهضم حق فأبقى حيا وإما أن لا أكون حيا فليهم بعدموتي وإما أن لا يسرق السارق فيكون مؤمنا وإما أن لا يكون مؤمنا أن سرق ولوجعلها المصنف في صورة مانعة الجمع لكان أجود كأن يقال الشخص إما سارق أو مؤمن وإما إما مهضوم الحق وإما حي أي لا يجتمع هضم حق وحياتي

(٢) أو يكون أب كما تقول لا يكون اللص في القرية أو يقبض عليه فهو في قوة كلما كان في البلد قبض عليه من المتصلات وفي قوة إما أن لا يكون في القرية وإما أن لا يقبض عليه من المنفصلات أي لا تخلو منقته من أحد السالمين لانه ان خلا منهم - ما كان في القرية وقبض عليه ولا منقته في هذا وأرى من الصواب أن مثل هذا التأليب هو في معنى المتصلات لا غير لان تحويله الى المنفصل يخرجها الى ما لا يكاد يفهم

(٣) ليس يكون ج د الخ يصح أن تمثل له بالثال السابق بأن يقال لا يكون اللص في البلد اذ لا يقبض عليه رتقول لا يكون الحاسد على حاله الا وهو مستخوط عليه وهذا كله في معنى الملازمة والاتصال وفي رده الى الانفصال تكلف ظاهر

(٤) ومع ذلك توجد مع كل وضع كقولك كلما كان الفرس صاهلا كان زيدا الكاتب متحرك الاصابع

وأما العكس أما في الاتصال فهو جعل التالي مقدما والمقدم تاليا مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق والكذب بحاله فعكس السالب الكلي سالب كلي وعكس الموجب الكلي موجب جزئي وعكس الموجب الجزئي موجب جزئي ولا عكس للسالب الجزئي
وأما الانفصال فليس هنالك مقدم وتال بالطبع بل كل واحد منهما يجوز أن يقدم ويؤخر والانفصال بحاله ولنقتصر من أحكام القضايا على هذا القدر

(الفصل الرابع)

في القياسات الشرطية من الاقترانات

والاقتران إما أن يقع بين متصلين أو منفصلين أو بين حلي ومتصل والشركة في المقدم أو في التالي أو بين حلي ومنفصل أو بين متصل ومنفصل ولستنا نؤثر استيفاء الكلام في هذه الاقترانات بأسرها فان منها ما هو بعيد عن الطبع لا يستبين انتاجه الا بكلفة شديدة ولا يليق بالمختصرات التعرض للامور الوحشية فلنقتصر على ما هو قريب من الطبع السليمة انتاجه فن شاء الوقوف على جميع هذه الاقترانات ناتجها وقيمها فليطلبه من كتب أفضل المتأخرين المستقل باستخراج أكثر أحكامها وقيمتها الناتجة عن العقيم منها دون من تقدمه وان أخر الله في الأجل فسنفرد لهذه الاقترانات كتابا جامعاً للألوف والغريب منه

فأما الاقتران بين المتصلين فالناتج منها ما تكون الشركة بين المقدمتين في جزء تام أي في مقدم أو بال وحينئذ تتألف منها اشكال ثلاثة كاشكال الجمليات لانه اما أن يكون المشترك فيه تالي احدها ما تقدم الاخرى وهو الشكل الاول أو تالي المقدمتين جميعا وهو الشكل الثاني أو مقدمهما وهو الشكل الثالث ويجب أن يراعى ههنا أيضا شرائط الجمليات من ايجاب الصغرى وكلية الكبرى في الاول وكلية الكبرى وكون احدها سالبة في الثاني وايجاب الصغرى وكون احدها كلية في الثالث والنتيجة في جميعها شرطية والاول ينتج الكليين والجزئيين جميعا والثاني لا ينتج الا سالبة والثالث لا ينتج الا الجزئية وتشتك الثلاثة في أن لا قياس فيها عن جزئيتين ولا سالبتين ولا سالبة صغرى كبراهما جزئية

ومثال الاول كلما كان a ب فج د وكلما كان ج د فه ز ينتج كلما كان a ب فه ز
وعليك أن تعدّ ضروبه الباقية ومثال الثاني كلما كان a ب فج د وليس البتة اذا كان a ز
فج د ينتج ليس البتة اذا كان a ب فه ز وعدّ ضروبه الباقية بنفسك ومثال الثالث كلما كان a ب فج د وكلما كان a ب فه ز ينتج قد يكون اذا كان ج د فه ز وضروبه كضروب الجمليات

وأما الاقتران بين المنفصلات فلا يتألف بين الحقيقةيتين منها قياس الا أن تكون الشركة في جزء غير تام وهو جزء تال أو مقدم والمطبوع ما كان على هيئة الشكل الاول وشرائط انتاجه أن تكون الصغرى موجبة كانت جزئية أو كلية ويكون الجزء المشترك فيه موجبا والكبرى كلية سالبة كانت أو موجبة ومثاله إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا وكل زوج فهو إما زوج الزوج وإما زوج الفرد فقط وإما زوج الزوج والفرد ينتج أن هذا العدد إما زوج وإما زوج الزوج وإما زوج الفرد فقط وإما زوج الزوج والفرد

وأما الاقتران الكائن بين المتصل والجلي فالقريب من الطبع منه هو أن يكون الاشتراك بين تالي المتصل والجلي لا يمينه وبين المقدم ولنضع الجلي أيضاً أولاً مكان الكبرى في تألف منهما اشكال ثلاثة الاول أن يكون الاشتراك في محمول التالى وموضوع الجلي وشريطته في النتائج أن المتصلة إن كانت موجبة فيجب أن يكون التالى موجبا والجلي كلياً كالحال في الجليات والنتيجة شرطية مقدمة مقدماتها مقدم المتصل وتاليها ما تكون نتيجة التالى والجلي لو انفردا مثاله ان كان $أ ب$ فكل $ج د$ وكل $د ه$ ينتج ان كان $أ ب$ فكل $ج ه$ وعد ضروريه بنفسك

الثاني أن يكون الاشتراك في محمول التالى والجلي وشرائطه ان كانت المتصلة موجبة كما قيل في الثاني من الجليات من كلية الكبرى وكون الجلية أو التالى سالبا مثاله ان كان $أ ب$ فلا شئ من $ج د$ وكل $د ه$ ينتج ان كان $أ ب$ فلا شئ من $ج ه$

الثالث أن يكون الاشتراك في موضوع التالى والجلي وشريطته ان كانت المتصلة موجبة كما قيل في الثالث من الجليات من كون التالى موجبا وكون احدهما كلية مثاله ان كان $أ ب$ فكل $ج د$ وكل $ج ه$ ينتج ان كان $أ ب$ فبعض $د ه$ وأما ان كانت سالبة فيحدث اشكال ثلاثة أخرى بعيدة عن الطبع لاندكرها ولنضع الجلي مكان الصغرى فيحدث أيضاً اشكال ثلاثة والشرائط فيها ان كانت المتصلة موجبة ماذكرناه وان كانت سالبة فهي من جملة ما لاندكره

الاول كل $ج ب$ وان كان $ه$ فكل $ب ا$ ينتج ان كان $ه$ فكل $ج ا$
الثاني كل $ج ب$ وان كان $ه$ فلا شئ من $أ ب$ ينتج ان كان $ه$ فلا شئ من $ج ا$

الثالث كل $ج ب$ وان كان $ه$ فكل $ج ا$ ينتج ان كان $ه$ فبعض $ب ا$
وأما الاقتران بين المنفصل والجلي فان كانت الجلية صغرى كان القريب من الطبع ما هو على منهاج الشكل الاول وهو أن تكون الجلية موجبة ومحمولها موضوع أجزاء الانفصال كله وتكون المنفصلة كلية ومثاله كل متحرك جسم وكل جسم لمانبات أو جساد أو حيوان فكل متحرك لمانبات أو جساد أو حيوان وقد ينتج منه على منهاج الثالث أما على منهاج الثاني فلا ينتج

وان كانت الجلية كبرى فاما أن تكون قضية واحدة أو قضايا وان كانت قضايا فاما أن تكون مشتركة في محمول واحد أو لا تكون بل لكل واحدة منها محمول على حيماله والقريب من الطبع أن يكون الاقتران مع جليات بعدد أجزاء الانفصال ويجب أن تكون مشتركة في محمول واحد وتكون على منهاج الشكل الاول وتكون المنفصلة وأجزاؤها موجبة والجليات كليات وتكون أجزاء الانفصال مشتركة في حدها الموضوع ولكل جلي اشتراك مع أجزاء الانفصال في جزء فالنتيجة جلية وهذا هو الاستقراء التام وستعرف الاستقراء بعد هذا وأفضل المتأخرين يسمى هذا الاقتران القياس المقسم ومثاله كل متحرك لمان أن يكون حيوانا ولمان أن يكون نباتا ولمان أن يكون جسادا وكل حيوان جسم وكل جساد جسم وكل نبات جسم فكل متحرك جسم

وقد يدرك منه ع^(١) لى سبيل الشكل الثاني والشرط بين أجزائه وأجزاء الجليات ما هو الشرط بين الجليين في الثاني ولا يكون ع^(٢) لى سبيل الشكل الثالث إلا أن تكون المنفصلة موجبة وأن تكون

(١) على سبيل الشكل الثاني فتقول في المال بعد المنفصلة ولا شئ من العقل بحيوان ولا شئ من العقل نبات ولا شئ من العقل جساد وينتج لا شئ من العقل بمتحرك بعقل

(٢) على سبيل الشكل الثالث كما يقال اما أن يكون العامة عاين ولمان أن يكون أوليا وهم غافلين ولمان أن يكون رؤساء دينهم غافلين والعامة مذنبون في عقلتهم وأولياؤهم مذنبون في عقلتهم ورؤساء دينهم مذنبون في عقلتهم ينتج بعض الغافلين مذنبون في عقلتهم

الشركة في كل شيء أعني أن يكون في أجزاء الانفصال أو أجزاء الجمليات كل شيء يكون مشاركا لكل شيء أو جزئيا من قرينه

وان كانت الجمليات الكثيرة لا تشترك في محمول واحد فالشرائط بعينها ما ذكرناه غير أن النتيجة منفصلة بمعنى عدم الخلط لعدم الاجتماع (١) وموضوع المنفصلة ومحمولات الانفصال هي محمولات الجمليات مثاله كل عدد إما زوج وإما فرد وكل زوج منقسم بتساويين وكل فرد لا ينقسم بتساويين فكل عدد إما منقسم بتساويين أو غير منقسم بتساويين وان كانت الجمليسة واحدة فالنتيجة أيضا منفصلة بمعنى عدم الخلط وأجزاءها أجزاء المنفصلة التي هي جزء القياس لكن محمول الجمليسة بدل موضوع (٢) وعنها

وأما الاقتران بين متصل ومنفصل فهو إما في جزء تام وينبغي أن تكون المتصلة صغيرة والمنفصلة كبرى والمنفصلة موجبة واحداهما لا محالة كلية ومالم تكونا كليتين لم تكن النتيجة كلية فيجوز أن يقال أنه ينتج متصلة ويجوز أن يقال أنه ينتج منفصلة مثاله ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن يكون النهار موجودا وإما أن يكون الليل موجودا ينتج على وجهين إما متصلة هكذا فان كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا أو منفصلة هكذا إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون الليل موجودا وإما في جزء غير تام ويجب في الطبيعي منه أن يكون محمول التالي موضوعا في أجزاء الانفصال والتالي كليا موجبا ينتج الانفصال على الباقي من التالي وتكون النتيجة متصلة منفصلة التالي مثاله ان كان هذا الشيء كثيرا فهو ذو عدد وكل ذي عدد فاما زوج وإما فرد ينتج انه ان كان هذا الشيء كثيرا فاما زوج وإما فرد

واعلم أن كل اقتران أمكن بين جمليسة وشرطية فان مثاله يمكن بين متصلة وبين تلك الشرطية بشرط أن يكون ذلك الجزء الشرطي متصلا فتثبت المشاركة بين هذه المقدمة المتصلة وبين ذلك الجزء المتصل إما في المقدم أو التالي وهذا القدر من الاقتران الشرطية كاف في هذا الكتاب

وربما يعترض فيقول لا حاجة الى هذه القيسة الشرطية فان القضايا الشرطية وان لم تكن كلها ينسب مستغنية عن القياس لكن يمكن ردها الى الجمليات بأن يقال في المتصلة ج د لازم ا ب وفي المنفصلة معانده والاكتفاء في بيانها بالاقيسة الجمليسة فجوابه أنا لو كنا نخفف عن أنفسنا في صناعة المنطق مؤنة تكثير القياسات الناتجة لمطلوب واحد لسبب الاكتفاء بما يقوم مقامها لا كتفينا بالشكل الأول الناتج للمطالب الأربعة بل لا كتفينا بالناتج للوجوب منه أو السالب اذا الموجبات يمكن ردها الى السوالب والسوالب الى الموجبات المعادة دولة لكن لم نكتف بل أعادنا لكل مطلوب ما يمكن أن يكون طريقا اليه وفاء بكل الصناعة وكفاء عن تغيير القضايا عن نظمها الطبيعي فما بالناتج ثرها هنا الاختصار والجود على طريق واحد ربما لم يكن استعماله الا بتكلف تغيير القضايا عن وضعها المطبوع مع أن مقصودنا أن نعهد طريقا الى نتائج الشرطيات من حيث هي شرطية والاقيسة الجمليسة لا تنتج ذلك وأكثر المطالب الهندسية شرطي فبان بهذا فساد هذا الاعتراض

(١) وموضوعها أي موضوع النتيجة هو موضوع المنفصلة ومحمولات الانفصال أي في النتيجة هي محمولات الجمليات في القياس

(٢) بدل موضوعها فتقول في القياس كل عدد إما زوج وإما فرد وكل زوج ينقسم بتساويين والنتيجة كل عدد إما فرد وإما منقسم بتساويين فقد حذف موضوع الحماية وهو الزوج من المنفصلة التي هي النتيجة وأثبت محمول الجمليسة مكانه فيها

(الفصل الخامس)

في القياسات الاستثنائية

واذ قد فرغنا من القياسات الاقترانية جملها وشرطها الخدير بنا الاقبال على بيان الاستثنائيات وهي التي يوجد المطلوب أو نقيضه فيها بالفعل وهو مؤلف من مقدمتين احدهما شرطية للاحالة والاخرى استثنائية فيستثنى أحد جزأي الشرطية أو نقيضه فينتج الجزء الآخر أو نقيضه فان كان المستثنى من جزأي الشرطية جملها كانت المقدمة الاستثنائية جملية وان كان شرطيا كانت شرطية والشرطية ان كانت متصلة لم ينتج فيها الا استثناء عن المقدم أو نقيض التالي أما استثناء نقيض المقدم أو عين التالي فغير ناتج وعين المقدم اذا استثنى ينتج عين التالي مثاله ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فينتج أنه حيوان فان استثنيت نقيض المقدم وقلت لكنه ليس بانسان لم يلزم منه أنه حيوان أو ليس بحيوان واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم مثاله لو قلت في مثالي انك ليس بحيوان فيلزم منه أنه ليس بانسان فان استثنيت عين التالي وقلت لكنه حيوان لم يلزم منه أنه انسان أو ليس بانسان

وقد اعتمد بعضهم أن المقدم والتالي اذا كانتا ملازمين انعكس كل واحد منهما على الآخر بالضرورة فينتج فيه استثناء نقيض المقدم وعين التالي والحق أن ذلك ليس يتجه بحسب صورة القياس بل بحسب مادته واللازم بحسب الصورة هو ما يلزم منها بحيث لو جردناها عن المواد وأحضرناها للذهن قضى يلزم أمرتانها وما يلزم من مفهوم قولنا ان كان ا ب ف ج د هو أن ج د لا بد منه عند وجود ا ب وأن ا ب لا يتصور وجوده دون ج د فأما أن ا ب لا بد منه عند وجود ج د أولا لا يتصور وجود ج د دون ا ب فليس واجبا من صورة المقدمة بل من مادة دون مادة ولوراعينا النتائج اللازمة بحسب المواد الخاصة لحكمنا في الشكل الثالث بأنه قد ينتج كليا ان كان المحمول فيه مساويا للموضوع وحكمنا في الثالث والرابع من الاول بكليته النتيجة اذا كان موضوع الصغرى مساويا للمحمول وحكمنا بانعكاس الكلّي الموجب كليا أيضا في بعض المواد المتساوية الحمل والوضع لكن ذلك أمر خارج عن مفهوم القضايا والمقدمات من حيث صورها ولا التفات اليه

وأما ان كانت الشرطية منفصلة فلا يخلو إما أن تكون حقيقية وهي التي تمنع الخلو والاجتماع معا أو غير حقيقية والحقيقية إما أن تكون ذات جزأين فقط أو ذات أجزاء متناهية أو غير متناهية فان كانت ذات جزأين فاستثناء عين أيهما كان ينتج نقيض الآخر واستثناء نقيضه ينتج عين الآخر مثاله هذا العدد إما أن يكون زوجا أو فردا لكنه زوج فينتج أنه ليس بفرد لكنه فرد فليس بزواج لكنه ليس بزواج فهو فرد لكنه ليس بفرد فهو زوج وان كانت ذات أجزاء متناهية ينتج استثناء عين كل واحد نقيض البواقي أو منفصلة سالبة من البواقي مثاله كل عدد فهو إما زوج الزوج أو فرد الفرد أو زوج الزوج والفرد أو فرد أول أو فرد مركب لكنه زوج الزوج فينتج إما نقيض البواقي وهو انه ليس بزواج الفرد ولا زوج الزوج والفرد أول ولا مركبا أو منفصلة سالبة من البواقي وهو ليس بالعدد إما زوج الفرد أو زوج الزوج والفرد أو الفرد الأول أو المركب وان استثنيت نقيض واحد وقلت لكنه ليس بزواج الزوج فينتج أنه إما زوج الفرد أو زوج الزوج والفرد أو فرد أول أو فرد مركب

وان كانت الاجزاء غير متناهية فلا فائدة في استعمالها لان رفع الكل لوضع الواحد لا يمكن ووضع

الواحد لرفع الكل لا يفيد لانه ان كان الغ^(١) رضى هو ما وضع فوضعه ليس مستفاداً من القياس وان كان الغرض ما يرفع فذلك غير حاصل في التصور

وأما الغير الحقيقية فان كانت مانعة الخلو فينتج استثناء القبيض فيها عين الآخر ولا ينتج فيها الاستثناء العين مثله إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يغرق لكنه ليس في البحر فينتج أنه لا يغرق لكنه يغرق فينتج أنه في البحر ونعني بالبحر كل ماء مغرق ولو استثنيت عين واحد منها لم يلزم منه نتيجة مثل أن تقول لكنه في البحر فلا يلزم منه أن يغرق أو أن لا يغرق أو تقول لكنه لا يغرق فلا يلزم منه أنه في البحر أو ليس في البحر ومن هذه ما تستعمل محرفة كقولك لا يكون زيد يغرق أو هو في الماء وكذلك لا يكون زيد يغرق وهو ليس في الماء فلو لا يكون فيه الجزآن بحر أي الاصل فينتج فيه استثناء نقبيض أيهما كان عين الآخر وما أحك بدجزأيه فقط بجزء الاصل فينتج فيه استثناء نقبيض الجزأين الموافق لجزء الاصل نقبيض المخالف واستثناء عين الجزء المخالف عين الموافق وكذلك ان كانت المنفصلة عن سالتين فحكم النتائج فيها وفي محرفتها الموافقة للاصل في الجزأين والموافقة له في أحدهما فقط هو ما ذكرناه والمثال فيه قولك إما أن لا يكون هذا نباتاً وإما أن لا يكون جادا فتارة تحذفها الى قولك لا يكون هذا نباتاً وهو جاد ونارة تحذفها الى قولك لا يكون هذا نباتاً ولا يكون جادا فاستثناء نقبيض أحد جزأي المحرفة الثانية ينتج عين الآخر وأما في أولاهما فاستثناء نقية^(٤) من الجزء الموافق لجزء الاصل ينتج نقبيض المخالف واستثناء عين المخالف ينتج عين الموافق واستنتاج عين الموافق من عين المخالف في محرفات مانعة الخلو لم نره لأحد قبلنا ومن الله التوفيق

وان كانت مانعة الجمع أنجب فيها استثناء العين نقبيض الآخر ولا ينتج استثناء نقبيض شيئاً كما اذا قلت إما أن يكون هذا العدد زائداً أو ناقصاً لكنه زائد فيلزم أنه ليس بناقص أو ناقص فيلزم أنه ليس بزائد ولوقلت ليس بزائد أو ليس بناقص فلا يلزم منه انه ناقص أو زائد أو نقبيضهما واعلم أن القياسات المنفصلة انما تتم بالتصلات أما المنفصلة الحقيقية وهي التي تدخلها اللفظة لا يخلو

(١) ان كان العرض هو ما وضع الخ أي ان كان المطلوب من القياس هو ما وضعه من الأجزاء فموضع ما ليس مستفاداً من القياس لان موضع الاستثناء فيه فلا يصح أن تكون مطلوبة به فهي مستفاده من القياس ل هي إما بداهية أو معروفة من طريق أخرى وان كان العرض من القياس هو رفع ما يرفع ما يرفع مع برمتاء وما لا يتماهى لا يحصل في التصور حتى يتأتى ملاحظة رفعه بالتفصيل هذا تقر بما قل المصنف والصحيح أن المنفصلة ذات الأجزاء الغير المتماهية لا وجود لها في العرض فلا يصح أن تكون جزء قياس فان مؤلف القياس لا بد أن يقف عند حد حتى يأتي بالمقدمة الثانية ومضى وقف انتهت الأجزاء ثم اذا جاز أن يؤلف قياس من مقدمة غير متماهية الأجزاء ومن استثنائية فليجرب أن يكون العرض رفع ما يرفع لانه حاصل في التصور إجمالاً اذا قلت هذا العدد إما ثلاثة أو أربعة الخ لكنه ثلاثة كانت النتيجة أنه ليس شيئاً مما عدا الثلاثة

(٢) ما يكون فيه الجزآن بحر أي الاصل كفي قولك لا يغرق زيد أو هو في الماء فان لا يغرق أو لا يكون يغرق هو الجزء الثاني في مانعة الخلو السابقة «وهو في الماء» هو الجزء الأول «اذا رقت لا يكون يغرق أي بأن عرق في الثاني وهو انه في الماء وادارعت أنه في الماء في الاول وهو لا يغرق

(٣) وما أحدهم أنه فقط بجزء الاصل كما في قولك لا يغرق زيد وهو ليس في الماء فالوافق هو «لا يغرق زيد» والمخالف هو «هو ليس في الماء» فاما استثنيت نقبيض الموافق فقلت لكنه يغرق ينتج نقبيض المخالف وهو انه في الماء واما استثنيت عين المخالف فقلت انه ليس في الماء عين الموافق وهو لا يغرق

(٤) قبيض الجزء الموافق الخ الجزء الموافق هو «لا يكون ما نا» ونقيضه انه نبات واستثناء هذا النقيض ينتج انه ليس بما هو قبيض المخالف الذي هو «هو حماد» وقس النقية

فكأنك قلت فيها اذالم يحل الامر عن هذا وهذا ولا يجتمعان فيه وليس أحدهما فهو الآخر أو هو أحدهما فليس الآخر وأما غير الحقيقة في كل واحد من قسميها اضمار اذا صرح به عادت الى متصلة ومنفصلة أما في مانعة الخلو فكأنك قلت إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يكون فان لم يكن فيلزمه أن لا يغرق فاضمر فيها تقيض يكون وأورد لا زمة بدله فاذا صرح بالنقيض عاد الى متصلة ومنفصلة وفي مانعة الجمع أيضا تقديره إما أن يكون نباتا وإما أن لا يكون فان لم يكن في (١) ككن أن يكون جادا

(الفصل السادس)

في القياسات المركبة

أما أنه لا يتم قياس الامن مقدمتين فلا أن المطلوب يعلم بعدم ما هو مجهول بشئ غيره وذلك الشئ لا بد من أن تكون له نسبة الى المطلوب بسببها يحصل العلم وتلك النسبة إما أن تكون الى كلية المطلوب أو جزء جزء منه فان كانت الى كليته فانما تكون بان يلزم المطلوب وضع شئ أو رفعه وهذا هو القياس الاستثنائي وان كانت النسبة الى جزء جزء من المطلوب فلا بد من أن تكون تلك النسبة بحيث توقع بين جزأى المطلوب نسبة هي المطالبة في الحكم وانما يكون ذلك بأن يوجد شئ واحد جامع بين الطرفين بأن يوجد لاحدهما ويوجد الآخر له أو يسلب عنه أو يوجد لاحدهما ويسلب عن الآخر أو يوجد له الطرفان أو يوجد له أحدهما ويسلب عنه الآخر وهذه هي الاشكال الثلاثة الخلية الملتزمة من مقدمتين ويمكن أن ترددها (٢) اذا اعتبار الى الشرطيات الاقترابية واذا انتظمت مقدمتان على إحدى هذه النسب المذكورة كفي ذلك في نتائج المطلوب

لكنه قد توجد مقدمات كثيرة فوق اثنتين مسوقة نحو مطلوب واحد فيظن أن ذلك قياس واحد وليس كذلك بل هي قياسات كثيرة سبقت لبيان مقدمات القياس القريب من المطلوب أو ما فوق (٣) هما ومقدمتا القياس اذ لم تكونا بينهما بنفسهما احتاجنا أيضا الى قياس بينهما حسب احتياج المطلوب الاول وربما اختل (٤) لظهور هذه المقدمات المتناسقة الاستقراء والتشثيل أيضا واستعرفهما ومثل هذا يسمى القياس المركب

وقد يكون موصولا وقد يكون مفصولا أما الموصول فهو الذي لا تطوى فيه النتائج بل تذ كر مرة بالفعل نتيجة ومرة مقدمة كقولك كل ب ج وكل ج د فكل ب د ثم نقول من رأس كل ب د وكل د ه فكل ب ه والمفصول هو الذي فصلت عنه النتائج فلم تذ كر كقولك كل ب ج وكل ج د وكل د ه فكل ب ه

- (١) فيمكن أن يكون حمادا فالجماد أحص من النقيض المصمر ومرد من أفراد له وهذا لا يجتمع مع الابات
(٢) تردها الاعتبار الخ أي عندك أن تجري هذه الصور التي تقدمت في الجامع بين طرفي المطلوب حتى تكون الاشكال الثلاثة في الاقترايات الشرطية كما جرى ذلك في الخليات
(٣) أو ما فوقهما أي فوق مقدمي القياس القريب من المطلوب والمراد مما فوقهما ما يسبقهما من المقدمات التي بألف منها القياس المؤدى الى كل منهما ما فقد تكون مقدمات القياس المستدل به على إحدى مقدمات القياس القريب نظرية فتحتاج الى البيان
(٤) اختلط هذه المقدمات أي رعا وقع الاشتباه بين هذه المقدمات المتناسقة وبين الاستقراء والتشثيل مع وجود

الفرق الطاهر بينهما وبينهما كما استعرفه فيما بعد

واعلم أن من المحدثين من أتى بقياس اعتقده زائدا على ما ذكرناه من الأقيسة البسيطة وليس كذلك بل هو قياس مما ذكرناه طويلا فيه نتيجة وهو أن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإن كان النهار موجودا فالأعشى يبصر والشمس طالعة فالأعشى يبصر لكن هذا الغاي يلزم من نتيجة حذف ولم يصرح بها ويمكن تقدير حذف النتيجة على وجهين (أحدهما) ما ذكره أفضل المتأخرين وهو أن النتيجة المحذوفة هي أن النهار موجود فكأنه استثنى مقدم المقدمة الأولى وهو أن الشمس طالعة وألزم منه أن النهار موجود ثم من وجود النهار يلزم لا محالة إبصار الأعشى وإذا استعملت المقدمة الأولى في القياس الاستثنائي فلا محالة تكون النتيجة المحذوفة ما ذكره (والوجه الآخر) ما تكلفناه وهو أن تستعمل المقدمتان جميعا للقياس الافتراضي الشرطي المركب من مقدمتين متصلتين الأوسط فيه تالي إحداهما ومقدم الأخرى وهو الوجه الثاني وحينئذ تكون النتيجة المحذوفة أن كانت الشمس طالعة فالأعشى يبصر ثم إذا وضع أن الشمس طالعة لزم لا محالة أن الأعشى يبصر من غير تقدير حذف وجود النهار

(الفصل السابع)

في قياس الخلف

ومن جملة القياسات المركبة قياس الخلف وهو الذي يثبت حقيقة المطلوب ببطالان نقيضه والحق لا يخرج عن الشيء ونقيضه فإذا بطل النقيض تبين المطلوب وهو مركب من قياسين أحدهما قتراني والآخر استثنائي وصورت^(٢) « وليكن المطلوب أن كل أ ب » هي أن نقول أن لم يكن كل أ ب فليس

(١) وإذا استعملت المقدمة الأولى الخ حاصل ما قاله أن أفضل المتأخرين يجعل جملة « والشمس طالعة » استثناء لمقدم قوائنا « أن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود » فيجزم « النهار موجود » ويجعل جملة « أن كان النهار موجودا فالأعشى يبصر » مقدمة بدلية علم وضع مقدمهما من نتيجة القياس الاستثنائي السابق وهو « أن كانت الشمس طالعة فالنهار موجودا » والشمس طالعة فالنهار موجود » ومتى وضع مقدم هذه الشرطية أي « أن كان النهار موجودا فالأعشى يبصر » كانت النتيجة « الأعشى يبصر » وعلى هذا يكون هذا القياس قياسين استثنائيين أحدهما أنتج أن النهار موجود والآخر أنتج أن الأعشى يبصر أما على الوجه الآخر الذي قال المصنف أنه تكلفه فالتصلتان مقدمتان لقياس افتراضي شرطي من أول الشكل الأول هكذا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكما كان النهار موجودا فالأعشى يبصر ينتج « كلما كانت الشمس طالعة فالأعشى يبصر » وهذه هي النتيجة المحذوفة فتعملها مقدمة لقياس استثنائي وتسمى مقدمها جملة « الشمس طالعة » فينتج « الأعشى يبصر » وعلى هذا الوجه يكون التركيب من قياس افتراضي وآخر استثنائي ولا حاجة لتقدير أن النهار موجود على أنه نتيجة محذوفة

(٢) وصورته الخ هذه الصورة على الترتيب الذي ذكره ليست بعلامة في قياس الخلف والامتناع في التفصيل الآتي في قوله واعلم أن المطلوبات الأربعة الخ فله صرح بأن بقيصر المطلوب يصح أن يجعل كبرى في افتراضي الخلف حتى ينتج المحال من أي شكل من الأشكال سوى الأول في المطلوب الموجب الكلي وعلى الترتيب الذي ذكر في هذه الصورة يكون بقيصر المطلوب دائما إلى افتراضي صغرى الافتراضي الشرطي والمقدمة الصادقة كبرى في هذا القياس فيكون النقيض صغرى في التأليف دائما فلا يأتي التفصيل الذي يذكر

وأما قياس الخلف الحقيقي هو أنه لو صدق النقيض لجاز أن يؤلف منه مع المقدمة الصادقة قياس من شكل كذا سواء كان النقيض صغرى أو كبرى ولو تألف هذا القياس لا ينتج كذا ينتج لو صدق النقيض لكان كذا وهذا التالي هو النتيجة المحالة فيوضع بقيصرها فينتج كذب المقدم وهو صدق النقيض فيثبت المطلوب وانصرف لأمثلة في الاستدلال على المطلوب الكلي الموحى على أنه نتيجة من أول الشكل لاول . قول كل ب ح وكل ج أ ينتج كل أ وهو مطلوب ما فلم يصدق هذا المطلوب اصدق بقيضه وهو ليس كل أ وعدمه مقدمة صادقة في صغرى القياس

كل ا ب وكل ج ب مقدمة صادقة معنا فيكون قياسا اقترانيا من مقدمة متصلة وجلية ينتج ان لم يكن كل ا ب فليس كل ا ج ثم تستعمل هذه النتيجة مقدمة في قياس استثنائي وتستثنى نقيض تاليها فتقول ان لم يكن كل ا ب فليس كل ا ج لكن كل ا ج ينتج نقيض المقدم وهو ان كل ا ب وحاصله راجع الى أخذ نقيض المطلوب مع مقدمة صادقة على تأليف قياسى ينتج محالاً يستدل به على كون النقيض محالاً لا يلزم المحال من المقدمة الصادقة ولا من التأليف الصحيح فتعين لزومه من نقيض المطلوب فهو المحال فنقيضه الذى هو المطلوب حق

واعلم أن المطلوبات الاربعة كلها الا الكلى الموجب يمكن أن تبين من كل شكل بالخلف أما الكلى الموجب فيبين من الشكلى الآخر دون الاول وذلك لان نقيضه سالبة جزئية ولا يمكن أن تجعل صغرى الاول لانها سالبة ولا كبراه لانها جزئية لكن يمكن أن تجعل صغرى الثانى وكبرى الثالث وأما الكلى السالب فيمكن أن يبين بالاشكال الثلاثة لان نقيضه جزئية موجبة ويمكن أن تجعل صغرى الاول والثانى وصغرى الثالث وكبراه أيضاً

وأما الجزئية الموجبة فنقيضها سالبة كلية وتبين بالاشكال الثلاثة بأن تجعل كبرى الاول والثالث وصغرى الثانى وكبراه أيضاً
وأما السالبة الجزئية فنقيضها موجبة كلية ولا خفاء بامكان جعلها صغرى وكبرى الاشكال الثلاثة

واعلم أن الخلف معاً يمكن رده الى المستقيم بأن يؤخذ (١) ذنقيض التالى المحال ويقرن بالمقدمة الصادقة فينتج على الاستقامة المطلوب الاول ولا يجب أن يرتد عند الاستقامة الى الشكل المستعمل فى الخلف معاً فان كان كلياً موجباً فلا شك أن بيانه من طريق الخلف معاً بالثانى والثالث فاذا ارتد منها الى الاستقامة صار الشكل الاول

وأما الكلى السالب فيبانه من طريق الخلف معاً يمكن بالاشكال الثلاثة لكن المقدمة الحقة ان كانت سالبة واستعملت على هيئة الشكل الاول أو الثالث فاذا ارتد الى الاستقامة منها (٢) ارالشكل

وهى كل ج ب ج فيصح ان يؤلف منها ومن النقيض قياس من الشكل الثالث على أن يكون النقيض كبراه هكذا كل ج ب وليس كل ب ا لينتج من خامس الثالث ليس كل ج ا فلو صدق النقيض لصدق ليس كل ج ا لكن كل ج ا محكم كبرى القياس الصادقة فلا يكون النقيض صادقا فيكون المطلوب صادقا فلا وسط بينهما ولذلك قال المصنف وحاصله راجع الى أخذ نقيض المطلوب مع مقدمة صادقة الخ أى بدون الترام لصورة معينة فى التأليف واعماجا بتلك الصورة على أنهما من قبيل المثال الذى لا يلزم

(١) بأن يؤخذ نقيض التالى المحال الخ التالى المحال فى مثال المصنف هو ليس كل ا ج ونقيضه هو كل ا ج وهو الموضوع فى الاستثنائية فيجعل صغرى والمقدمة الصادقة كبرى هكذا كل ا ج وكل ج ب لينتج من أول الاول كل ا ب وهو المطلوب وقد كان القياس فى الخلف من الشكل الثانى وهذا الرد الى المستقيم رجع الى الاول كما رأيت والتالى المحال يسمى أيضاً بالنتيجة المحالة تسامحاً لانه فى نتيجة اقتران الخلف وتسمية المصنف لقياس الخلف بالخلف معالانه خلف حصل بين نتيجة القياس الاقترانى الذى استعمل فى الدليل على فرض صدق النقيض وبين القضية الصادقة فقد تخالفهما

(٢) صار الشكل الثانى الخ لنفرض أن المطلوب السالب الكلى لاشئ من ج ب والقضية الصادقة السالبة لاشئ من ج ا ثم نقول لو لم يصدق لاشئ من ب ح لصدق بعض ب ج ولاشئ من ح ا فلو لم يصدق لاشئ من ب ج لصدق بعض ب ليس ا وهو محال فان كل ب ا فاذا أردت ان تردا لقياس الى المستقيم وقد كان من الشكل الاول كما ترى لعدا فى الاستقامة الى الثانى فانك تأخذ نقيض التالى المحال مع المقدمة الصادقة فتقول كل ب ا

الثاني وان استعملت على هيئة الثاني حصل الاول عند ارتداده الى الاستقامة وان كانت المقدمة
الحقة موجبة فلا يمكن استعمالها في البيان الخلفي مع الا في الاول والثالث فان استعملت كبرى
فيهما فارتداده منهما عند الاستقامة الى الثاني وان استعملت صغرى في الثالث ارتد عند الاستقامة
الى الاول

وأما الجزئي الموجب فيمكن البيان الخلفي فيه بالاشكال الثلاثة فاذا ارتد الى الاستقامة ص (٢) ار الاول

ولاشئ من ج ا لينتج المطلوب وهو لاشئ من ب ج من أول الثاني هذا اذا استعملت السالبة الصادقة على هيئة
الشكل الاول

فان استعملت على هيئة الشكل الثالث كما لو كان المطلوب لاشئ من ب ا والمقدمة الصادقة لاشئ من ب ج فقلت
لولم يصدق لاشئ من ب ا لصدق بعض ب ا ولاشئ من ب ج فلولم يصدق لكل بعض ا ليس ج
من سادس الثالث لكن هذا محال فان كل ا ج فلأردت الرد الى المستقيم لرجعت من الثالث الى الثاني وقلت
لاشئ من ب ج وكل ا ج لينتج من ثاني الثاني لاشئ من ب ا وهو المطلوب

وقد تستعمل على هيئة الشكل الثاني كما لو كان المطلوب لاشئ من ا ب والمقدمة الصادقة لاشئ من ج ب فتقول
لولم يصدق المطلوب لصدق بعض ا ب ولاشئ من ج ب فلولم يصدق بعض ا ليس ب ج وهو محال فان كل
ا ج وعند الرد الى المستقيم ترجع الى الاول هكذا كل ا ج ولاشئ من ج ب فلاشئ من ا ب وهو المطلوب

(١) فلا يمكن استعمالها في الاول والثالث وذلك لان الشكل الثاني لا بد فيه من تخالف المقدمتين في الكيف كما هو
معلوم ونقيض المطلوب السالب الكلي موجب جزئي فلا تستعمل الموجبة الصادقة معه في الشكل الثاني وانما
تستعمل في الاول والثالث ولنفرض المطلوب لاشئ من ب ج والمقدمة الصادقة كل ج ا فنقول لولم يصدق
المطلوب في بعض ب ج وكل ج ا فلولم يصدق بعض ب ا من ثالث الاول والصادقة كبرى. لكن هذا التالي
محال فانه لاشئ من ب ا فلوردته الى الاستقامة لرجعت الى الثاني وقلت لاشئ من ب ا وكل ج ا لينتج
المطلوب وهو لاشئ من ب ج ولو فرضت الصادقة كل ب ا لجاءت في الخلف كبرى في الثالث هكذا لولم يصدق
المطلوب لكان بعض ب ج وكل ب ا فلولم يصدق بعض ج ا وهو محال اذ لاشئ من ج ا ويعود في
الاستقامة الى الثاني يجعل هذا النقيض السالب الكلي كبرى للصادقة الموجبة هكذا كل ب ا ولاشئ من ج ا
فلاشئ من ب ج وهو المطلوب ويمكنك استعمال الصادقة الموجبة صغرى في الثالث بان تقول كل ب ا وبعض
ب ج «وهو نقيض المطلوب» لينتج من الثالث بعض ا ج «وهو المحال» ونقيضه لاشئ من ا ج فتضمه
في الاستقامة الى الصادقة فيعود الى الشكل الاول هكذا كل ب ا ولاشئ من ا ج فلاشئ من ب ج وهو
المطلوب

ومما بنا تعلم أن معنى قوله ان الصادقة ان كانت سالبة استعملت على هيئة الشكل الاول أو الثاني أو الثالث الخ لا يلزم
ان يكون أن جميع ذلك يجري في مطلوب واحد ومقدمة واحدة معينة الاطراف بل مراد ان السالب الكلي يبين
بالاشكال الثلاثة على الوجود التي ذكرها من حيث هو سالب كلي وحكمه في الرد هو ما ذكره من حيث هو كذلك وان
تغيرت الاطراف والقضايا بالصادقة وعلى الطالب ان يستخرج بدنه بقية الامثلة فيما يأتي

(٢) ص ار الاول ثالثا والثالث أولا الخ لنفرض المطلوب الجزئي الموجب بعض ب د والمقدمة الصادقة كل ج ب
فلولم يصدق المطلوب لصدق لاشئ من ب د فيجعل كبرى الصادقة في الشكل الاول هكذا كل ج ب ولاشئ من ب د
فينتج لاشئ من ج د وهو محال لان نقيضه وهو بعض ج د صادق فاذا رد الى الاستقامة كان من الثالث هكذا
كل ج ب وبعض ج د فبعض ب د

ولو جعلت الصادقة بعض ب ج والمطلوب بعينه فلولم يصدق لاشئ من ب د فيجعل كبرى الجزئية الصادقة
من الشكل الاول هكذا بعض ب ج ولاشئ من ب د لينتج من سادس الثالث بعض ج ليس د وهو المحال
ونقيضه كل ج د فاذا رد الى الاستقامة كانت الصادقة صغرى لنقيض التالي المحال في الشكل الاول هكذا بعض
ب ج وكل ج د فينتج المطلوب وهو بعض ب د

ثالثا والثالث أولا وفي الثاني ان استعملت المقدمة الصادقة كبرى ارتد الى الاول وان استعملت
صغرى ارتد الى الثالث

وأما الجزئى السالب فيمكن بيانه الخلطى بالشكال الثلاثة والمقدمة الصادقة المضافة الى نقيضه يجوز
أن تكون موجبة وسالبة في الاول والثالث لكنهما ان كانت موجبة واس^(١) استعملت كبرى فيها ارتد
عند الاستقامة منهما الى الثاني وان استعملت صغرى فيها ارتد من الاول الى الثالث ومن الثالث
الى الاول وان كانت سالبة ولا^(٢) كن استعملها فيها الا كبرى ارتد الى الثاني عند الاستقامة
منهما وأما فى الثاني فلا يمكن أن يضاف الى نق^(٣) يسه الا السالب فان استعملت كبرى ارتد الى الاول
وان استعملت صغرى ارتد الى الثالث وتقدر بما تدرب به مما سلف على امتحان ما قد صنفناه لك
بنفسك

ولو جعلت الصادقة كل ج د وجعلتها في الخلف كبرى لنقيض المطلوب في الثاني هكذا لاثمن ب د وكل ج د
أنتج لاثمن ب ج وهو المحال ففى الاستقامة يرجع الى الاول هكذا بعض ب ج وكل ج د فبعض ب د وهو
المطلوب واذا عكست فجعلتها صغرى في الثاني هكذا كل ج د ولا لاثمن ب د أنتج لاثمن ب ج وهو المحال
ونقيضه بعض ج ب والصادقة كل ح د ينتج بعض ب د من الثالث وهو المطلوب
(١) واستعملت كبرى فيها وتارة تكون الصادقة كلية وتارة تكون جزئية فان كانت كلية أمكن استعمالها كبرى
الاول في الخلف كالوفرضت المطلوب بعض ب ليس د والصادقة كل ج د فنقيض المطلوب وهو كل ب د
مع الصادقة كبرى ينتج من الاول كل ب ج وهو المحال ونقيضه بعض ب ليس ج فيجبل فى الاستقامة
صغرى لقياس من الثاني والصادقة كبراه لينتج بعض ب ليس د وهو المطلوب وان كانت جزئية صبحت كبرى
الثالث كما لو كانت «والمطلوب بعينه» بعض ب ج فتجعل كبرى لنقيض المطلوب وهو كل ب د فى قياس من
الثالث لينتج بعض د ج وهو المحال ونقيضه لاثمن د ج فيجعل كبرى للصادقة لينتج من الثاني بعض ب
ليس د فقد رأيت ان الصادقة ان كانت كبرى فى الاول والثالث فى الخلف ارتد القياس عند الاستقامة الى الثاني
وان استعملت فى الخلف صغرى فى الاول ارتد القياس عند الاستقامة الى الثالث كالوفرضتها «والمطلوب بعينه» كل
ح ب فانك تضمها صغرى الى نقيض المطلوب كبرى هكذا كل ج ب ولا لاثمن ب د فينتج المحال من
الاول وهو لاثمن ب ج د فتجعل كبرى للصادقة لينتج من الثالث بعض ب ليس د وهو المطلوب فقد رجع
القياس من الاول الى الثالث كما رأيت واوفرضتها بعض ب ج ووضعها صغرى لنقيض المطلوب لينتج من الثالث
بعض ج د وهو المحال ونقيضه لاثمن ب ج د فيجعل كبرى للصادقة فينتج بعض ب ليس د وهو المطلوب
فقد رجع القياس عند الاستقامة الى الاول وكان فى الخلف من الثالث

(٢) ولا يمكن استعمالها فيها الا كبرى لاشتراط ايجاب الصغرى فيهما فان فرضت الصادقة «والمطلوب بعينه» بعض
ب ليس ج وجعلتها كبرى لنقيض المطلوب هكذا كل ب د وايس بعض ب ج أنتج من الثالث بعض
د ليس ج فدارد الى الاستقامة جعلت نقيض النتيجة المحالة وهو كل ج د كبرى للصادقة السالبة الجزئية فى
الشكل الثانى لينتج المطلوب وهو بعض ب ليس د واذا فرضت الصادقة لاثمن ب ج «والمطلوب بعينه»
وجعلتها كبرى لنقيض المطلوب فى الشكل الاول أنتج منه لاثمن ب ج وهو النتيجة المحالة فداردت القياس
الى الاستقامة جعلت نقيضها وهو بعض ب ج صغرى للصادقة فى الشكل الثانى لينتج المطلوب فقد ارتد القياس
من الاول والثالث الى الثانى

(٣) الى نقيضه أى نقيض المطلوب السالب الجزئى وذلك لاشتراط تخالف مقدمتى الثانى فى الايجاب والسلب
ولنفرض السالبة الصادقة «والمطلوب بعينه» لاثمن ب ج د ولنضعها كبرى لنقيض المطلوب هكذا كل ب د
ولا لاثمن ب ج د لينتج من الثانى لاثمن ب ج وهو النتيجة المحالة ونقيضها بعض ب ج فتدوضع فى
الاستقامة صغرى مع الصادقة كبرى لينتج المطلوب من الشكل الاول فان فرضناها بعض ج ليس د «والمطلوب
بعينه» وجعلناها صغرى لنقيض المطلوب هكذا بعض ج ليس د وكل ب د نتج من رابع الثانى بعض ج

(الفصل الثامن)

في عكس القياس

واعلم انه قد يعرض للقياس عارض يسمى عكس القياس ولاجل مشابهته الخلف معا أو وردناه هنا وهو أن يؤخذ مقابل النتيجة إما بالضد أو بالنقيض ويضاف الى إحدى المقدمتين فينتج مقابل المقدمة الاخرى ويستعمل في الجدل احتيالا لمنع القياس الا أن أخذ المقابل بالتضاد والتناقض يختلف في الاشكال

ولتمثل له مثالا من الشكل الاول وليكن القياس أن كل ا ب وكل ب ج فكل ا ج فان أخذنا ضدها وهو لا شيء من ا ج وقرناه بالكبرى وهي كل ب ج نتج لا شيء من ا ب فأبطل الصغرى بالتضاد وان أخذنا نقيضها وهو ليس كل ا ج وأضفنا اليها الكبرى ينتج ليس كل ا ب فأبطل الصغرى بالتناقض وكل ذلك من الشكل الثاني وان أضفنا اليها الصغرى لم ينتج الا بطلان الكبرى بالتناقض لا بالتضاد لان التأليف يكون من الثالث والثالث لا ينتج الاجزئية وضد الكلية كلية لاجزئية

وان اعتبرنا هذا في ضروب المقاييس كالمعاملة أن انعكاس ضروب الاول ان أريد ابطال صغراه يكون (١) الى الثاني وان أريد ابطال كبراه يكون الى الثالث وانعكاس ضروب الثاني عند ابطال صغراه الى الاول وعند ابطال كبراه الى الثالث وانعكاس ضروب الثالث عند ابطال صغراه الى الثاني وعند ابطال كبراه الى الاول

واذا عرفت عكس القياس لم يخف عليك مشابهة الخلف معاليها لأننا أخذنا في الخلف معان نقيض المطلوب الذي هو النتيجة أخيرا ونقرنه بمقدمة صادقة وينتج منه محال ويستدل به على أن نقيض المطلوب محال فالمطلوب اذن حق وهو عكس القياس بعينه الا أن العكس يكون بعد قياس مفروغ

ليس ب وهو النتيجة المحالة ونقيضها كل ج ب فتجعل في الرد صغرى للصادقة هكذا كل ج ب وبعض ج ليس د فينتج من الثالث بعض ب ليس د وهو المطلوب فترى القياس قد رجع في الصورة الاولى من الثاني الى الاول وفي الثانية من الثاني الى الثالث كما قال

(١) يكون الى الثاني الخ لان نقيض النتيجة أو ضدها يضم الى الكبرى ومحمول نقيض النتيجة أو ضدها هو بعينه محمول الكبرى فيكون الحد الاوسط المكرر محمولا في المقدمتين عند تشكيل عكس القياس فيكون التأليف من الشكل الثاني بخلاف ما اذا أريد ابطال الكبرى فان موضوع نقيض النتيجة أو ضدها هو بعينه موضوع الصغرى في الشكل الاول فعند تأليف العكس يتكرر الموضوع في المقدمتين فيكون من الشكل الثالث

(٢) وانعكاس ضروب الثاني الخ حاصله انك اذا أردت اجراء عكس القياس في نتيجة لضرب من الشكل الثاني فانك تلاحظ عند قصدك الى ابطال الصغرى أن محمول النتيجة الذي هو محمول نقيضها أو ضدها هو بعينه موضوع كبرى القياس الذي تريد معاكسته فتضع النقيض أو الضد صغرى في العكس والكبرى كبرى فيكون التأليف من الشكل الاول وينتج ما ياقض الصغرى أو يضادها أما اذا أريد ابطال الكبرى فيكون التأليف من الصغرى ونقيض النتيجة أو ضدها هو موضوع الصغرى هو بعينه موضوع النقيض أو الضد فيكون القياس في العكس من الثالث

(٣) وانعكاس ضروب الثالث الخ تعلم ان محمول نتيجة الثالث الذي هو محمول نقيضها أو ضدها هو بعينه محمول كبرى الثالث فاذا أريد ابطال الصغرى يضم النقيض أو الضد الى الكبرى كان الاوسط محمولا فيهما فيكون التأليف من الثاني أما اذا أريد ابطال الكبرى وذلك يكون يضم نقيض النتيجة أو ضدها الى الصغرى وموضوع النتيجة الذي هو موضوع النقيض كان محمولا في الصغرى فاد اوضع الصغرى في القياس صغرى في العكس وضممت اليها نقيض النتيجة كان التأليف من الشكل الاول

عن تأليفه والخلط (١) ف يكون مبتدأ لكن رد الخلف الى الاستقامة هو بعينه عكس القياس من غير فرق لان الخلف قياس معمول يؤخذ نقيض نتيجته الباطلة ويقرن بالصادقة فينتج نقيض المشكوك (٢) كوك فيهما المأخوذة على أنها صادقة في القياس

(الفصل التاسع)

في قياس الدور

قياس الدور هو أن تأخذ النتيجة وعكس احدى المقدمتين قياساً (٣) اعلى تساج المقدمة الاخرى فقرة (٤) تارة تكون المقدمة مثبتة للنتيجة وتارة تكون النتيجة مثبتة للمقدمة وهذا أيضاً من جملة عوارض القياس ويستعمل احتمالاً في الجدل عندما تكون احدى المقدمتين غير بيّنة فقرة (٥) ير المطلوب عن صورته اللفظية لتوهم شيئاً آخر وتقرن به عكس المقدمة الاخرى من غير تغيير الكمية فينتج لاهالة المقدمة الاخرى

وانما يمكن ذلك على التحقيق اذا كانت الحدود في المقدمات متساوية ينعكس كل واحد منها على الآخر من غير تغيير الكمية مثل قولنا كل انسان متفكر وكل متفكر ضحاك فكل انسان ضحاك فتأخذ النتيجة مع عكس الكبرى لنتاج الصغرى مثل أن تقول كل انسان ضحاك وكل ضحاك متفكر فكل انسان متفكر وتأخذها مع عكس الصغرى لنتاج الكبرى مثل أن تقول كل متفكر انسان وكل انسان ضحاك فكل متفكر ضحاك

وأما ان كانت المقدمة الكبرى سالبة في الشكل الاول وأريد نتاج السالبة فقرن عكس المقدمة الموجبة بالنتيجة السالبة يذ (٦) نتج السالبة

(١) والخلف يكون مبتدأ أي قد يكون كذلك وكثيراً ما يكون مقياس مفروغ منه كما تقدم في الاستدلال على انتاج كثير من الضروب في بعض الاشكال أما عكس القياس فلا يكون البتة الا بقياس مفروغ منه

(٢) المشكوك فيها هي نقيض المطلوب الذي أخذ في الخلف على أنه صادق ونقيض تلك المشكوك فيها هو المطلوب بعينه في الخلف ففي كل من الخلف والعكس قد أخذ نقيض النتيجة وضم الى مقدمة مفروضة الصدق لينتج التأليف نقيض قضية أخرى مفروضة الصدق أيضاً الآن النتيجة في الخلف عند الرد الى المستقيم هي المطلوب الذي أراد اثباته أما في العكس فالنتيجة هي ما يعاكس احدى مقدمتي القياس لمجرد الطعن فيه

(٣) قياساً على نتاج الخ أي قياساً يبرهن على نتاج الخ وفي لفظ قياس ما يشعر بمعنى الدلالة لهذا سهل عليه أن يعالج به حرف على

(٤) فتارة تكون المقدمة الخ يراد أن بين وجه تسميته بقياس الدور وهو أنك جعلت المقدمة جزءاً من القياس الموصل الى النتيجة فكانت المقدمة مثبتة للنتيجة ثم أخذت النتيجة مع عكس احدى المقدمتين لتستدل بها على اثبات المقدمة التي كانت جزءاً من القياس الموصل اليها وهذا هو الدور بعينه وهذا الباب من الكتاب قليل الفائدة بل عديمها وانما حمل المصنف على الاثبات به كثرة استعماله في الجدل لذلك الوقت والتزاع محتدم بين الطوائف الاسلامية وكل يريد أن يغش الآخر ليسكنه لأن يقفه على الحقيقة فيقنعه

(٥) تغيير المطلوب عن صورته اللفظية يراد من ذلك تغيير وضعه في الترتيب اللفظي فبعد أن يكون اما القياس على أنه نتيجة له تعدل به الى أن يكون مقدمة مستقلة كأنها ثابتة بنفسها وهذا هو ما تريد أن توهمه ثم تقرن به عكس احدى المقدمتين الخ وأما الصورة التأليفية للمطلوب فانها لا تتغير بحال كثيراً في الامثلة

(٦) ينتج السالبة كما تقول كل انسان ناطق ولا شيء من الناطق بحجر فلا شيء من الانسان بحجر فتعكس الصغرى الى كل ناطق انسان وتضمه الى النتيجة وهي لا شيء من الانسان بحجر لينتج لا شيء من الناطق بحجر وهو كبرى القياس السالبة

وأما إن أزيدته (١) ايج الموجبة فلا يمكن ذلك إلا أن يكون المسلوب خاص السلب عن الموضوع فلا يسلب عن غيره بل يؤخذ لكل ما ليس ~~بموصوفاً~~ بالموضوع كما كان في الإيجاب خاص الإيجاب على الموضوع فلا يوجب على غيره بل يسلب عن ~~كل~~ ما ليس موصوفاً بالموضوع ومثال هذا السلب قولك لاشئ من الجوهر بعرض فإن العرض خاص السلب عن الجوهر فيؤخذ لكل ما ليس بجوهر فيصح أن تقول كل ما ليس بجوهر فهو عرض وإذا انعكس فصار لاشئ من العرض بجوهر صح أيضاً أن تقول كل ما ليس بعرض فهو جوهر والسلب يمكن رده إلى العدول فإنك إن قلت لاشئ من ا ب صح أن تقول كل ما هو ا فليس ب فاذا احتلنا هذه الحيل صح نتاج الموجبة من النتيجة بعد ردها من السلب إلى العدول وعكس السالبة العكس الذي ذكرناه ومثاله أن تقول كل انسان جوهر ولاشئ من الجوهر بعرض فلاشئ من الانسان بعرض فترد النتيجة إلى العدول وتقول كل انسان فليس بعرض وتنعكس السالبة العكس (٢) كس الذي يخص هذا الموضع وهو كل ما ليس بعرض فهو جوهر ينتج أن كل انسان فهو جوهر

وأما (٣) القياسات الناتجة للجزئ فيبين أن الكبرى لا يمكن أن تنتج من النتيجة وعكس الصغرى لانهما جزئيتان وأما الصغرى فيمكن في (٤) وجبتين نتاجها بالنتيجة وعكس الكبرى على كيتها وأما إن كانت الكبرى سالبة فلا يمكن نتاج الصغرى إلا بالعكس الخاص بهذا الموضع وردا النتيجة من السلب إلى العدول

وأما في الشكل الثاني فيمكن نتاج الكبرى السالبة (٥) من الكليتين بالنتيجة وعكس الصغرى ثم عكس النتيجة الثانية ولكن هذا لا يكون دوراً عنداً كثرة ما لا يحتاج إلى عكس زائد وفي الحقيقة هو دور إذا الدور هو أن بين الشئ بما يبين بالشئ سواء كان بعكس واحد أو أكثر ولا مشاحة معهم

(١) نتاج الموجبة أي الصغرى والمسئلة بعينها وهي أن الكبرى سالبة
(٢) العكس الذي يخص هذا الموضع قال ذلك لأن هذا العكس ليس بالعكس المستوي وهذا ظاهر وانما هو شئ من العكس المعروف عند متأخرى المنطقين عكس النقيض المخالف وهو جعل نقيض الجزء الثاني في الاصل أولاً في العكس وجعل عين الاول في الاصل ثانياً في العكس مع الاختلاف في الكيف والاتفاق في الصدق والسالبة الكلية فيه انما تنعكس جزئية ووحدة كما تقول لاشئ من الحيوان بحجر فان عكسه بعض ما ليس بحجر حيوان ولا يصح كل ما ليس بحجر حيوان لكذبه كما هو ظاهر وانما كان العكس إلى كلية صححافي هذا الموضع لخصوص المادة التي شرحها المصنف وهي ان سلب العرض خاص عن الجوهر كما أن سلب الجوهر كذلك خاص عن العرض فيثبت كل منهما إلى كل ما ليس بالآخر كما يسلب كل منهما عن الآخر فكل ما ليس بجوهر فهو عرض وكل ما ليس بعرض فهو جوهر وكل جوهر فهو ليس بعرض وكل عرض فهو ليس بجوهر

(٣) وأما القياسات الناتجة للجزئ الخ أي من بقية ضروب الشكل الاول

(٤) في الموجبتين أي فيما إذا كان القياس المتبع للجزئ مركباً من موجبتين فيكون نتاج الصغرى من النتيجة الجزئية مضممة إلى عكس الكبرى الموجبة كنفسها في الحكم كما تقول بعض الانسان حيوان وكل حيوان حساس فبعض الانسان حساس فتجعل هذا صغرى لعكس الكبرى على كيتها هكذا بعض الانسان حساس وكل حساس حيوان لينتج الصغرى وهي بعض الانسان حيوان والكلام عند ما تكون الكبرى سالبة ظاهراً مسبقاً

(٥) من الكليتين أي إذا كانت السالبة الكبرى في قياس من الشكل الثاني مؤلف من كليتين كقولنا كل انسان ناطق ولاشئ من الناطق ينتج لاشئ من الانسان بقرس فاذا عكست الصغرى إلى كل ناطق انسان وضممتها إلى النتيجة أتبج التأليف من الشكل الاول لاشئ من الناطق بقرس فاذا عكست هذه النتيجة كانت الكبرى بعينها

في تخصيص اسم الدور بما يتم البيان فيه بعكس واحد^(١) وان كانت السالبة صغرى فيمكن نتاجها بالنتيجة وعكس الكبرى من^(٢) الشكل الثاني بعينه وأما الموجبة فلا يمكن نتاجها بنحو نتاج السالبة ولكن ان كانت الموجبة صغرى وردت النتيجة الى العدول وردت المقدمة السالبة الى لازم هذا السلب نتجت الموجبة من^(٣) غير حاجة الى العكس لكن القوم لا يسمون هذا دورا ومثاله كل ب ج ولا شيء من ا ج فلا شيء من ب ا فتأخذ النتيجة معدولة وهي كل ما هو ب فليس ا وتأخذ لازم المقدمة السالبة من حيث اختصاص السلب بموضوعها وهو كل ما ليس ا فهو ج ينتج كل ب ج وان كانت الموجبة كبرى أمكن نتاجها بعكس النتيجة العكس الخ^(٤) اص بهذا الموضوع وأخذ لازم المقدمة وهو أيضا متنازع في تسميته دورا وان كانت الصغرى جزئية فلا يمكن أن تبين من عكسها ومن النتيجة الكبرى البتة ولكن ان كانت سالبة أم^(٥) كن أن تبين هي من النتيجة وعكس الكبرى من الشكل الثاني وان كانت موجبة لم يمكن بيانها على النحو البسيط لانه لا ق^(٦) يأس عن سالبين ولكن بين على النحو الذي قلنا لا غير

وأما الشكل الثالث فلا يمكن أن بين فيه كلمة البتة لان النتيجة الجزئية مع عكس مقدمة كيف كانت لا تنتج الجزئية وأما الجزئية فان كانت كبرى والنتيجة موجبة أمكن بيانها من الثالث أيضا باضافة عكس الصغرى الى النتيجة كال^(٧) يا وان كانت ص^(٨) غرى أمكن نتاجها بعكس الكبرى مع

(١) من الشكل الثاني بعينه مثاله لاشئ من الانسان بفرس وكل صاهل فرس فلا شيء من الانسان بصاهل ثم تعكس الكبرى كنفسها الى كل فرس صاهل وتجعل هذا العكس كبرى للنتيجة السابقة فينتج التأليف من الثاني نفس الصغرى

(٢) من غير حاجة الى العكس أي ان لازم السالبة ينتج مع النتيجة نفس الصغرى الموجبة بدون حاجة الى عكس ذلك اللازم كآثره في مثاله وانما لم يسمه القوم دورا لاشتراطهم فيه أن يكون التأليف مشتملا على عكس احدى المقدمتين كما سبق في أول الباب

(٣) الخاص بهذا الموضوع ولا يشترط فيه أيضا أن يكون على طريقة عكس النقيض المخالف ولا في الصورة وعاية ما يشترط فيه أن يكون كل من الموضوع والمحمول بحيث يسلب عن جميع أفراد الآخر وينبت لكل ماعدا الآخر كالجوهر والعرض ومثال ما نحن بصدده لاشئ من العرض يقوم بنفسه وكل جوهر يقوم بنفسه فلا شيء من العرض بجوهر فتعكس هذه النتيجة ذلك العكس الخاص الى كل جوهر فهو ليس بعرض وتصم اليه لازم المقدمة السالبة وهو كل ما ليس بعرض يقوم بنفسه فينتج الكبرى الموجبة وهي كل جوهر يقوم بنفسه

(٤) الكبرى نائب فاعل تبين وانما لم يمكن ذلك لان عكس الصغرى يكون جزئية والنتيجة جزئية ولا يتألف من جزئيتين قياس

(٥) أمكن أن تبين هي أي الصغرى من النتيجة وعكس الكبرى من الشكل الثاني مثاله بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ليس ناطق فتجعل هذه النتيجة صغرى لكل انسان ناطق وهو عكس الكبرى لينتج الصغرى السالبة الجزئية

(٦) لاقياس عن سالبين أي والنتيجة سالبة وكبرى القياس كذلك لان صغره موجبة كما هو العرض والنحو الذي قاله هو الرد الى الموجب وأخذ اللازم

(٧) كليا حال من عكس الصغرى وذلك كما يكون القياس كل انسان حيوان وبعض الانسان كاتب فبعض الحيوان كاتب فتعكس الصغرى على كميتها الى كل حيوان انسان وبعض الحيوان كاتب لينتج بعض الانسان كاتب وهو الكبرى المطلوبة بالعكس

(٨) وان كانت صغرى الخ كالوكان القياس بعض الانسان كاتب وكل انسان حيوان فبعض الكاتب حيوان

النتيجة ثم عكس النتيجة الثانية والتأليف من الأول وهو كما قد علمت في تسميته دورا لاقتضاه الى عكسين لكنهم لم يضايقه واهم هذا لم أعطوه اسم الدور وان اختلط موجب وسالب والملاووجة كلية أمكن نتائج السالبة بالنتيجة وعكس الصغرى الموجبة الكلية من الثالث أيضا فان كانت الكلية هي السالبة لم يمكن أن تنج الصغرى الجزئية الموجبة من سالتين الا أن تنعكس السالبة على العوارض المذكور

(الفصل العاشر)

في اكتساب المقدمات

ليس بكل انتفاعنا بمعرفة القياس الصحيح من غير الصحيح الا أن نعلم كيفية طلبه واكتسابه اذ لم يكن حاضرا معدا والامور منها جزئية شخصية ومنها كلية وقد بينا من قبل أن الشخصيات ليست محمولة بالحقيقة على شيء البتة بل الكلمات هي المحولات وسنبين في فن البرهان أن هذه المحولات كما تنتهي من تحت الى شخصيات لا تحتمل على شيء فستنتهي من فوق الى محولات لا يحتمل عليها شيء أعظم منها فتكون المحولات اذن متناهية

فاذا أردت اكتساب القياس على مطلوب فضع حدتي المطلوب والمطلوب (١) لكل واحد منهما ما وخصته وما يحتمل على كل واحد منهما من الاجناس وأجناسها والفصول وأجناسها وعوارضها وعوارض ما يحتمل عليها وفيها وعوارض أجناسها وفصولها وعوارض عوارضها واطل (٢) أيضا موضوعات كل واحد من الحدين مما نسبة الحد اليه هذه النسب المذكورة وموضوعات موضوعاته هذا في الايجاب

فتعكس الكبرى الى كل حيوان انسان وتجعلها كبرى للنتيجة فتنتج بعض الكتاب انسان وتنعكس الى بعض الانسان كاتب

(٩) والموجبة كلية كما لو كان القياس كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بكاتب فبعض الحيوان ليس بكاتب فتعكس الصغرى الى كل حيوان انسان وهي النتيجة تنتج من الثالث بعض الانسان ليس بكاتب اما ان كانت الكلية سالبة الخ أي لا يمكن ان تنتج الصغرى من عكسها وهي سالبة ومن النتيجة السالبة الا اذا اردت الكبرى الى الموجبة معدولة الموضوع ثم أخذت الصغرى وهي النتيجة معدولة ثم عكست النتيجة مع ذلك كما تقول بعض العرض ضوء ولا شيء من العرض بحر فبعض الضوء ليس بجوهر وتقول في الرد بعض الضوء هو ليس بجوهر وكل ما ليس بجوهر فهو عرض لينتج بعض الضوء عرض وينعكس الى بعض العرض ضوء وهو الصغرى المطلوبة

(١) حد كل واحد منهما أي ما يشح ما هيته ويحصل جميع ذاتياته عندك فتعرف بالحد ما يحتمل عليه من الاجزاء الداخلة فيه وتحصل عندك من أحكامه الذاتية ما يمكنك ان يراد عليه ان كان أحد الحدين موضوعا وما يمكن به من الحكم به على غيره ان كان محمولا فان كفاك ذلك في تكوين القياس بعد البحث عن موضوعات الثاني أي المحمول فيها فان لم يكن أو لم تصل بك القدرة الى تحصيل الذاتيات للوصول الى المطلوب فانصرف الى طلب الخواص لكل منهما فربما وصلت بعلم خاصة كل منهما بعد البحث عن موضوع ما يكون محمولا الى تكوين القياس على المطلوب فان لم يتسن لك مع ذلك تأليف القياس فاذهب الى ما يحتمل على كل واحد من الحدين من الاجناس وأجناس والفصول والعالية وأجناس تلك الفصول ان كانت الفصول مركبة ولها أجناس كما في الباى ان جعل فصلا وفرض مركبا من المتعدى والمتنفس معنى ماله قوة التحليل فان المتعدى يكون جنس ماله والمتنفس فصلا ومجموعهما فصل الناهى وهكذا تقول في عوارض كل وعوارض ما يحتمل على تلك العوارض وفيها أي في ضمنها من أجزائها

(٢) واطلب أيضا موضوعات كل الخ لا يريد انك لا تطلب الموضوعات الابدان تطلب جميع ما تقدم من المحولات

وأما في السلب فاطلب ما يسلب عن حد ما منهما وتسلل^(١) تغني بذلك عن طلب ما يسلب عنه الحد اذ لا فرق في السلب بين ما يسلب وبين ما يسلب عنه اذ يتعكس كل واحد منهما على الآخر بلى في الايجاب يتميز الموضوع الحقيقي عن المجول ولا يغني طلب اللاحق عن الملحق وليكن اعتناؤك بالكليات من جملة هذا وليس المجول الكلي هو ما يحمل بكيته على الموضوع بل ما يحمل على كل واحد من الموضوع وقد عرفت هذا من قبل

ولا يفيد اشتغالك بطلب شيء يحمل على الطرفين فان الموجبتين في الشكل الثاني لا تتجان وكذلك لا يفيد طلبك ما يسلب عنهما جميعا فان السالبتين في الثاني كالموجبتين الا أن يجعل نظرك في اختلاف

على كل من الحدين بل العمل في الموضوعات مصاحب لكل نوع من الانواع السابقة للعمل في المحمولات فانك اذا عرفت حد المحمول في مطلوبك مثلا ووقفت على ما فيه من الذاتيات عطفت النظر الى ما يمكن أن يكون موضوعه ثم الى موضوعات ذلك الموضوع لتعلم هل من جملة موضوعاته موضوع مطلوبك الذي عرفت حده أو خاصته أو من موضوعاته ما هو موضوع مطلوبك أيضا فيتسنى لك تأليف القياس من الشكل الاول أو الثالث فان لم يمكنك ذلك ذهبت الى عمل آخر في المحمول ثم في الموضوع وهكذا

ولفرض أنك تريد أن تستدل على ان كل ناطق فهو حيوان وليس منه ما هو عقل بالفعل فانك تعتمد أولاً ولا الى تحديد الناطق فتجده ماله قوة التفكير والتفكير حركة النفس في معلوماتها الوصول الى ما هو مجهول لها فاذا ناطق ما فيه مبدأ الحركة واستعداد قبول المعلومات ثم تعتمد الى الحيوان فتجده بانه الجسم النائي الحساس المتحرك بالارادة والحركة بالارادة اعم من أن تكون حركة حسية أو حركة عقلية والحس فيه معنى العلم ثم تنظر بعد ذلك في موضوعات الحيوان بهذا المعنى فاذا عثرت على الانسان منها وجدته موضوع الحيوان تبحث عن موضوعات الانسان بعد تحديده ومعرفة أجزائه الحقيقية فعندما تجد فيه مبدأ النطق تحكم بأن موضوع مطلوبك من موضوعات الانسان فتعود من الناطق اليه وتقول كل ناطق انسان وكل انسان حيوان فكل ناطق حيوان وربما سبق النظر في موضوعات المحمول تمام الطريق حد الموضوع كالمولم تفهم كمال الفهم معنى الناطق حتى اتحدت من الحيوان الى موضوعاته ومنها الانسان وعند البحث في ذاتياته وصلت الى حقيقة معنى الناطق فعملت بعد ذلك أنه من موضوعات الانسان الذي هو موضوع للحيوان الخ

فاذا لم يكن من قوتك الاهتداء الى الذاتيات أو لم يكفك ما سبق ذكره نظرت في خواص الناطق التي تعلم لرومهاله وعدم عروضها لغيره فاذا وجدت منها الضاحك وأنعمت النظر في الضاحك فبدالك أنه لا يكون الاحساسا فان الضحك أثر من آثار الاحساس ثم انثنت الى الحيوان فوجدت الحس من فصوله أو خواصه على حسب ما يصل اليه فهمك ثم رجعت الى موضوعاته فقرأت أفراد الحساس كلهما مندرجة تحت الحيوان والناطق من موضوعات الحساس فعند ذلك يمكنك تأليف القياس من كل ناطق حساس وكل حساس حيوان وعلى ذلك القياس في طلب الاجتناس واجتناس الاجتناس والعوارض واجتناسها عند الحاجة الى شيء من ذلك

فاذا أردت الاستدلال على أن بعض العاقل جسم وليس جميعه مجردا عن المادة مثلاً فانك تبحث في معنى العاقل على النحو الذي سبق ثم في معنى الجسم ثم في موضوعاته فتجد الانسان بوضع لكل من حدى مطلوبك فتقول كل انسان عاقل أو بعضه عاقل وكل انسان جسم فبعض العاقل جسم فان لم تجد معنى الجسم وجدت خاصة من خواصه وهو ماله حيز وان لم تجد الانسان وجدت الكاتب وان لم تجد تمام معنى العاقل وجدت بعض عوارضه من التصرف في كليات المعقولات حتى توصل منه الى أن من موضوعاته الكاتب والكاتب جسم لانه من ذوات الحيز ولو استقصينا في التمثيل جميع ما ذكره المصنف لكتبنا كتابا في كيفية تحصيل المقدمات وهو ليس من غرضنا وأقل نظرك في العلوم يكفي للارشاد الى ما بقى

(١) وتستغني بذلك الخ حاصل ما قاله أنك في الايجاب كما تبحث عن أحوال محمول مطلوبك لتعلم منها النسبة بينه وبين موضوعك يلزمك البحث عن موضوعاته وما يحمل هو عليه وكذلك الحال في موضوع المطلوب حتى يتيسر بذلك الوصول الى الوسط الذي يؤدبك الى ايجاب أحد الحدين للآخر أما في السلب فانك لا تحتاج الا الى البحث عما يسلب

الايجاب والسلب ضرورة وإطلاقا وامكانا فينتج حينئذ ما عرفته ولا تطلب أيضا أن يحول المطلوب

عن أحد الحدين وهو الحال التي يتحقق سلبها عنه ولست يحتاج إلى البحث عن الموضوع الذي يسلبها عنه فان سلب شيء من شيء يكون للتناقض بين الوصفين في ذاتهما ما يقتضيه عكس السلب على نفسه وليكن كلامنا في الكميات كما قال ولتكن متباينتك الخ تخلق يتحقق ما قلناه من التعاكس لكن الايجاب لا يجري على هذه الطريقة فليس كل بحث عن لاحق يؤدي إلى أن ذلك اللاحق شيء ثابت لما يوضع لذلك الشيء لتمييز المحمول عن الموضوع الحقيقي في الايجاب فان الأوصاف غير الملحوظة فيه بل الملحوظ هو الذات فقوله فليس المحمول ما يحتمل بكميته على الموضوع أى على عنوانه ووصفه أو مقتهومه وخذ لذلك مثالا اذا طليت أن تعلم أن الملك ليس بحيوان فانك تبحث في أحوال الملك وخواصه فتجد من خاصته أنه يخلق على حال واحدة في جميع ماله من الكمال المقدره ولا يتدرج من طور إلى طور ليصل إلى كماله لا في الجسم ولا في الإدراك أو وجدت أنه غير معتد ثم تطالب ما يباين الحيوان ويسلب عنه فتجد أن جميع الحيوان معتد أو متدرج إلى كماله بالتجو فتحكم بأن لا شيء من الحيوان بغير معتد أو بغير متدرج وتعلم أن غيرا معتدى والحيوان أمران متباينان في ذاتهما فلا شيء من أحدهما يصدق على ذات الآخر فعند ذلك ترى نفسك بالخيار بين أن تؤلف قياسك هكذا كل ملك فهو غير معتد ولا شيء من الحيوان بغير معتد أولا شيء من الملك معتد وكل حيوان معتد لينتج لا شيء من الملك بغير معتد وأنت تؤلفه هكذا كل ملك غير معتد ولا شيء من غيرا المعتدى بغير معتد لينتج عن النتيجة من الشكل الاول

أما في الايجاب فقد يعرض للمحمول ما لا يعرض لموضوعه فلا بد من البحث عن الموضوعات ونسبتها إلى ما خلق المحمول ليعلم هل موضوع مطلوب بناتها أو يحتمل هو على شيء منها مثلا لو أردت أن تعرف أن الناطق حيوان فظنرت في حال الحيوان فلم تجد من خاصته إلا أنه يعلم كل حساس ولا يشمل غير الحساس ثم نظرت في الناطق فوجدت من خاصته أنه انسان ثم في الانسان فوجدت من أجناسه الحيوان فلا يكفيك هذا القدر في تأليف قياس لا نتاج المطلوب فانك لم تعلم من حال الحيوان الا خاصة تبين الناطق وهي مساواة الحساس وتلك خاصة ماهيته ومفهومة فلا تحتمل على شيء من أنواعه ولا افراد أنواعه فلا تصلح وسطا وكذلك ما علمته من حال الناطق مجردة لا يصلح وسطا لان مجرد كون الحيوان جنسا للانسان لا يكفي في جملة على الناطق بل لا بد مع ما تقدم من البحث في موضوعات الحيوان أي ذواته ونسبتها إليه ثم في موضوعات تلك الموضوعات ونسبتها إليها حتى يعرف ما يصح أن يوضع له وما لا يصح فإذا عثرت من موضوعات الحيوان على ذوات الحساس فوجدت أنها فوضع للحيوان لانه مساو له كما تبين لدينام العلم بخاصة مساواة الحساس ثم وجدت من حال الانسان الذي هو خاصة الناطق انه حساس أيضا ووجدت الانسان من موضوعات الحساس الذي هو من موضوعات الحيوان عرفت أنه يمكنك أن تقول كل ناطق انسان وكل انسان حيوان أو كل ناطق حساس وكل حساس حيوان فلا مندوحة من طلب الموضوعات مع طلب أحوال المحمولات في حالة الايجاب ولا حاجة إليها في حالة السلب

(١) فينتج ما عرفته أي في فصل المختلطات فقد قال في اختلاط المطلق مع الضروري من الشكل الثاني «وأما اذا كانت (أي المظلمة) وجودية في المشهور أن النتيجة تابعة للسالبة المنعكسة والحق أن النتيجة ضرورية دائما لان اذا كان موجبا لأحد الطرفين بالضرورية وسلبا عن الآخر بالضرورية أو مسلوبا بالضرورية وموجبا بالضرورية أو موجبا لهما جميعا أو مسلوبا عنهما جميعا وكان لا أحدهما بالضرورية ولا الآخر بالضرورية فبين طبيعتي الطرفين مباينة ضرورية ومن هذا تعلم ان السالبتين في هذا الاختلاط تتجانان وكذلك الموجبتان ولكن بشرط أن تكون المطلقة وجودية » فقد رأيت ان الموجبتين أو السالبتين قد تتجانان في الشكل الثاني عندما يكون القصدا إلى جهات القضيتين كما تقول في السالبتين لا شيء من الانسان يمتنع بالوجود ولا شيء من الحديد يمتنع بنفس بالضرورية فان النتيجة لا شيء من الانسان بحديد فان معنى القضية الاولى انه قد ثبت للانسان التنفس أحيانا ومعنى الثانية انه يستحيل ثبوت التنفس للحديد فلو صح ثبوت الحديد للانسان للزم انقلاب المستحيل واقعا أو انقلاب الواقع مستحيلا وتقول في الموجبتين كل قرف هو مضى بالوجود أي لا بالضرورية وقد يكون غير مضى وكل شمس فهي مضية بالضرورية فلا شيء من القمر يمتنع بالضرورية اذ لو كان شيء من الشمس قرالزم أن تكون الاضياء ثابتة له بالضرورية ولا بالضرورية وهو محال ففي مثل هذه الحالة يلزمك البحث عن محمول واحد ثبت أو يسلب عن طرفي مطلوبك بجهتين متضادتين

هل يحمل على شيء مستل^(١) لوب عن موضوعه فان السالبة الصغرى لا تنتج في الشكل الاول
فاذا استقصيت في هذا البحث فان كان المطلوبك إيجابيا كليا ووجدت في محولات موضوعه ما يوضع
لمحوله تم قياسك وان كان المطلوب سالبا كليا ووجدت في محولات أحدهما ما يسلب عن الآخر تم
القياس من الثاني ومن الاول أيضا لانعكاس السالب الكلي وان كان المطلوب موجبا جزئيا
ووجدت في موضوعات أحدهما ما هو موضوع الآخر تم القياس من الثالث والاول جميعا لم^(٢)
عرفته من العكس وان كان المطلوب سالبا جزئيا ووجدت في موضوعات أحدهما ما ليس
موضوعا للآخر أو في محولات بعض أحدهما ما لا يحمل عليه الآخر أو في محولات أحدهما أو
بعضه ما لا يحمل على الآخر أو على بعضه تم القياس من الاشكال الثلاثة
ويمكنك انكتساب الخلف معاً أيضاً من هذا الطريق فان نقبض المطلوب اذا عمل فيه ما علمناه في نفس
المطلوب تألف من النقيض ومن مقدمة صادقة قياساً ناتجاً للعالم وكيف لا ينفع في الخلف وكل خلف
كأعلمته يرجع الى المستقيم
وفي الاستثنائات انما لا تنكسب الاستثنائية بهذا الطريق ان لم تكن بينة

(١) مسلوب عن موضوعه أى موضوع المطلوب
(٢) لانعكاس السالب الكلي أحيلك في التمثيل على ما سبق من مثال لاشئ من الملك بحیوان
(٣) لما عرفته من العكس كالأوردت أن تستدل على أن بعض الممكن موجود لتذهب منه الى الاستدلال على الواجب
كالمسكن في رسالة التوحيد فانك تبحث في حد الممكن ثم في لوازمه فينبأ لك العلم بأنه مالا وجوده من ذاته ثم تنظر في
الموجود وأنواعه وموضوعاته فتجد منها النبات مثلاً وتجد من أحوال النبات الموجود أنه يوجد بعد أن لم يكن وينعدم
بعد أن يكون ثم انك تجد ان ما يكون حاله كذلك فلا يمكن أن يكون وجوده من ذاته والالكان وجوده لذاته فلا يسبقه
العدم ولا يلحقه والالزم سلب ما بالذات عنها وهذا هو معنى الممكن فيكون النبات موضوعاً للممكن عند ذلك تكون قد
وجدت من موضوعات الموجود ما هو موضوع للممكن فتقول كل نبات ممكن وكل نبات موجود فبعض الممكن موجود
ولو عكست الصغرى فقلت بعض الممكن نبات وكل نبات موجود لكانت النتيجة بعينها والتأليف الاول من الثالث
والثاني من الاول

(٤) في موضوعات أحدهما ما ليس موضوعاً للآخر كقولك حشوا الحافظة بغير تعقل علم ولا شئ من ذلك الحشوي نافع
في الاستدلال على ان بعض العلم ليس نافع فقد وجدت في موضوع العلم ما ليس موضوعاً للنافع والتأليف من الثالث
ولو عكست الصغرى لكانت الصورة الثانية وهي أن في محولات بعض أحدهما ما لا يحمل عليه الآخر وذلك لان
حشوا الحافظة الذي يصير بعد العكس محولاً لبعض أحد المحدين وهو موضوع المطلوب لا يحمل عليه الحد الآخر
وهو النافع الذي هو محمول المطلوب وكان التأليف من الشكل الاول هكذا بعض العلم حشواً للحافظة بلا تعقل ولا شئ
من ذلك الحشوي نافع فبعض العلم ليس نافع

(٥) أو في محولات أحدهما الخ الذي الواضح للعبارة هكذا أو في محولات أحدهما ما لا يحمل على بعض الآخر
أو في محولات بعض أحدهما ما لا يحمل على الآخر فتقوله في عبارته « على الآخر » مرتبط بقوله « أو بعضه »
وقوله « أو على بعضه » مرتبط بقوله « أو في محولات أحدهما » وكل ذلك في الشكل الثاني وهو لا ينتج
السالب الجزئي الا اذا كان في إحدى قضيتيه جزئية

ومثاله في الصورة الاولى من نسقنا أن تستدل على أن بعض الترفع ليس بكبرياء فتقول بعض الترفع ليس بغمط للحق وكل
كبرياء فهو غمط للحق فبعض الترفع ليس بكبرياء فقد وجدت في محولات الكبرياء ما لا يحمل على بعض الترفع ومثال
الثاني أن تستدل على ان بعض الخضوع ليس بكرامة فتقول بعض الخضوع ذل ولا شئ من الكرامة بذل فبعض
الخضوع ليس بكرامة فقد وجدت في محولات الخضوع ما لا يحمل على الكرامة

(٦) انما تنكسب الاستثنائية بهذا الطريق أى طريق البحث في المحولات والموضوعات فانك تنظر في
محمول التالي وأحواله وهل من موضوعاته ما يصح ان يثبت هو له أو ينفي عنه وكذلك الكلام في المقدم حتى اذا علمت

(الفصل الحادى عشر) فى تحليل القياسات

وبعد أن علمنا صورة القياس وكيفية اكتسابه فلا بد من الإشارة الى كيفية تحليل ما ليس من الاقيسة على صورتها الحقيقية الى أشكالها وليس كل قياس يعطى الانسان أو يودع الكتب بميزا المقدمتين والنتيجة بالفعل بل ربما كان مركباً مفصلاً (١) ولا أوحى (٢) رفاعن ترتيبه الطبيعى أو مضمناً رافيه شئ (٣)

ذلك تيسر لك إما الحكم بنقيض التالى لبيطل المقدم أو بنقيض المقدم لينتج التالى ان كانت الشرطية لزومية فإن كانت منفصلة لم يختلف الطريق فى كيفية العلم بالاستثنائية

مثال ذلك أن تستدل على ان الخلق ليس بغريزى وان كان الاستعداد له غريزياً بأن تقول لو كان الخلق غريزياً بالمصدر عن صاحبه ما يخالف أثره باختيار البتة فانك تبحث فى صاحب الخلق وأحواله وفيما يصدر عنه من فعالة حتى تلاقى الخيل والجبان والشره ونحوهم وتنسب تلك الفعال الى ملكاتهم على أنها آثارها فإذا رأيت ان من أعمالهم ما يخالف أثر ملكاتهم ولو فى جزء من أجزاء زمينهم بل ولو فى لحظة واحدة بأن رأيت الخيل أعطى والجبان خاطريته نفسه والشره عفا مهما كان السبب وعلمت أن ما بالغريزة لا يفارق ولا تصدر الاعمال على خلاف مقتضاه حكمت عوجب المشاهدة ان صاحب الخلق يصدر عنه ما يخالف أثر خلقه فيكون اللازم فى الزومية قد بطل فيبطل المزوم وهو أن يكون الخلق طبيعياً وانما وصلت الى ذلك بقياس نظمه الجلاء والجبناء أرباب ملكات وهم أو بعضهم تخالف فعالهم الاختيارية آثار ملكاتهم فبعض ذوى الملكات تخالف فعالهم آثار ملكاتهم

ولا يخفى أن هذا الطريق فى تحصيل الاستثنائية هو الطريق فى تحصيل المطلوب فيما سبق فيكون الغرض من المطلوب فى كلامه هو المقدمات اذا كانت غير بينة فالمراد من اكتساب المقدمات تحصيلها بالدليل كما يظهر من كلام المصنف فى الباب وقد جرى العمل نفسه فى المطلوب بالذات وان كانت مقدماته بديهية اذا لم يكن ترتيبها حاضراً معداً فى الذهن

أما تحصيل الشرطية فى الاستثنائية فهو من طريق البحث فى المقدم والتالى وارتباط أحدهما بالآخر ومنافاته له وهو يكون بالبحث فى العلل التى تربطهما أو تفصلهما فان وجد الاتصال أو الانفصال وكان علمه بديهياً فها هو الا اكتسب بالطرق السابقة فى اكتساب المقدمات وقد عرفت منه ما يكفى لممارسة العمل

(١) مفصولاً أى مفصول النتائج غير مصرح بها فيه فان القياس المركب هو ما ذكرته فيه مقدمات كثيرة بعضها ينتج بعضها وهو تارة يكون موصول النتائج بأن يصرح عقب كل مقدمتين بنتيجتهما ثم تضمه الى أخرى ثم يصرح بنتيجتهما وهكذا الى أن ينتج المطلوب وتارة يكون مفصول النتائج أى لا يصرح فيه بها لفصلها عن مقدماتها فى الذكر أى لعدم ذكرها معها وان كانت مرادة وانما استغنى عن ذكرها العلم بها من مقدماتها والموصول منه مثل قولك فى الاستدلال على ان كل انسان جسم كل انسان حيوان وكل حيوان نام فكل انسان نام وكل نام فقيه امتداد فى الاقطار الثلاثة فكل انسان فيه امتداد فى الاقطار الثلاثة وكل ما كان كذلك فهو جسم فكل انسان جسم

(٢) أو محرراً عن ترتيبه الطبيعى أى وهو مركب مع ذلك كقولنا فى رسالة التوحيد عند الاستدلال على ان علم الواجب لا يفتقر الى شئ وراء ذاته ولا يزول عن ذاته « ما هو لازم لوجود الواجب يغنى بغنا ويبقى ببقائه وعلم الواجب من لوازم وجوده فلا يفتقر الى شئ ما وراء ذاته فهو أزلى غنى عن الآلات الخ » فقد اجتمع فيه الانحراف عن الترتيب الطبيعى فى المقدمتين الاوليين والفصل فان الترتيب يقضى بأن يقال علم الواجب من لوازم وجوده وكل ما هو لازم لوجود الواجب يغنى بغناه الخ ثم لو أردنا وصل نتائجنا بعد المقدمتين فعلم الواجب غنى بغناه باق ببقائه وكل ما هو كذلك فلا يفتقر الى شئ وراء ذاته فعلم الواجب لا يفتقر الى الخ

(٣) أو مضمناً رافيه شئ هو الناقص الذى سبباً ذكره بأن حذف احده مقدماته التى لا بد منها كما تستدل على ان

أوم (١) زيدا فيه فصل وربما كان بسيطا ومحرفا أيضا عن ترتيبه الطبيعي وناقصا وأزائدا
فأذا أردت التحليل فخير المطلوب أولا وانظر في القول الناتج له هل تجد فيه مقدمة تشارك المطلوب
أم لا فان لم تجد (٢) فليس القول بناتج له أصلا وان وجدت فانظر في أن اشتراكهما في كلاً حتى
المطلوب أو في حده منه فان اشد (٣) تر كافي كلاً حديه فالقياس استثنائي فصغ الاستثنائية من

الانسان يمكنه أن يكون سعيدا بأن تقول انه متفكر فيمكنه أن يهتدى الى ما هو خير له وكل من كان كذلك أمكنه أن يكون
سعيدا فامكان الالهتداء لا يترتب على انه متفكر الا بقدمه مضمرة بل أكثر من مقدمة وذلك ان المتفكر يضع بفكره
الميزان بين الضار والنافع ويمكنه بعد ذلك أن يحكم على كل منهما بحكمه وبعدها يمكنه الالهتداء

(١) أو مزيدا فيه فصل كالأوردت في مثال التفكير والالهتداء أن تقول انه متفكر وغيره من أنواع الحيوان لا استعداد
للتفكر عنده أما هو فيمكنه أن يهتدى الخ فان ذكر غيره من الحيوان فصل بين المقدمات زائدا لحاجة اليه في الدليل وبعد
ما عرفت جميع العوارض التي تطرأ على المركب من الاعتراف وما بعده يسهل عليك معرفة كيف تعرض البسيط

(٢) فان لم تجد فليس القول بناتج الخ وذلك كدعوى بعض المشايخ انه يستغنى عن النظر في معاني القرآن والاحاديث
النبوية والاستدلال على ذلك بأن كتب الفقه تحتوي على بيان الاحكام الشرعية وقد انسديب الاجتهاد فانك لا تجد
مقدمة من هذه المقدمات تشترك مع المطلوب في شيء وكقول بعض السوفسطائية ان الانسان لا عقل له لان حوادث
الكون تقع بالاتفاق وما يقع بالاتفاق لاهلته فانك ترى ان المقدمات لا تشترك مع المطلوب في شيء

(٣) فان اشد تر كافي كلاً حديه أى في موضوعه ومحموله أو مقدمه وتاليه معا على حسب المطلوب حمليا كان أو شرطيا
واشتركا بعض المقدمات مع المطلوب في الموضوع والمحمول معا كافي استدلالا على نفي التركيب عن الواجب في رسالة
التوحيد بقولنا «لو تركب (أى الواجب) لتقدم كل جزء من أجزائه على جملة التي هي ذاته وكل جزء من أجزائه غير ذاته
بالضرورة فيكون وجود جملة محتاجا الى وجود غيره وقد سبق ان الواجب ما كان وجوده لذاته» فان المطلوب هو ليس

الواجب بتركيب والقياس مركب من افتراض شرطي واستثنائي أما الاستثنائي فلانك عند التحليل وجدت ان مقدمة في
القياس وهي لو تركب لكان وجود جملة التي هي ذاته محتاجا الى غيره تشترك مع المطلوب في الحدين الواجب والمركب
وقد تركبت من جزأين أحدهما تركب الواجب والثاني كان محتاجا الى غيره وهي تبين المطلوب بالجزء الثاني أى تخالفه

لان المحمول فيها يخالف محموله فتصوغ الاستثنائية من هذا الجزء الذي يخالف المطلوب بمعنى انه لا يتفق معه في حديه
فتقول لكن الواجب ليس محتاجا الى غيره لما سبق في تعريفه انه ما كان وجوده لذاته فينبى المطالب وهو انه ليس
بمركب غير ان هذه الشرطية المذكورة كانت نتيجة مفصولة لم تدكر متصلة الاجزاء استغناء بدكر جزئها الاول في

الشرطية الاولى وجزئها الثاني في قولنا فيكون وجود جملة محتاجا الخ أما اشد تر كافي بعض المقدمات في مقدم المطلوب
وتاليه معان كان المطلوب شرطيا فكلما كان مطلوبا كلما كان الانسان مستقيم الفكر كان أسمي من سائر الحيوان
وقلت في الاستدلال عليه لو لم يكن كلما كان الانسان مستقيم الرأي كان أسمي من سائر الحيوان لكان قديكون اذا كان

مستقيم الفكر فهو في منزلة الحيوان أو أخط منه مع ان استقامة الفكر هي مزية الانسان على الحيوان لا غير فلا يصح
معها أن يساويه أو يخط عنه فانك ترى ان بعض المقدمات وهي الاولى تشترك مع المطلوب في مقدمه وتاليه به حذف
حرف الشرط والسلب فتصوغ الاستثنائية من أجزاء المقدمة الاخرى التي لا تتفق مع المطلوب في كلاً جزأيه فتقول

لكن ليس البتة اذا كان مستقيم الفكر فهو في منزلة الحيوان أو أخط منه لان استقامة الفكر الخ وقولك لان استقامة
الخ في معنى قياس استثنائي نظمه لو لم يصدق ليس البتة الخ لكان لانسان مستقيم على الحيوان غير استقامة الفكر لكن ليس
له مسم سواها بالبداهة فاستثنائية تصادقة فتقولك فلا يصح معها أن يساويه أو يخط عنه هو عينه ليس البتة اذا كان

مستقيم الفكر الخ وقد أخذته في القياس بقولك لو لم يصدق الخ فقد اشرت احدى المقدمتين مع المطلوب في مقدمه
وتاليه وقد صغت الاستثنائية من المقدمة الاخرى وهي ان استقامة الفكر هي مزية الانسان على غيره دون سواها وقد
تجدد ههنا ان صورة احدى المقدمتين حمليه وهي قولك فلا يصح معها أن يساويه أو يخط عنه مع انها تتفق مع المطلوب

الشرطي في مقدمه وتاليه لانها في معناه فتنبهك الى ما سينبهك اليه المصنف من أن الالفاظ وصورها لا ينبغي أن
تشوش عليك عند النظر الى المعاني وجواهرها

الجزء الذي يتباين به هذه المقدمة المطلوب اذ لا بد في المقدمة المشاركة من جزأين تشارك باحدهما المطلوب وتباينه بالآخر وان اشترك في أحد هذين المطلوب فالقياس اقترافي
فانظر أن المشترك فيه موضوع المطلوب أو محمول التميزك الصغرى والكبرى ثم ضم الى الجزء الآخر من
المقدمة الجزء الآخر من المطلوب على احدى التاليفات القياسية فان تألفاه (١) والوسط وتميزت لك
المقدمتان بالفعل وشكل القياس والنتيجة وان لم تتألفا أي لم يعد ترف الذهن يحمل الجزء الثاني من
المطلوب على الجزء الثاني من المقدمة أو سلبه عنه أو بالعكس فليس بوسط ولا القياس بسميطا (٢) لكل مركبا
فان وجدت المقدمة الاخرى المشاركة للجزء الآخر من المطلوب فانظر هل بينهما مقدمات أخرى أو ليس

وأما اشتراك بعض المقدمات مع المطلوب في أحد هذين فكما قدمنا من رسالة التوحيد في الاستدلال على أن الواجب
ليس مركبا لكن لا في الدليل المباشر للمطلوب بل في القياس على احدى مقدماته فان القياس الاول أقيم دليلا على أنه لو
تركب الواجب لكان غير ذاته متقدما عليه بالذات وهو معنى كونه محتاجا في الوجود الى غيره فلما نظرت في المقدمتين
والمطلوب وجدت احدهما وهي الثانية تشترك مع المطلوب في حد واحد وهو « غير ذاته » وقد وجدت فيه مقدمة
شرطية فتذهب بلا عسر الى أن القياس اقترافي شرطي مؤلف من شرطية متصلة وحملية من الشكل الثالث والمشارك
فيه موضوع المطلوب لان المطلوب في الحقيقة هو تالي الشرطية وهو أن يكون من غيرات الواجب ما يتقدم عليه على
أنه لازم لتركبه فتضم الى الجزء الآخر من المقدمة وهو « كل جزء من أجزائه » تالي جزأي المطلوب وهو « ما هو متقدم
عليه بالذات » فيكون نظمه على الاصطلاح هكذا « لو تركب الواجب لكان كل جزء من أجزائه متقدما عليه بالذات
وبالوجود وكل جزء من أجزائه غير ذاته فلو كان الواجب مركبا كان من غير ذاته ما هو متقدم عليه بالذات والوجود وهو
المطلوب » ثم تقول لتتم الدليل بعد أخذ معنى تالي النتيجة لو كان الواجب مركبا كان مفتقرا الى غيره في الوجود لكنه
ليس بمفتقر لما سبق من أن وجوده لذاته الخ

وانما يضطر المستدل في أغلب الاحيان الى مخالفة النظم الاصطلاحي في التعبير لان الالتقاط والاساليب تسقا خاصا بها
في كل لغة فلا يجد مندوحة عندا لمحافظة على أساليب اللغة وإفراغ القول في أفضل قواله وإظهاره في أحسن صوره عنده
عن أن يغير أوصاف الالفاظ في التعبير فقط وان كان سيرا لعقل في ترتيب المقدمات لم يختلف ولم يطرأ عليه أدنى اضطراب
وهذا هو السبب في أنك قلما تجد مستدلين على مطلوب واحد بدليل واحد يتفقان على تعبير واحد متى كان أحدهما غير
ناقل عن الآخر وليس بضار في الاستدلال أن تكون النتيجة كون الغير متقدما في الوجود على الواجب مثلا
وأن لا تأخذها بعينها عند جعلها مقدمة للدليل الأخير بل تأخذها ما هو كون الواجب مفتقرا الى غيره فان اختلاف
النسب واللفظ لا يمس جوهر المعنى وهو الحاجة والافتقار بشئ

(٧) فهو الوسط أي الجزء الآخر من المقدمة هو الوسط كما رأيت في المثال السابق وقوله « وشكل القياس » بالرفع
معطوف على « المقدمتان » وقوله « والنتيجة » عطف عليه أيضا أي وتغيرت لك المقدمتان بالفعل وتميزت لك
أي ظهر وتبين شكل القياس ونتيجته

(٨) بل مركبا كما في دليل من يدعي أن كل انسان سليم الفطرة يمكنه الاختراع اذا جاء به هكذا كل انسان سليم الفطرة
فهو متفكر والاختراع اظهار ما لم يكن معروفا من آثار القوى المودعة في الكون وذلك يكون بقياس بعض المعلومات
منها الى بعض وتأليفها بالطرفي آثارها منفردة ومجتمعة وهذا الامر يتوصل اليه بالفكر بالضرورة فن يكون من
شأنه التصرف في المعلومات بهذا القياس هو المتفكر وكل متفكر يمكنه أن يتصرف بهذا التصرف ومن يمكنه ذلك
يمكنه الاختراع فكل سليم الفطرة من الانسان يمكنه الاختراع فالتجدة مقدمة تشارك المطلوب في موضوعه
وهي الاولى ثم لا تجد في المقدمات التي بعدها ما يشارك في الجزء الآخر وهو المحمول « يمكنه الاختراع » الا المقدمة
الاخيرة فعند ذلك تذهب في التحليل الى جملة تأليفات تقول كل سليم الفطرة متفكر وكل متفكر يمكنه أن يقبس
بعض المعلومات الى بعض وينظر في آثارها مجتمعة ومفردة فكل سليم الفطرة يمكنه ذلك وكل من هو كذلك أمكنه أن
يظهر بعض ذلك بالفعل فكل سليم الفطرة يمكنه اظهار تلك الآثار الخفية بالفعل وكل من هو كذلك يمكنه الاختراع
فكل سليم الفطرة من الانسان يمكنه الاختراع وبهذا يتم الدليل

فان كان فالف بين كل مقدمتين مشتركتين وتدرّج من نتيجة الى نتيجة الى أن تصل الى القياس القريب من المطلوب وان لم تجد اشتراكين مقدمتين منتهاتهما (١) لكناك اضممار وتحتاج الى استخراج وسط واصل بينهما

مثلاً لو كان مطلوبك ان كل ا ذ و وجدت كل ا ب و (٢) ل ج د وكل ه ذ فقد وجدت المقدمتين المشاركتين للمطلوب ولكن ليس بين المقدمات اشتراك فهل يتصل ب و د وهل يتصل د و ه فان اتصلت فقد تم القياس بالفعل واكتف به هذا المثال واعتبر من نفسك تأليفات الاشكال الثلاثة وتحتاج للمطالب الاربعة من الاشكال الناجمة
هذا اذا وجدت مقدمتين مشاركتين في حدى المطلوب فأما اذا لم تجد ولا واحدة منهما فلا تستغل بالتحليل فهذه (٣) لك نقصان مجاوز للحد وكذلك اذا لم تجد الا واحدة والاخرى لا تشارك المطلوب ولا رقيقةتها فيستدعي تعليم تحليله كلاً ما طويلا لا يلبق به هذا المختصر

(١) فهناك اضممار الخ كافي استدلال رسالة التوحيد على أنها الحياة كمال وجودى بقولها « فان الحياة مع ما يتبعها مصدر النظام وناموس الحكمة وهي في أى مراتبها مبدأ الظهور والاستقرار في تلك المرتبة فهي كمال وجودى » فانك تجد المقدمتين تشاركان المطلوب في الموضوع وهو الحياة ولكن لا واحدة منهما تشارك في الجزء الثانى وهو كمال وجودى ففي الدليل اضممار استغنى فيه عما سبق في معنى الوجود وكاله في أول باب الحياة والمقدمة المخضرة هي « وكل ماهو كذلك فهو كمال وجودى » وترى احدى المقدمتين زائدة للايضاح والتأكيد وهي المقدمة الاولى ففي الدليل زيادة و اضممارها وتجد لذلك في رسالة التوحيد أمثلة كثيرة هذا اذا لاحظت الاضممار في البسيط فان لاحظته في المركب كما هو الظاهر من سوق كلام المصنف في هذا الموضع كان مثال الاضممار في القياس السابق قولنا « وكل من هو كذلك أمكنه أن يظهر بعض ذلك بالعمل » وكذلك تجده مثلاً أجلى ظهوراً في القياسات المركبة التي استعملناها في رسالة التوحيد عند بيان حاجة البشر الى الرسالة في المسلك الاول منه

(٢) وكل ج د هذه المقدمة تشبه في مثالنا « والاختراع اظهار ما خفى من آثار القوى الخ » أما « كل ا ب » فهي تشبه « كل انسان سليم القطرة متفكر » و « كل ه ذ » تشبه « وكل من هو كذلك يمكنه الاختراع » وقد رأيت في مثالنا أن كل المقدمات اتصل بعضها ببعض وان كانت تريد في العدد عما جاء في مثال المصنف

(٣) فهناك نقصان مجاوز للحد وذلك كمن يقتصر في الاستدلال على ان كل سليم القطرة من الانسان يمكنه الاختراع على قوله ان في المخلوقات قوى تكمن آثارها وتظهر بالعمل وان نواميس الوجود تمكن مرعاتها فان البحث عن تمام الدليل في هاتين المقدمتين لا يفيد لان هناك نقصاً احشاه في الدليل فقد أغفل المستدل أهم اركان دليله وهو أن الذى يعمل لاظهار آثاره القوي وتمكنه مرعاة نواميس الكون هو المفكر وان سليم القطرة من الانسان مفكر فكانه أشم رائحة الدليل وأرشد للبحث عنه فقط أما هو بنفسه فلا وجود له في كلامه وكذلك الحال لو وجدت المشاركة بين مقدمة واحدة وبين المطلوب في أحد أجزاءه ولم تجد في البقية ما يشاركه ولا ما يشارك تلك المقدمة كما لو أضفت على المقدمتين السابقتين قولك وكل انسان متفكر فانها تشارك المطلوب في موضوعه أو أضفت اليهما وكل من يتمكن من قياس بعض المعلومات الى بعض أمكنه الاختراع فانها تشارك في محموله ولا تجد مشاركة بين البقية وبينه ولا بينهما وبين رقيقةتها فالنقص وان لم يكن في هذه الحالة بالغامض في سابقها عرائنه لا يزال مجاوزاً للحد والاشتغال بالتحليل لا يفيد

وقد يكون المستدل ممن تثق بعلمه مضطراً الى احترام دليله والبحث في تحايل ما أو رده من المقدمات تحليلاً أدق مما أشار اليه وتعليم ذلك يحتاج الى تطويل كما قال المصنف ولكن لا بأس بالإشارة اليه

يمكنك أن تنظر في المثال السابق فتجد لفظ المراعاة ولفظ تظهر بالعمل فتأخذ من قول المستدل انه يريد بالمراعاة المطالعة بالفكر والمراجعة بالنظر العقلي ومقارنة أحكام كل ناموس بأحكام غيره مما يوافق أو ينافر وان نواميس الوجود لا تبع من نواميس المخلوقات فان الوجود قد يعجزها والبحث عنها المرعاتها قد يؤدي الى البحث في قوى المخلوقات ما يخفى أثرها وما يظهر فإذا كان ظهور الآثار بهذه القوى بالعمل فما هو العمل الا أن يكون العمل الاختيارى الذى يصدر عن قدرة من يراعى تلك النواميس وينظر في شؤون تلك القوى ومظاهرها به الا أن تجلى في صورة لم تكن معروفة من قبل وهل

وربما كان اللفظ في النتيجة غير الذي في المقدمة أو كان في إحدى المقدماتين غير ما في الأخرى فاشتغل بالمعنى ولا تلتفت إلى اختلاف اللفظ عند اتفاق المعنى

وربما لم تكن الحدود ألقاطام فردة (٢) بل مركبة وربما كان في أحدهما مفرد وفي الأخرى مركب فلا ينبغي أن يتشوش عليك التحليل بسبب هذا الاختلاف بل عليك بتبديل المركب بالمفرد

ولأنه من م (٣) مراعاة العدول والسلب فربما كانت النتيجة موجبة والوسط مقرون به حرف السلب في المقدمتين جميعا فتعجب من كون النتيجة موجبة وانما كان كذلك لكون الوسط معدولا مثل قولك هذا العدد هو لا فرد وكل عدده هو لا فرد فهذا العدد زوج وقد عرفت الفرق قبل هذين العدول والسلب

(الفصل الثاني عشر)

في استقرار النتائج التابعة للطلوب الأول

القياسات التي تنتج الكلي تنتج بالعرض الجزئي الذي تحته وعكسه وعكس نقيضه ومعنى عكس النقيض (٤) وأن تجعل مقابل المحمول بالإيجاب والسلب موضوعا ومقابل الموضوع محمولا وأما الكمية فقد لا تبقى محفوظة فكل a ب عكس نقيضه ما ليس ب ليس a ولا شيء من a ب عكس نقيضه بعض ما ليس ب هو a والجزئية الموجبة يتبعها عكسها وعكس نقيضها وهو بعض ما ليس ب ليس a إذا كانت النتيجة بعض a ب وأما السالبة الجزئية فليست تستتبع شيئا لأنها لا تنعكس وتشارك في هذه الاشكال الثلاثة

معنى هذا الاختراع غير أن هذا التحليل ليس تحليل مقدمات موجودة تامة وانما هو تحليل أصول لا أفكار أدمجها صاحبها في هذه المقدمات قد لا يعني بالبحث عنها الا مكلف باحترامه كلف بجراسته في مومقاه وأسهل منه بحث عن الدليل في غير كلامه

(١) كان اللفظ في النتيجة غير الذي في المقدمة تقدمت الإشارة اليه في نحو التقدم بالذات المأخوذ في مقدمات الاحتياج إلى الغير دون ذكر أن المتأخر بالذات محتاج وذكرك في النتيجة

(٢) بل مركبة كما تقول في الاستدلال على أن العنصر البسيط ممكن لأن جوهره مركب من أجزاء لا تنجز أو كل ما هو كذلك فهو جوده محتاج إلى غيره فتجد الحدود هنا مركبة ولفظ النتيجة غير لفظ المطلوب ولكن الأمر سهل فانك تقول العنصر البسيط مركب الجوهر من أجزاء وكل مركب الجوهر من أجزاء فهو ممكن وذلك بعدمعرفة أن الممكن ما يحتاج في وجوده إلى غيره

(٣) مراعاة العدول والسلب أي ملاحظة الفرق بينهما

(٤) هو أن تجعل الخ من هذا التعريف لعكس النقيض تجد المصنف قد وافق فيه رأي المتقدمين كالشيخ ابن سينا ومن في طبقة حتى أنه وافق الشيخ في أن الموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية وفي صورة عكس السالبة الكلية حيث يقول « ولا شيء من a ب » عكس نقيضه « بعض ما ليس ب هو a » ثم انه خالفهم جميعا في زعمه أن السالبة الجزئية لا تستلزم شيئا وعلى ذلك بأنها لا تنعكس وكأنه سهو منه عن موضوع كلامه وهو عكس النقيض اذ لا وجه له في زعمه هذا فان السالبة الجزئية تنعكس سالبة جزئية باتفاق المتقدمين واذ تعرض المصنف لعكس النقيض وجب أن تأتي بما يكفي لفهم مذاهم فيه بالاختصار عرف الشيخ عكس النقيض بأنه جعل ما يناقض المحمول موضوعا وما يناقض الموضوع محمولا ثم قال بعد ذلك اذ قلنا كل a ب صدق كل ما ليس ب ليس a والاف بعض ما ليس ب ج وينعكس إلى بعض a ليس ب « بالعكس المستوي » وقد قلنا كل a ب هنا واذ صدق لا شيء من الناس بحجارة لزمه بعض ما ليس بحجارة هو انسان والا فلا شيء مما ليس بحجارة انسان فلا شيء من الناس ليس بحجارة وقد قلنا لا شيء من الناس بحجارة واذ قلنا بعض

لكن الأول يخصه أن القياس الكلي فيه إذا قام بالفعل^(١) عمل على الحد الأصغر قام بالقوة على كل ما يشاركه تحت الاوسط فتكون نتيجة مع نتيجة وقام أيضاً بالقوة على كل موضوع للاصغر فتكون نتيجة تحت نتيجة

ولأن نتيجة مع النتيجة في الشككين الآخرين فان الأكبر في الثاني غ^(٢) ير مقل بالفعل على الاوسط

ج ب يلزم بعض ما ليس ب ليس ج لانه يوجد موحودات أو معدومات خارجة عن ج و ب وإذا قلنا ليس كل ج ب فليس كل ما ليس ب ليس ج والا لكان كل ما ليس ب ليس ج فكل ج ب وقد كان ليس كل ج ب هـ

فقال المايطرون في كلامه ان الشيخ حافظ على تعريفه في الجزئيات دون الكلّيات أما في السالبة الكلية فلانه جعل الانسان محمول العكس وهو عين موضوع الاصل وأما في الموجبة الكلية فلانه أخذ قوله كل ما ليس ب ليس ج موجبة لم يتم الدليل لان نقيضها ليس كل ما ليس ب ليس ج وهو لا يستلزم بعض ما ليس ب ج اذ السالبة المعدولة المحمول أهم من الموجبة المحصلة المحمول وان أخذها سالبة تم الدليل الا أن محمولها يكون عين موضوع الاصل قالوا فالأولى تعريفه بما يشمل المعنيين وهو جعل نقيض المحمول موضوعا وعين الموضوع محمولاً مع مخالفه الاصل في الكيف قال القطب الرازي ومناط الشبهة ههنا (أى في دعوى مخالفة الشيخ لتعريفه في الكلّيات عند البيان) انهم جعلوا النقيض بمعنى العدول وليس كذلك فان نقيض الباء سلبه لا اثبات الالاء فاما أخذ في عكس الموجبة موجبة سالبة الطرفين وفي عكس السالبة سالبة الطرفين لكن لما حصل مفهومها كانت موجبة محصلة المحمول لان سلب السلب ايجاب فلهذا أخذها نقيض الموجبة وعكس السالبة ومن تأمل في عبارة الشيخ ينقدح في باله أن مراده ما ذكرناه اهـ

ثم قالوا ان الموجبة الجزئية لا تنعكس خلافاً للشيخ لصديق قولنا بعض الحيوان لا انسان وكذب بعض الانسان لايحيوان فاذا نظرنا الى ما ذكره القطب من التأويل والى ما يفهم من كلام الشيخ في الدليل اندفع هذا أيضاً فان الموضوع في العكس لا يكون الانسان بل ما ليس لانسان وما سلب عنه لا انسان قد لا يكون انسانا بل معدوماً محضاً فيحمل عليه لايحيوان غير أنه لا ينطبق على بقية كلام الشيخ في تحصيل المفاهيم كما رأيت فلصواب ما قاله ولا ما قاله وعلى كل حال فقد قررنا أن حكم الموجبات في هذا العكس حكم السوالب في المستوى فتعكس الموجبة الكلية كلية والسالبة الكلية والجزئية جزئية ويسمى هذا الصرب من العكس على رأى المتقدمين عكس النقيض الموافق

أما عكس النقيض على تعريف المتأخرين فسموه عكس النقيض المخالف وقالوا ان حكم الموجبات فيه حكم السوالب في المستوى أما حكم السوالب فيه فهنا الخاصتان تنعكسان جزئية جزئية والوقتيتان والوجوديتان تنعكسان مطلقة عامة والعكس في الجميع جزئى أما بقية السوالب فلم يتبين عكسها وبعض المتأخرين أثبت العكس في جميع السوالب وعليه فيكون حكم الموجبات حكم السوالب وبالعكس

(١) اذا قام بالفعل على الحد الأصغر ير يد أن القياس المركب من كلمتين في الشكل الاول ينتج حكماً بالأكبر على الأصغر نتيجة صريحة أخذت من القياس بالفعل فعند ذلك يكون هذا القياس بعينه قائماً بالقوة على جميع ما شاركه الأصغر في الاوسط فاذا قلت كل انسان حيوان وكل حيوان يموت فكل انسان يموت فالقياس قام بالفعل على اثبات الموت للأصغر أى الانسان ثم هو بالقوة قائم على اثبات الحكم نفسه للعريس والجمال والسبع والهيل ونحوها من الحيوانات المشاركة للانسان في الحيوان ويقال انها نتيجة مع نتيجة لان هذه المشاركات هي مع الانسان في مرتبة واحدة تحت الحيوان فيحكم عليها ما يحكمه ويقوم هذا القياس بالقوة أيضاً على كل ما يحمل عليه الأصغر لانك اذا حكمت على كل انسان بأنه يموت بذلك الدليل فقد حكمت هذا الحكم على الرومى منه والهندي والمتمدن والمتوحش والنابل والخلل فان الكل انسان ويقال مثل هذا نتيجة تحت نتيجة لا بدراج ما تحكم عليه فيها تحت ما حكم عليه في نتيجة القياس العلوي

(٢) غير مقل بالفعل على الاوسط أى الاوسط الذى يقال على الأصغر فيدخل في الأكبر حينئذ كل ما كان مع الأصغر في ذلك الاوسط بل الذى في الشكل الثانى هو قول الاوسط على كل من الأصغر والأكبر أحدهما الايجاب والآخر بالسلب ولا يلزم من سلب شئ عن شئ وبموته لا آخر أو بالعكس سلب أحدهما مع الآخر في ذلك الشئ ونقول ان هذا متابعاً من المصنف لظاهر القول بدون تدقيق والحق أن النتيجة مع النتيجة توجب في الشكل الثانى متى

وأما في الثالث وان كان مقولا لكن الاصغر ليس موضوعا للاوسط (١) اذ فيه متطوع آخر
 ليس النتيجة تحت النتيجة في الشكلي من الثاني تنص (٢) ور
 وأما في الجزئي (٣) فلا تنص على النتيجة تحت النتيجة في الاول أيضا فكيف في الثاني (٤) شكل تتصور
 النتيجة مع النتيجة في الجزئي من الاول أيضا
 وبالجملة انما تكون معها اذا كانت نسبتها الى الكبرى واحدة فتعده قياسا آخر مع هذا القياس (٥) الى
 ذلك المشارك

كانت نتيجته كلية فانك اذا أثبت الاوسط لجميع افراد الاصغر ثم فمتسعة عن جميع افراد الاكبر أو بالعكس وجب
 أن تنفي الاكبر عن جميع مامع الاصغر في الاوسط والاحراز أن يدخل بعض افراد مامع الاصغر وهو اوسط في الاكبر
 وقد كان الاوسط مسلوما عن جميع افراد الاكبر فيكون الاوسط ثابتا ومتقيما من هذا الفرد معا وهو تناقض وخذ مثلا
 كل انسان حيوان ولا شيء من النبات بحیوان فالنتيجة لاثني من الانسان نبات فلك أن تقول ان كل ما هو مع الانسان في
 الاوسط الذي هو الحيوان يجب أن يساب منه النبات والاجاز أن يكون بهض مشمولات الحيوان ذاتا وقد فرضنا صدق
 لاثني من النبات بحیوان وهو ينعكس بالمستوى الى لاثني من الحيوان نبات فيكون اللازم وهو نقيضه كاذبا فاستلزمه
 من تجوز كون بعض الحيوان نباتا باطل فيجب أن يساب النبات من كل مامع الانسان في الحيوان وأيضا تصم السالبة
 الصداقة الى اللازم ينتج بعض الحيوان ليس بحیوان من الشكل الاول وهو بدیهي البطلان وكذلك يكون الشأن لو قلت
 لاثني من النبات بحیوان وكل انسان حيوان فالنتيجة لاثني من النبات بانسان ومعها لاثني من النبات بفرس ونحوه من كل
 ما شارك الانسان في الحيوان

(١) اذ شارك فيه موضوع آخر وذلك لانه لا يلزم من صدق شيئين على موضوع واحد أو صدق أحدهما عليه وسلب
 الآخر منه أن يكون أحدهما صادقا على مامع الآخر أو مسلوما عنه وان أقرب ما ينظر فيه النتيجة مع النتيجة في الشكل
 الثالث قياس تركب من كليتين كقولك كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فقد صدق الحيوان والناطق على الانسان
 ولكن لما لم يصدق الاوسط وهو الانسان على الاصغر وهو الحيوان صدقا كليا لم يلزم أن يدخل مامع الحيوان أو شيء آخر
 مما هو في الحيوان في الناطق فاذا كانت نتيجتك بعض الحيوان ناطق لم يلزم أن يكون معها نتيجة أخرى يحكم فيها بالناطق
 على شيء من الحيوان أو غير وكذلك لو بدلت الناطق بالصاهل وكانت الكبرى سالبة كلية فانه لا يلزم من سلب الناطق
 عن بعض الحيوان سلبه عن شيء آخر من أنواعه ولا عن شيء خارج عنه بالمرّة كما هو ظاهر

(٢) تتصور فان جميع أصناف الانسان يحمل عليها الحيوان في مثالنا الاول والكبرى محالها فينتج سلب النبات عن
 كل صنف منها وأنواع النبات يسلب عنها الحيوان كما ثبتت الانسان لجميع أصنافه في المثال الثاني فيسأل القياس وينتج
 سلب الانسان أو أي صنف منه عن كل نوع من أنواع النبات وانما يتعدد القياس بتعدد الأنواع والأصناف في كل حال

(٣) فلا تتصور النتيجة تحت النتيجة في الاول لان البعض الذي في الاصغر قد يكون فردا واحدا وان عنوان بكلي فلا
 يكون تحت شيء يسرى اليه حكم الاكبر من ثبوته للاوسط أو نفيه عنه كما لو قلت بعض من في البيت يشترق العلم وكل من
 هو كذلك فهو ناطق فان هذا البعض ممن في البيت ليس تحت شيء آخر وكذلك تقول من الشكل الثاني بعض من في
 البيت ليس يشترق العلم وكل ذي ذوق سليم يشترق العلم فبعض من في البيت ليس بذي ذوق سليم

(٤) بل تتصور النتيجة مع النتيجة في الجزئي من الاول أيضا لانك تقول في مثالنا السابق بعض من في المسجد وبعض
 من في السوق وهكذا فانك قد تجد المشتامين للعلم في كل جماعة من الانسان فكل من شارك أهل البيت في الشوق الى العلم
 صح أن يحمل عليه الاكبر بحكم القياس السابق بعينه لا يتبدل فيه سوى الموضوع

(٥) على ذلك المشارك متعلق بقياسا آخر وذلك كافي قياس كل انسان حيوان وكل حيوان يشعر بحاجته فكل
 انسان يشعر بحاجته فان نسبة الفرس وغيره من أنواع الحيوان الى الحيوان هي عين نسبة الانسان اليه ونسبة الفرس الى
 الكبرى بدخوله في موضوعها هي عين نسبة الانسان اليها فالفرس مشارك للانسان في هذه النسبة فتعده هذا النسبة
 مع الكبرى قياسا ليدل على ثبوت الحكم لذلك اشارك وهو الفرس بأن تقول كل فرس حيوان وكل حيوان يشعر
 بحاجته والصمير في قول المصنف نسبتها يعود الى موضوع النتيجة وما شارك في الاوسط وذلك المشارك اشارة الى
 واحد مما رجع عليه الضمير في نسبتها كما هو ظاهر

وإنما تكون محتمة إذا كانت النتيجة يصلح أن تصير كبرى في قياس آخر متصل بهذا القياس في الذهن
ينظن لقرب اتصالهما أنهم مقياس واحد وهما قياسان في الحقيقة

(الفصل الثالث عشر)

في النتائج الصادقة عن مقدمات كاذبة

ربما تتوهم أنه لما يلزم الصدق عن القياس الصادق المقدمات الصحيحة التأليف ينبغي أن لا يلزم الصدق
عن المقدمات الكاذبة وأنت تعلم أن هذا استثناء نقيض المقدم وهو غير ناتج فإنا نقول إن كان القياس
صادقا والمقدمات صحيحة التأليف ينتج الصادق فان استثنينا نقيض المقدم وقتلنا لكنه ليس بصادق
المقدمات أو صحيح التأليف لم يلزم أن يقال لا ينتج الصادق أو ينتج

فاذا عرفت هذا فاعلم أنه قد تلزم النتائج الصادقة عن المقدمات الكاذبة ولا يمنع هذا إلا إذا كانت
الكبرى (٣) كاذبة بالكل في الشكل الأول والصغرى صادقة كلية فالنتيجة كاذبة لاحتمال بالكل
اذلو كانت صادقة وأخذنا ضد الكبرى التي هي الصادقة وألفناها مع صغرى القياس الصادقة تنبج
مقابل هذه النتيجة وصادقا فيكون الضدان صادقين بالكل هذا محال

وفي غ (٤) ير هذا الموضع لا يمنع لزوم الصادق سواء كانت المقدماتان كاذبتين بالكل والجزء

(١) يصح أن تصير كبرى كما لو قلت في الاستدلال على أن كل حيوان يطلب بحركته ما يحفظ بنيته ويهرب مما يخشى منه
هلا كلها كل حيوان قد ألهم الشعور بحاجته لطلب سد حاجته وكل ما هو كذلك فهو يطلب بحركته ما يحفظ بنيته
ويهرب مما يخشى منه هلا كلها فكل حيوان يطلب بحركته الخ فهذه النتيجة يصح أن تكون كبرى في قياس متصل
بهذا القياس في الذهن بمعنى أن الذهن يلاحظه كأنه داخل فيه وهو كل انسان حيوان وكل حيوان يطلب بحركته الخ
فانه عديم ثبوت أن كل حيوان يطلب الخ بمقتضى القياس الاول ينساق الذهن الى أن كل ما دخل في الحيوان من انسان وغيره
يطلب الخ فيظن الانسان أن القياس الذي أقيم لاثبات الحكم للانسان هو عينه القياس الذي أثبتته للحيوان وفي
الحقيقة هما مقياسان

(٢) لم يلزم أن يقال الخ يريد المصنف أن من يزعم أن الصادق لا ينتج الا من الصادق لا دليل له على زعمه الا أن يؤلف
قياسا استثنائيا على الصورة التي ذكرها فتكون استثنائيتها نقيض المقدم واستثناءه نقيض المقدم لا ينتج في القياس
الاستثنائي شيئا لا سلبا ولا إيجابا لان التالي قد يكون لازما للزوم آخر كما بين في موضعه

وغرض المصنف من هذا الفصل أن يفيد الطالب الثبوت في نبذ النتيجة اذا علم كذب مقدمة من مقدماتها أو كذب
جميع المقدمات فقد تكون النتيجة صادقة فلا يصح طرحها مجرد العلم بان شيئا من مقدماتها كاذب وكذلك لا ينبغي أن
يغشه صدق النتيجة فيظنه دليلا على أن مقدماته كانت مجمعة صحيحة

(٣) الا اذا كانت الكبرى كاذبة بالكل والصغرى صادقة كلية الخ يمثل لذلك بأن تقول كل انسان حيوان وكل حيوان
يجر فان النتيجة وهي كل انسان جحر كاذبة لاحتمال لان الصغرى صادقة كلية لان كل انسان حيوان قضية لا ريب في
صحتها بالكل أي في جميع الافراد وكل حيوان جحر كاذبة بالكل أي لا يصديق الجحر ولا على فرد واحد من أفراد الحيوان
فاذا تبين كذبها في الكل كما هو ظاهر وجب أن يكون ضدها وهو سلب الجحر عن الحيوان صادقا لاحتمال اذ لا معنى
للكذب في الصدق على كل فرد فردا لان السلب عن كل فرد صادق فضد الكبرى في القياس تكون صادقة وهي لا شيء من
الحيوان بجحر ويمكن ضمها الى الصغرى الصادقة في قياس من الشكل الاول فتنتج لاحتمال لا شيء من الانسان بجحر وهو
صادق قطعاً فلو صدقت نتيجة الإيجاب لاجتماع الضدان في الصدق وهو محال

وقول المصنف التي هي الصادقة صفة لضد الكبرى وقوله بعد ذلك بسطر وصادقا عطف على مقابل أي تنبج مقابل
ونتيجة صادقا وفيه تساهل خفيف

(٤) وفي غير هذا الموضع لا يمنع لزوم الصادق الخ فقد تكذب المقدمات بالكل وتصدق النتيجة كما تقول كل انسان
فرس وكل فرس ناطق فانه ينتج صادقا وهو كل انسان ناطق

أو الصغرى كاذبة وحدها بالكل أو الجزء (١) أو الكبرى كاذبة وحدها بالجزء
وأما في الشبكيين الآخرين فقد يلزم الصدق (٢) على أي وجه اتفق ولا تجز عن اعتبار كل هذا
بنفسك

وقولنا الكاذب في الكل هو أن يكون الحكم في جميع آحاد الموضوع كاذبا والكاذب في البعض هو
أن لا يكذب إلا في بعض آحاد الموضوع مثال الأول قولنا كل حجر حيوان ومثال الثاني قولنا كل
حيوان انسان

ولكن إذا كذبت المقدمتان معا بالجزء فقط فلا يتصور صدق النتيجة الكلية لأن معنى الكذب بالجزء أن يكون
المحمول أخص من الموضوع فهو يصدق على بعض أفراد الموضوع ولا يصدق على جميعها فلو أن الصغرى في الشكل
الأول كذبت في الجزء ثم كذبت الكبرى كذلك في الجزء لكان الأوسط أخص من الأصغر والأكبر أخص من الأوسط
والأخص من الأخص فيكون الأكبر أخص من الأصغر فيستحيل جملة على جميعه ففي مثل هذا لا تصدق النتيجة
الاجزئية وكلام المصنف انما هو في نتيجة القياس اللازمة اشكله وهي من الكليتين كلية في الشكل الأول وقد رأيت
انها لا تاتج صادقة من كليتين كاذبتين في الجزء معا فلعل المصنف لم يلتفت الى هذا حتى عم الحكم في قوله « وفي غير هذا
الموضع لا يمتنع ازوم الصادق » ثم كرر التعميم في قوله « سواء كانت المقدمتان كاذبتين بالكل والجزء » ولا يعتذر
له بأنه قل « والجزء » بالاول وأبأفكأنه يريد كاذبتين بالكل والجزء معا وهذا يتحقق في صورة واحدة وهي الكذب
بالكل لأن ما يكذب في الجميع يكذب في البعض بالضرورة لأن هذا لا يتفق مع بقية كلامه ويكون قوله « والجزء »
من اللغو الذي لا معنى له في بيان الحقائق

(١) أو الصغرى كاذبة وحدها بالكل أو الجزء أي والكبرى صادقة بالكل كما تقول كل انسان حجر وكل حجر جسم فكل
انسان جسم أو تقول كل حيوان انسان وكل انسان متنفس فكل حيوان متنفس فالصغرى في الأول كاذبة بالكل وفي
الثاني بالبعض والنتيجة صادقة في الحالين

(٢) أو الكبرى كاذبة وحدها بالجزء أي والصغرى صادقة بالكل كقولك كل انسان حيوان وكل حيوان ناطق فكل
انسان ناطق وقيد المصنف بقيد وحدها لأن الصغرى اذا كانت كاذبة بالجزء أيضا معها فقد تقدمت في صورة كذب
المقدمتين وقد علمت ما في هذه الصورة من خطأ المصنف

(٣) على أي وجه اتفق أما في الشكل الثاني فلا نسلب شيئا عن ثبوته لا تخاردا كذب في الكل أو في البعض لا يلزم
عنه كذب سلب أحد الشبكيين عن الآخر بل قد يصدق سلب أحدهما عن الآخر بالكل أو البعض على حسب الضروب
وخذ للذلل ما لو صدقت الصغرى بالكل وكذبت الكبرى كذلك وهي الصورة التي يمتنع معها الصدق في الشكل الأول
كقولك لا شيء من النبات بحيواد وكل حجر حيوان ولا شيء من الغضب بحلم وكل حين فهو حلم فإن الصغرى صادقة في
القياس بالكل والكبرى كاذبة فيهما كذلك بالكل والنتيجة صادقة ادلا شيء من النبات بحجر في الأولى ولا شيء من
الغضب بحين في الثانية

ويمكنك أن تعتبر ذلك في بقية ضروب هذا الشكل كلية أو جزئية غير أني أرى المصنف قد أصاب في تعميم الحكم عند
الخطأ إلى الضروب التي تخرج الجزئي ولكنه أخطأ خطأ سابق في تعميمه القول عند تأليف ما ينتج الكلي في هذا الشكل
إذا كذبت القضيةتان معا بالجزء فقط فإن الكليتين لو كذبتا بالجزء فقط يمتنع أن تصدق معهما النتيجة الكلية فإن سلب
الشيء من أمر إذا كذب بالجزء فقط ثم كذب بثبوته لا حرك ذلك كان ذلك الشيء أخص منهما معا فإنه لم يكذب سلمه عن
بعض أفراد الأول فقط دون الجميع إلا لأنه ثبت للبعض دون البعض وهذا شأن الأخص من شيء ثبت لبعض أفراد
الاعم منه دون البعض الآخر ولم يكذب اثباته إلا لأنه ثبت للبعض فقط إلا لأنه ثبت لبعضها ولا يثبت للبعض الآخر
كذلك وهو شأن الأخص مع الاعم كما ترى فإذا كان الشيء المسلوب أخص من الشبكيين الذين سلب هو عن أحدهما
وأثبت للآخر تصادق فيه تصادقا جزئيا لا محالة فكان بعض أفراد أحدهما بعض أفراد الآخر فلا يصح سلب
أحدهما عن الآخر سلبا كاملا والامر يهدي إلى احتياج الال إلى التفات الذهن واليك مثلا لا شيء من الحيوان بانسان وكل
متنفس انسان كذب سلب الانسان عن الحيوان بالجزء فقط لأن بعض الحيوان انسان وبعضه ليس به وكذب اثباته

(الفصل الرابع عشر) في القياسات المؤلف من مقدمات متقابلة

قد تواف قياسات من مقدمات متقابلة بالتضاد وبالتناقض احتياطاً (١) لا لينتج منها أن الشيء ليس هو نفسه وتشارك المقدمتان فيها في الحدود لكن تروج بأن يبدل اسم أحد عبارتيه أو يؤخذ بدل الحد جزئية أو كليته فيحكم عليه بما يقابل حكم الحد فلا يقال مثلاً الإنسان ضاحك الإنسان ليس بضاحك بل البشر ليس بضاحك ولا يقال الحيوان متحرك بالارادة الحيوان ليس متحرك بالارادة بل الإنسان ليس متحرك بالارادة

وهذا القياس يستعمله المخاطبون والجدليون أيضاً على سبيل التبكيت بأن تسلّم من خصم مقدمة ثم ينتج من مقدمات أخرى مسلمة نقيض تلك المسلمة الأولى فينتج من الأولى ومن نقيضها اللازم من تلك المقدمات أن الشيء ليس هو

للتفنس بالجزء فقط لأن بعض المتفنس إنسان وبعضه ليس بإنسان فالحيوان والمتفنس يتصادقان في الإنسان لا محالة فتكذب النتيجة السالبة بالكل بالارب فلا يصح لاثني من الحيوان يتفنس على أنها صادقة وهي في هذا المثال لا تصدق جزئية أيضاً كما ترى ولو أبدلت الحيوان بالابيض مثلا صدقت جزئية لا غير

أما في الشكل الثالث فقد يكذب الشيطان على شيء واحد بالكل والجزء أو يصدق أحدهما ويكذب الآخر كذلك وتكون النتيجة صادقة كما تقول كل إنسان حيوان وكل إنسان ضاحك صدقت الأولى بالكل وكذبت الثانية كذلك وصدقنا النتيجة وهي بعض الحيوان ضاحك وتقول كل حيوان إنسان وكل حيوان كاتب بالفعل فبعض الإنسان كاتب بالفعل كذبت المقدمتان معاً بالجزء فقط وصدقنا النتيجة جزئية وبقيّة الضروب لا تخفى على من استعمل ذهنه

(١) احتياطاً لينتج الخ حاصله أنك قد تؤولف قياساً من مقدمتين متناقضتين تثبت في أحدهما ما نفيته في الأخرى لتجفل خصمك ويكون ذلك عند ما تجد مسلماً بكل منهما وطريقة استعفاله أن تغير له أسماء الحدود ليظن الاختلاف فيسلم النفي والاثبات في شيء واحد ثم تكشف له الأمر فيسقط في نفي الشيء من نفسه في الحقيقة وذلك كأن ترد اسقاطاً في تسليم أن الإنسان ليس بإنسان فتقول له أنت مسلم بأن الإنسان آدمي ثم لجهله بمرادفة البشر للإنسان والآدمي تقول له وتسلم أن لاثني من الآدمي بشر فيقبل ذلك فتلزمه نتيجة لاثني من الإنسان بشر ثم تكشف له أن البشر هو الإنسان فيقع في الخزي لا ترامه بجهله أن ليس الإنسان بإنسان وفي هذا القياس من الشكل الأول قدر ادت افت اللفاظ الثلاثة كما ترى

ولو سلم الخصم أن الإنسان متحرك بالارادة وسلم أيضاً أن لاثني من الحيوان متحرك بالارادة لما كنت استغفلته فأوهمته أن الارادة هي الانبعاث بفكر لزمه تسليم لاثني من الإنسان بحيوان من الشكل الثاني فإذا كشفت له أن الإنسان من الحيوان وقع في أن بعض الحيوان ليس بحيوان والتقابل في المقدمتين من جهة أن الإنسان مما شمله الحيوان في الثانية وسلبت عنه الحركة بالارادة في ضمن الكلية مع أنه قد ثبتت له الحركة بالارادة في الصغرى وقد أبدلت الحد بكليته فإن كان الخصم يجهل معنى البشر ووضع البشر موضع الحيوان كان اللفظان مترادفين وقد سلب عنهما شيء واحد وهو الحركة بالارادة بمعناها الحقيقي ولو أردت أن تبدل الحد بجزئية جعلت الحيوان في المقدمة الأولى والإنسان في الثانية كما فعل المصنف فإذا سلم أن كل آدمي بشر ولا شيء من الآدمي بإنسان لجهله بمعنى الآدمي فقد لزمه بعض البشر ليس بإنسان مع أنه ما واحد فيخزي بسقوطه في الترام أن بعض الإنسان ليس بإنسان فقد وجدت ثلاثة أسماء مترادفة حمل إنسان منهما على الثالث ولو قلت بدل الآدمي الضاحك كالك مترادفان حملاً على ثالث غير مرادف لهما

هذا كله مراد المصنف مما قاله في أول الفصل وآخره بدون التفات الى تصويره الذي ذكره في قوله « بأن تسلّم من خصم مقدمة ثم ينتج من مقدمات أخرى مسلمة نقيض تلك المسلمة الأولى الخ » أما على هذا التصور فلا حاجة الى الترادف ولا الاستغفال بإبدال الحدود فإن ذلك قد يكون بدون هذا ثم إن القياس المركب من المتقابلتين لا يكون الامن الشكل الثاني والثالث ولا يتصور من الأول بحال ودونك البيان

وهذا الضرب من القياس لا يتألف في الشكل الاول الا أن تكون الحدود الثلاثة مترادفة حتى اذا كرر الوسط بلفظ واحد كانت الكبرى مقابلة للصغرى حينئذ في المعنى
وأما في الشكل الثاني فيتم أف بأن يؤخذ موضوع المقدمتين اسمين مترادفين ويجعل عليهما شيئاً واحداً لايجاب والسلب
وفي الثالث كذلك بأن يجعل الموضوع لفظاً واحداً والمحمول اسمين مترادفين

(الفصل الخامس عشر) في المصادرة على المطلوب الأول

وهذا هو أن تجعل المطلوب نفسه مقدمة في قياس ينتج منه المطلوب ويبدل منه اسم مجرداً له احتمالاً مثل أن يقال كل انسان بشر وكل بشر ضحاك فكل انسان ضحاك فالنتيجة والكبرى شيء واحد فأي مقدمة جعلت هي النتيجة بتبديل اسم ما فالمقدمة الاخرى يكون طرفاهما معنى واحداً ذا اسمين مترادفين كما قلنا (١) انما الانسان بشر

أما أنه لا يلزم الترادف ولا الابدال فلان المدار على وجود مسميات عند الخصم يستنتج منها نقيض المسئلة الاولى فتخالفت الحدود في المعنى واللفظ أو فراقفت وأما أن القياس المركب من المتقابلتين على هذا التصور لا يكون الامس الثاني والثالث فلان النقيضين لا يكونان قيعضين الا اذا اتحد في الموضوع والمحمول فالقدمتان أي المسئلة الاولى ونقيضها لا بد أن تكونا كذلك فوضوعهما واحد ومحمولهما واحد فلك ان تأخذ نتيجة سلب الشيء عن نفسه من الثاني ان اعتبرت الوسط هو المحمول أو من الاول ان اعتبرت الوسط هو الموضوع

واعتبر ذلك مثلاً فيما وسلم خصمك أن تزوج أكثر من أربعة سنة لان النبي صلى الله عليه وسلم فعله ثم هو مع ذلك يسلم انه خصوصية ويسلم بأن لا شيء من الخصوصية بسنة فانه تلزمه نتيجة لا شيء من تزوج الاربعة بسنة وهي ضد المسئلة الاولى ان أخذت الاولى كلية ونقيضها ان أخذت جزئية وعلى كل حال فالمسئلة الاولى مع نقيضها تنتج أن الشيء ليس هو بالكل أو بالجزء من الثاني أو الثالث فان شئت قلت لا شيء من تزوج أكثر من الاربعة بتزوج أكثر من الاربعة أو بعض ما هو سنة ليس بسنة ويكون تسليم الخصم بالمقدمة الاولى المسئلة آتياً من غفلة عن المسلمين الآخرين لامن الغفلة عن معاني الالفاظ وهو كثير الوقوع

نعم اذا اكتفى بالتناقض في المعنى ولم يعتبر اللفظ في اتحاد أطرافه صح ما قاله المصنف حتى على تصويره ذلك ومثاله من الشكل الاول أن يسلم خصمك ان كل انسان بشر ويسلم ان كل بشر ضاحك ولا شيء من الضاحك بأدى فينتج من هاتين القضيتين لا شيء من البشر بأدى وهو يضاد كل انسان بشر اذا لوحظ المعنى واذا كانت الصغرى بعض البشر ضاحك كانت النتيجة نقيضها هي المعنى أيضاً لكنها لا تصلح كبرى في الاول فاذا ضمنت النتيجة الى المسئلة الاولى هكذا كل انسان بشر ولا شيء من البشر بأدى فلا شيء من الانسان بأدى مع أن الأدي هو الانسان فاذا كشفت ذلك لخصمك فقد وصلت الى تبيكه بجهله في فهم الالفاظ وتسلية للاحكام عليها بلا تعقل ويمكنك أن تمثل من الشكل الثالث فيما وسلم خصمك ان الخلق غريزة ثم سلم ان الخلق خصلة وكل خصلة فليست بقطرة فلا شيء من الخلق بقطرة وهو يضاد المسئلة الاولى لان القطرة والغريزة واحد ثم تقول كل خلق غريزة ولا شيء من الخلق بقطرة فبعض الغريزة ليس بقطرة وهو سلب الشيء عن نفسه لا اتحاد الغريزة والقطرة في المعنى

ولا يخفالك ان هذا الضرب من القياس ضرب من اللهو الذي يعيب به بعض من لاهم له في تجميع الحقائق وانما هم المشاغبات والتفنن في طرق المنازعات وما ذكره المصنف الالحتاط في السلامة من شره بالتدقيق في فهم معاني الالفاظ ومعرفة حاص المفهومات من عامها وما يعرض لكل فيكون المحصل في حزم من عبث العابثين

(١) كما قلنا الانسان بشر فانك جعلت النتيجة الانسان ضحاك وانما كانت هي الكبرى لانك لم تصنع شيئاً سوى تبديل اسم البشر في الانسان والمحمول فيها غير المحمول في الصغرى وغير الموضوع في الكبرى معنى فهي القضية التي

وقد يصادر على المطلوب الاول في قياس واحد وقبلما يخفى الاعلى ضغفاء العقول وقد يتبع ذلك في قياسات مترتبة متتالية بان يكون المطلوب بين مقدمة تلك المقدمة انما نتجت بقياس بعض مقدماته المطلوب نفسه وكلما كان أبعد كان من القبول أقرب

وقد تمكن المصادرة على المطلوب الاول في الاشكال الثلاثة لكن ان كان المطلوب موجبا كليا أمكن في الشكل الاول ص (٢) غري وكبرى وان كان جزئيا لم (٣) كنى الاصغرى وان كان سالبا كليا لم يمكن الا كبرى وأما في الثاني فان المطلوب لا (٤) ككون الاسالبا ففي ضرب يكون صغرى وفي ضرب يكون كبرى هذا ان كان كليا فان كان جزئيا لم يمكن الا صغرى وفي الثالث ان كان موجبا جزئيا جاز ص (٥) غري وكبرى وان كان سالبا جزئيا لم يمكن الا كبرى وفي الاول لا يصح بيانه

فيها حمل حقيقى وليس في مقدمة القياس حمل حقيقى الا في الكبرى ومعنى موضوعها هو عين معنى موضوع النتيجة ومجولها عين مجولها فهي عند ذلك يتبين لك انه لم يكن في المقدمة الاخرى حمل حقيقى فان لفظى مجولها وموضوعها بمعنى واحد حتى صح ابدال أحدهما بالآخر في قضية أخرى وهي لم يتغير معناها

(١) مترتبة متتالية كما نقول في الاستدلال على أن كل حركة تستدعى مسافة تحصل فيها كل حركة فهي ذهاب من مبدأ لغاية وكل ما كان كذلك يستدعى مسافة فإذا قلنا ان الكبرى ليست بينة فنقول له كل ذهاب من مبدأ لغاية فهو انتقال وكل انتقال يستدعى الخ فقد بعدت عن المطلوب الاول الذى ذكر فيه لفظ الحركة وأثبت بالانتقال في بيان بعض مقدماته وهو عين الحركة وذلك ربما لا يلتفت اليه الا من له شئ من الفطنة فان بعدا أكثر من ذلك كان أخفى وأدنى الى القبول

(٢) صغرى وكبرى أما الكبرى فكذلك المصنف وأما الصغرى فكما لو قلت كل ضاحك انسان وكل انسان بشر فكل ضاحك بشر فان المطلوب هو الصغرى لا لك لم تصنع شيئا في النتيجة سوى أن أبدلت لفظ الانسان بالبشر والحمل الاول الذى كان في القياس هو بعينه الذى في النتيجة والكبرى لا حمل فيها وانما طرفاها اسمان مترادفان لمعنى واحد

(٣) لم يمكن الا صغرى لان المطلوب الجزئى لا يمكن أن يقع في الشكل الاول كبرى لاننا شرطنا في انتاجه كلية الكبرى اما الصغرى فقد تكون جزئية موجبة وكذلك يقال في السالب الكلى وانه لا يقع الا كبرى في الشكل الاول لشرط الايجاب في صغره

(٤) لا يكون الاسالبا لان الكلام في المصادرة بان يكون المطلوب احدى المقدمتين وقد شرط في الثانى اختلاف مقدمتيه بالسلب والايجاب والنتيجة منه التي هي المطلب سالبة دائما فإذا كانت المصادرة في قياس من الشكل الثانى فالمطلوب لابد أن يكون سالبا فإثارة يكون سالبة صغرى وأخرى سالبة كبرى فان كان سالبا جزئيا فلا يكون الا صغرى لاشتراط كلية الكبرى في الشكل الثانى

تقول في الاستدلال على لاشئ من الحجر بانسان لاشئ من الحجر ببشر وكل انسان بشر فلا شئ من الحجر بانسان وهو عين الصغرى لان الانسان والبشر شئ واحد ولو كان مطلوبا جزئيا وهو بعض الحجر ليس بانسان لا تبت بالصغرى سالبة جزئية بأن تقول بعض الحجر ليس ببشر الخ فتسكون النتيجة عين الصغرى كذلك

أما أن يكون المطلوب الكلى عين الكبرى وهي سالبة فلا يمكن الا اذا كان موضوع الكبرى هو عين موضوع الصغرى وكان الوسط بينهما كذلك فتكون الحدود ألفاظا مترادفة ويكون المطلوب كاذبا دائما كما لو أردت أن تستدل على أن لاشئ من الانسان بأدى بقولك كل انسان بشر ولا شئ من الأدى ببشر فلا شئ من الانسان بأدى وهو عين الكبرى لان الأدى هو الانسان وهو البشر أما والمطلوب صادق وفي الكبرى حمل حقيقى فذلك لا يتصور لان موضوع الكبرى هو مجول المطلوب في الشكل الثانى دائما ومجولها هو الوسط المحذوف عند الاستنتاج فكيف يكون المطلوب عينها نعم قد تكون الكبرى عكسا مستويا بالمطلوب كما لو قلت في الاستدلال على أن لاشئ من الانسان ببشر كل انسان بشر ولا شئ من الحجر ببشر فلا شئ من الانسان ببشر فان هذه النتيجة هي عكس لاشئ من الحجر ببشر لان الانسان والبشر واحد ومن هذا تعلم تساهل المصنف في رى الكلام على عواهنه

(٥) جاز صغرى وكبرى أما أن يكون كبرى فكما تقول في الاستدلال على أن بعض الانسان ناطق كل بشر انسان وبعض

(الفصل السادس عشر)

في أمور شبيهة بالقياس يظن ببعضها أنه قياس ولا يكون وبعضها أنه نافع
منفعة القياس وفي غير ذلك من القياسات المخلجة

فن جلة ذلك القسمة فق (٦) لظن بها أنها قياس على كل شيء وعند بعضهم هي البرهان على الحد من
كان الحد مكتسباً بالبرهان
والحق أنها تستعمل مقدمة في الاقيسة الناتجة للشرطيات المنفصلة فتعني عنها المقدمات فقط إما في

البشر ناطق فبعض الانسان ناطق وهو عين الكبرى وغاية ما صنعت انك أبداً للبشر بالانسان وأما أن يكون صغرى
فهو غير ممكن الا اذا ترادت الحدود الثلاثة كما تستدل على أن بعض الانسان آدمي بقولك بعض البشر انسان وكل بشر
آدمي فبعض الانسان آدمي وهو عين بعض البشر انسان بابدال البشر بالانسان والانسان بالآدمي * أما أن يكون المطلوب
عين الصغرى والحل حقيقي فغير متصور لان محمول الصغرى هو موضوع المطلوب في هذا الشكل وموضوعها هو الوسط
المحذوف فكيف يمكن أن تكون عين المطلوب ومحموله غير محمولها وقد هال المصنف فيما سبق « فاية مقدمة جعلت هي
النتيجة بتبديل اسم ما في المقدمة الاخرى يكون طرفاً لها معنى واحداً » فاداجعلت النتيجة هي الصغرى كانت الكبرى
مترددة الاطراف وكان لا بد لك من أن تعتبر أن لافرق بين أن يكون محمول الصغرى موضوعاً أو محمولاً حتى يتأتى لك أن
تقول ان الصغرى هي النتيجة بعينها فتكون الاطراف مترددة كما قلنا فتعبر المصنف ليس بصواب كما ترى أما لو كان
المطلوب جريئاً سابلاً فلا يمكن أن يكون صغرى في المصادر لا لاشتراط ايجابها في هذا الشكل وانما يجوز أن يكون كبرى كما
تقول في الاستدلال على أن بعض الانسان ليس بفرس كل بشر انسان وبعض البشر ليس بفرس لينتج بعض الانسان
ليس بفرس وهو عين الكبرى بابدال لفظ البشر بالانسان ومعناها واحد وبقيّة كلام المصنف ظاهر والله أعلم

(٦) فقد ظن بها أنها قياس على كل شيء الخ ظن بعض القوم أن القسمة وحدها قياس لا ثبات أحكام الاقسام للقسم
في كل شيء وكل شيء له أقسام تختلف أحكامه باختلافها فطريق معرفة هذه الاحكام انما هو قسمته الى تلك الاقسام فمن
عرف الكلب بحقيقته قد يضطرب ذهنه عند رؤية الجارح منه ومما فيه من غريرة لا فراس فيكاد يظنه غير ما عرفه فإذا
قسمت الكلب الى الجارح وغير الجارح هذا الخاطر واطمأن الى ما أصاب من الحقيقة فقد كان بعض الاحكام غير
معروف فعرّف بالقسمة فهي القياس الذي أدى الى هذا العرفان وعند بعضهم أنهم من أقسام البرهان وهي من بين
أقسامه يكتسب بها الحد فان طالب الحد ينظر بعد تصور الشيء بعض وجوهه الى ما يحتمل على ذلك الشيء ويقسم تلك
المحمولات ويفصل بعضها عن بعض حتى يبين له من بينها الاعم والاخص والذاتي والعرضي ثم يرتب بعد ذلك أجزاء الحد
ويذهب منها الى تصور الحقيقة به

ولندع ما يتداول من الانسان والحيوان ولنطلب ما لا يبعد منه وهو النفس الانسانية فإذا أردنا تحديدها وقد كنا عرفنا
أن جميع الممكنات لا تخرج من الاجناس العشرة فأول نظرة تلقى على النفس تضم صفاتها مختلطة غير متميزة بشئ سوى
أن مجموعها انما يميل على النفس الانسانية ولا يحتمل على ما سواها من الانفس الحيوانية وغيرها ان كانت فيحتمل على
النفس الانسانية أو صاف النامية الحساسة العاقلة أو الناطقة معا ولا تحتمل هذه الاوصاف معا على غيرها ثم يحتمل عليها
المتحركة بذاتها الطالبة لما يحفظ شخصها ويبقى نوعها الدافعة لما يبدها القابلة لا بداع كل صنعة بلا قيد ولا نهاية كل
ذلك يحتمل عليها معا ولا يحتمل مجموعها على غيرها ثم قد يحتمل عليها صفات أخرى يطول تعددها

فأول شيء يخطر ببال طالب الحد بعد هذا العلم الاجمالي هو أن يقسم هذه المحمولات أو الصفات الى ما تشترك فيه مع
غيرها وما تنفصل به عنه ثم يقسم كلامها الى ما هو متصل بذاتها بحيث يصبح أن يؤخذ منه اسم لها أو لجزء من أجزائها
ان كان لها جزء وما هو تابع لذلك يتصل بها بواسطة ولا ينبغي عليك ما حصّل الطالب من العلوم بالتقسيتين ولم يكن من

عمل فكره سوى تغيير الطوائف وفصل الاقسام وبهذا العمل وحده قد تميزت الصور في ذهنه على وجوه لم تكن وهو ضرب من التصور بل ومن التصديق أيضا لم يكن أولاً ثم كان

بعد هذا فنقل الى طلب علم آخر ان لم يكن بديها كما هو الشأن في مثالنا وهو علم أنها جوهر أو عرض فإن كانت عرضاً فمن أي أجناسه هي فإن ذلك غير بين بنفسه فبذلك طريقاً آخر من التقسيم وهو أنها ما جوهر وما عرض وللأول في صفاتها ما يدل عليه كتمثلها لنفسها بدون التفات إلى شيء سواها ولثاني ما قد يسوق الذهن إليه ككون أثرها لا يظهر إلا في الأجسام وإذا ترجع عنده أحد القسمين وليكن أنها جوهر يرجع إلى طلب أي الجواهر هي هل هي جسم أو جوهر مجرد وذلك لا يعرف إلا بالاستدلال أيضاً لأنه ليس بديهي فإذا انتهى إلى غاية هذا الطلب انصرف إلى البحث في أنها بسيطة أو مركبة وأما الخلاف في جميع ذلك معروف فإذا أصاب حاجته من ذلك رجع إلى ما كان يميزه بالتحليل فإن وجد جميعاً من اللوازم بعضها للذات وبعضها بالواسطة وذلك ان كانت بسيطة فلا يكون له إلا ما يشبه الحد فيعرفها بالرسم فإن كانت في رأيه مركبة حسبما أرشده الدليل ميز الجنس من الفصول المتنوعة والفصول من الخواص كل ذلك بضروب من التقسيم ثم بعد هذا يضع كل وصف في مرتبة على الوجه الذي بين في القول الشارح فيكون له من ذلك حد الحقيقة

وقد يذهب طالب الحد إلى تقديم العلم بأن الشيء جوهر أو عرض وأنه بسيط أو مركب على التقسيم المميز لطوائف الاوصاف عامه لخواصها ما اتصل بالذات منها مباشرة وما كان لها بالواسطة وليس بضرب من ذلك شيء ولا ينبغي ان القسمية كانت من الاعمال الفكرية السابقة لما يباين بنفسها وكسب العلوم وما جزأ من بيان ومقدمة من كسب فإن امتياز الطوائف في المحمولات علم وانما كسبه القسمية وحدها والعلم بأن الحقيقة من مقول الجوهر أو العرض وانها بسيطة أو مركبة إنما كسب بالقسمية واختيار أحد الاقسام فهي تارة قياس لا بالنفي من القياس المركب من عدة أحكام مقصودة ألف بينها عمل فكري لتحصيل معلوم لم يكن وذلك ثابت في التقسيم لتمييز المحمولات بعضها عن بعض وتارة خيرة قياس وهو ظاهر ولم يتعنه المصنف وهذا هو من العمل الذهني لكسب الحد وهو الذي عنده بعض القوم في قوله ان الحد يكتسب بالبرهان وانما يكتسب بالقسمية من أنواع البرهان أماما مسبقا في باب أخره لبيان ان الحد لا يكتسب بالبرهان فهو تقليد لجمهور من سبقه لم ينظر فيه إلا إلى صور وأشكال يغرضها ولا قيمة لحقيقتها وزعمه غير أن لا طريق لاكتساب الحد إلا التركيب نسياناً لهم الأعمال في الكسب ونظر إلى آخر ما ينتهي إليه العمل فإن مجرد التركيب وتقديم بعض الأجزاء على بعض إنما يتيسر بان علم الاوصاف وميز خاصها من عامها وعرف نسبتها للماهية بكونها مقوماً أو عارضاً ولم يسبق عليه إلا الضم وجودة الوضع لا غير وهذا طرف من كسب الحد لا كله فإن أراد المصنف أو غيره أن يصطليح على أنه لا يسمى كسب الحد إلا هذا الضم والترتيب الذي سماه بالتركيب لم تنازعه في الاصطلاح لكن ينقلب النزاع إلى نزاع في استعمال الالفاظ لا في بيان الحقائق

أما ظن ان القسمية قياس على كل شيء فلا يبعد عن الحقيقة إذا كانت وجهته ما عدا من أن الاحكام التي تثبت لشيء واحد بواسطة أقسامه لا سبيل إلى اثباتها إلا بتقسيمها إليها المستقر له أحكامها وكثيراً ما يكفي مجرد التقسيم في ظهور ثبوت الحكم وفي التقسيم لمحو طوائف الذهن عنه بعد ظهور المطلوب وعند ذلك يكون التقسيم وحده هو الطريق وقد يحذف كما يحذف الحد الوسيط في كل قياس فيكون جزء من الدليل وسميته قياساً لأنه بواسطة الحقيقة إلى المطلوب وهذا الثاني هو ما يسمى عندهم بالقياس المقسم أو الاستقراء التام كما في قولهم الجسم اما جاد أو نبات أو حيوان وكل جاد متحيز وكل نبات متحيز وكل حيوان متحيز فكل جسم متحيز ومن ذلك تقسيم الكهراء إلى موجبة وسالبة واثبات أحكام كل منهما له لثبوت الحكم للكهراء

والاستقراء الناقص باب من أبواب القسمية من هذا القبيل الثاني لأنه تقسيم الكلى إلى جزئياته ثم اثبات أحكامها إليها لتثبت له بالضرورة وانما أفردوه نوعاً من أنواع القياس على حدة لأنهم لا يستعملون فيه صورة التقسيم باناً وإنما أماما هو من القبيل الأول فلا يكاد ينحصر فعرفة العام والخاص إنما يكتسب بالنظر إلى الوصف مع ما يشمله واليه بالنسبة إلى ما لا يدخل تحته فبعد ظهور القسمية يتبين ان الوصف خاص بوصفه دون سواه بل معرفة الأعم من كل عام كالمذكور مثلاً إنما تحصل بعد جولة النظر العقلي في جميع أقسام المعلومات ليعلم أنها لا تخرج عنه بل عندي أن جميع

أعمال العقل في انتزاع الكليات من الجزئيات اغماهى ضروب من التقسيم بين ما يختلف فيه الافراد وما تشترك فيه ينتقل منها الذهن الى الكلى بعد طرح ما افرقت فيه من الشخصيات هذه مع بقاء التقسيم ملحوظا حتى يتحقق المحل على مختلفين

ولا يزال التقسيم من هذا القبيل بالابواب البلاغة يتنافس البلاغ في استجادة ويتفاضلون في وجوه حسنه والبلاغة منتهى الكمال في اصابة الحق بالدليل مع شئ من حسن الاسلوب وجودة التأليف في اللفظ

قالوا ومن أحسنه ما جاء في قوله تعالى « هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا » فانه سم أثر رؤية البرق في الانفس الى قسمين الخوف والطمع ولا يخلو الكون الانساني منها عند رؤيته ولا نالت لهما وهو كاف في بيان حكمة الله فيه وكثيرا ما غفل عنها الغافلون وختل عنها أمكار من لم يستلفتهم مثل هذا التقسيم الى ما يتردى في خواطرهم وما يدب في بواطن نفوسهم وهم عنه لاهون

ومن لطيفه وصحيحه قول اعرابي بعضهم « النعم ثلاث نعمة في حل كونها ونعمة ترجى مستقبلية ونعمة غير محسوبة فأبقى الله عليك ما أنت فيه وحقق لك ما ترجيه وتفضل عليك بما لم تحسبه » ووقف اعرابي على مجلس الحسن فقال « رحم الله عبدا أعطى من سعة أو وامي من كفاف أو آثر من قلة » فقال الحسن ما ترك الرجل لاحد عذرا فانصرف الامرابي بخير كثير

وكم يزال بالتقسيم من المجاهلات ما لا يزال بغيره فن التبس عليه معنى الفقه في قوله صلى الله عليه وسلم « من يراد به خيرا يفقهه في الدين » فظن ان الفقه هو حشر القضايا الشرعية الى الذهن من أقوال أهل التفريع سواء كان على بصيرة فيه أو على عي في التقليد يمكن أن تزيل الغموض عن مثل هذا المغرور وترفع جهالة بقوله « العلم بمحدود الشرعية قسمان قسم منه البصر بقاصد الشارع في كل حكم وفهم أسرار حكمه في كل حدونه وذو البصيرة الى ما أراد الله لعباده في تشريع الشرائع لهم من سعادة الدارين لا يختلف في ذلك وقت عن وقت ولا يتقيد بشرط دون شرط فتطبق عنده الاصول على جميع ما يعرض من الشؤون مهما تبدلت أطوار الانسان مادام انسا نا ولا يتوقف ذلك الا للؤمن الحكيم الذي سمع نداء الله قلبه بعباده ولبه لآبائه وعجبه والقسم الثاني أخذ صور الاحكام من تضاعيف الكلام وحشدها الى الاوهام في ناحية عن معترك الافهام لا يعرف من أمرها الا أنها جاءت على لسان قسلان بدون نظرائي ما أحاط القول والقائل من زمان ومكان وهذا القسم يستوى في تحصيله المؤمن وغير المؤمن ويباغ الغاية منه الخير والشرير والمحل للشرع المحتال به والعامل عليه الروافع عند حده » فاذا غابت الاقسام زال الالتباس وخلي المعنى حتى لا يلبس من الناس وكذلك يقال في العلم الذي قال فيه امام البيان عبد القاهر الجرجاني في مفتاح كتابه دلائل الانوار « اذا تصفحنا العضائل لنعرف منازلها في الشرف وتبين مواقعها في العظم وبسم أي أحق منها بالتقديم وأسبق في استيجاب التعظيم وجدنا العلم أولاها بذلك وأولها هنالك اذا شرف الا وهو السبيل اليه ولا خيرا الا وهو الدليل عليه ولا منقبة الا وهو ذروتها وسنامها ولا مفخرة الا وهب صحتها وتماها ولا حسنة الا وهو مفتاحها ولا محمدا الا وسمته يتقد مصباحها هو الوفي اذا خان كل صاحب والثقة اذا لم يوثق ناصح الخ » وأشار القرآن الكريم الى ظهور فضل أهله الى حد لا يمارى فيه فقال « هل يستوى الدين يعلمون والدين لا يعلمون » ونص على أن قلوبهم هي مستقر خشية الله دون قلوب سواهم فقال « اعما يخشى الله من عباده العلماء » ويقال فيه اليوم « انه لا لام مصدر قوتها ومحضاً حمتها وجامع كلمتها والصاعد بها الى ذرى مدينتها وهو لدى يمد لها المسالك ويفتح لها الممالك ويحكمها السيادة على المملوك والممالك وهو مقوم نظامها وقوام أحكامها وحفاظ قوامها والجملد هو حياتها كما أن الجمل يمانها العلم الذي يوصف بهذه الصفات ولن يبلغ أحد أن يؤدي حقه مما يستحق من مثلها حملة كل على ما يشتهي واتخذ الجمل مرشدا الى العلم ولم يستشر العلم نفسه في القصص الى العلم فأنفق الكثير عر في التحصيل والتركيب والتحليل والتفسير والتأويل والتعديل والتحويل ولكن كل ذلك لا يخرج عن قلة وقيل ومع هذا التعجب يأخذك العجب اذا تراهم وأعمهم قد التقوا في مهلكة واحدة مع القوم الجاهلين وحل بهم من النكال ما معهم أجمعين فيضطرب الدهن في معنى العلم بل يضل فيه ضلالا بعيدا

فاذا قسمت العلم الى ما هو معرفة حقائق الكون من طرقها التي سنه الله وهدى اليها بالفطرة السليمة والاشراف بالعقل

﴿القسمة﴾

افترأى من منفصل^(١) للمتين أو من حلية ومنفصلة وقد تستعمل أيضاً مقدمة في القياس المقسم الناتج للحملات ولا غناء لها في نتائج الحدود المفصلة^(٢) على أفرادها فانك اذا قلت كل انسان حيوان وكل حيوان لماثت ولما أزلت كانت النتيجة أن الانسان لماثت ولما أزلت أما أحدهما بعينه فليس يلزم من القسمة ومن هذا القياس أيضاً فان الحيوان الذي هو الوسط ههنا أعم من كل واحد من الماثت والازلتي اللذين هما مجموعهما على انفصاليهما الا كبر والوسط يجب أن يكون إما أخص وإما مساوياً للأكبر ولئن قرن بالقسمة مقدمة استثنائية وهي أن الحيوان ماثت فليس اذن بالازلتي أو ليس بالازلتي فهو اذن ماثت فأولاً لم تكن النتيجة حاصلة من مجرد القسمة بل منها ومن المقدمة الاستثنائية وكلامنا في أن القسمة على تجردها ليست قياساً كما اعتقدوه وثانياً أن كونه ماثتاً أو ليس بأزلتي إما أن يؤخذ مسلماً أو مثبتاً بقياس آخر فان أخذ مسلماً فأى حاجة الى القسمة فليؤخذ أولاً لأن الانسان ماثت وما هو ماثت فليس بأزلتي فالانسان ليس بأزلتي وان تبين بقياس كونه ماثتاً أو ليس بأزلتي ثم بعد ذلك يؤخذ وسط البيان الآخر فالمفيدة في النتائج ذلك القياس لا القسمة فليستعمل دون القسمة نعم فائدة القسمة هي تذكرة المحولات وإخطارها بالبال فحسب

﴿الاستقراء﴾

وأما أنهم ليست طريقتا الى اكتساب الحد فسنورد فيه من بعد ما فيه مقلع ومنها الاستقراء وهو حكم على كلى لوجوده في جزئيات ذلك الكلى إما كلها وهو الاستقراء التام الذي هو القياس المقسم وإما أكثرها وهو الاستقراء المشهور

على أسرار الشرائع واطائف حكمها ونسمة كل ما يصل اليه العقل والفهم من ذلك الى شئون المعارف واستعراف علاقة ما أدرك بحاجاته التي يشعر بها شعوراً فطرياً بحيث لا التي يتوهمها وهو ما مجموعاً لا فائدة سواء كانت حاجاته في نفسه أو أهله أو أمته أو الناس أجمعين والى ما هو خزن صور في الحافظة يسوقها اليه ناقش أحرف أو مدج عبارات لا يعرف لها غاية الايادها ولا يباين اكان لها مدخل في صلاح حياته أم لم يكن ينظمها هي النكاح لا هادية اليه وهي الفضل لا الدال عليه ومبلغ العلم عنده أن يعرف ان هذا قول زيد وقدرجه حميد عن قول أبي عبيد ورجح الآخر أبو عمرو وهكذا الى آخر الزمر لا يقره قرار ولا يقف في مدار فهو يخسر عن هذا ولا يكسب ويشقى بالتخصيل ولا يسعد فعند هذا التقسيم يستتبر المطالب ويضئ المذهب بلا حاجة الى ضم ضميمة اليه

فأنت ترى ان هذا الباب من التقسيم من أفضل ما يطرق في البيان وان خلا من الصور الحاقة التي اصطلح عليها المنطقيون لكن عهدنا بالمصنف أنه خالفهم في صور كثيرة ونبه على استعراف الصواب في تضاعيف الاساليب ولم يبال بتلك الاشكال الا في حكمة العقل لا في تصوير الدلائل فكان من الحق على طريقته أن لا يعيب قول من قال ان القسمة بنفسها قياس وان كانت قد تكون جزأ منه اذا احتاجت في التأدي الى ما قصد منها الى ضميمة أخرى والله أعلم

(١) من منفصلتين كما مثلوا به في قولهم العدد ما فرد وما زوج والزوج اما زوج الفرد فالعدد اما فرد اما زوج الزوج أو زوج الفرد وأما المركب من حلية ومنفصلة فكما سبق في القياس المقسم ونحوه اذا قصد انتاج الحملات كما سيذكر المصنف أما اذا قصد انتاج منفصلة فكما لوقت كل عدد فهو اما زوج اما فرد وكل فرد لا ينقسم الى متساويين فكل عدد اما زوج اما لا ينقسم الى متساويين

(٢) على أفرادها أي ان القسمة وحدها لا تنقيح حد من حدودها بعينه كما سيبينه مثال الماثت والازلتي ولكن ماذا يقول المصنف في القسمة التي تأتي لتبين طوائف الصفات بعضها عن بعض مثلاً مع انها تحصل لكل طائفة حكمها بلا حاجة الى شيء سوى القسمة كما مر بك وهذا هو تخصيص الحدود بلا ضميمة

(٣) فائدة القسمة هي تذكرة المحولات وإخطارها بالبال كما ذوق المصنف السليم أن يجد الصواب في الباب عند نهاية الكلام فيه وما كان عليه الا أن يسأل نفسه ما هو القياس المركب من بداهات وما فائدته الا أن تكون إخطار الحدود بالبال مجتمعة فينطلق الدهن منها الى النتيجة وهكذا العقل يصل بعد نصب الى تغيير الاقسام فيضعها متقابلة متميزة ليشرق كل منها في العقل جلياً واضحاً وتصل بكل أحكامه التي تجلي معه عند التميز بالضرورة

ومخالفته القياس ظاهرة لانه في القياس يحكم على جزئيات كل لوجود ذلك الحكم في الكلّي فالحكمي
يكون وسطا بين جزئيه وبين ذلك الحكم الذي هو الاكبر وفي الاستقراء يذهب هذا فيحكم على الكلّي
بواسطة وجود ذلك الحكم في جزئياته ومثاله اذا أردنا أن نبين أن كل حيوان طويل العمر فهو قليل
المرارة استقر بنا جزئيات الحيوان الطويل العمر فوجدناه مثل الانسان والفرس والجل وكانت هذه
الجزئيات قليلة المرارة فحكمنا بهذا الحكم كليا في الحيوان الطويل العمر واستعملنا هذه النجدة مخصوص
بالجدليين ومن عادتهم الاقتصار على ما هو كالصغرى مثلا ل أن يقولوا الا أن كل حيوان طويل العمر
فهو إما كذا وإما كذا أو ما هو كالأكبرى من أن يقولوا الا أن كذا وكذا قابيل المرارة وردّه الى
النظم القياسي هو التأليف بينهما

والاستقراء التام الخاص بجميع الجزئيات نافع في البراهين ولكن بشرط أن لا نأخذ الجزئ في المشكوك^(٢) كونه
فيه في أجزاء القسمة وانما يمكن ذلك على وجهين

(أحدهما) أنه لو وقع الشك في أن الناطق هل هو مائت أو ليس بمائت فتصححت جزئيات الحيوان
لا من جهة الناطق وغير الناطق بل من جهة قسمة أخرى كالمائتين وغير المائتين ووجد المائتين يتبين لجميع
أجزاء الاستقراء حكم بسببها على الحيوان ورد منه الى الناطق فقبل كل ناطق حيوان وكل حيوان إما
مائت أو غير مائت وكل مائت مائت وكل ما هو غير مائت كذلك فكل حيوان كذلك فالنتيجة أن كل ناطق
كذلك وهذا انما يتأتى اذا كان الكلّي قابلا لوجهين من القسمة أو أكثر حاصرين له

(الوجه الثاني) أن يكون الحكم قد بان على الكلّي من جهة قسمة ما ثم وقع الشك في جزئ من
جزئيات أجزاء الاستقراء فوسط الكلّي بين ذلك الجزئ وبين الحكم الذي هو الاكبر مثاله لو شككنا في
أن زيد اهل هو مائت وقد كدنا عرفنا أن كل حيوان كذلك من جهة قسمة الى الناطق وغير الناطق
فلما زيد حيوان وكل حيوان مائت فزيد مائت

فان قيل اذا بان هذا الحكم للحيوان من جهة الناطق وغير الناطق وزيد يمكن وقوعه تحت الناطق
لا بواسطة الحيوان فهلا بين بالناطق دون الحيوان فلما يمكن أن زيد احين شك في وجود المائتين له لم
يخطر بالبال وقوعه تحت الناطق وحين أخذ الناطق في أجزاء القسمة لم يؤخذ لاجل بيان الحكم في
جزئياته بل لاجل كلمة الحكم في الحيوان بعمومه لجزئياته لا جزئيات الناطق فلو خطر بالبال وقوعه

(١) مثل أن يقولوا الا أن كل حيوان طويل العمر ما كذا أو ما كذا أي بعد قولهم الحيوان الطويل العمر قليل المرارة
لأن الخ أن يكون النظم في العادة هكذا كل حيوان طويل العمر قليل المرارة لانه اما انسان واما فرس واما نحوهما من
مثله وكذلك يقال في الكبرى بعد ذكر المطلوب لان الانسان والفرس ونحوهما من مثله قابيل المرارة فاذا أردت أن ترد
الكلام المعتاد الى النظم القياسي جمعت الامرين وألفت بينهما معا والامر في ذلك ظاهر

(٢) المشكوك فيه أي المشكوك في حكمه كالناطق في المثال فاذا كنت شاكيا في كون الناطق مائتا أو زلياً عدت
أولا الى معرفة ما يندرج الناطق تحته فتجد الحيوان ثم تقسم الحيوان الى مائت وغير مائت كالراحم ونحوه ثم تنظر في
القسمة فاذا الحكم وهو المائت ثابت اهما معا وما كل ما يحوي الحيوان فيكون الحيوان مائتا فالناطق المنسدرج فيه
كذلك وهذا الوجه انما يتأتى اذا كان الكلّي كالحيوان يمكن قسمته بعدة طرق كل منها يكون حاصرا لما يحوي به ويكون
الحكم ثابتا لا تقسام في جميعها فيقسم الى كائين ليثبت الحكم له فيثبت لكل واحد من غير مندرج تحته لو أخذ مع مقابله لكان
حاصرا أيضا

(٣) الوجه الثاني الخ يختلف هذا الوجه عما قبله بوجهين الاول انه يتأتى فيما لو كان الكلّي لا يحتمل الاقضية واحدة
والثاني انه يطلب بالتقسيم ثبوت الحكم للكلّي ليثبت لجزئياته مباشرة لا لكتابات أخرى تحته سوى ما ليسه التقسيم
هذا ما أراد المصنف وهو وان كان صحيحا لكنه ليس من الجوده في شيء فان المطلوب بالتقسيم انما هو ثبوت الحكم للكلّي

تحت الناطق كان البيان به أولى من بيانه بالحيوان على ما ستعرفه في فن البرهان فاذن الاستقراء نافع في العلوم من هذين الوجهين

وقد يستعمل للتنبيه^(١) على المقدمات الأولية نأما كان أو ناقصا وقد يستعمل^(٢) لعمل بوجه ما لتجربة ويحصل معه ضرب من اليقين فان لم يستوف كما نبينه في فن البرهان وفي غير هذه المواضع فلا جدوى له إلا الاستقراء التام المقيد لليقين

وغير التام هو مثل ما اذا استقررت الحيوانات فوجد أكثرها يحرك فكذلك الاسفل عند المضغ فحكم على كل حيوان بأنه يحرك عند المضغ فكذلك الاسفل وربما كان حكم ما لم يستقر خلاف ما استقرى كالتمساح^(٣) في مثالنا فإنه يحرك عند المضغ فكذلك الاعلى

الذي تقسيمه وهذا هو القياس المقسم أما ثبوت حكم الكلي المقسم بعقد المقام الدليل عليه بالتقسيم لما يندرج تحته سواء كان كلياً أو جزئياً فهو شئ آخر قياس آخر لا مدخل للتقسيم فيه إلا بالواسطة قبل هو مركب من حيلتين أحدهما حمل الكلي المقسم والثانية حمل الحكم الثابت بالتقسيم ولو حمل مع التقسيم في تأليف واحد كان قياساً مركباً مقصوداً أو هو وصولاً كما لو قلت الناطق أو زيد فيه إن وكل حيوان فهو أماماش أو غير ماش أو ناطق أو غير ناطق فالناطق أماماش أو غير ماش أو زيد في ناطق أو غير ناطق ثم تجعل النتيجة صغرى وتضم إليها كبرى قولك وكل منهم أماماش فالناطق أو زيد مائة ويكون التقسيم قد ورد أخيراً على الناطق أو زيد وهو غير المقصود من القياس المقسم فإنه لا يكون إلا في الكليات المنقسمة إلى أقسام لها حاصرة ليستبدل بالتقسيم على أحكامها كما هو ظاهر على ما نرى أيضاً أن قسمة الناطق إلى ماش وغيره وقسمة زيد إلى هذين القسمين غير صحيحة وهي لازمة للتأليف الذي أراد المصنف أن يتخذ طريقاً كما لا يخفى فان أراد أن التقسيم لا يسرى إلى لناطق وزيد لان الحيوان موضوع في الكبرى على أن المعنى به طوائف امرأه لا كل فرد فرد ولم يكن محمولاً في الصغرى هذا الاعتبار فهو غير متكرر قلنا له فاذن لا يصح أن يكون التأليف متبعاً لثبوت حكم الأقسام الناطق ولا لزيد لعدم التكرار في الوسط

(١) للتنبه على المقدمات الأولية كما تقدم في مثال الجسم اما جاداً ونباتاً وحيوان وكل منها متحرك فبالجسم متحرك والنتيجة من المقدمات الأولية وكقولك جزء الشئ أماماش هو الشئ بالقوة أو مابه الشئ بالفعل وكل منهما متقدم عليه بالذات فجزء الشئ متقدم عليه بالذات هذا إذا كان تاماً مالم لو كان ناقصاً فكما لو قلت إن حس اللس لا بد فيه من مباشرة الماوس للامس ونهبت عليه باستقراء جزئيات اللس ومجوز ذلك كثير ومنه التنبيه على قضاياء الحدس كالحكم بوجود قوة في البخار وفي الكهرباء

(٢) وقد يستعمل بوجه ما للتجربة أي ولو ناقصاً وذلك الوجه هو ملاحظة الاثر في الجزئيات المتعددة في الأحوال المختلفة والزمان والامكان المتباينة فان هذا يحصل اليقين بثبوت الحكم الكلي كقوله فيض حرارة الحمى للمخ الكيسا وعلى هذا النحو من الاستقراء في أغلب العلوم والعنون الصحيحة كالطب والكيمياء وقدم عظيم من علم الطبيعة والتاريخ الطبيعي ولا أدل على صحتها من ظهور أثرها في الأعمال العظيمة التي قلبت ما كان معروفاً من حال المسكونة وسكانها وقد أجاد المصنف في التنبيه على فوائد الاستقراء بجميع وجوهه في تحصيل العلوم اليقينية بخلاف ذلك لما اشتهر عند القوم سابقههم ولا حقهم

(٣) كالتمساح مثال درج في كتب المنطق وغيرها أخذ المشعلون عن بعض من كتب في الحيوان عن غير بحث صحيح وقد أخطأ من زعم أن التمساح يخالف سائر الحيوانات في تحريك الفك الاسفل عند الاكل كما أخطأ من ظن أنه لا يخرج لهضاً لانه وانما يأتي القطقاط فيأكل ما في جوفه ومشأ هذا الظن الثاني ان هذا الحيوان قد تفسد المواد التي في بطنه فيوجد فيها حيوانات صغيرة فيفتتح فادقياً في بعض الطيور ويلتقطها وهو لا يؤذيها والدميري يذكر في حياة الحيوان كلاماً من الزعين ويثبتها وهو خطأ كما حققه الباحثون المدققون فالنائب بالتحقيق أن الفك العلوي عند أنواع السمك نابت متصل بعظام الجمجمة بدون مفصل متحرك وأما الفك السفلي فهو المتحرك وله اتصال بالجمجمة مفصلي بواسطة عظم يسمى

ومنها التمثيل وهو الحكم على جزئ لوجوده في جزئ آخر معين أو جزئيات آخر لمشابهة بينهما ما كنى بقول السماء محدثة لمشابهة البناء في الجسمية والبناء محدث فيتركب من أربعة حدود أ ك (١) ب ك (٢) وهو المحدث وأوسط كل واحد هو الجسم وأصغر وهو السماء وشبيهه وهو البناء والأوسط محمول على الأصغر وعلى شبيهه والأصغر محمول على الأوسط لانه محمول على شبيهه الأصغر وهذا أيضا من الحجج الخاصة بالجدالين

ومن عادتهم أن يسموا الأصغر فرعاً والشبيه أصلاً والا كبر حكماً والأوسط المتشابهة فيه جامعاً ومن التمثيل نوع يسمونه الاستدلال بالشاهد على الغائب وكان الشاهد عندهم عبارة عن الحس وتوابعه ويدخل فيه ما يشعر به الإنسان من أمور نفسه الخاصة كعلمه وإرادته وقدرته والغائب ما ليس بحس فيثبتون في الغائب حكم الشاهد لما بينهما من المشابهة في أمر ما فهو بعينه المثال إلا أنه أخص منه إذا الأصل فيه الشاهد والفرع الغائب وأما التمثيل فيم هذا وما نقل الحكم فيه من شاهد إلى شاهد أيضاً ومن غائب إلى غائب وهذا الطريق أيضاً قاصر عن افادة اليقين إذ ليس من ضرورة تشابه أمرين في شيء تشابههما في جميع الأشياء

فمنهم من اكتفى في تعدى الحكم من الأصل إلى الفرع بمجرد المشابهة ومنهم من شعر بضعف هذا القدر فقال انما يكون المثال حجة إذا كان المعنى المتشابهة فيه عللة للحكم ولعمري ان بان كونه عللة أمكن رده إلى البرهانيات بأن يجعل المعنى المتشابهة فيه وسطا بين الأصغر والكبير إلا أنهم يثبتون كونه عللة عند خفائه بطريقين

(أحدهما) ما يسمونه طردا وعكسا والطرده هو أن يثبت الحكم لكل ما يوجد له هذا المعنى المتشابهة فيه والعكس هو أن يعدم الحكم في كل موضع لا يوجد فيه هذا المعنى ومرجع الطرد والعكس إلى الاستقراء فبالمتسقا الجزئيات لا يتصور أنقطع بوجود الحكم مع وجود المعنى وعدمه مع عدمه وفيه من الوهن والضعف ما نبهنا عليه إذا استقراء جميع الأشياء المشاركة في هذا المعنى ليس بأمر سهل فربما يشذ عنه أمور مشابهة للأصل في هذا المعنى غير مشاركة له في الحكم وهب أنه لم يشذ عنه شيء آخر فيجوز أن تكون جميع الأشياء الموجودة لها هذا المعنى يثبت لها هذا الحكم سوى هذا الفرع إذ ليس يجب من تلامز معينين في أشياء كثيرة تلامزهما أبدا في جميع الأشياء بل يجوز أن يكون فيما بينهما شيء مخالف لها فيوجد لسائرهما المعنى المتشابهة فيه مع الحكم ومخالفها شيء واحد في وجود المعنى المتشابهة فيه له دون الحكم وذلك الشيء هو الفرع المتنازع فيه

(الطريق الثاني) هو أنهم يسبرون أوصاف الأصل ويتصفحونه ويبتطلون أن يكون واحد واحد منها عللة إلى أن لا يبقى الا ذلك المتشابهة فيه فيقطعون بكون عللة مثلا يقولون البناء محدث فاما أن يكون

العظم المربع ثم ان لهذه الحيوانات فتحة في انتهاء الامعاء تخرج منها الفضلات من بول وغيره وفيها يولج التماسح الذي ذكر عند المساعدة ومن ظريف ما جاء على لسان بعض طلبة العلم عندما كتبت أذكر هذا الخطأ العام في قضية تخريبك التماسح لنفسه الأسفل قوله لعل من افتتح هذا الخطأ رأى التماسح مقلوبا يترك فيه الأسفل فظنه الأعلى نذهب نحن وينقل عنه (١) أكبر كل واحد هو المحدث أكبر لانه محمول النتيجة والسماء أصغر لانها موضوعها والجسم الكلي أوسط لانه العلة المشتركة والشبيه هو البناء لانه النشأ ظهر فيه ثبوت الأكبر بسبب العلة وهو ثبوت الجسم له فالجسم محمول عليه وعلى الأصغر والا كبر محمول على الأوسط المحمول على شبيهه الأصغر فيحمل على الأصغر أيضا لانه انما حمل على شبيهه بسبب حمل الأوسط عليه فقوله لانه أي لان الأوسط محمول على شبيهه الأصغر وهو عللة لشيء

حدوثه لكونه موجوداً أو لكونه قائماً بنفسه أو لكونه جسماً وليس لكونه موجوداً وإلا لكان كل موجود محدثاً ولا لكونه قائماً بنفسه والا كان كل قائم بنفسه كذلك ولا لكونه لا لكونه فبقى أن يكون لكونه جسماً

وهذا الطريق أيضاً فاسد من أربعة أوجه (أحدها) أنه ليس يجب أن يكون كل حكم معللاً بغير ذات ماله الحكم بل من الأحكام ما ثبت لذات الشيء لعلته غير ذاته (والثاني) أن هذا انما يصح بعد حصر جميع الصفات وهو راجع أيضاً إلى الاستقراء وليس هو بيقين بل ربما يشذ عن هذا الحصر وصف هو العلة والجدليون لا يبالغون في هذا الحصر بل يقولون للخصم إن كان عندك وصف زائد فأبرزه وجهل الخصم لا يكون حجة على عدم وصف زائد وربما قالوا لو كان للأصل وصف آخر لا دركناه كما لو كان بين أيدينا فيل لا دركناه وليس هذا كالفيل اذ لم يعهد قط فيل بين يدي إنسان سليم البصر لم يدركه وكمن المعاني الموجودة للأشياء أنه تدبنا طلبها ولم ندر كها في الحال إلا بعد كثرة البحث الشديد (والثالث) هب أنهم سوخوا في العنور على جميع الأوصاف فلا يجب أن تكون الأقسام بعدد الأوصاف بل ربما كان الحكم لاجتماع عدة منها فإلم تبطل جميع الأقسام الحاصلة من أخذ الأوصاف مفردة ومركبة غير واحد لا يتعين ذلك الواحد مثلاً لو كانت الأوصاف كونه موجوداً وكونه قائماً بالنفس وكونه مصنوع الآدمي وكونه من الماء والتراب فلا يكفي أن تبطل واحداً واحداً منها بل لا بد من أن نتعرض لاجتماعها أيضاً فنقول ولا لكونه موجوداً وقائماً بالنفس ولا لكونه موجوداً او مصنوع الآدمي ولا لكونه موجوداً او مركباً من الماء والتراب ولا لكونه قائماً بالنفس وم مصنوع الآدمي ولا لكونه قائماً بالنفس ومركباً من الماء والتراب ولا لكونه مصنوع الآدمي ومركباً من الماء والتراب ثم نتعرض لاجتماع ثلاثة ثلاثة منها أيضاً كذلك

(الرابع) هب أنهم وفوا بهذا أيضاً إلا أنه انما يلزم من هذا أن الحكم ليس لتلك الأقسام المفردة والمركبة جميعاً وأنه غير خارج عن هذا القسم ولكن لا يلزم منه أن كل ما هو موصوف بالقسم الباقي فله هذا الحكم اذ يجوز أن ينقسم الباقي إلى قسمين يكون هو عاماً بالنسبة إليهما وهذا الحكم يلزم من أحدهما دون الآخر فيصح أن يقال ما سواه ليس بعلة وإن العلة في ذلك هذا الباقي ولكن لا يجب أن كل

محذوف من الكلام كثرى لا لكونه إلا كبر محمولاً على الأوسط كما هو ظاهر العبارة ففيها تناسخ ظاهر وأنها سقطت

منها الجملة التي ذكرناها في الشيخ

(١) في حين هذا الباقي حاصل ما أطالبه المصنف أن يظان الأقسام ماعدا القسم الأخيرة ما يستلزمه أن العلة لا تخرج عن القسم الباقي كالحسم في مثالي لكن كونها لا تخرج عنه لا يستلزم أن تكون العلة مجرداً الجسمية اذ يجوز أن تكون قيداً من القيود الخاصة بالجسم فتكون العلة قسمين أقسامه لا يتحقق في الفرع امتنازع فيه كما لو قلنا إن الجسم ينقسم قسمين عنصري وغير عنصري فيجوز أن يكون الحدوث لازماً لكونه عنصرياً ولو كنا أدخلنا هذين القسمين في التقسيم الأول بأن قلنا له حدود البناء إما كونه موجوداً أو كونه قائماً بنفسه أو كونه مصنوع الآدمي أو كونه من ماء وتراب أو كونه جسماً عنصرياً أو كونه جسماً غير عنصري وأبطلنا أسائر الأقسام ماعدا القسمين الآخرين لم يلزم أن كل واحد من العنصري وغير العنصري علة بل أحدهما لا على التعيين فيجوز أن يكون هو كونه عنصرياً فلا يلزم أن تكون السماء حادثاً لانها من غير العنصري وكون العلة منحصرة في الجسم تعني أم لا ترجع عنه هو علة ما يستفاد من استثناء نقيض ماعدا الجسم ولا يستفاد منه أنها هي الجسم أي مجرد الجسمية بمعنى أن تكون الجسمية والعلية متساويين فتعكس القضية كلية

وما قاله المصنف في هذا الوجه الرابع غير مستقيم لانهم لو وفوا بحصر الصفات وإبطال أن يكون شيء منها علة لا وحده

ما هو موصوف به فهو علة فانه لو أدخل هذان القسمان في القسمة وأبطل سائر الأقسام دونهم لم يلزم أن كل واحد منهما علة بل أمكن أن تكون العلة أحدهما فكذلك إذا ورد في القسمة عام لهما جميعا لم يلزم أن الحكم يتبع جميعه وذلك لأن نتيجة هذا الاستثنائي أن العلة هي كونه جسما لأن العلة هي الجسم (١) حتى تكون الجسمية مساوية للعلية فيكون كل ما هو علة للحدوث جسما وكل جسم علة للحدوث فانا إذا قلنا هما لئلا يقياسهم حدوث البناء إما لذاته أو لعلته وليس لذاته فهو لعله والعلة صفة والصفة إما ب وإما ج وإما د فالعلة إما ب وإما ج وإما د ولكن ليس ب ولا ج فالنتيجة أن العلة د لأنهم الدال اذ موضوع النتيجة ومحمولها يجب أن لا يغيرا عما كانا عليهما في المقدمتين ولا يمكنكم (٢) أن يقولوا بعد قولهم العلة صفة إما أن تكون الصفة هي الباء أو الجيم أو الدال حتى تكون النتيجة أن العلة هي الدال ولأن يقولوا إما أن تكون الباء صفة أو الجيم صفة أو الدال صفة لكذب القضيتين أولا فان كل ذلك صفة لا واحد منها فقط ولعدم نتائج الوضع ثانيا فانهم موجبان من الشكل الثاني وإذا كانت النتيجة أن العلة هي كذا فافهم هذه قضية إذا أعطيناها أبعث أحوالها كانت غايتها أن تصير كلية فيكون كل ما هو علة للحدوث جسما والقضية الكلية لا تنعكس فلا يصير كل ما هو جسم علة للحدوث فهذا هو بيان فساد هذا الطريق

ولا يجد ما مع غيره وكان الحصر صحيحا ولم يبق الا الرصف الاخير لننتج المطلوب حتما فان معنى حصر جميع الصفات أن وثى على كل وصف للشيء توهم انه علة للحدوث وفيه كونه عنصرا أو كونه حجرا وذلك مما يدخل في الجسم ويبطل كل ذلك حتى لا يبقى الا مجرد الجسمية فتكون العلية مساوية لها احتمالا ولا يبقى للجسم ما يقسم اليه من الاوصاف الاخر والا لم يكن الحصر صحيحا والفرض انهم وفوا الحصر حقه وعاية ما طعن به في هذه الحالة أن حصر الاوصاف انما يتأتى بالاستقراء وليس بالشيء السهل كما قاله في الوجه الثاني

(١) حتى تكون الجسمية هذا قيد لقوله « ان العلة هي الجسم » أي لا حصر للعلة في الجسم بحيث تكون الجسمية الخ لان مجرد كون القضية اسمية لا يفيد المساواة كما سيأتي للصفة في قوله « وإذا كانت النتيجة ان العلة هي كذا الخ »

(٢) ولا يمكنهم أن يقولوا الخ يريد به لا يمكنهم أن يضعوا القياس في صورة نتائج الجمل الاممية الحاصرة بأن يقولوا العلة وصف والوصف إما هو الباء أو هو الجيم أو هو الدال لكن الاولين باطلان فالعلة هي الدال أو يقولوا العلة صفة وإما أن تكون الباء صفة وإما أن تكون الجسم صفة وإما أن تكون الدال صفة ثم يبطل الاولان وتخذف الصفة التي هي الوسط المكرر فيبقى الدال معرّفا مع العلة المعروفة أيضا فينتج العلة الدال وهي القضية الحاصرة أما أنهم لا يمكنهم الاتيان بالصورتين فلا أن القضيتين أي المنفصلة والاستثنائية كاذبتان أما المنفصلة لأن الجميع صفة فلا معنى للانفصال في الصفة وهو ظاهر في الصورة الثانية وفي الصورة الاولى كانت أجزاء الانفصال حصر الصفة في كل واحد وهو يعود الى ما في الثانية من أن الصفة هي الباء لا غير أو الجيم لا غير الخ مع أن الصفة تعم الجميع وأما الاستثنائية فلا نه لما كان الجميع صفات فبطل كونها صفة كاذب وذلك لا بطلان هو الاستثنائية بعينها هذا ما هم الصورتين ثم ان القياس في الصورة الثانية من الشكل الثاني وهو لا ينتج من موجبتين فلا تحصل لهم النتيجة المطلوبة ولوسلم لهم إمكان ذلك واستحصلوا على أن الصفة هي الجسم فلا يفيد ذلك لان نتيجتهم تكون قضية معرفة الطرفين وعاية ما يكون من شأنها أن تكون كلية وهي لا تنعكس كلية وهذا هو ما أراد ان يصف بقوله « وإذا كان النتيجة الخ »

ويرد عليه أنه إذا سلم لهم النتيجة الحاصرة وكان مرادهم من الحصر اد كره هو أولا ومن أن الصفة هي مجرد الجسمية لثم لهم المطلوب كما صرح به فيما سبق والصواب الرجوع الى أن الوصول الى الحصر بهذا المعنى يحتاج الى استقراء يصعب الوصول الى تمامه كما قدمناه

إلا أنه لا بأس باستعماله في الجدل إذ ليس المطلوب فيه اليقين بل إقناع النفس وتطنتها بما يعترفه قد في المشهور أنه ناتج يقيني هذا إذا كان المطلوب كليا

وأما إذا كان جزئيا أو أريدا ثباته بالمثال كان قياسا ناتجا من الشكل الثالث فانك إذا قلت البناء مجسم والبناء محدث لزم منه أن بعض الاجسام محدث ولكن لا يلزم أن ذلك البعض هو السماء المتنازع فيها أو غيرها من الامور المعينة التي يسمونها افروعا

﴿الضمير﴾

(ومنها الضمير) وهو قياس حذفته مقدمته الكبرى إما لظهورها والاستغناء عنها كما يقال في الهندسة خطا ب ا ج خرجا من المركز الى المحيط فهما المذن متساويان وإما لاختفاء كذب الكبرى كقول الخطابي هذا الانسان يخاطب العدو وهو إذن حائن مسلم للفرع ولو قال كل مخاطب للعدو فهو حائن لشعر يكذبه ولم يسلّم

﴿الرأي﴾

(ومنها الرأي) وهو مقدمة محذوفة كلية في أن كذا كائن أو غير كائن صواب فعلة أو غير صواب وتؤخذ أتمافي الخطابة مهملة وإذا عمل منها قياس في الأغلب يصرح بتلك المقدمة على أنها كبرى ويحذف الصغرى بقولهم «الحساد يعادون والاصدقاء يماضون»

﴿الدليل﴾

(ومنها الدليل) وهو في هذا الموضوع قياس اضماري حذوه الاوسط شي إذا وجد للاصغر تبعه وجود شي آخر للاصغر دائما كـ (١) ف كان ذلك الاتباع ويكون على نظام الشكل الاول لو صرح بمقدمته مثال ذلك هذه المرأة ذات لبن فهي إذن قد ولدت وربعاسمى هذا القياس نفسه دليلا وربعاسمى به الحد الاوسط

﴿العلامة﴾

(ومنها العلامة) وهي قياس اضماري حذوه الاوسط شي إما أعم من الطرفين معا حتى لو صرح بمقدمته كان الناتج منه من موجبتين في الشكل الثاني مثل قولك هذه المرأة مصفاة فهي إذن حبيلى وإما أخص من الطرفين حتى لو صرح بمقدمته كان من الشكل الثالث كقولك إن الشجاعان ظلة لان الحاج كان شجاعا وكان نظاما

﴿القياس الفراسي﴾

(ومنها القياس الفراسي) وهو يشبه الدليل من وجهه والتثيل من وجهه والاوسط فيه هيئة بدنية توجد في الانسان المنقرس فيه ولحيوان آخر غير ناطق ويكون من شأن تلك الهيئة أن تتبع من اجابته

(١) كيف كان ذلك الاتباع أى سواء كان بطريق الزوم العقلي أو العادى الثاني كالمثال الذى ذكره والاو كقولك الشواء جسم فهو مشار اليه أو متجنز وانما سمي هذا بالدليل لان الاوسط لما كان مستتبعا للمطلوب في العقل كان بنفسه وسيلة لحضوره في الذهن بدون حاجة الى تكراره في قضية أخرى فكان المذكور وحده دليل وهذا النوع أخص من الضمير فانه من أحد أقسامه وهو ما حذفته كبراه لظهورها

(٢) هذه المرأة مصفاة أى تلازمها الصفرة والحبيلى كذلك فيكون وصف مصفاة محمولا على هذه المرأة وعلى الحبيلى وهو أعم منهما كما هو ظاهر فلوصرح بأجزاء القياس كان من الشكل الثاني لكن من موجبتين وهو لا يتبع نتيجة لازمة والمثال الثاني لو صرح بأجزاء القياس فيه كان هكذا الحاج شجاع الحاج ظالم فالحدا الاوسط وهو الحاج أخص من الطرفين وهما الشجاع والظالم والقياس من الشكل الثالث فنتيجته جزئية والمستدل بالعلامة يأخذها كلية ولذلك لا يكون الاستدلال صحيحا

(٣) يشبه الدليل من وجهه والتثيل من وجهه أما شبهه بالدليل فلان الهيئة علامة تستتبع الخلق لاستتباعها في المنزه وجود المزاك المستتبع له وأما شبهه بالتثيل فلان صاحبه يقبس زيد الهيئة بالاسد لوجود تلك الهيئة فيه التي هي دليل على الخلق وانما لم يكن تمثيلا تاما لان الهيئة التي هي الجامع ليست علامة الخلق في الخارج كما هو الشأن في التمثيل وانما هي علمته في الذهن فقط

خلق فإذا وجدت تلك الهيئة (١) قدس بوجود ذلك الخلق لانهما معلولان لعل واحد
ولكن هذا بعد أن يسلم أن المزاجات الواقعة في ابتداء الخلقة والقطرة تتبعها أخلاق النفس كما تتبعها
هيئات البدن لكن يبقى وراء هذا تردد في أن هذا الخلق هل هو من توابع المزاج الذي تتبعه هذه
الهيئة بعد تسليم أن الخلق من توابع الاخرجة وانما تنفع النفس في ذلك بتفصيح الحيوانات المشاركة
لذلك الحيوان في ذلك الخلق فان وجد كل من له ذلك الخلق مهيئاً بتلك الهيئة ومن ليس له ذلك الخلق
عادم تلك الهيئة أو رث ذلك حدساقويا وفراصة محكمة

وحدوده هذا القياس أربعة كحدود التمثيل مثل زيد والاسد وعظم الاعلى والشجاعة الموجودة
للأسد مسلمة ولزيد هذه الحجة فيقال ان فلانا شجاع لانه عريض الصدر كالاسد فحشايتها الدليل من
حيث إن الاوسط فيه وهو عريض الصدر يتبعه (٢) وجود شيء آخر للاصغر وهو الشجاعة ومشايتها
التمثيل من حيث الحكم على جزئي بوجوده في جزئي آخر لمشايتها بينهما

(الفن الثالث)

في مواد الخلق وهو فصل واحد

قد تكلمنا على صورة الخلق التي هي هيئة التأليف الواقع في مقدماتها بما فيه مقتنع وأما موادها فهي
القضايا التي تركبت الخلق منها ولما كان القياس بل الحجة يقال بالتشابه على شيئين فيقال لا فكار
المؤلفة في النفس تأليفاً مؤدياً الى التصديق بشيء آخر والقول المسموع المؤلف من أقوال يلزم من
تسليمها قول آخر فمادة أحدهما اذن المعاني المعقولة ومادة الآخر الاقوال المسموعة من حيث هي
دالة على المعاني المعقولة

وقد (٣) ديننا من قبل أن الاقيسة تنقسم بسبب اختلاف موادها الى البرهانية والجدلية والمغالطية
والخطابية والشعرية فان مواد الاقيسة إما أن تكون مصدقاً بها أو غير مصدق والمصدق به إما أن

(١) حدس بوجود ذلك الخلق الخ حدس بتحقيق الدال مني للجهول وقوله بوجود أي حصل حدس مصبور بظن
وجود الخ والتسامح في مثل هذا معروف والاحدس لا يتعدى بالباء جاء في اللسان « الازهرى الحدس التوهم في معاني
الكلام والامور بلغني عن فلان أمرواً بأحدس فقه أي أقول بالظن والتوهم وحدس عليه طنه يحده « من باب صر »
ويحده « من باب نصر » حدس لم يحققه وتحده أخبار الناس وعن أخبار الناس تخبر عنها وأراغها ليعلمها من حيث
لا يعرفونها وبلغ به الحدس أي الامر الذي ظن انه العاية التي يحرق اليها وأعد ولا تقل الاداس وأصل الحدس الرمي
ومنه حدس الظن اعما هو رجم بالعيب والحدس الظن والتخمين يقال هو يحده بالكسر أي يقول شيئاً برأيه أو يزيد
حدس عن الاخبار حدس او حدست عنها تساو فوجست اذا كنت تريد اخبار الناس ليعلمها من حيث لا يعلمون
ويقال حدست عليه ظني ولسنته اذا نامت الظن ولا تحقه وحدس الكلام على عواهنه تعسفه ولم يتوقه « اسهي
ما يتعاق منه بما نحن فيه

وهذا هو الحدس في وضعه اللعوى وقد استعمله المصنف ههنا كما يستعمله أهل اللغة وهو غير الاستعمال الشائع في باب
مواد الخ فانه ههنا سرعة يقال الدهن من معلوم للجهول وهو يقين لانهم وظن وتخمين وقضاياها من مقدمات البرهان
الموصل اليقين فلا يعمل أن يكون ظناً وتوهماتم يوصل اليقين وقد أخطأ فيه من المتأخرين من أخذوا العلوم عن غير أستاذ
وكتب فيها بالامقل

(٢) يتبعه وجوده في آخر أي في الدهن كما هو الشأن في الدليل والافالهيئة والخلق معلولان لعل واحد كما سبق

(٣) وقد بينا الخ سبق له ذلك في الفصل الاول من الفن الثاني أول الكلام في القياس

يكون يقينياً والقياس المركب منه يسمى برهانياً واليقين هو اعتقاد أن الشيء كذا مع اعتقاد آخر إما بالفعل أو بالقوة القريبة من الفعل أنه لا يمكن أن لا يكون كذا اعتقاد لا يمكن زواله وإما أن يكون شيئاً باليقيني وهو الذي يعتد فيه الاعتقاد الأول وأما الثاني فإما أن لا يعتد أو إن اعتد كان جائز الزوال لكن الاعتقاد الأول مستحكم لا يعتد معه بالفعل لمقبضه إمكان والقياس المركب من بعضه كإسقاطه جدي ومن بعضه مغالطى سوفسطائى وإما أن يكون ظنياً وهو الذي يعتد فيه الاعتقاد الأول ويكون معه إما بالفعل اعتقاد أن لقيضه إمكاناً أو بالقوة القريبة من الفعل وإنما لا يكون بالفعل لأن ذهن لا يتعرض له والقياس المركب منه يسمى خطائياً وأما غير المصدق به فأنما ينفع في القياسات إذا أثر في النفس تأثير المصدق به من قبض أو بسط أو تنفير أو ترغيب ويسمى مخيلاً والقياس المؤلف منه يسمى شعرياً

وهذه المقدمات التي هي مواد الاقيسة وأجزاؤها سواء أخذت بيقينية أو غير يقينية إما أن تكون مبنية بقياسات قبل هذه أو لم تكن وكل مبين بقياس فقد استعمل في بيانه مقدمات آخر ولا بد من أن تنتهي إلى مقدمات غير مفقورة في فوعها إلى البيان بشيء آخر والازم منه امتناع بيان شيء دون أن يبين قبله مالا نهاية له أولزم منه البيان الدوري وهو أن تدور هذه المقدمات بعضها على بعض في البيان فبين هذه بتلك وتلك بأخرى ثم تبين الأخيرة بالأولى فيؤدى إلى بيان الشيء بنفسه وبيانه بما لا يتبين إلا به وكل هذا محال

وهذه المقدمات المستغنية عن البياد في فوعها تسمى مبادئ القياسات وهي ثلاثة عشر صنفاً أوليات ومشاهدات ومجربات ومتواترات ومقدمات فطرية القياس ووهميات ومشهورات بالحقيقة ومقبولات ومسلّمات ومشبهات ومشهورات في الظاهر ومظنونات ومخيلات

﴿الاوليات﴾

أما الاوليات فهي القضايا التي يصدق بها العقل الصريح لذاته ولغيره لا لسبب من الاسباب الخارجة عنه من تعلم أو تخلق بخناق أو بوجوب السلامة والنظام ولا تدعو إليها قوة الوهم أو قوة أخرى من قوى النفس ولا يتوقف العقل في التصديق بها إلا على حصول التصوير لاجزائها المفردة فإذا تصوّر معاني أجزائها سارع إلى التصديق بها من غير أن يشعر بحلوه وقتاعا من ذلك التصديق وهذا مثل قولنا الكل أعظم من الجزء والاشياء المساوية لشيء واحد متساوية فإن هذه القضايا إذا عرضت على كل عاقل وتصوره معنى الكل والأعظم والجزء والشيء والمساوى والواحد وجد نفسه مصداقاً لمعانيها غير منفك عن هذا التصديق وليس ذلك من شهادة الحس فإن الحس لا يدرك الكل بل إدراكه مقصور على جزئ واحد أو اثنين فصاعداً بشرط أن يكون محصوراً وهذا حكم من العقل كلى على كل كلى والوهميات الصادقة التي تعرفها بعد من هذا القبيل

﴿المشاهدات﴾

وأما المشاهدات فهي القضايا التي يصدق العقل بها بواسطة الحس مثل حكمنا بوجود الشمس وانارتها ووجود النار وحرارتها ووجود الثلج وبياضه والقار ووساده ومن هذا القبيل حكمنا بأمر في ذواتنا غير مدركة بالحس الظاهر بل بقوى باطنة غير الحس مثل شعورنا بأن لنا فكرة وإرادة وقدرة وخوفاً وغضباً

﴿المجربات﴾

وأما المجربات فهي القضايا التي يصدق العقل بها بواسطة الحس وشركة من القياس فإن الحس إذا

(١) وأما الثاني أي اعتقاده لا يمكن أن لا يكون كذا

(٢) جدلى كالمركب من المشهورات والمسلّمات والمغالطى يتركب من الوهميات والكذبة ومن المشبهات وجميع هذه الانواع من القضايا من هذا القسم أي ما تحقق فيه الاعتقاد الأول دون الثاني ولو وجد الثاني كان قابلاً للزوال

تكرر عليه اقتران شئ بشئ مرارا غير محصورة وتكرر ذلك في الذكركر حصل في الذهن مع هذه الاذكار قياس طبيعي وهو ان اقترانهم لو كان اتفاقا لا وجوبيا لما طرد في أكثر الامور وهذا من عمل الحكم بأن السقمونيا مسهل للصغراء وأن الخمر مسكرة والضرب موجب وأن السكواكب تطلع وتغيب وترجع ونسبتهم الى غير ذلك من الحركات المرصودة فأنا اذا رأينا حدوث الاسهال وتكرره مع تكرر ضرب السقمونيا علمنا قطعها تكرر سبب موجب له اذ لا يحدث حادث الا بسبب فهو لما ضرب السقمونيا وأمره قارن له اذ لو لم يكن كذلك لم يتكرر الاسهال مع تكرره على الاكثر فان ما يكون بالاتفاق لا يدوم أولا يقع على الاكثر فحكمنا بواسطة الحس وهذا القياس أن السقمونيا المكرر عليه التجربة المتعارف في بلادنا مسهل للصغراء

ومادام بقي على التردد فهو نفس الاستقراء الناقص فاذا حصل اعتقاد محكم وثيق لا ريب للنفس فيه صار تجربة وانما حصل هذه الوثاقة بكثرة التكرر والقضايا التجريبية يتفاوت فيها الناس فان من لم يتول التجربة لا يحصل له العقل المستفاد منها

الحديثان

وما يجري مجرى الخبرات الحسية وهي القضايا المصدق بها بواسطة الحس وحسن قوى يذعن الذهن بحكمه ويزول معه الشك والحس هو سرعة انتقال الذهن من معلوم الى مجهول وذلك مثل قضائنا أن نور القمر من الشمس لما شاهدنا من اختلاف هياكل تشكل النور فيه بسبب قربه وبعده من الشمس وهذا حكم حسي وكل من كان أصغر ذكنا أو ذكيا فريجة كان أسرع الى هذا الحكم وفي هذا ايضا قياس خفي كافي للتجربيات فان هذه الاستمارة لو لم تكن من الشمس بل كانت اتفاقا أو من أمر خارجي لما استقرت على غلط واحد من اختلاف تشكلاته بسبب اختلاف القرب والبعده وأما المتواترات فهي القضايا التي يحكم بها بسبب اخبار جماعة عن أمر تتنق الريسة عن توابعهم واتفاقهم على تلك الاخبار فتنطق النفس اليها بحيث لو أرادت التشكك فيه امتنع عليها وهذا مثل اعتقادنا بوجود مكة ومصر وبغداد ووجود نبينا محمد صلى الله عليه بسبب تواتر الشهادات وكثرتها بحيث لم يبق للشك فيه مكان

المتواترات

وليس لهذه الشهادات مبلغ معلوم يؤثر المقصان والزيادة في افادته اليقين بل المتبع فيه حصول اليقين فاذا حصل استدلاله على كمال العدد لا أناسه تدل بالعدد على حصول اليقين

(١) السقمونيا أشهر أنه السنا والسنا المكي خاصة والذي يؤخذ من قاموس الفيروز آبادي أنهم متغايران فقد قال في مادة « السقام » « والسقمونيا نبات يستخرج من تجاريفه رطوبة دبقية وتجفف وتُدعى باسم نباتها أيضا مضادتها للعدو والاحشاء أكثر من جميع المسهلات « والصواب مضارها كما في ابن البيطار » وتصلح بالاشياء العظيمة كاللؤلؤ والزنجبيل والانيسون ست شعيرات منها الى عشرين شعيرة يسهل المرء الصغراء والمزجات الرديئة من أفصى البدن الخ » وقال في فصل السين من المقصور « السني ضوء البرق ونبت مسهل للصغراء والسوداء والبلمغ وعند « ثم السنا ليس فيه مادة دبقية وقد رأيت في مفردات الطب الاقصر ان السقمونيا « هولاء نبات شككه كالبلاب يحفر حول أصله حفرة ثم يحرق الأصل بالسكين ويوضع الجراحة صوفة فيجري من الجراحة اليها ابن ويجمد وأجوده ما يجي من أرض انطاكية وعنتاب الخ « وفي النجاشي « سقمونيا هو الحمود وهو بن شجرة لبلاية ذات أغصان كثيرة مخرجها من أصل واحد طوله ثلاثون ذراعا وأكثر عليه رطوبة تدق باليد ورغب ولها ورق كورق البلاب لأنه ألين منه ثلاث زوايا وله زهر أبيض مستدير أجوف الخ « وهذا غير السنا سقطا وقد ذكر السنافي المفردات على أنه نوع آخر من البسات لا نسبة بينه وبين شجر السقمونيا وقد وصف ابن البيطار في مفرداته كلاما من السقمونيا والسنا لا يمكن أن يشتبه معه شئ من النوعين بالآخر

(٢) ومادام بقي على التردد الخ أي مادام لم يحصل للنفس يقين فهي لم تزل في التبع وملاحظة الاثر فهي في استقراء ناقص

وهذه القضايا وما قبلها من الجبريات والحدسيات لا يمكن أن تثبت على جاحدها فان بجوده ان كان عن فكر فلا مطمع في إلخامه وان كان لانه لم يتول ما تولا الجرب أو الحداس أو المتيقن بما تواتر عنده من الاخبار فالحال يسلك الطريق المفضي به الى هذا اليقين كيف يسأم اعتقاده ولا يمكن أن يرال شك المتشكك فيها بالق^(١)ياس على غيرهما من الجبريات والمتواترات فان تكرار الاحساس قد تنعده معه التجربة واليقين المستفاد منها في بعض الوقائع لبعض الأشخاص ولا يحصل بثملها اليقين في واقعة أخرى وكذلك تواتر الشهادات قديمة يداليقين في بعض الوقائع ولا يفيد مثلها في واقعة أخرى فلا يغني الاستشهاد بتلك الوقائع المتيقنة مه^(٢)ما تخلف اليقين في هذه

المقدمات الفطرية

القياس

وأما المقدمات الفطرية القياسية فهي القضايا التي تكون معلومة بقياس حده الاوسط موجود بالفطرة حاضرا في الذهن فكما أحضر المطلوب مؤلفا من حدين أصغروا كبر تمثّل بينهما ما هذا الاوسط للعقل من غير حاجة الى كسبه وهذا مثل قولنا إن كل أربعة زوج فان من فهم الاربعة وفهم الزوج تمثّل له الحد الاوسط بينهما وهو كونهما منقسمة عند اوبين فعرف في الحال كونهما زوجا بسببه وليست معرفة الزوجية للاشياء مستغنية عن الوسط فانه لو كان بدل الاربعة ثمانية وسبعون لم يتمثل في الحال كونهما زوجا ما لم يعرف الوسط

الوهميات

وأما الوهميات فهي القضايا التي أوجبت اعتقادها قوة الوهم فنها ما هي صادقة يقينية ومنها ما هي كاذبة والصادق منها هو حكمها في المحسّات وتوابعها مثل حكمنا بأن الجسم الواحد لا يكون في مكانين في آن واحد وان الجسمين لا يكونان معا في مكان واحد والكاذب منها حكمنا في غير المحسّات على وفق ما عهد من المحسّات مثل أن كل موجود فيجب أن يكون متخيلا مشارا الى جهته وان العالم إماما لا ينتهي أو ملائمة الى خلاه

وهذه الوهميات قوية بجد الاتميز في بادئ الامر ومقتضى الفطرة عن الاوليّات العقلية ومعنى الفطرة أن يتوهم الانسان كأنه حصل في الدنيا دفعة واحدة وهو بالغ عاقل لكنه لم يسمع رأيا ولم يعتقد مذهبا ولم يعاشر أمة ولم يعرف سياسة ولكنه شاهد المحسّات وانتزع منها الخيالات ثم عرض على ذهنه شيئا فان لم يشكك فيه فهو من موجبات الفطرة بذاتها وان تشكك لم يكن من موجبات الفطرة بذاتها ولو قدر الانسان نفسه بهذه الحالة لو وجد من نفسه الشعور بهذه القضايا من غير تردد لكن ليس كل ما توجهه الفطرة الانسانية صادقا بل الصادق ما توجهه فطرة القوة التي تسمى عقلا

وانما يعرف كذب الكاذب من هذه القضايا بشهادة الفطرة العقلية وما يتأدى اليها مقتضاها من القياسات الصحيحة فان العقل يؤلف قياسات من قضايا لا ينازع الوهم في صحتها واستقامتها ولا في كون التأليف ناجحا ثم يلزم من تلك القياسات نتائج منافية لاحكام هذه القوة فيمتنع الوهم عن قبولها فيعلم بذلك أنها فطرة فاسدة وجبلة قوية لا يسعها درك خلاف المحسّات لقصورها في نفسها ولذلك تقصر

(١) بالقياس على غيرهما من الجبريات والمتواترات أي بأن يقال ان الذي في هذه القضية التي لا تصدق سها هو بعينه في قضية كذا التي تصدق بها فان تجربة مثلها أو تواتر أو حدسا ولا يصح أن يقال هذا لان اليقين قد يحصل بالتجربة مثلا في مسألة عند شخص ولا يحصل بالتجربة في المسئلة بذاتها عند شخص آخر مع التجربة انقصها عنه وقد يحصل في مسألة دون مسألة أخرى عند شخص واحد وهكذا يقال فيما بقي

(٢) مهمات اليقين أي كلما تخلف اليقين عن الخصم ولم يحصل له مع شيء من هذه الامور لم ينعزل الاستشهاد بحصول اليقين عند شخص آخر شيئا لاختلاف أثرها في تحصيل اليقين كما سبق

عن درك ذاتها فان الوهم نفسه لا يتنزل للوهم وكذلك كثير من المعاني الباطنة كالخوف والغضب والشهوة والغم لا يدركها الوهم الامتصاص ذوات حجم وتميز فكيف ظنك بما هو فوق الحسرات مثل الباري والعقل والهيولى أو ما يعم الحسرات وغيرها من العلة والمعلول والوحدة والكثرة والموافقة والمخالفة وغيرها

فان قيل كيف تكون هذه القضايا كاذبة وهي في قوة اليقينيات وتكذيبها يكاد يرفع الثقة عن اليقينيات قلنا اليقيني هو الذي لا يتصور زواله كما ينهيه وهذه لما زالت علم أنهم ليست يقينية وأما المشهورات فهي قضايا وآراء أو يجب التصديق بها اتفاق الكافة أو لا كثر عند معتقديها عليها مثل أن العدل جميل والكذب قبيح وإبلاص البرى عن الجرم قبيح وكشف العورة في الخافل قبيح منكر وإسداء المعروف حسن محمود

المشهورات

وليست هذه من مقتضيات الفطرة من حيث هي مشهورة بل مما تدعو اليه إما بحجة التسالم وصلاح المعيشة أو شيء من الاخلاق الانسانية مثل الحياء والرحمة والائفة والخلل أو سنن بقيت قديعة ولم تنسخ أو الاستقراء الكثير بحيث لم يوجد لها نقيض فإذا قدر الانسان نفسه خالما عن هذه الاحوال وأراد التشكك فيها أمكن ولم يمكنه في أن الكل أعظم من الجزء فعرف أنها غير فطرية والاوليات أيضا مشهورة وكذلك الحسيات والتجربيات والمتواترات والوهميات غير أن الديانات الشرعية والمعارف الحكيمة تقدر في شهرة الكاذب منها لكن المشهور والصرف في استعمالها هو ما لا يوجب اعتقاده لا محذور الشهرة فلا تكون الاوليات والوهميات وما عدنا معها إذ منها ومن هذه المشهورات ما هو صادق ولكن يعرف صدقه بحجة ومنها ما يصدق بشرط دقيق فان أدخل به لم يصدق مثل قول الجمهور الله قادر على كل شيء وهذا مشهور وانكاره شنيع مستقيم مع أنه ليس قادر على هذا الاطلاق اذ ليس قادر على أن يخلق مثل نفسه فشرط صدقه أن يقال هو قادر على كل شيء ممكن

ومنها ما هو كاذب مثل اشتمار قبح ذبح الحيوان عند كثير من الناس اتباعا لغرائزهم الضعيفة وان زيف هذا القبح الشرع وليس نقيض المشهور هو الكاذب حتى لا يجتمعان بل نقيضه الشنيع والكاذب هو نقيض الحق الصادق وربما لم يكن الكاذب شنيعا كما أن من الصادق ما هو شنيع والاراء المشهورة قد تكون بالنسبة الى الكافة وقد تكون بالنسبة الى قوم دون قوم فان مشهورات الأطباء غير مشهورات المنجمين وكذلك مشهورات كل صناعة قد تخالف مشهورات صناعة أخرى

المقبولات

وأما المقبولات فهي آراء أو وقع التصديق بها قول من يوثق بصدقه فيما يقول إما لأمريء ماوى يختص به أو لرأى وفكر يتميز به مثل اعتقادنا أمور قبلناها عن أئمة الشرائع والحكام رضوا الله عنهم أجمعين مثل أن الحسن يثاب والمسيء يعاقب (وأما المسلمات) فهي المقدمات المأخوذة بحسب تسليم المخاطب سواء كانت حقة أو مشهورة أو مقبولة ولكن لا يلتفت فيها إلا الى تسليم المخاطب

المسلمات

ومن هذه ما يلزم المتعلم قبولها والافراد بها في مبادئ العلوم ثم تصديقه بها إما مع استنكار وعناد فيه

(١) منها أى من الوهميات اما قبلها فلا مسامحة للكذب فيه بعد استيفاء ما سبق من شرائطه

(٢) في استعمالها أى في عرف الديانات والمعارف الحكيمة واصطلاحها عند ما تقسم القضايا الى أقسامها ومنها

ما يسمى بالمشهورات على اطلاق اللفظ

وتسمى (١) مصادرات وإمامع مسامحة وطيب نفس وتسمى أصولاً موضوعة وسيكون لنا عود إلى بيان هذه

المشبهات

وأما المشبهات فهي القضايا التي يصدق بها على اعتقاد أنها أولية أو مشهورة أو مقبولة أو مسلمة لا شبهة بها بشئ من ذلك ولا تكون هي بأعيانها وهذا الاشتباه إما أن يكون بسبب اللفظ أو المعنى وسيأتي تفصيله في فن المغالطات

المشهورات في الظاهر

وأما المشهورات في الظاهر فهي التي يعتقدها مشهورة كما في (٢) أقص ذهن فيصدق بها يبادئ الرأي الغير المتعقب على أنها مشهورة وإذا تعقبت لم توجد مشهورة مثل قول النبي صلى الله عليه « انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً » فيعتقد أن الأخ يعان على الظلم وإذا توطن على علم أن المشهور دفع الظلم منه لا الاعانة عليه سواء كان من الأخ أو من غيره كما فسر النبي عليه السلام بالمنع من الظلم حين روجع في كيفية نصره الظالم

والأشبه عندي أن هذا الصنف ليس زائداً على صنف المشبهات بالمشهورات فإن ذهن انما يميل إلى التصديق بها المشابهة ما بينهما وبين المشهورات ولعل الفرق بينهما أن هذا يذعن ذهن بشهرته كما يغافص (٥) ويزول عن قريب وذلك بواسطة احتيال في التشبيه وقد يتبع

المظنونات

وأما المظنونات فهي القضايا التي يصدق بها اتباعاً غالب الظن مع تجويز تقيضه كما يقال إن فلانا يسار العدو فهو مسلم للثغر أو قيل فلان يطوف بالليل فهو منلص وكل ما قدمناه إذا لم يكن الاعتقاد فيه جزماً بل هناك إمكان لمقابله مع البطل الأغلب إلى ما اعتقده فهو من جملة المظنونات كالمقبولات والمسلمات والمشهورات في الظاهر

(١) وتسمى مصادرات لأنها توضع أولاً في العلم على أن تكون مقدمة تنفع فيه مع أنها غير مقبولة عند طالبيه فتكون بمنزلة اثبات الشيء بما لا يثبت إلا به ويمثلون لها بنحو البعد قبل القسمة لا إلى نهاية وهو مما يوضع في مبادئ الهندسة وإن الحكمة مناط السعادة الأولية في مبادئ العلم الطبيعي ومن هذا النوع كل ما يدكرونه في تقويم الفصل للجنس في علم المنطق وحصر الاحتمال في العشرة وكون الجوهر جنساً أعلى ونحو ذلك مما لا يسلمه الطالب ولا بد له من استيراده على ذهنه لا لتفاديه في القول الشارح وأما ما قبل بطيب نفس فقولهم في مبادئ المنطق إن لنا فكرياً وان فكرنا قد يوصانا إلى علم لم يكن وسيأتي للصنف كلام في هذا في باب أجزاء العلوم البرهانية

(٢) بسبب اللفظ كما يحصل من اشتراك لفظ العادة والاشباه في معنى لفظ الخارق المذكورين في تعريف الكرامة فيعتقد أن كل ما خالف ما ألوف العامة فهو كرامة ولو أخذ لفظ العادة على ما وضع في التعريف وهي سمة الله المطردة في الخليقة بأسرها وفهم معنى الخارق لها وهو ما يصدر من القادر المختار على خلاف ما قرره في نظام الخليفة لا تكشف عنه الضلال عن قلوب كثير من الجهلة بل وغيرهم ممن قد يختلف عنهم في القلب وهو مهم في الرغب والرهب ومنلو لما يكون بسبب المعنى بنحو اعتقاد أن البياض جامع للبصر لأنه لون ومن شأن ذلك اشتراط البياض مع السواد في اللونية فإذا كان السواد جامعاً وهو لون فليجمع البياض لأنه لون

(٣) غافضه فاجأ والمتعقب أراد به المروي فيه غير المتعقب أي ما لا رويه فيه وأصله من تعقب الخبر سأل عنه غير من مبعه منه أو تعقب عن الخبر أي بحث عن حخته بعد الشك فيه

(٤) دفع الظلم منه أي أن نصر كآخاك أن كان ظالماً وكفه عن ظلمه ودفع الظلم الذي يقع منه على غيره

(٥) كما يغافضه أي لغافضته أي وما جأته لم لا يلبث أن يزول وقوله وذلك أي ما كان من المشبهات بالمشهورات انما يعتقدها بواسطة الاحتفال في التشابه والتلبس على المعتقد حتى يرمخ الاعتقاد في نفسه فيسمع أي يستمر الضلال على اعتقاده وتصدر عنه أعمال تلائم وفي نسخة كتبت بمشابهة الأصل (أي بالهاء ش) يبقى بدل يتبع وهي أطول ولا نه المعامل لقوله ويزول

وأما الخبيلات فهي القضايا التي يقال قولاً للتصديق بها بل التخيل يؤثر في النفس تأثيراً عجيبيماً من قبض أو بسط وإقدام أو إجمام مثل قول من أراد تنفير غيره عن أكل العسل لاتأكله فانه (١) مائة مقيسة أو تنفيره عن شم الورد لانه سُمُّ يغسل قائم في وسطه روث أو ترغيب غيره في شرب الدواء لانه الشراب أو البُرْء (٢) لأب فيجد السامع بهذه الأقوال في نفسه مع التأكيد بها آثاراً المصدق بها وأكثر الناس يُقدِّمون على عوارض الأمور ويحجمون عنها بسبب الأذعان لهذه المقدمات لأن روية وفكر أعز غلبة ظن لكن مستعملها لا يرى من نفسه أنها صادقة أو لا يستعملها التصديق وإن كانت صادقة فلا جرم أن المصدق به من الأوليات والمشهورات وقديسه عمل هذا الفعل من التخيل يجوز استعمالها بديل هذه الخبيلات وكذلك المظنونات انما تنفع في المقاييس من جهة ما تعتقد لامن جهة اختلاج مقابلها في الضمير فلا جرم أن جميع المشهورات وغيرها من الأوليات نافع منفعتها وكذلك المشهورات انما ينفع بها من حيث هي معتقدة اعتقاد لا يخطر بالبال بمقابلها لأمن حيث امكان التشكيك فيها فلا جرم أن جميع ما قبلها من الضروريات الأولية والوهمية اذا لم تكن شنيعة نافعة منفعتها

وانما كانت هذه المقدمات ثلاثة عشر صنفاً لأنها إما أن تكون مصداقاً لها أو غير مصدق بها وغير المصدق به ان لم يجز مجرى المصدق به في التأثيرات النفسانية من الرغبة والنفرة والشجاعة والجلين لم ينفع به في القياسات وهذه هي الخبيلات والقسم (٦) الثاني الذي فيه التصديق إما أن يكون التصديق به على وجه ضرورة أو على وجه تسليم لا تختلج في النفس معاندة فيه أو على وجه ظن غالب والذي على وجه ضرورة فاما أن تكون ضرورية ظاهرة وذلك بالحس أو التجربة

(١) مرة مقيسة المردالكسر مراح من أمزجة البدن وهو المعروف بالصفراء ومفرز الصفراء من وجه تخيل العسل في صورة المرء في اللون بعضه وهو الصفرة وإما بعض أنواعه فان منه ما يه مرارة لأن نخله يري الاسنين وإما لان فوا من أنواعه يسمى «أولمالي» ومعناه باليونانية الدهن العسلي ويسمى عسل داود يشرب بماء لاسهال المرة الصفراء وإفرازها وهو دهن شجرة تبت بتدسر

(٢) الجلاب بضم قشديد يقول صاحب القاموس انه ماء الورد وانه عرب ويستعمله أهل سوريا اليوم في شراب الحرنوب

(٣) أولاً يستعملها التصديق وإن كانت صادقة أي أن مستعملها يابن أمرين إما أن لا يكون مصداقاً لها وإما أن يكون التخيل وإما أن يكون مصداقاً لها الصديق في الواقع أو لا اعتقاد ذلك ولكنه لا يقصد استعمالها تحقيق ما فهم من الخبر وانما يستعملها التخيل وعلى ذلك يمكن أن تستعمل الأوليات وغيرها مما هو مصدق به استعمال هذه القضايا اذا قصد بها مجرى التخيل وذلك اذا كانت الأوليات ونحوها مما هي الخيال ويحدث في النفس أثر الخبيلات

(٤) اذا لم تكن شنيعة قيدها بهذا القيد حتى تنفع منفعة المشهور لان المشهور يستعمل عند ما يقصد حمل السامع على الاعتقاد من وجه الاستحسان والاستقباح فلو كان الصادق الأولى شديداً في نظر السامع لم يجز استعماله في مقام استعمال المشهور وانما يستعمل الصادق المخالف للالف عند ما تقصد إقامة الدليل وحمل النفوس على مركب البرهان

(٥) وهذه هي الخبيلات أي القضايا الغير المصدق بها التي ينفع بها في القياسات وهي ما جرت مجرى المصدق به في أحداث آثار في النفس وأما لم يجز مجرى المصدق به فإيس بداخل في التقسيم أصلاً لعدم منفعته

(٦) والقسم الثاني أراد بالثاني الآخر وان كان هنا الأول فان قسم المصدق به هو القسم الأول في التقسيم وبعد ان تكلم عن الثاني وهو غير المصدق به عاد إلى الأول ليقسمه فغيره بالثاني لانه قسم آخر بعد الذي تكلم عنه

ومما^(١) لها أوبالتواتر أوتكون ضرورته باطنية والضرورة الباطنة إما أن تكون عن العقل وإما أن تكون خارجه عنه والتي عن العقل فإما أن تكون عنه عن مجردة أو عنه مستعينا فيه بشئ والتي عن مجرد العقل فهي الأوليات الواجبة القبول وأما التي عنه مستعينا بشئ فإما أن يكون المعنى غير غريزي فيه فيكون هو التصديق الواقع بالكسب وذلك يكون بعد المبادئ وكلامنا في المبادئ وإما أن يكون المعنى غريزيا في العقل أي حاشرا وهي المقدمات الفطرية القياس وأما الذي هو خارج عن العقل فهو أحكام القوة الوهمية وما يكون على سبيل التسليم فإما أن يكون على سبيل تسليم صواب وإما على سبيل تسليم غلط والذي على سبيل تسليم صواب فهو إما على سبيل تسليم مشترك فيه وإما على سبيل تسليم من واحد خاص والمشارك فيه إما أن يكون متعارفا في الناس كاهم أو مستندا إلى طائفة مخصوصة والمتعارف هو ما يخص باسم المشهورات المطلقة والمخصوص بأمة مخصوصة^(٢) ص باسم المشهورات المحدودة ومنها المقبولات وما يكون التسليم فيه من واحد فيخص باسم المسلمات وأما ما هو على سبيل تسليم غلط فهي المشبهات وبعد الضروريات والمعتقدات المسئلة المظنونان فقد استوفت القسمة الأصناف الثلاثة عشر وليست هذه قسمة وجوب بل

تكلفنا هاهنا نشر المبادئ في حاصر

(اليقينيات)

واليقينيات من جهة هذه الأوليات والمجاهدات الباطنة والظاهرة إذا لم يكن سبب مغلط الحس من ضعف فيه أو معنى في الخس من صغر أو حركة أو بعد أو قرب مفرط أو كثافة المتوسط وغير ذلك وكذلك التجريبات إذا استجعت الشرائط التي ذكرناها وكذلك المتواترات والقياسات الفطرية القياس والوهميات الصادقة وهذه مواد القياس البرهاني لأن المطلوب من البرهان هو اليقين

(مواد الجدول)

وأما مواد القياس الجدلي فهي المشهورات والمسلمات وللجدول فوائد منها إلزام معاند الحق رأيا يعانده إذا كان قاصرا عن رتبة البرهان فيعدل به إلى المشهورات التي يعتقدها واجبة القبول ويبطل به رأيه الفاسد عليه ومنها أن من راد تلقينه الاعتقاد الحق وكان مميذا عن العوام ولا يرضى بالتقليد والكلام الوع^(٣) الخطابي ولم يبلغ رتبة إدراك الحقائق من البرهان اليقيني يتدرج إلى تقرير هذا الاعتقاد الحق له بالاقبسية الجدلية ومنها أن كل^(٤) لم جزئي فتقدم عليه مقدمات تستبان في علم آخر أعلى من ذلك العلم ويراد المتعلم على تسليمها فر بما لا تنسج نفسه به فتطيب نفسه بالاقبسية الجدلية إلى أن ينتهي إلى معرفتها بالبرهان من العلم الآخر ومنها أن في قوة الاقبسية الجدلية أن ينتج منها طوائف^(٥) النقيض فإذا ألفت قياسات على الإثبات وأخرى على النفي في مطلوب واحد ورد الفكر والروية فيها فر بما لا ح من أثناء ذلك ما هو الحق

(١) مابع التجربة هو الحدس كاسبق

(٢) يخص باسم المشهورات المحدودة هذا القسم لم يجعله المصنف فيماسبق قسما مستقلا بل عدّه نوعا من المشهورات بالحقيقة وقد نسب المصنف قسما من المشهورات وهو المشهورات في الظاهر وأجدر به أن يكون من قسم تسليم الغلط فيكون مع المشبهات قسما لها لأن المشهورات في الظاهر هي ما ذكره المصنف فيماسبق هي مواقع التصديق بحكمها ببادئ الرأي بدون تعقب فإذا تعقبت ظهر الخطأ فيها

(٣) الوعظي الخطابي أي المبني على المظنون لا على المشهورات والمسلمات

(٤) كل لم جزئي أراد من الجزئي الخاص كالطبيعي والرياضي والطب والاختلاق ونحو ذلك

(٥) طرقات النقيض أراد النقيضين لأن الساقض نسبة لها طرفان هما النقيضان

(مواد المغالطة)

وأما مواد القياس المغالطى فالوهميات الكاذبة والمشيّهات وليس في معرفته فائدة الا التوفى والاجتناب
وربما استعمل لامتحان من لا يعلم قصوره وكأله في العلم ليستدل بذهاب الغلط عليه أو تنبهه له على
رتبته واذا ذلك يسمى قياسا امتحانيا وربما استعمل في تبكيك من يوهم العوام أنه عالم فيكشف
لهم تحييره ويجزئه عن استبانة الصواب والخطا فيه بعد أن يوقفوا على مكمن الغلط دونه صدأ لهم عن
الاقتداء به وعند ذلك يسمى قياسا عناديا

(مواد الخطابة)

وأما مواد القياس الخطا في المشهورات في الظاهر والمقبولات والمظنونات وفائدة الخطابة اقناع
الجمهور وقباليحى عليهم أن يصدقوا به من الامور السياسية والمصلحية والوظائف الشرعية وغير ذلك
مما بعد من منافعها في الفن المفرد لها

(مواد القياس
الشعري)

وأما مواد القياس الشعري فالخبيات
والذي بهم طالب السعادة من هذه الجملة فهي الاقوال البرهانية ليكتسبها والمغالطية ليجتنبها فلا جرم
نذكرهما في فنين ان شاء الله تعالى ونتم الكتاب بهما

(الفن الرابع)

في البرهان ويشتمل على مقدمة وسبعة فصول

أما المقدمة فهي في الوقوف على كمية المطالب العلية قدينا أن العلم إما تصور وإما تصديق
فالمطالب اذن إما أن يتجه نحو كساب التصور أو كساب التصديق والمطلب التصوري صيغ دالة
عليه وكذلك المطلب التصديقي
فن الصيغ الطالبة للتصور صيغة ما وتسمى مطلب ما وهو على قسمين أحدهما يطلب به معنى
الاسم كقولنا ما الخلاء وما العنقاء والثاني يطلب به حقيقة الذات كقولنا ما الروح وما العقل
وما الملائكة

ومنها صيغة أى وهي تطلب تصور الشئ مبرا إما بذاتياته أو بعوارضه عما يشاركه في أحدهما
وأما الصيغ الطالبة للتصديق فمنها مطلب هل ويطلب به التصديق بأحد طرفي النقيض أى الإيجاب
أو السلب وهو على قسمين أحدهما بسيط وهو الذى يطلب هل الشئ موجودا مطلقا أو ليس
بموجودا مطلقا كقولنا هل الخلاء موجود هل الجن موجود والآخرا مركب وهو الذى يطلب هل
الشئ موجود على حال كذا ووصف كذا أو ليس كذلك كقولنا هل الله خالق الخير والشر أى هل الله
موجود بهذه الصفة

ومنها مطلب لم وهو لتعرف علة جواب هل إما بحسب القول وهو الذى يطلب الحد الاوسط الموقع
لاعتقاد القول والتصديق به وإما بحسب الامر في نفسه وهو يطلب علة وجود الشئ في نفسه على
ما هو عليه من وجوده مطلقا أو وجوده بحال

وهنا مطالب أخرى مثل مطلب كيف وكم وأين ومتى ومطلب هل المركب يقوى على الكل ويقوم
مقامه ويمكن أن يجعل مطلب الأئ مشتملا عليه (١) أيضا فاذن مطلبا هل و«لم» يطلبان
التصديق ومطلبا ما وأى يطلبان التصور

(١) عليها أى على كيف وما بعدها

ومطلب « ما » الذي بحسب الاسم مقدم على كل مطلب فان من لم يفهم ما يدل عليه الاسم يستحيل منه طلب وجوده أو عدمه أو طلب معرفة حقيقته في ذاته وأما مطلب « هل » المطابق فتقدم على مطلب « ما » الطالبة حقيقة الذات فان مالا وجوده لاحقيقة في ذاته بل الحقيقة هي حقيقة أمر موجود فما لم يعرف الوجود لم تطلب الحقيقة لكنه ربما يكون الشيء موجودا في نفسه ويطلب معنى الاسم الدال عليه فيكون الجواب حدا بحسب الاسم بالنسبة الى من لم يعرف وجوده فاذا عرفه صار ذلك الجواب بعينه حدا بحسب الذات وهذا يؤهم أن مطلب ما بالحقيقة قد تقدم على مطلب هل المطلق اذ جوابها كان حدا حقيقيا ولم يعرف الوجود بعد لكن الحق أنه حد بحسب الاسم بالنسبة اليه وان كان حدا حقيقيا بالنسبة الى الامر نفسه ثم اذا عرف ان هذا الشيء المفهوم معنى اسمه موجودا قلب القول الدال على معنى الاسم حدا حقيقيا بالنسبة اليه

وههنا شكك وهوان المعدوم المحال الوجود كيف يتصور حتى يعلم بعد ذلك عدمه فان التصوره هو ارتسام صورة في الذهن مطابقة للوجود ومالا لصورة في الوجود كيف يحصل مثال صورته في الذهن

وحله أن المحال إما أن يكون معدوما لا تتركب فيه ولا تفصيل فتصوره يكون بمقايسته بالموجود كخلاء وضد الله فان الخلاء يتصور بأنه الاجسام كالف (١) ابل وضد الله يفهم بأنه الله كالحار البارد فقد تصور بتصور أمر يمكن قياسه هو به وأما في ذاته فلا يكون متصورا ولا معقولا اذ لذاته وأما الذي فيه تتركب ما وتفصيل مثل العنقاء وانسان يطير فانما تصور أو لا تفصيله التي هي غير محالة ثم تصور تلك التفاصيل اقتران على سبيل الاقتران الموجود في تفاصيل الأشياء الموجودة المركبة الذوات فيكون هنالك أشياء ثلاثة اثنان منها جزآن كل واحد بانفراده موجود والثالث تأليف بينهما وهما من جهة ما هو تأليف متصور بسبب أن التأليف من جهة ما هو تأليف من جهة ما يوجد فعلى هذا النحو تعطى معنى دلالة اسم المعدوم ويحصل تصوره وكل مطلب من هذه فانما يتوصل اليه بأمر موجود حاصل حتى إن تصور المعدوم أيضا حصل بتصور مقوم لأمر موجود فهذا تمام المقدمة

(الفصل الأول)

في حقيقة البرهان وأقسامه

البرهان قياس مؤلف من يقينيات لنتائج يقين وقد عرفت اليقينيات والاستقراء المستوفى للجزئيات كما هاداخل في هذا الحد لانه داخل في جملة الاقيسة اذ هو القياس المقسم والبرهان ينقسم الى برهان الآن وبرهان اللم أما برهان الآن فهو القياس الذي أوسطه علة اعتقاد القول والتصديق فيه فحسب وبرهان اللم فهو الذي أوسطه علة لوجود الحكم في نفس الامر

(١) كالقال فان الدهن يتصور الخلاء امتدادا ملائمة الاجسام أو اتحادا امتدادا فهو بعلة القابل لها وقوله كالحار البارد أي كما يكون البارد بالنسبة للحار من حيث ان كلا منهما صيدا الآخر والتأليف في كالحار البارد غير معروف وما فيه مصدرية أي ككون البارد للحار

وهذا منسوبة أجزاء النتيجة بعضها الى بعض أى وجود الاكبر في الاصغر ولا محالة أن تلك العلة تفيد اعتقاد القول والتصديق أيضا فهو معطى للعلّة مطلقا لانه يعطى علة التصديق بالحكم وعلة وجود الحكم في نفسه وعلى الجملة كل واحد من البرهانين يعطى اللّميّة إلا أن ما يعطى اللّميّة في التصديق بالحكم وعلة وجود الحكم في العقل فقط مخصوص باسم الآن

ثم اذا كان الاوسط في برهان الآن مع أنه ليس بعلة لوجود الاكبر في الاصغر مع علول الوجود فيه لكـ (٢) أعرف عندنا من الاكبر يسمى دليلا وقد يتفق أن يكون الاوسط لاعلة لوجود الاكبر في الاصغر ولا معلول له بل أمر امضا يقال له أو مساويا له في النسبة الى علة أخرى أي هـ ما معلول علة واحدة

وأما الذى الاوسط فيه علة لوجود الاكبر في الاصغر لافي الذهن فقط بل في نفس الامر فاما أن يكون علة لا اكبر على الاطلاق واذا كان علة مطلقا كان علة حيثما وجد فلا محالة يكون علة لوجوده في الاصغر واما أن لا يكون علة على الاطلاق بل علة لوجوده في الاصغر فقط ان كان الاصغر مساويا للاوسط أو فيما يشاركه أيضا في الوقوع تحت الاوسط ان كان أخص منه مثال ما الاوسط علة لا اكبر على الاطلاق قولك هذه الخشبة قد مستها النار وكل ما مسته النار فهو محترق فهذه الخشبة محترقة فلاحتراق على الاطلاق معلول عماسة النار حيث كان ففي الاصغر أيضا يكون معلولها ومثال ما هو علة له في الاصغر حُسْبُ وفي مشاركته أيضا على الاطلاق قولك الانسان حيوان وكل حيوان جسم فالانسان جسم فالحيوانية ليست علة للجسمية على الاطلاق ولكنهما علة لوجود الانسان جسما اذ الجسمية للانسان بواسطة كونه حيوانا فهي أول للحيوان وبواسطة تسلطه للانسان ومثال ما الاوسط والاكبر معلول علة واحدة من برهان الآن قولك هذا المريض قد عرض له بول خاثر أبيض في علمته الحادة وكل من يعرض له ذلك خيف عليه البرسام ينتج ان هذا المريض يخاف عليه البرسام فالبول الأبيض والبرسام معهما معلول علة واحدة وهي حركة الاخلاط الحادة الى ناحية الرأس واندفاعها نحوه وليست واحدة منهما بعلة ولا معلول الاخر ومثال الدليل قولك هذا المحجوم تنوب حجابا وكل من نابت حجاب غيبا فمما من عفونة الصفراء فالوسط وهو الغب معلول الاكبر وهو عفونة الصفراء وكذلك تقول هذه الخشبة محترقة وكل محترق فقد مسته نار فلاحتراق الذى هو الاوسط معلول الاكبر الذى هو عماسة النار

(الفصل الثاني)

في أجزاء العلوم البرهانية وهي ثلاثة الموضوعات والمسائل والمبادئ

(الموضوعات)

أما الموضوعات فموضوعات كل علم هو الشئ الذى يبحث في ذلك العلم عن أعراضه الذاتية والاحوال

(١) وهو أى الحكم في نفس الامر

(٢) لكنه أعرف عندنا من الاكبر كقولك هذا صانع متقن وكل صانع متقن فهو عن علم كامل فان وجود الوسط وهو الاتقان في الاصغر ليس علة للعلم بل هو معلول له في الواقع لكن الانتقال أظهر عندنا في الاصغر من الاكبر وهو كونه صادرا عن علم

(٣) وبواسطة للانسان ثم الامر كذلك فيما يشاركه الانسان في الحيوان كالفرس وغيرها

المنسوبة اليه كالمقدار الهندسة والعدد للحساب وبدن الانسان من جهة ما يصح ويعرض للطب وقد استعملنا الموضوع قبل هذا لعمان آخر منها الموضوع الذي باراه المحول وهو المحكوم عليه إما بالايجاب أو السلب ومنها الموضوع الذي فيه العرض ومنها الموضوع بمعنى المفروض فاسم الموضوع مشترك في المنطوقين هذه المعاني

وإذا كان المطلوب في العلوم هو الاعراض الذاتية للشيء الذي هو الموضوع فلا يكون الموضوع نفسه مطلوباً في ذلك العلم الذي يُطلب فيه اعراضه ميبنا بالبرهان بل إما أن يكون ثبوته يبننا بنفسه كالوجود الذي هو موضوع العلم الاعلى وان لم يكن يبننا كان مطلوباً في علم آخره (٢) ومن الاعراض الذاتية لموضوعه الى أن ينتهي الى العلم الاعلى الذي يتقلد اثبات موضوعات جميع العلوم الجزئية وموضوعه انما هو الموجود المستغنى عن اثباته وإبانه بالحد والبرهان

لكنه وان لم يبرهن في العلم الجزئي على وجود موضوعه فلا بد من أن يُعطى فيه تصوُّره بالحد والرسم ولا بد من الاعتراف أيضاً بوجوده والتصديق به تسليماً لازماً لانه ان لم يُسلم وجوده فكيف يطلب وجود شيء آخره

واعلم أنه قد يكون العلم موضوع واحد كالعدد لعلم الحساب وقد يكون له موضوعات كثيرة لكنها تشترك في شيء تتأخذه إما جنس كاشتراك الخط والسطح والجسم التي هي موضوعات الهندسة في كونها مقدارا أو مناسبة كاشتراك النقطة والخط والسطح والجسم في مناسبة متصلة (٣) لئبينا ان كانت النقطة من موضوعات الهندسة فان نسبة النقطة الى الخط بكونها احد اونهاية له كنسبة الخط الى السطح والسطح الى الجسم أو غاية واحدة كاشتراك (٤) الاركان والمزاجات والاخلاط والاعضاء والقوى والافعال في نسبتها الى الصحة التي هي غاية علم الطب ان أخذت هذه موضوعات الطب لأجزاء موضوع واحد

وأما المسائل فمسئلة كل علم هي القضية التي يطلب وجود محمولها الموضوعها في ذلك العلم وموضوعها إما أن يكون موضوع العلم نفسه أو موضوعه مع عرض ذاتي أو فوعاً من موضوع العلم أو فوعاً من موضوعه مأخوذاً مع عرض ذاتي أو عرضاً ذاتياً مثال الاول قولك في الهندسة كل مقدار فهو إما مشارك (٥) لمقدار يجانسه أو مباين ومثال الثاني قولك كل مقدار مباين لمقدار فهو مباين لجميع مشاركانه ومثال الثالث قولك في الحساب الستة عدد تام فان الستة فوع من العدد ومثال الرابع

(السائل)

(١) الموضوع بمعنى المفروض وذلك كافي القياس الاستثنائي فانك تقول يلزم من وضع المقدم في المتصلة وضع

التالي ومن وضع نقيض التالي وضع نقيض المقدم فالموضوع هنا مقابل المرفوع

(٢) هو أي الموضوع الغير البين من الاعراض الذاتية لموضوع ذلك العلم الذي يبين فيه كالمقدار في الهندسة فانه موضوع غير بين بنفسه لكنه يبين في العلم الطبيعي وهو من الاعراض الذاتية لموضوعه وهو الجسم والجسم ان كان غير بين بنفسه فهو مبين في العلم الاعلى وهو قسم من أقسام موضوعه الذي هو الموجود وهناك الكلام في ثبوت الجسمية وما به تحقق

(٣) متصلة بينها أي بين تلك الاشياء بحيث تكون مناسبة أحدها لواحد كنسبة ذلك الواحد لآخر ومناسبة ذلك الواحد لآخر كنسبة هذا الآخر لبا بعده وهكذا كما تراه في النقطة مع الخط ومناسبة الخط لما يليه الخ

(٤) الاركان هي العناصر

(٥) مشارك أو مباين كاشتراك الخطوط المستقيمة ومباينتها للخطوط المنحنية

(٦) الستة عدد تام أي لان كسوره الصحيحة تساويه فثلثه اثنان ونصفه ثلاثة وسدسه واحد ومجموع ذلك ستة وهو في مقابلة الناقص وهو ناقص مجموع كسوره الصحيحة عنه كالثمانية فان نصفها أربعة وربعها اثنان ونمها واحد

قولا في الهندسة كل خط مستقيم قام على خط مستقيم فان الزاويتين المتين متحدتان عن جنسيتين إما قائمتان وإما معادلتان لقائمتين ومثال الخامس قولك كل مثلث فزواياه الثلاث مساوية لقائمتين وأما محمولها فينبغي أن يكون من الاعراض الذاتية لموضوع المسئلة أو لموضوع العلم فلا بد من بيان الذاتي المستعمل في هذا الموضوع من المنطق ويستعمل (١) بعينين أحدهما ما ذكرناه في فاتحة الكتاب وهو التحول الذي يقتضيه الموضوع في ذاته وحقيقته ولا شك أنه يكون مأخوذا في حده موضوعه وذلك مثل الحيوان للانسان والثاني أن يكون الموضوع مأخوذا في حده أو جنس الموضوع أو موضوع المعروف له أما ما يؤخذ في حده الموضوع فكالقطوسة التي يؤخذ في حدها الانثى والذي يؤخذ في حده جنس الموضوع فكالساواة العارضة للمقدار والعدد وجنسهما وهو الكمية يؤخذ في حدها وما يؤخذ في حده موضوع المعروف له فكالجسم الذي هو موضوع الابيض يؤخذ في حده ما يعرض للابيض من حيث هو ابيض وكالعدد الذي يؤخذ في حده مضروب عدد زوج في عدد فرد وانما سميت هذه أعراض ذاتية لانها خاصة (٢) لموضوع الصناعة أو جنس موضوعها أو شيء واقع فيه نوع أو عرض آخر فلا يكون دخيلا عليه غريبا عنه لكان ما يؤخذ في حده جنس موضوع الصناعة لم يستعمل في الصناعة على الوجه العام بل خصص بموضوعها كالمناصفة التي تخصص بالمقدار في الهندسة وبالعديد في علم العدد وإذا عرفت معنى الذاتي فمحمول المسائل يكون ذاتيا بالمعنى الثاني ولا يجوز بالمعنى الاول لان ذلك الذاتي

والجموع سبعة والرائد وهو ما زادت كسور الصحيحة عنه كالثاني عشر فان نصفها ستة وثلاثمائة واربعة واربعمائة وثلاثة وسدسها اثنان والجموع خمسة عشر وهو أزيد من العدد (١) ويستعمل أي في هذا الفن لاني هذا الموضوع حيث الكلام من الاعراض الذاتية لموضوع العلم وسيأتي في المصنف أن المراد هنا هو الفن الثاني

(٢) ما يعرض للابيض كالعكس للاشعة فانه ذاتي للابيض لانه يؤخذ في حده الجسم الذي هو موضوع للابيض المعروف لعكس الاشعة بقوله « كالجسم » مثال لموضوع المعروف المأخوذ في حد الذاتي لا مثال لنفس الذاتي المأخوذ في حده موضوع معروفه وكذلك قوله « وكالعدد » فان العدد موضوع الزوج والزوج معروف لوصف مضروب وإذا أردت أن تعرف المضروب أخذت العدد في تعريفه والعدد موضوع الزوج الذي هو معروف لمضروب فمضروب عرض ذاتي لا حده موضوع معروفه في تعريفه

(٣) خاصة لموضوع الصناعة كالاعراض التي يؤخذ في حدها الموضوع فانها تكون خاصة به لا تشمل غيره والاك ان تعريفها بالموضوع تعريف بالاختصاص وهو بر صريح وقوله « أو جنس » عطف على موضوع أي خاصة لجنس موضوع الصناعة وذلك هو العرض الذي يؤخذ في تعريفه جنس الموضوع كالمساواة وقوله « أو شيء واقع فيه » عطف على ما سبق أيضا أي أو خاصة لشيء واقع في موضوع الصناعة سواء كان ذلك الشيء نوعا من الموضوع أو عرضا آخره فقوله « نوع أو عرض آخر » من قبيل البديل من « شيء » وما يكون خاصة لنوع من أنواع الموضوع أو لعرض آخر للموضوع داخل فيما يؤخذ في حده موضوع المعروف له فان ما يعرض لنوع الموضوع يؤخذ في حده الموضوع والموضوع هو موضوع ذلك النوع المعروف لذلك العرض واعاقلنا ان موضوع الصناعة هو موضوع النوع منه لان تقسم الموضوع الى أنواعه فكل منها محمول عليه

(٤) لكن ما يؤخذ في حده جنس موضوع الخ أي ان ما هو خاصة بجنس الموضوع وهي ما يؤخذ جنس الموضوع في تعريفها كالمساواة والمناسبة مثلا فان الكمية يؤخذ في تعريفها وهما خاصة له تلك الخاصة لا تستعمل في الصناعة على وجه عام أي من حيث هي خاصة بجنس وانما تستعمل بعد النظر الى جهة تخصصها بموضوع الصناعة دون غيره فالمساواة أو المناسبة ينظر اليها في الهندسة من جهة ما يخصصها بموضوعها وهو المقدار وينظر اليها في الحساب بما يخصصها بموضوعه وهو العدد

داخل في أحد موضوعه لا يتصور فهم موضوعه دونَه فيكون معلوما إذا كان الموضوع معلوما فكيف يطلب وجوده للموضوع

وقد يستغنى من هذا الحالتان أحدهما أن لا يكون الشيء متصورا بما هيته بل بعوارضه وأمر خارجة عن ذاته أو باسمه فقط مثل طلبنا ان النفس هل هي جوهر أم لا والجوهرية ذاتية لذات النفس ومع ذلك هي مجهولة مطلوبة بالبرهان وانما جاز ذلك لاننا نعرف بعُد حقيقة النفس وانما عرفنا منها الاسم وفعلا ما هو عارض من عوارضها وذلك تحريكها بالبدن وتصرفها فيه والجوهرية ليست ذاتية لهذا العارض المعلوم لنا وانما هي ذاتية لحقيقة النفس المجهولة بعُد فاذن لم يحيط علمنا بشئ مجهولنا ذاتياته

والحالة الثانية أن يكون الذاتي معلوم الوجود لما هو ذاتي له ولكن السبب المتوسط بينه وبين ما هو ذاتي له مجهول فيطالب سببه ببرهان لم الطالب للامية في نفس الوجود فقط دون لية الاعتقاد والتصديق به مثل أنا اذا علمنا أن الهواء جوهر ولكن لانعلم علة كونه جوهرًا فنطلبها بواسطة كونه جسمًا وبعض ذاتيات أولية لا واسطة بينها وبين الماهية وبعضها واسطة وهذا الطلب انما يتصور فيما هو متوسط وأما المبادئ فهي الحدود والمقدمات التي منها تؤلف قياساته أما الحد ودخل حد موضوع العلم فلا بد من تقديم العلم به كذا كراه وان كانت له أجزاء أو جزئيات فلا بد من تقديم حدودها أيضا مثل حدود اعراضه الذاتية فانها وان كانت مطلوبة في العلم فلا بد من تقديم تصورها بالحد أو الرسم لما عرفت من تقديم التصور على التصديق

(المبادئ)

أما المقدمات فاما مقدمات واجبة القبول من الأوليات وغيرها مما لا يحتاج في التصديق به الى اكتساب فكري وإما مقدمات غير واجبة القبول ولكن يكلف المتعلم تسليمها فان سلمها على سبيل حسن الظن بالمعلم سميت أصولا موضوعة وهذا الموضوع هو مع (٤) في المعروف وان سلمها في الحال

(١) فاذن لم يحيط علمنا بشئ مجهولنا ذاتياته أي اننا عند تصورنا لشيء بعرضه وآثاره فقط لو بحثنا عن ذاتياته لا يتوخذنا مؤاخذه بقوله كيف تعرفون شيئا وتصورونه ثم تطلبون ذاتياته مع انها هي معرفته اذن قد أحطت علمنا بشئ وجهلنا ذاتياته وهو تناقض ظاهر لا نقول له اننا لم نخط علما بحقيقة الشيء ثم جهلنا ذاتياته ولكننا لم نعلم منه الا بعض عوارضه وآثاره وهو لا ينافي جهلنا بذاتياته

(٢) تؤلف قياساته أي قياسات العلم وهو مفهوم من سياق الكلام

(٣) أو جزئيات أراد من الجزئيات الاوضاع التي يبحث عن أحوالها في العلم كإفراج المراجع في الطب أما الاجزاء فكالاجزاء التي يتركب منها الجسم كالعظم واللحم والغضروف ونحو ذلك وقوله مثل حدود أعراضه الذاتية أي انه يجب تقديم حدود الاعراض الذاتية أيضا قبل البحث في اثباتها كما تتخذ الصحة والمرض والاعتدال والانحراف ونحو ذلك ثم ينبغي أن يعلم انه لا يجب تقديم ذلك كله على مسائل العلم جملة بل الواجب أن يتقدم على كل بحث ما يلزم منه كإتري المصنف فعمله في هذا الكتاب فله جاء في أول الكتاب بتعريف المنطق وموضوعه ثم ذكر جزئيات الموضوع من تصورات وتصديقات ثم قبل الدخول في الكلام على الكليات جاء بشئ قليل في الدلالات اللفظية ثم عندما أراد الكلام على الاجناس العشرة قدمه من المبادئ جملة في نسبة الاسماء الى المعاني تكلم فيها عن المتواطئ والمشكك والحقيقة والجاز والمترك وما يتبع ذلك ثم عندما انتهى من الكلام في التصورات قدم للتصديقات بذكر فصلين أحدهما مقدمة في بيان التطابق بين ما في العلم وما في اللفظ وما في الكتابة والداعية الى الالفاظ والحروف والاخر فصل في بيان المراد من الاسم والكلمة والاداة ثم انه لم يجد الحاجة مثلا الى الاداة عندما أراد الكلام عليها ولا القياس الا عندما أراد الدخول في أحكامه والامر في سائر العلوم على ذلك

(٤) بمعنى المعروف بالعين المهمة أي الذي يعرض على الطالب ليسلمه وهو معنى آخر للموضوع غير ما سبق وقد يكون بالقاء أي المفروض صدقه المسلم به فيكون هو المعروف السابق ذكره في معاني الموضوع أول الباب

ولم يقع له بها ظن بل في نفسه عناد واستنكار سميت مصادرة والاصول الموضوعية مع المسدود وتجميع في اسم الوضع فتسمى أوضاعا

ثم الاصول الموضوعية والمصادرات لابد من أن تكون مسائل في علم آخر يتعرف فيه وجود مجموعاتها لموضوعاتها بالبرهان الى أن ينتهي الى العلم العالي المعطى للعلوم الجزئية أصولها الموضوعية لكنه يجوز أن تكون بعض مسائل العلم السافل أصل تلك الموضوعات في العلم العالي وقد يتشكك على هذا فيقال اذا كانت مسائل العلم السافل لا تبرهن الا بعد اصول موضوعة مسئلة من صاحب العلم الاعلى فلا صارت اصولا لموضوعة في العلم الاعلى لصلوات (٢) مقدمات لاصولها الموضوعية فصارت مقدمات لبيان نفسها وهذا دور محال لكنه انما يلزم منه الدور أن لو كانت مبينة (٣) في العلم السافل بهذه الاصول الموضوعية ثم كانت مأخوذة في العلم الاعلى في بيان تلك الاصول بعينها أما اذا جاز أن لا تكون مبينة في العلم السافل بهذه الاصول الموضوعية بل بمقدمات بينة بنفسها (٤) أو ان يثبت بهذه الاصول فلا تكون مأخوذة في العلم الاعلى في بيانها بل تكون تلك الاصول مبينة بمقدمات لا تنبئ على هذه فلا يؤدي الى الدور

(١) أصولا لموضوعات في العلم العالي فانهم عند الكلام في العلم العالي على انه يمكن أن تكون الاشياء معروفة للبشر بحقائقها أولا يمكن ذلك فديتسكاهون على الجسم وبعض خواصه ويدكر الشيخ الرئيس انه لا يمكن لبشر أن يعرف حقيقة شيء من الاشياء بكنهه ثم يسرد من خواص الاجسام ما يسرد دليله على انها جميعها الوازم ولا يمكن تحقيق أن شيئا من مميزاتها فصل مقوم مع ان هذه الخواص بل وكون الجسم مركبا من أي شيء يتركب كل ذلك من مسائل العلم الطبيعي وقد أخذت مسئلة في العلم العالي لكنها لا تبين في العلم الطبيعي وهو علم سافل من حيث أخذت فيه أصولا لموضوعات في العلم العالي بل تبين بأدلة أخرى وأكثر ما يعتمد في البيان على مقدمات منشأ العلم بها البداهة أو الحس فلا يلزم من الاثبات بها في العلم العالي لاثبات شيء أو نفيه أن تكون نفسها مقدمة في العلم السافل مأخوذة لاثبات نفسها وانما يلزم ذلك لو قلنا انه لا يذكر في العالي الا ما يصح أن يكون مقدمة للسائل أو كل ما يصح مقدمة في السافل لا بد أن يكون مبينا في العالي أو بينا بنفسه وغاية ما قلناه ان من مقدمات السافل ما يؤخذ مسلمان صاحب العالي أي يتلقى من الباحث فيه المبرهن على حقائق ما اشتمل عليه بالقبول فلا يلزم الدور الذي سيذكر في التشكيك وبيان الدور وحله ظاهر ان بما بينا

(٢) لصارت مقدمات لاصولها الموضوعية يريد ان ما يذكر في العلم الاعلى يكون أصولا لموضوعات في السافل فلما أخذ شيء من مسائل السافل في العالي لكانت هذه المسائل مقدمة لاصولها الموضوعية وهي ما يذكر في العالي وذلك مبنى على ان كل ما يذكر في العالي فهو أصل موضوع للسافل كانه قدم وقد بينا اننا لم بدعه

(٣) لو كانت أي مسائل السافل مبينة فيه بتلك الاصول التي ذكرت في العالي ثم كانت المسائل قد أخذت في العالي لبيان تلك الاصول بعينها التي صارت مبينة لها في السافل فتكون مسائل السافل قد بينت بما هي بيان له

(٤) أو ان يثبت بهذه الاصول أي ان يثبت مسائل السافل بتلك الاصول الموضوعية في العالي فلا تكون مسائل السافل المبينة بها في ذلك العلم السافل قد أخذت في العلم الاعلى في بيان تلك الاصول بل كان بيان الاصول في العلم الاعلى عقدمات ليس فيها تلك المسائل التي بينت بها في السافل فذلك لا يؤدي الى الدور لان المسائل لم تبين حينئذ بما بينته

ولا يخفى ما في كلام المصنف من الخلل والغموض فانه يجوز أن تكون مسائل السافل التي أخذت أصولا لموضوعات في العلم الاعلى أصولا لموضوعات تبين بها مسائل الاسفل مع ان مجرد كونها مسائل من الاسفل قاض بأنها لا بد أن تبين فيه فلا تكون أصولا لموضوعات ومجرد كونها أصولا في الاعلى مستلزم لكونها مسئلة فيه غير مبرهن عليها فلا يتأتى قوله وان بينت الخ والصواب في ايراد الدور ودفعه ما قدمناه

وأما القسم الاول من المقدمات وهي الأوليات الواجبة القبول فقد يكون خاصا بعلم علم وقد يكون عاما
إما على الإطلاق لكل علم كقولنا كل شيء إما أن يصدق عليه الإيجاب أو السلب وإما عاما لعدة علوم
مثل قولنا الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية فهذا مبدأ يشترك فيه علم الهندسة والحساب
وما تحتها من العلوم ثم لا يتعدى ماله كتم فإن المساواة لا تنقل لغیرها هو كتم أو ذوكم إلا بالاشتراك
والقسم الثاني منها قد يكون خاصا أيضا بعلم علم مثل اعتقاد وجوب الحكمة للعالم الطبيعي واعتقاد
امكان انقسام كل مقدار إلى غير النهاية للهندسة وقتل قد يكون عاما أيضا للعلوم ولكن لا يكون عاما
على الإطلاق والالم يكن مبنيا في علم ما وقد وضعناه مسلما في هذا العلم مبنيا في علم آخر
والمبادئ الخاصة فهي التي موضوعاتها موضوع الصناعة وأنواع موضوعاتها وأجزاء موضوعاتها
أو عوارضها الخاصة وان لم تكن محمولاتها خاصة بموضوع العلم بل بنفسه فان استعمالها في الصناعة
يخصصها بها كما ذكرناه وأما اذا كانت موضوعاتها خارجة عن موضوع الصناعة فهو مبدأ غير
خاص .

والمبادئ العامة تستعمل في العلوم على وجهين إما بالقوة أو بالفعل وإذا استعملت بالقوة لم تستعمل
على أنها مقدمة وبخبر قياس بل قيل ان لم يكن كذا كذا فاقباله وهو كذا حق ولا يقال لان كل شيء إما
أن يصدق عليه الإيجاب أو السلب لان هذا مستغنى عنه الا عند تبكيك المغاطين والمناكرين وأما

ولو جرى المستنف على نحو ما جرى عليه الشيخ الرئيس اسلم من كل ذلك قل الشيخ في منطق الاشارات « وأكثر الاصول
الموضوعة في العلم الجزئي الموضوع تحت غيره انما تصح في العلم الكلي الموضوع فوقه على انه كثير اما تصح مبادئ العلم
الشوفاني في العلم الجزئي السفلا في » وقال الطوسي « وأكثر المبادئ الغير البنية للجزئي انما تكون مسائل للسلكي فتبين
فيه وذلك كقولنا الجسم مؤلف من هيولى وصورة والعالم أربعة فانها من مبادئ الطبيعي ومن مسائل الفلسفة الاولى وقد
يكون العكس من ذلك فان امتناع تأليف الجسم من أجزاء لا تنجز أمثلة من الطبيعي ومبادئ الالهى لا نبات الهيولى
على أنه أصل موضوع هناك ويشترط في هذا الموضوع أن لا تكون المسئلة في السفلا في مبنية على ما يتوقف عليها في
القواني لئلا يصير البيان دورا » فلم يلتزم أن تكون مبادئ السافل مسئلة مأخوذة من العالي حتميا بل جعل ذلك أكثر
كثرا وفي مثال الطوسي يجب أن لا يبين امتناع تركيب الجسم من اجزاء لا تنجز بكونه مركبا من الهيولى والصورة بل
يجب أن يبين بيباه المشهور وهو انما اذا وضع اجزا بين جزأين الخ ومقدماته أولية
(١) الا بالاشتراك كالمساواة بين وزنين مثلا فانها آتية من دد المقاو مات كما سبق له في فاطيغورياس واستعمال
المساواة فيما يكون بين الاوزان استعمال اغوى حقيقي فيكون اطلاعه عليه وعلى ما في الكموم اطلاق المشترك على المعاني
المعددة

(٢) والقسم الثاني أراد به المقدمات الغير الواجبة القبول وقوله مثل اعتقاد وجوب الحكمة للعالم الطبيعي أراد به
اعتقاد أن النار المشهودة في الكون ليست بمحض الاتفاق بل هي أسباب تابعة لمسايات وذلك أصل بين في العلم الالهى
(٣) وقد يكون عاما أيضا للعلوم كالا اعتقاد ما لا فكير وهو يؤخذ مسلما في علم تهذيب الاخلاق وعلم السياسة المدنية
وعلم المنطق وهو أصل بين في العلم الطبيعي أو في علم أحوال النفس

(٤) كما ذكرناه ذكره فيما سبق حيث قال « ولكن ما يؤخذ في هذه جنس موضوع الصناعة لم يستعمل في الصناعة
على الوجه العام بل خصص بموضوعها كالمساواة التي تخصص بالمعدار في الهندسة وبالعدد في علم العدد » فقد كان
الكلام في الاعراض الذاتية وهي المحمولات في مسائل العلم فلرحل منها في مبادئها لم يكن ضيرا لانها تخصص بالعلم
عند ذكرها فيه

(٥) ان لم يكن كذا كذا فاقباله وهو كذا حق كما تقول ان لم يكن الممكن مستغنى في وجوده عن غيره كما ظهر من
تعريفه ثبت مفاد هذا وهو انه محتاج فيه الى ما وراء ذاته ولا حاجة بان تأتي بالمبدأ العام صرحا بان تقول وذلك
لا به الا واسطة بين السلب واليجاب فاذ لم يثبت انه غنى فثبت انه لا غنى وهو المحتاج لا تنقل ذلك لانه امر مستغنى عنه

إذا استعملت بالفعل خصصت إما في جزأيهما معاً عنى الموضوع والمحمول كقولنا في تخصيص هذا المبدأ العام المذكور في العلم الهندسي كل مقداراً ما شارك وأما مبين وقد خصصنا موضوع المبدأ العام الذي هو الشيء بالمقدار وخصصنا الإيجاب والسلب بالمشاركة والمباينة وقد خصصنا الموضوع دون المحمول كما نخصص قولنا الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية بأن يقال المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية نخصصنا الشيء بالمقدار وتركنا المحمول على حاله

ومحولات المقدمات الواجبة القبول يجب أن تكون أولية ^(٢) والجل الأولى يقال على وجهين (أحدهما) أن يكون التصديق به حاصل في أول العقل لا بواسطة مثل أن الشكل أعظم من الجزء (والثاني) أن لا يحمل أولاً على ما هو أعم من الموضوع كالحیوان والناطق والناح للأنسان فإن كل واحد من هذه محمول عليه لا بواسطة شيء أعم منه لا كالجسم فإنه محمول عليه بواسطة أمر أعم منه وهو الحيوان

وأما محمولات المقدمات التي صارت مرة نتائج فلا يجب أن تكون أولية لأنها محمولة على موضوعاتها بواسطة الحد الأوسط في القياس الأول وربما كان الأوسط في ذلك القياس أعم من الأصغر الذي هو

(١) المبدأ العام المذكور هو قولنا كل شيء إما أن يصدق عليه الإيجاب أو السلب ومناه إذا لى المقدار و مشاركة فيها إيجاب شيء على شيئين فيصدق كل منهما على الآخر كلاهما جزأه من أفراد الإيجاب والمباينة فيها سلب أحد الشئين عن الآخر فهي من أفراد السلب

(٢) والجل الأولى يقال على وجهين أي تطلق أولية الحمل على معنيين الأول بدهية ثبوت المحمول للموضوع ولرؤيته في الدهن بمجرد تصور الطرفين والثاني عدم توسط محمول أعم بين الموضوع وبين المحمول الموضوع بالاولى كافي في حمل الحيوان والناح والناطق على الإنسان فإنه حمل أولي لا بد لم توسط بين هذه المحمولات والإنسان محمول آخر أعم من الإنسان أما حمل الجسم عليه فليس بأولى بهذا المعنى لأنه لا يحمل عليه بواسطة حيوان والحيوان أعم من الإنسان وربما كان الأول بهذا المعنى غير أولى بالمعنى الأول لكنه واجب القبول بسبب آخر فير الأول في العقل كالحس والتجربة والتواتر ومجربهما سبق إليه

(٣) وأما محمولات المقدمات التي صارت مرة نتائج هذه المقدمات التي تكام المصنف عن محمولات نهاية هذا القسم ليست من الواجبة القبول عنده فقد قسم المصنف المقدمات مما سبق إلى قسمين مقدمات واجبة القبول وهي ما لا يحتاج في التصديق به إلى اكتساب فكري من أوليات وغيرها ومقدمات غير واجبة القبول ولم يخرج بهذه عن المسلمات والمصادرات والمقدمات التي صارت نتائج تحتاج إلى احتياج التصديق بها إلى اكتساب فكري فليست من واجبة القبول وأما ما ليست من المسلمات ولا من المصادرات فظاهراً يصلح أن نقدر برهن عليها فقد قبلت بالدليل لا بالتسليم ولا اضطراب بعد الدليل حتى يسوء ظن المتعلم بها فكون مصادرات

فلا يراد من هذه المقدمات ما أخذ من علم آخر بالتسايم ولا ما عرف بغير دليل وإنما أراد المصنف من هذه المقدمات ما يترقى به من علم آخر ودليله معه كما يأتون في المظن باثبات أن من العلوم ما هو بديهي ومنها ما هو نظري وإن النظرى يكتسب بالفكر ثم اثبات أن الفكر قد يخطئ وقد يصيب وإن ما يصيب منه فيوصل إلى السداد وما ينطى سقط في الشك والاثبات إلى ذات كله بأدائه تنبيهه وتوجب التصديق به فلهذه مقدمات صارت نتائج

ومحولات هذه المقدمات لا يجب أن تكون أولية أما المعنى الأول فظاهراً لا محتاجاً إلى دليل وأما المعنى الثاني فلا أنه يجوز أن يكون الوسط في القياس المبين لها أعم من الأصغر الذي هو موضوع المقدمة فيكون ثبوت محمول المقدمة لموضوعها بواسطة حمل أمر أعم على الموضوع فلا تكون أولية بالمعنى الثاني وهو له «ها» مبدل لموضوع المقدمة مع مراعاة وصف الأصغر أي الأصغر الذي اجتمع له كونه أصغر وكونه وشرعاً ما يمتنع ويكمن أن مثل ذلك قد يكون قولك في مقدمة التصورات الثاني جزء مما هو ذاتي لكل جزء شيء ثم مقدمة ما به الثالثي تقدم شيء ما هو ذاتي له أن ثبوت التقديم للثاني أنما هو بواسطة حمل ما هو أعم منه وهو الجزء لأن الجزء قد يكون جزءاً خارجاً أو محمولاً على ما هو بالمتبع

موضوع هذه المقدمة معا لكان يجب أن تكون ذاتية بالمعنى الثاني على الوجه الذي ذكرناه في محمولات المسائل وضرورية أن كان المحمول في النتيجة ضروريا وأوضح من النتيجة وشرط كونها ذاتية انما هو لاجل أن المطلوب في العلوم البرهانية هي الاعراض الذاتية فالوسط لا لو كان غير مباشر خارجا عن موضوع العلم كان الاكبر اما مساويا له أو أعم منه ومساويا لخارج عن

المعروف في المطلق وهو المقول على الشيء في ذاته ثم يخصص التقديم بالعقل ليكون المحمول ذاتيا بالمعنى الثاني لانه عارض للذاتي والداتي يؤخذ في حده المقول الثاني الذي هو موضوع المطلق

هذا والمعروف صد المنطقيين كما صرح به ابن سينا وغيره أن المقدمات الواجبة القبول لا يلزم أن تكون مما لا يحتاج في التصديق به الى اكتساب بل هي مابتقةدها المبرهن اعتقادا جازما مطابقا للواقع لا يحتاج الى الروا سواء كانت مكتسبة بالدليل أو أولية في العقل وعلى ذلك لا يجب أن تكون محمولاتها أولية ولا بمعنى من المعنيين اللذين ذكرهما والمحمولات التي صارت مرآتيا نتاج تكون من نوع الواجب قبوله ثم لا يجب أن تكون مأخوذة من علم آخر بل قد تكون من مسائل العلم حيث فيه في موضع ثم أخذت مقدمات لبعض مسائله في موضع آخر كما تؤثر تفضيلا التناقض والعكس بعد الاستدلال عليها في بابيهما مقدمات مسلمة واجبة القبول في باب القياس وكان على المصنف أن يبيد النظر فيما يقرره على اختلاف عباراتهم فلا يعدوه فيكون قد خلس من هذا التسميع الدتار تكملة في دعواه وجوب أولية المحمولات في المقدمات الواجبة القول ويرا مدعيين للأولية ثم الاضطرار الى ايراد قسم لم يورده أولا وهو محمولات المقدمات التي صارت نتائج وارا دحكهم خاص به وسيأتي لهذا تمة عند الكلام في الشرط الرائد الثاني أو جب استيعاها في كون القضية كلية في باب البرهان على الضروريات

(١) لكن يجب أن تكون ذاتية الخ مرتبط بقوله فلا يجب أن تكون أولية أي ان محمولات المقدمات التي صارت نتائج وان لم يجب أن تكون أولية بأحد المعنيين يجب أن تكون ذاتية بالمعنى الثاني وهو المعنى المراد لهم في قولهم موضوع العلم ما يبحث فيه عن أعراضه الذاتية لا بالمعنى الاول المستعمل في باب التعريفات ومقدماته وهو ما يقتدر اليه الشيء في ذاته وما هيته والداتي بالمعنى الثاني هو ما يبيده المصنف عند الكلام في مسائل العلم ومحمولاتها وموضوعاتها في هذا الفصل ثم يجب أن تكون تلك المحمولات ضرورية لموضوعاتها ان كان المطلوب بالمقدمات التي هي محمولات فيها ضروريا حتى تكون النتيجة ضرورية تبعاً لمقدماتها ويجب كذلك أن تكون أوضح من النتيجة لان النتيجة مطلوبة بها والمطلوب بالنتيجة أحق منه بالضرورة ووجوب كون المقدمة أوضح من النتيجة يدهى لا يحتاج الى الايضاح وانما ذكره المصنف لان هذه المقدمات مكتسبة بالدليل فتأهمل التناج في كونها مطلوبة بالبرهان فحشى ان يظن ظان أنه يمكن استعانة نتيجة في كسب نتيجة أخرى مطلقا وان لم يكن الاو أو صرح من الثانية

ولا يخفى ان ما ذكره من أن المحمولات يجب أن تكون ذاتية بالمعنى الثاني وان تكون ضرورية ان كان المطلوب ضروريا لا يختص بمحمولات المقدمات التي صارت نتائج بل ذلك عام في جميع محمولات المقدمات التي نستعمل في كسب محمولات مسائل العلم سواء كانت محتاجة الى الكسب أو غير محتاجة في التصديق بها اليه كما يدل عليه بيانه الآتي في قوله وشرط كونها ذاتية الخ

(٢) فالوسط لو كان غير ساخر خارجا الخ يريد أن هذه المقدمات هي الكسبية لمسائل العلم والمكسوبة في المسئلة هو محمول النتيجة وهو الحد الاكبر في الدليل وكسبه في الحقيقة هو الاوسط أي نسبة الاوسط الى الاصح الذي هو موضوع المسئلة والاكبر لا بد أن يكون من الاعراض الذاتية كما سبق في محمولات المسائل فيجب أن يكون الوسط الذي هو محمول في المقدمات من الاعراض الذاتية لان الوسط لا يجوز أن يكون أعم من الاكبر لان الاعمال لا يكسب الاخص فانه لا يلزم من العلم بثبوت الاعمال كالحسية مثلا العلم بثبوت الاخص كالحوانية فالوسط اما مساويا للاكبر أو أخص منه لان العلم بأحد المتساويين قد يستلزم العلم بالآخر والعلم بالاخص يستلزم العلم بالاعم لا محالة فلو كان الوسط غير ساعن العلم كان المساوي له في الصدق غير ياعنه أيضا لاتحادهما في الموضوع ولم يصرف الشيء غير يباعن العلم الاعيانة موضوعه لموضوعه وأولى الغرابة والخروج عن العلم ما يكون أعم من الوسط فان الوسط انما هو الخاص اذ لم يكن خاصا بموضوع العلم فما

موضوع العلم خارج عنه أيضا فكيف اذا كان أعم منه فلاذن ما لا يصلح أن يكون محمولا في المسائل من الامور الغريبة لا يصلح في المقدمات وما يصلح أن يكون محمولا هنالك من الاعراض الذاتية وأجناسها وفصولها وأعراض أعراضها واعراض جنس موضوع العلم صلح ههنا أيضا وانما لم تكن الاعراض الغريبة مجعولة لان العلوم إما كلية وإما جزئية والعالم الجزئي انما هو جزئي لانه يفرض موضوعا من الموضوعات ويبحث عما يعرض له من جهة ما هو ذلك الموضوع فان لم يفعل كذلك لم يكن العلم الجزئي جزئيا بل دخل كل علم في كل علم وخرج النظر عن أن يكون في موضوع محصور بل يكون شاملا للوجود المطلق فصار العلم الجزئي العلم الكلي المطلق ولم تكن العلوم متباينة فهذا بيان كون المقدمات ذاتية بالمعنى الثاني

أما بالمعنى الاول فيجوز أن يكون محمول احدي المقدمتين ذاتيا بذلك المعنى لموضوعها أما في المقدمتين جميعا فلا لان الاكبر اذا كان ذاتيا بذلك المعنى للاوسط والاوسط كذلك للاصغر صارا لا كبر ذاتيا بذلك المعنى للاصغر لان ذاتي الذاتي بذلك المعنى ذاتي وقد بينا أن هذا الذاتي لا يكون مطلوبا الا في حال (١) التي الاستثناء

وأما شرط كونها ضرورية اذا كان المطلوب ضروريا فلا انها لو لم تكن ضرورية بل كانت جائزة الزوال والتغير واكتسب بواسطتها شيء لم يكن ثابتا لا يتغير فلم يكن ضروريا فاذا كان المطلوب ممكنا واستعملت المقدمات لتساج امكانه فلا محالة أنه ممكن

واذا صادفت في كتبهم أن مقدمات البرهان ضرورية لا محالة فانما يعنون به أحد أمرين إما أنها ضرورية الصدق كانت ضرورية أو ممكنة أو أنها ضرورية عند كون المطلوب ضروريا ومع الثاني الضروري في البرهان أعم من الضروري الذي استعملناه في كتاب القياس فاننا نعني بالضروري ههنا ما تكون ضرورية مادام الموضوع موصوفا بما وضع معه كان ذلك الوصف دائما مادام موجودا ولم يكن

هو أعم منه أولى بأن يكون غير خاص بموضوع ذلك العلم كالاتيني وهذا لا ينافي أن يكون الوسط أعم من الموضوع نفسه كما سبق لكنه يكون عرضا ذاتيا له وينتصص بالموضوع كما هو الشأن في الاكبر الذي هو محمول لمسئلة في العلم كما في الصحة والمرض في الطب البشري فانهما أعم من موضوعه وهو جسم الانسان لعروضهما للحيوانات بل والنباتات في ضرور من الاصطلاحات ولكن يخصصان بالموضوع وعوارضهما تثبت لهما في العلم من ذلك الوجه الذي خصصناه لامن الوجه الذي تثبت به في الطب الحيواني أو البيطري أو في علم الزراعة

(١) الا في حالتي الاستثناء وهما حالة أن لا يكون الشيء معلوما بكنهه بل ببعض عوارضه كطلبنا أن النفس جوهر أو ليست بجوهر وحالة أن يكون الذاتي معلوما الثبوت للوضوع لكن السبب المتوسط بينه وبين ما هو ذاتي له في الدهن غيره معلوم في طلب برهان الم

(٢) ومعنى الضروري في البرهان أعم الخ فالواجب في البرهان على الضروري أن تكون قضيا ضرورية بحسب الداء أو بحسب الوصف أي مطابقة عريفه ساملا اهما وذلك لان المحمول على شيء بحسب جوهر وهو المحمول المناسب للوضوع وربما يزول بزوال الموضوع عما هو عليه حال كونه موضوعا وربما لا يزول وذلك لانه ينقسم الى ما يحتمل عليه بسبب ما يساويه كالنفس وهو محال يزول بزوال فوعيه ذلك الشيء والى ما يحتمل عليه بسبب ما لا يساويه كالجسم وهذا ربما يزول بزوال فوعيه وربما لا يزول مثلا الخفيف اذا حمل على الشواء فانه يزول اذا صار ماء ذرول اذا صار نارا والمرئي اذا حمل على الاسود فانه يزول اذا صار شفافا ولا يزول اذا صار أبيض والضروري بحسب الداء ان ربما لا يشمل الروايل بزوال الموضوع عما هو عليه حال كونه موضوعا والمشروط بكون الموضوع على ما وضع يشمل الجميع ههنا اصل ما ذكره في شرط تقييد الموضوع وأما ما أشار اليه المصنف في قوله أما شرط كونها ضرورية اذا كان المطلوب

وإذا شرطت الضرورة في مقدمات البرهان الناتج للضرورة كان المقول على الكل فيها أخص من المقول على الكل المتقدم في (١) أن العبارة إذا المقول على الكل هناك ما ثبت الحكم فيه لكل واحد من أفراد الموضوع من غير شرط الدوام بل لو كان لكل واحد في بعض الأوقات كفي في كلية القضية وهما لا بد من شرط الدوام مادام الموضوع موصوفاً بما وصف به لتحقيق المقول على الكل والكل في البرهان زائد على المقول على الكل في نفسه بنسبة (٢) شرط وهو أن يكون الحمل فيه أولياً فإذا وجدت شرائط المقول على الكل مع زيادة أوليته سمي حينئذ كلياً لكن ربما يعطى القول الكلّي فيعتقد أنه ليس

ضرورياً فقد قالوا فيه « أن من قال بوجود ضرورة المقدمات في البرهان وأطلق قائماً يعني بالضرورة هنا غير الضرورية في باب القياس فإن المراد منها هنا ضرورة القضية في نفسها أي كونها صادقة حتماً واجبة القبول سواء كانت ضرورية الحكم أو ممكنة أو وجودية بخلاف اسم الضرورية في كتاب القياس فإن معناه ضرورة الحكم المقابلة للإمكان ثم قالوا إن المبرهن إذا طلب نتيجة ضرورة بمعنى ما في كتاب القياس فالواجب عليه أن يأتي بجميع مقدماته ضرورية ولا يكفي أن تكون الكبرى مثلاً ضرورة على خلاف ما قد قيل في كتاب القياس حيث بينوا فيه أن الصغرى إذا كانت فعلية أو ممكنة والكبرى ضرورة في الشكل الأول كافي قولاً كل إنسان ضاحك وكل ضاحك ناطق كانت النتيجة ضرورية » واحتجوا قوماً أو جوبوا على المبرهن بقولهم « أن حكماً بذلك في كتاب القياس لأن نظراً كان إلى مجرد صورة القياس أمّا هنا فلما كانت المادة أيضاً معتبرة فنقول بحسب ذلك أن البرهان لا يتألف من المطلقة أو الممكنة والضرورة على المطلب الضرورية لأن وجود الضحك للإنسان لو كان هو الذي يقيد العلم بكونه ناطقاً فقط لكان الحكم عليه بالناطق حال زوال الضحك كذا فلا يكون هذا الاقتران منتجاً لهذه النتيجة وأيضاً الحكم بوجود الضحك لكل واحد من الناس لا يستفاد من المحس فإن المحس لا يقيد الحكم الكلّي فهو مستفاد من العقل والعقل لا يحكمه يقيناً إلا إذا أسنده إلى العلة الموجبة إياه المقارنة لكل واحد من الأشخاص وهي كونه ناطقاً و يلزم من ذلك أنه إنما حكم بكونه ضاحكاً بعد أن حكم بكونه ناطقاً فلا يكون هذا الاقتران علة لهذه النتيجة ثم إن فرضنا أن لا يكون ضاحكاً علة أخرى غير كونه ناطقاً وكان الحكم في الصغرى على كل إنسان بأنه ضاحك يقيناً بالنظر إلى تلك العلة كانت الصغرى باعتبارها (أي العلة) ما يشبه قولاً كل إنسان فلا طبيعة تماهى علة كونه ضاحكاً في بعض الأوقات فكانت حينئذ ضرورة لا وجودية فإن غير الضرورية من جهة تماهى غير ضرورية لا تنتج ضرورة في البرهان أما الضرورية في إنتاج غير الضرورية فلا يضر إذا النتيجة تتبع أخص المقدمتين كما مر »

(١) فن العبارة أي فن يارنياس وهو باب القضاء وأحكامها فإنه هو الفن الذي ذكرت فيه طرق التعبير من الحكم الجزئي والكلّي وعن الجهة بأنواعها وذكر فيه ما المراد بقولنا كل إنسان حيوان مثلاً ونحو ذلك أمّا قوله أن شرط الضرورية في مقدمات البرهان الناتج للضرورة جعل المقول على الكل في تلك المقدمات أخص من المقول على الكل الذي تقدم ذكره في فن العبارة فعناه أننا إذا شرطنا في الصغرى أن تكون ضرورة فعني كلية الكبرى أن يكون الحكم ثابتاً لكل واحد مما ثبت له وصف الموضوع فيها بالضرورة على النحو الذي ثبت به في الصغرى ولا يكفي أن يكون وصف الموضوع ثابتاً لأفراد في الكبرى بالفعل واللام يتكرر الوسط فيكون معنى كلية الكبرى ههنا أخص من معناها في باب القياس إذ لم يلاحظ في الكلية هناك سوى فعلية الوصف لذوات الموضوع ولا يخف أنك أنه إذا شرط في الصغرى أن تكون ضرورة وشرط في ضرورة يتهادوام وصف الموضوع كاسبق فلا بد من ملاحظة أن هذا الوصف ثابت لذوات الموضوع في كل حال يكون المحمول ثابتاً لها ولا يكفي في ثبوت المحمول بالضرورة أن يصدق عليه الوصف ولومر ثم يقول فكأننا نقول أن المحمول لا يكون ضرورياً للموضوع بعنوانه الموصوف هو به إلا إذا كان الوصف علة لثبوت ذلك المحمول فإذا شرطت الضرورية في جميع المقدمات وجب مراعاة ثبوت الوصف لكل واحد من ذوات الموضوع عند ثبوت المحمول له فالمحمول ثابت لكل واحد بالضرورة مادامت ذوات الموضوع متصفة بعنوانه

(٢) بشرط البقاء متعلقة بزائد أي أن المحمول الكلّي في البرهان لا يكفي في وصفه بالكلية أن يكون مقولاً على كل واحد مع مراعاة ما تقدم من دوام الوصف أن كان الحمل ضرورياً بل يشترط في وصفه بذلك زيادة على ما تقدم أن يكون الحمل فيه أولياً بالمعنى الثاني فيما سبق للصنف وهو أن يكون الحمل لا بواسطة أمر أعم قال الطومسي في شرحه لمنطق الإشارات

بكل سبب شخصية الموضوع في الوجود لكن قد بينا أن شخصية الموضوع لا تقع الكلية اذ نفس
تصوره لا يمنع القول على كثيرين كالشمس والقمر
وأما شرط كونها أوضح من النتيجة فلكي تصلح للبيان فان ما يساوي الشيء في الوضوح أو كان أخفى منه
لا يصلح أن يبين به ما هو مثله أو أوضح

لكن ههنا شك وهو أن قسماً من الواضحات هي الأوليات فهذه الأوليات هل هي حاصلة لنا منذ وجدنا
أو حدثت بعدما لم تكن فينا فان كانت حاصلة فينا من مبدأ نشؤنا ونحن لا نشعر بها فهو عجيب
وكيف ولم يحطر البتة بالنافي عهد الصبا أن الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية أو الشيء الواحد
لا يخلو من أحد طرفي النقيض وان حدثت بعدما لم تكن فحدوثها بطريق البرهان أو دونه فان كانت
حدثت من غير برهان أو همت المحال بموجب قولكم لانكم حسمتم سبيل اقتناص الجبهولات التصديقية
دون البرهان وان حدثت بطريق البرهان لزم التسلسل والدور وهما محالان

فالطريق الى حل هذا العويص هو أنها ليست حاصلة منذ خلقنا بالفعل بل بالقوة وليس كل علم
تصديقي حصل بعدما لم يكن فحصوله بالبرهان بل ما اذا تصورت مفرداته وروعت النسبة بينها بالاجاب
أو السلب توقف الذهن عن الحكم الجزم فيها والأوليات ليست من هذا القبيل بل الذهن اذا تصور
مفرداته لم يتوقف في الحكم بالنسبة الواجبة بينها على شيء آخر وانما لم تكن حاصلة بالفعل لفقدانها
ما يجب تقدمه عليها من التصور فان كل تصديقي فيتقدمه تصورات كما عرفت وشبكة اقتناص هذه

التصورات هي الخواص فإلم تنطبع المحسات فيها ولم تتأد منها الى الخيال لم يأخذ العقل في التصرف فيها
وبيان هذا أن لنا قوة ذرا كة لبعض المعقولات بلا تعلم واكتساب ولبعضها بتعلم وقد عرفت طريق
التعلم وما ندركه بلا تعلم فهو معاونة الحس الظاهر والباطن فان الحس ويمكن حس البصر اذا أدرك

« وخمسها أي خمس شرائط مقدسات البرهان أنه تكون كلية وهي أن تكون ههنا محمولة على جميع الأشخاص وفي
جميع الأزمنة حملاً أو لا أي لا يكون بحسب أمر أعم من الموضوع فان الموضوع بحسب أمر أعم كالاحساس صلي
الإنسان لا يكون محمولاً على جميع ما هو حساس بل على بعضه فلا يكون حملاً عليه كلياً » ثم قال « واعلم ان الأخيرين
من هذه الشروط (يريد شرط الضرور بحسب الوصف سواء كان مع ذلك بحسب الذات أم لا وشرط الكلية بالمعنى
السابق) يختصان بالمطالب الضرورية والكليّة » أما الثلاثة التي سبقتها فهي أن تكون المقدمات أقدم من نتائجها
بالدفع لا تكون عللاً لها وأن تكون أقدم منها عند العقل أي تكون أعرف منها لتكون عللاً للتصديقي بها وأن تكون
مناسبة لنتائجها وذلك بأن تكون محمولات ذاتية بأحد المعنيين السابقين وقد استوفاهما المصنف

والذي فقه من كلام الطوسي في معنى الأوليّة وهو الذي يصح ان يلاحظ في العلوم هو كون المحمول خاصاً بالموضوع
عارضاً من جهة الخصوصية التي يحث عنه من ناحيتها فمثل الحساس الذي يعرض للإنسان بسبب كونه حيواناً يصح
للبرهان أن يطلب به شيئاً في العلم الذي يبحث من الحيوان لا فيما يبرهن فيه على أحوال الإنسان فإذا أخذ الحساس مقدمة
في المطالب المتعاقبة بالإنسان فلان يؤخذ من الجهة التي تخصه لا من الجهة العامة وهي جهة كونه حيواناً حتى اذا ثبت
له بواسطة عارض آخر كان خاصاً بالإنسان المحوثر منه فانه لو أخذ من جهة كونه عاملاً كان العارض بسببه عاماً أيضاً
والطوبى له الخاص فبحسب أن برأى في كل هذه القضية في مقدمات البرهان أن يكون المحمول وارداً على ذوات الموضوع
جميعها من الجهة الخاصة بها حتى تكون مقدمة موصولة الى محمول خاص بها اذ لو جاز أن يكون محمول المقدمة بواسطة
أمر أعم لجاز أن يكون ما ثبت بواسطة أعم كذلك فلا يحصل اليقين بالمطلوب الخاص

وعلى هذا تكون المقدمات التي صارت نتائج وهي واجبة القبول محمولات لها ولاية متى لوحظت من الجهة الخاصة كما
قدمنا ولا عبرة بكون الوسط فيها عاملاً متى حققنا اختصاص المحمول بالموضوع والالم تصلح مقدمات بالمرّة على ما شرطوه
والحق معهم في الاشتراط كما ترى فكأن معنى الكلية في هذا الموضع أن يكون المحمول في القضية شاملاً للجميع ما يصح

شجرة أو إنساناً أو فرساً أدت تلك الصورة المنطبعة من الحس إلى الخيال وهو من الحواس الباطنة ثم أقبلت القوة الداركة للعقول على هذا الصورة فأنتمت متفقة في أشياء مختلفة في أخرى فبرزت المتفق فيه وهي الجسمية عن المختلف فيه وهي الحيوانية والنباتية وبرزت الحيوانية المتفق فيها بين الإنسان والفرس عما اختلفا فيه من الإنسانية والفرسية فيكون هذا اقتناص المعاني الكلية ثم اعتبرت الذاتية والعرضية بين الأوصاف والموصوفات في هذه المعاني الكلية فتجردت لها الفصول والاجناس والأنواع والعرضيات اللازمة والمفارقة ثم أخذت في أنحاء التركيب بعضها على التركيب الخاص بالقول الشارح لمعنى الشيء كالحد والرسم وبعضها على التركيب الخاص بالقول الجازم فلما يتوقف في الحكم البت فيه بعد هذا التركيب كان أولياً وما توقف فيه احتاج إلى بيان بوسط فهذا وجه من وجوه اعانة الحس في حصول الأوليات وهو اعانة على سبيل العرض فان الحس لا يدرك إلا الشخص لكن الشخصيات إذا استقرت في الخيال متأدية إليه من الحس أقبل العقل على تجزئتها من الكم والكيف والابن والوضع المختصة لهما التي هي غير ضرورية في ماهيتها وجعلها كلية ثم ألّفها بعد ذلك في الإيجاب أو السلب فلاح له ما يجب أن يصدق به ذاته وتوقف فيما ليس كذلك إلى حصول الوسط وقد يستعين العقل بالحس في الأوليات بطريق الاستقراء أيضاً تنبيهها لا احتجاجاً كما يستقرئ جزئيات أمور يئنه الصدق الآن بالنفس عنها غفلة مثل استقراء جزئيات أن الكل أعظم من الجزء بأن يحس هذا الكل وذلك الكل وهذا الجزء وذلك الجزء

وقد يُعينه بطريق التجربة لافي الأوليات بل في عقائد أخرى لا تحصل إلا بالتجربة وقد عرفت الفرق بين الاستقراء والتجربة

وقد يُعينه بطريق الحدس أيضاً وهو أن يحس بأمر ما فَيُحدس النفس سر يعامعه أشياء أخر إما الوسائط إن تصور طرفي المطلوب أو الأجزاء لم يتصور المطلوب فهذه وجوه اعانة الحس للعقل في الأوليات وغيرها

وقد شكك بشك آخر في إبطال التعليم والتعلم وقيل إن الطالب عالماً إما أن يكون طالباً لما يعلمه فيكون طلبه باطلاً أو لما يجمله فكيف يعلمه إذا أصابه وهو كمن يطلب عبداً أبداً لا يعرف عينه فلو ظفر به أيضاً لا يعلم أنه المطلوب

أن يحمل عليه بجهة الحمل وهذا إنما يكون بعد استيفاء بقية الشروط إذا تساوى المحمول والموضوع وهذا هو المطلوب في العلوم كل علم إنما يبحث فيه عما يختص بموضوعه لا بما يعمه وغيره فلا بد أن تكون مقدماته كذلك فإن قيل إن من أخص الأمور بالشيء ذاتياته ومنها هو عام وبسبب تعرضه للعوارض فكيف لا توسط ذاتياته بينه وبين ما عرض له بواسطتها ثم هذه الذاتيات قد تطلب للشيء في العلم الخاص به وقد تكون عامة يشترك فيها مع غيره قلنا أما تطلب ذاتيات الشيء في العلم الخاص به فلا يكون إلا في حالتي الاستثناء كما سبق وهي لا تطلب من حيث هي عامة ولكن من حيث هي خاصة به أي تطلب تحقق الخاصة من ذلك الجنس أو الفصل المشترك مثلاً في ذات الموضوع على أنه داخل في حقيقته وذلك خاص به أما توسط العام فهو ظاهر في صوري وحقيقة ما تقول إن الإنسان حساس فهو يألم ويتألم إذ يحس إحساسه الخاص به فهو يألم ويتألم ولذلك لذه الحاصلين به ولو لم يكن كذلك لكان يحنك عن خواص حيوانية لا إسانية وهذا مطلب دقيق جداً ينبغي ملاحظته لكل باحث في علم

(١) إما الوسط أن يتصور طرفي المطلوب الح كما وقع لمن حدس أن نور القمر مستفاد من ضوء الشمس فإن الذي حصل عنده أولاً هو القمر وظلامه تارة وشرقه أخرى فكان عن ذلك صورة استفادة النور من خارج ثم التفت إلى أن اختلاف هذه الشؤون إنما هو بالقرب من الشمس والبعيد عنها أي بمقدار ما يكون من استقباله إياها فاستقر في نفسه بالحس أن نور

وحصل هذا الشك يستدعي بيان أنه كيف يمكن أن يعلم الشيء ويجهل معا وان يعلم ويظن ظنا مقابلا للعلم فنقول ان اجتماع العلم والجهل لشيء واحد أو العلم والظن المتقابلين به قد يمكن على وجهين أحدهما يستحيل في حق شخص في وقت واحد والثاني لا يستحيل

أما المستحيل فهو أن يعتقد أن كل ا ب مع اعتقاد أن لاشي من ا ب في حالة واحدة بلي يمكن ذلك في حق شخصين بأن يقبس كل واحد قياسا ينتج فيه اعتقاده مثل أن يكون كل ا د و ج معا بلا أوسطه ثم كان كل د ب وكل ج ب أيضا فاعتقد أحدهما ان كل د ب وهو حق وقرن به صغراء وهو أن كل ا د ينتج أن كل ا ب واعتقد الآخر أن لاشي من ج ب وهو باطل وقرن به صغراء وهو أن كل ا ج ينتج أن لاشي من ا ب أما في حق شخص واحد لو اعتقد مثل هذين القياسين لا ورثاه الشك والتوقف دون اعتقاد النتيجةين جرما

وأما لا يستحيل في حق انسان واحد فهو أن يعتقد أن لاشي من ا ب ومع ذلك يعتقد في نفسه إما مقدمة قياس ناتجة أن كل ا ب مثل أن كل ا ج وكل ج ب أو المقدمة الكبرى وحدها وهي أن كل ج ب ومع ذلك لا يعتقد بالفعل ان كل ا ب اذ لا يلتفت الى ارتباط المقدمتين وتأليفهما وتوجههما نحو النتيجة ولا يكتفي في حصول النتيجة خطورا المقدمتين بالبال ما لم يحظرهما على ترتيبهما على قصد أن يعلم منهما حال اجتماع طرفيهما فيكون العلم بأن كل ا ب علما بالقوة ونظنه أن لاشي من ا ب ظن بالفعل

ومثال ما يعتقد الكبرى فحسب هو أن انسانا يعتقد مثلا أن الاجرام السماوية لا تشارك الاجرام التي تليها في طبيعتها ثم يحسب أن الكواكب نارية لانها نيرة فظنه بالفعل بناريتهما بخصوص بالكواكب وعلمه بأنها غير نارية غير مخصوص بها بل هو كلي تندرج الكواكب تحته لانه علم

القمر مستفاد من نور الشمس أما من لم يحصل عنده طرقا المطلوب مثل من حدس أن للبخار قوة فان مجرد دفع البخار لغطاء الماء المحتوى على الماء العالى كفاء في الحزم بأن له قوة

(١) كل ا د و ج معا كما عرف ان الثبات في المواقع أمام الجيش العظيم شجاعة والثبات في المواقع تعرض للهلكة في سبيل الحق وكل شجاعة فضيلة وكل تعرض للهلاك في سبيل الحق فضيلة فقد يعتقد شخص ان كل شجاعة فضيلة ويعتقد آخر أن لاشي من التعرض للهلاك في سبيل الحق بفضيلة مع اعتقاد الاول ان الثبات موضوع للشجاعة واعتقاد الثاني أنه موضوع للتعرض للهلكة وكل منهما مصيب في اعتقاده هذا ولكنهما اخطا في الثبات في الكبرى فأما أحدهما فقد نظر في الكبرى السالبة الى ما يفيد التعرض للهلكة بظاهر اللفظ فتدق عنه الفضيلة وضم اليها الصغرى وهي الثبات في المواقع تعرض الخ فاستلزم التأليف تلك النتيجة وهي ان الثبات ليس بفضيلة وأما الآخر فالتفت الى أن الثبات شجاعة وهي فضيلة فاستلزم تأليفه أن الثبات فضيلة ولو أن شخصا واحدا استورد في ذهنه أن الثبات شجاعة وأنه تعرض للهلكة وان الشجاعة فضيلة وان التعرض للهلكة ليس بفضيلة لعرض له الشك في أن الثبات فضيلة ولم يجزم بأنه فضيلة أو ليس بفضيلة

(٢) ان الاجرام السماوية الخ هذه هي الكبرى المعلومة وحدها مفردة عن الصغرى وهي أن الكواكب اجرام سماوية فذهن المعتقد بتلك الكبرى لم ياتفت الى هذه الصغرى وانما الذي التفت اليه هو أن الكواكب نيرة وكل ما هو نير فهو من طبيعة نارية و وضع المقدمتين على هذا الترتيب فنتج عنده أن الكواكب من طبيعة نارية وهو في هذا غافل عن أن الكواكب اجرام سماوية والاجرام السماوية عنده لا تشارك في طبيعتها شيئا مما يلينا فايدست نارية بالضرورة لان المار بما يينا أي من العالم العنصري ولواتبه الى ادراج الكواكب في الكبرى المعلومة له لوقع في الشك ان تعارض عنده الدليلان أو اعتمد على بطلان أحدهما ولكنه حال العقلة السابقة جمع بين علمين أحدهما بالفعل وهو اعتقاده أن الكواكب نارية بناء على ترتيب المقدمتين الموصانين له والاخر بالقوة وهو علمه انها ليست نارية في ضمن علمه بالكلية الدالة على ان كل جرم سماوي فهو مخالف في طبيعته للعالم العنصري فهذا علم غير مخصوص

بالجملة أن كان كل جسم سماوي لا يشارك النار وأما أن الكواكب غير نارية فهو جزئي تحت هذا الحكم الكلي ولم يحصل بعد بالفعل بل هو بالقوة فليس من جهة واحدة علم وظن بل علم الشيء من جهة لا تخصصه وظن به ظنا مقابلا لعلمه من جهة تخصصه

ومثال ما يعتقده المتقدمين جميعا مع ظن بالنتيجة مقابل لما يجب لزومه من المتقدمين هو أن يرى بغلة منتفخة البطن فيظن أنها حامل مع علمه بأنها بغلة وأن كل بغلة عاقر لانه لا يجتمعها معا في البطن وانما يصيران سببا للنتيجة بالفعل اذا أخطرا معا بالبال وروى تأليفهما الواجب وأعدنا نحو النتيجة وأما اذا كانا معالومين بالتفريق أو لم يترتب الترتيب الذي من شأنه أن ينتج فالعلم بهما سبب للنتيجة بالقوة لا بالفعل كما أن الكبرى وحدها اذا علمت لم يعلم وجود النتيجة ما لم يخطر بالبال أن الاصغر موضوع تحت الاوسط فاذا انخدعة الواقعة مع العلم بالمقدمتين ومع العلم بالمقدمة الكبرى متشابهة احدهما الجهل فيها بجزئي هو بالقوة تحت كلي معلوم والثانية الجهل فيها بالازم هو لازم بعد بالقوة عن ملزوم معلوم لان حيث هو ملزوم بالفعل بل من حيث ذاته

ويندفع به سادس سؤال من يسأل فيقول هل تعلم أن كل اثنين زوج ولا بد من نعم في الجواب ثم يعود فيقول هل الذي في يدى زوج فان أجبت بأننا لا نعلم عاد فقال فانتم تعلمون أن كل اثنين زوج فان الذي في يدى اثنان ولم تعلموا أنه زوج فان الجواب عن هذا هو أن هذا جهل جزئي وما علمناه فهو علم كلي لا يدخل فيه هذا الجهل بالفعال بل بالقوة فلا يكون الجهل به أى بهما هذا الجزئي جهلا بالفعل بذلك الكلي وعلى الجملة فهو علم بالمقدمة الكبرى فاذا حصل عندنا الصغرى وهى أن هذا الشيء الذى في يده اثنان وقرناهما الكبرى وهى أن كل اثنين زوج حصل لنا العلم بالفعل بأن هذا الشيء زوج أما من مجرد معرفة هذا الكلي وهو أن كل اثنين زوج فلا يلزم العلم بكل اثنين ليعلم بعد ذلك أنه زوج فاننا ندع المعرفة بكل اثنين فينتقض اذا لم نعلم اثنين ما ولم ندع المعرفة بكل اثنين زوج فينتقض اذا لم نعرف اثنين زوجا

وقد أجب عن هذا السؤال بجواب فاسد وهو انما نعلم أن كل اثنين عرفناه فهو زوج وهذا ليس بشئ فاننا نعلم أن كل اثنين في نفسه سواء عرفناه أو لم نعرفه فهو زوج فاذا تقرر امكان العلم والجهل معا بشئ الواحد اذا كان احدهما خاصا والاخر عاما أو احدهما بالقوة والاخر بالفعل فنرجع الى حل الشك ونقول المطلوب معلوم لنا بالتصور بالفعل ومعلوم لنا بالتصديق بالقوة اذ هو واقع تحت العلم الكلي الخاص (٢) عندنا وانما هو مجهول تصديقا من حيث هو مخصوص بالفعل ولو كان معلوما من كل وجه ما كنا نطلبه أو لو كان مجهولا من كل وجه ما تصور

بالكواكب بل شامل للاجرام جميعها وذلك علم مخصوص بها فجهة ظن نارية الكواكب وجهة علم انها ليست سارية مختلفةتان

(١) فاننا ندع المعرفة بكل اثنين الخ أى ان حكمنا بأن كل اثنين زوج انما هو حكم على كل ذات تثبت لها الاثنينية بالزوجية ومنشأ ذلك الحكم طبيعة الاثنينية ولم نعين في ذهننا أشخاص الذوات ذاتا ذاتا فى أى مكان وفى أى زمان حتى يكون علمنا محظا بأن الذى فى يد السائل هو اثنان فان ذلك علم آخر جزئي لا يلزم حصوله فى العلم الكلي ثم ان الحكم بالزوجية على كل اثنين لا يستلزم كذلك أن يتعين فى ذهننا جزئيات الاثنين المتصفة بالزوجية جزئيا جزئيا فى مكانه المعين وزمانه المعين فلا يلزم من الحكم الكلي أن نعلم أن ما فى يد السائل اثنان هما زوج

(٢) الحاصل عندنا أى فى ضمن العلم بالكبرى الكلية لا

الطلب أيضا فالمقدمة القائلة بأن المعلوم لا يطلب غير مسئلة على هذا الاطلاق بل المعلوم من كل وجه هو الذي لا يطلب والمقدمة القائلة بأن ما ليس بمعلوم فلا يعلم اذا أصيب غير مسئلة أيضا على اطلاقها بل ما لا يعلم من وجه ما

وأما اذا كان الامر على ما وصفناه من كون الشيء معلوما للرجوعين مجهولاً من وجه واحد فيتصور طلبه والعلم باصابته ويحاذى هذا ما أورده من مثال الآتي فان الآتي كما أنه معلوم بصورته وعينه كذلك المطلوب معلوم بالتصور وكما نعرف الطريق الى مكان الآتي كذلك نعرف الطريق الموصل الى التصديق بالمطلوب فاذا سلمكنا الطريق اليه وكان عندنا تصور سابق لذاته فاذا أفضى بنا الطريق اليه كان ذلك ادراكا للمطلوب كما اذا سلمكنا السبيل الموصل الى مكان الآتي وكان عندنا تصور سابق لذاته فاذا انتبهنا اليه عرفناه وقد يتفق أن لم يكن سبق منام شاهد الآتي ولكن تصورناه علامة على أن كل من هو على تلك الهيئة والعلامة فهو آتينا وهذا مثل العلم بالكبرى فاذا انضم الى هذا علم آخر وهو وجدان تلك العلامة في عبد أفادنا علماً بأنه آتينا فكذلك اذا انضم الى الكبرى صغرى أفادنا العلم بالمطلوب فالعلامة كالوسط ووجدانها في شخص كوجود الاوسط للصغير وكون ذي العلامة آتينا علم كل سابق يتدرج تحته أن هذا العبد الموجود فيه تلك العلامة آتينا بالقوة كما أن اتصاف الاوسط بالكبر علم كل سابق يتدرج تحته ان الصغير موصوف بالكبر اندراجاً بالقوة فقد حاذى الطلب العلمي ما ملوهم من طلب الآتي واندفع الاشكال رأساً

(الفصل الثالث)

في اختلاف العلوم واشتراكها في الموضوعات والمبادئ والمسائل وتعاونها ونقل البرهان من بعضها الى بعض وكيفية تناوله للجزئيات تحت الكليات وحصول العلم بالممكنات من البرهان

العلوم تتخالف إما باختلاف موضوعاتها أو باختلاف جهات موضوع واحد مشترك بينها والمختلفة الموضوعات إما أن لا يكون بين موضوعاتها مداخلية أو يكون والتي لامداخلية بين موضوعاتها فاما أن لا تشترك في الجنس أو تشترك فان لم تشترك سميت متباينة مثل علم العدد والعلم الطبيعي وان اشتركت سميت متساوية في الرتبة مثل علم الهندسة الناظر في المقدار وعلم الحساب الناظر في العدد فان موضوعيهما يشتركان في الجنس وهو الكم والتي تكون بينهما مداخلية فاما أن يكون أحد الموضوعين أعم والآخر أخص وإما أن يكون في الموضوعين شيء مشترك وشئ متباين به مثل علم الطب وعلم الاخلاق فانهم ما يشتركان في قوى نفس الانسان من جهة ما الانسان حيوان ثم يخص الطب بالنظر في جسد الانسان وأعضائه ويخص علم الاخلاق بالنظر في النفس الناطقة وقواها العملية

(١) من وجهين وجه التصور بالفعل ووجه التصديق بالقوة في ضمن الكلي أما الوجه الذي هو مجهول من قبله فهو وجه التصديق بالفعل من حيث هو مخصوص بالكم

(٢) في قوى نفس الانسان من جهة ما الانسان حيوان كان الاولى بالمصنف أن يحذف كلمة «نفس» فان الاشتراك في القوى الانسانية مطلقاً جسدية كانت أو نفسية وعاية ما يعتد به عنه أن القوى الجسدية إنما تنصرف بالنفس الانسانية فهي من قواها ثم قوله «من جهة ما هو حيوان» كما أنه سألنا عن المشترك في الموضوعين ولا حاجة اليه

والقسم الاول الذى أحدهما أعم والآخر أخص إما أن يكون الأعم محمولا على الأخص أو لا يكون فان كان محمولا فإما أن يكون عموم الجنس للتوع أو عموم اللوازم مثل عموم الواحد والموجود والذى عموم الجنس فإما أن يكون النظر فى الأخص من حيث صار نوعا مطلقا ثم طلبت عوارضه الذاتية كالنظر فى المخروطات التى هى نوع من الجسومات والنظر فى الجسومات التى هى نوع من المقادير فيكون العلم بالموضوع الأخص جزءا من العلم الذى ينظر فى الموضوع الأعم وإما أن يكون النظر فى الأخص وإن كان قد صار أخص بفصل مقوم ليس من جهة ذلك الفصل المقوم بل من جهة بعض عوارض تتبع ذلك الفصل وذلك على ثلاثة أقسام أحدها أن يكون ذلك العارض عرضا من الاعراض الذاتية فننظر فى اللواحق التى تلحق الموضوع المخصوص من جهة ما اقترن به ذلك العارض فقط كالطب الذى هو تحت العلم الطبيعى فان الطب ينظر فى بدن الانسان وهو نوع من موضوع العلم الطبيعى الذى هو الجسم من حيث يتحرك ويسكن ويمتزج ويفترق لكنه ينظر فيه لاعلى الاطلاق بل من جهة ما هو مخصص بعارض ذاتى وهو كونه بحيث يصح وعرض ويبحث عن عوارضه الذاتية من حيث هو كذلك فهو تحت موضوع العلم الطبيعى والثانى أن يكون ذلك العارض أمرا عرييا ليس ذاتيا ولكنه هيئة فى ذات الموضوع لانسبة مجردة فيؤخذ الموضوع الأخص مع ذلك العارض الغريب شيئا واحدا وينظر فى العوارض الذاتية التى تعرض له من جهة اقتران ذلك الغريب به مثل النظر فى الأكر المتحركة (١) فانه تحت النظر فى الجسومات والقسم الثالث أن يكون العارض الغريب المخصص ليس هيئة فى ذاته بل نسبة مجردة وقد أخذ الموضوع مع تلك النسبة شيئا واحدا ونظر فى العوارض الذاتية التى تعرض له من جهة اتحادها بتلك النسبة مثل النظر فى المناظر فانه يأخذ الخطوط مقترنة بالبصر فيضع ذلك موضوعا وينظر فى لواحقها الذاتية فهو تحت المقدار الذى هو موضوع الهندسة

بل فى ذكره رفاه لانه فى أحد العلمين عن قوى الانسان من حيث هو حيوان ولا ينظر فى شئ من الموضوعين الى هذه الجهة وانما البحث فى كل منهما عن قوى الانسان من جهة كونه انسا ما وهذا هو الشئ المشترك بين الموضوعين ثم التباين جاء من اختصاص الطب الجسد واختصاص الاخلاق بالنفس الناطقة فال موضوعان مختلفان ويشتركان فى أنهما يتعلقان بالانسان ولذلك قد نتج بعض مسائلهما فى الموضوع نعم من مسائل الطب ما يتعلق بالحياة ووظائف القوى والاعضاء فيها وهى عامة فى الحيوان ولكن البحث فى ذلك انما هو من جهة أن الحياة حياة الانسان وكذلك البحث عن خصائص قوى الشعور والاحساس فى علم الاخلاق انما هو من حيث هى للانسان لا من حيث يشترك فيها مع سائر أنواع الحيوان

(١) الأكر المتحركة جمع أكر وهى لفظة فى كرة والاء كرا المتحركة موضوع لعلمها وهى نوع من الجسومات لكنها أخذت فى علمها مع قيد الحركة والحركة من العوارض الغريبة وهى هيئة ثابتة لا كروايت مجردة نسبة بينهما وبين شئ آخر وقد مثل الشيخ هذه الامثال لما يكون الموضوع فى علمه شيئا واحدا يحتاج بالاطلاق والتقيد كالاء كرا المطلقة فى العلم الكلى العام الشامل لمسائل الكر متحركة وغير متحركة والاء كرا المتحركة الخاصة بعلمها

(٢) مثل النظر فى المناظر الخ فال موضوع فيه هى الخطوط المفروضة فى سطح مخروط النور المتصل بالبصر فالخطوط فى مخروط ما هى نوع من أنواع المقادير التى يبحث عنها علم الهندسة وكون تلك الخطوط متصلة بالبصر نسبة مجردة عرضت لتلك الخطوط فتمخصصها وهى عرض غريب فالعلم الباحث عنهما مع هذا العرض الغريب يكون تحت الهندسة وإن لم يكن خزا منها وقد جعل الشيخ الرئيس علم المناظر دخلا تحت الهندسة من وجه أن موضوعه ضرب من المخروط الذى هو نوع من المقادير موضوع المناظر مخروط قيد بقيد غير ذاتى فالعلم داخل تحت الهندسة من وجه

والذي عمومته عموم الموازن فهو العلم الاعلى الذي موضوعه الوجود والواحد ولا يجوز ان يكون العلم بالاشياء التي تحتها جزءا من علمه لانها ليست ذاتية له على أحد وجهي الذاتي فلا العام يؤخذ في حد الخاص ولا بالعكس بل هي موضوعة تحتها

وأما القسم الذي ليس العام محمولا فيه على الخاص فهو أن يكون الخاص عارضا لشيء من أنواعه كالنغم (٢) فم اذا قيدت الى موضوع العلم الطبيعي فاذا اخذت من حيث اقترن بها أمر غريب منها أو من جنسها وهو العدد وطلبت لواحقتهما من جهة ما اقترن ذلك الغريب بها الا من جهة ذاتها وذلك كالانفاق والاختلاف المطلوبين في النغم فينبغي ان يوضع تحت العلم الذي موضوعه في جملته بل تحت العلم الذي منه العارض المقترن به وذلك مثل وضعنا الموسيقى تحت علم الحساب لا تحت العلم الطبيعي فجميع هذه الموضوعات الخاصة يقال انها تحت العام غير أن الخاص الذي هو النوع أو العارض الذاتي الذي لم يتخصص (٣) بشيء آخر فانه مع ما يصح أن يقال له هو تحت العام يقال انه جزء من العلم

ذاتي وهو كون موضوعه نوعا من موضوعها ومن وجهه عرضي وهو كون موضوعه بذلك الفيد العريب بالاشتراك موضوع علم الخروطات الذي هو جزء من الهندسة

(١) ولا يجوز أن يكون العلم بالاشياء التي تحتها جزءا من علمه يربا بالاشياء أحوال ما يشمل هو عليه ويدخل تحتها من الموضوعات وهذه الاحوال ليست ذاتية لموضوع العلم الا على المعنى المراد في هذا الموضع من علم المنطق «دلم تكن أحوال ما دخل تحتها ذاتية له بهذا المعنى لم يعد العلم بها جزءا من العلم الا على لان حرك العلم يكون بخلاف الاعراض الذاتية لموضوعه أو لبعض أنواع موضوعه أو امر ذاتي له فان العارض لموضوع الموضوع عارض لذات الموضوع وكذا العارض لبعض امراضه الذاتية كعلم الجسومات مثلا فان ما ثبت فيه من الاعراض الذاتية للمقدار ثبت في العلم ببعض أنواعه فيصح أن يكون جزءا من الهندسة لانه بحث عن بعض الاعراض الذاتية للمقدار من حيث هو مقدار الذي هو موضوع الهندسة أما أحوال المقدار مثلا فلا تثبت له في الهندسة من حيث هو موجود حتى تكون ذاتية للوجود وتكون الهندسة جزءا من العلم الاعلى وقوله «فلا العام يؤخذ الخ» أي لا الموجود مأخوذ في تعريف المقادير مثلا ولا المقدار مأخوذ في تعريف الموجود حتى يكون العارض للخاص عارضا ذاتيا لا عام فيكون البحث عنه جزءا من العلم الباحث من اعراض العام وبهذا تبين أن علم الهندسة مثلا تحت العلم الاعلى ولكنه ليس جزءا منه

(٢) كالنغم لا يخفى أن النغم هي موضوع علم الموسيقى فاذا نسبتها الى موضوع العلم الطبيعي وهو الجسم من حيث يتحرك ويسكن ويتنجز ويفترق وحدتها عراضا من اعراض بعض أنواعه وهي الاوتار وأعضاء الصوت وأن الاوتار وأعضاء الصوت تؤخذ في حدها معروضها وهو الصوت ولكن الجسم الذي هو موضوع الطبيعي لا يعمل عليها وهي بهذا الاعتبار تكون مما يبحث عنه في الطبيعي لو كان البحث عنها من جهة كيف نشأ والاسباب التي عنها تحدث ولكنها في الموسيقى موضوع لا من هذه الجهة بل من جهة أمر غريب عنها وعن جنسها الذي هو كيفية الصوت وذلك الامر الغريب هو العدد لان الاتفاق والاختلاف المطلوبين للنغم في الموسيقى ودرجاتهما اعراض للنغم من حيث أعداد الحركات والاهتزازات التي تعرض للصوت أو لموضوعه ولما كان البحث عنها من جهة ذلك الامر الغريب لا أن يوضع العلم الذي يتكفل بذلك البحث تحت العلم الذي يبحث عن جنس ذلك الغريب وهو علم العدد فيكون الموسيقى تحت علم الحساب وهو العلم الذي موضوعه العدد فان جهة تحت الموسيقى تتعلق بسوع من أنواع العدد وهو النوع العارض للنغم ولا يصح أن يوضع الموسيقى تحت الطبيعي لان جهة التي هو بها علم مخصوص ليست تلك الجهة التي روعيت في البحث عن موضوع الطبيعي فيكون عبرة المبين لان الطبيعي والحساب متباينان قطعا وما كان المنظر فيه من حيث ما يختص أحدهما بماين ما كان المنظر فيه من حيث ما يختص بالآخر

(٣) الذي لم يتخصص بشيء قيد لكل من النوع والعرض الذاتي أما النوع الذي تنحصر بشيء آخر كالأكرام كحركة مثلا التي هي موضوع علمها فانها قد تخصصت بكونها تحركة فتنسب للجسمات ولكن علمها ليس جزءا من علم الجسمات وكذلك المناظر وان كان موضوعه نوعا من المقدار ولكن لما تخصصت بسببة الخطوط المحروطة مع العصر

العام وفي ذلك العلم العام وغيره من هذه العلوم الخاصة لا يستحق (١) هذا الاسم بل الاسم الوضعي تحت الاسم العام فقط

وأما العلوم المشتركة في موضوع واحد فاما أن يكون أحد العليين ينظر في الموضوع على الإطلاق والآخري في الموضوع من جهة ما مثل بدن الانسان مطلقا ينظر (٢) فيه جزء من العلم الطبيعي وينظر فيه الطب أيضا وهو علم تحت العلم الطبيعي ولكنه لا على الإطلاق بل انما ينظر فيه من جهة أنه يصح وعرض وإما أن يكون كل واحد من العليين ينظر فيه من جهة دون الجهة التي ينظر الآخريها مثل ان جسم (٣) العالم أو جسم الفلك ينظر فيه المنجم والطبيعي جميعا ولكن جسم الكل هو موضوع العلم الطبيعي من حيث يتحرك ويسكن وموضوع النجومي من حيث يتسكن فهذا بيان اختلاف العلوم واشتراكها في الموضوعات

وأما اشتراكها في المبادئ فاما أن يكون اشتراك في المبادئ العامة لكل علم وليس هذا من غرضنا وإما أن يكون اشتراك في المبادئ العامة لعلوم عدة مثل العلوم الرياضية المشتركة في أن الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية وإما أن يكون ما هو مبدأ في علم مسألة في علم آخر وهذا على وجه ثلاثة إما أن يكون العلمان مختلفي الموضوعين بالعموم والخصوص فيبين شيء في علم أعلى ويؤخذ مبدأ في علم أسفل وهذا يكون مبدأ حقيقيا أو يبين شيء في علم أسفل ويؤخذ مبدأ للعلم الأعلى بالقياس (٤) اليه وإما أن يكون العلمان غير مختلفين بالعموم والخصوص بل إمامتشاركين في موضوع واحد كالطبيعي والنجومي في جرم الكل فان الطبيعى يقيس بالأخر مبادئ وهى أن الحركة الفلكية يجب أن تكون

صح أن يكون تحت الهندسة ولم يصح أن يكون جزأ منه أما النوع الذى لم يتخصص فهو كالجسمات بالنسبة إلى الهندسة فموضوع الاول نوع من موضوع الثانى والعلم الاول جزء من العلم الثانى أما العرض الذى لم يتخصص فكذلك موضوع علم الصوت وهو الصوت فانه عرض ذاتى لبعض موضوع الطبيعى والعلم الباحث عنه جزء من الطبيعى والعرض المخصص كالمعقولات الثانية فلها عرض من أعراض الجسم الثانى المتحرك بالارادة الناطق وهو من موضوع الطبيعى لكنها خصصت في المطلق بجهة انها توصل الى مجهول تصورى أو تصديقى فيكون المطلق تحت الطبيعى ولكنه ليس جزأ منه أما مثل الموسيقى تحت الحساب فهو من قبيل ما تخصص نوعه فكان الموسيقى يبحث عن مدد مختص بالنغم

(١) لا يستحق هذا الاسم أى اسم الجزء بل يستحق اسمه الذى وضعه أهل الاصطلاح كاسم المناظر والموسيقى والاكر الحركة ونحو ذلك مع كونه تحت الاسم العام كالهندسة والجسمات مثلا

(٢) ينظر فيه جزء من الطبيعى جزء فاعلى ينظر أى انه يبحث عنه خاصة في العلم الطبيعى فالتخصص به من ذلك العلم جزء منه ينظر في أعراض الانسان مطلقا فلنقصه بل ذلك المبحث من الطبيعى وجعل علما على حدة موضوعه الانسان مطلقا لكان ذلك العلم تحت الطبيعى وجزأ منه كما وقع لنا آخرين من أهل النظر

(٣) جسم العالم الخ يريد منه أجرام العالم وقوله أو جسم الفلك يريد منه الاجرام السماوية فهى من حيث طبيعتها موضوعة لعلم السماء والعالم من العلم الطبيعى وعند البحث عنها من هذه الهيئة يبحث عن حركتها وسكونها وماذا تقتضيه طبيعتها منها أما النجومي فانه يبحث عنها من حيث شكلها وما تقتضيه الحركات من الاشكال من موافق المركز وخارجة ونحو ذلك ومقادير تلك الحركات وما يعرض لها وهذا معنى قول المصنف من حيث يتكلم

(٤) بالقياس اليه يريد ان ما بين في الاسفل لا يكون مبدأ حقيقيا للاعلى لان الاعلى هو الذى تبين فيه مبادئ الاسفل واذا عرض أن شيئا ما بين في الاسفل قد استعين به في الاعلى كان ذلك مبدأ بالقياس الى من استعان به وفي المسئلة التي استعين به فيها كاستماع تأليف الجسم من أجزاء لا تتجزأ فانه يبين في الطبيعى ويستعان به في الالهى عند بيان ثبوت الهوى فهو مبدأ بالقياس الى المستدل والمسئلة

مستدرة أو متشاركين في جنس (١) ليس موضوع لكن أحدهما يتطرق في نوع أبسط كالـ حساب والآخر في نوع أكثر تقييماً كالهندسة فان الناظر في الأبسط يفيد الآخر مبادئ كما يفيد العدد الهندسة مثل ما في عشرة إقليدس وهذه الاشتراكات الثلاث الأخيرة هي تعاون العلوم فان تعاون العلوم هو أن يؤخذ ما هو مشكلة في علم مقدمة في علم آخر

وأما اشتراكها في المسائل فأنما يمكن إذا اشتركت في موضوع واحد لكن أحدهما يعطي برهان الآخر والآخر برهان الآخر مثل أن المنجم يثبت كرية الفلك لان مناظره كذا والخطوط الخارجة اليه توجب كذا والطبيعي يعطي الآخر في كرية لانه ذو طبيعة بسيطة والطبيعة البسيطة الواحدة لا تفعل فعلا مختلفا في موضعها فيكون في بعضه زاوية ولا يكثر (٢) ون في بعضه وقد يعطيان جميعا برهان الآخر لكن أحدهما ربما أعطى عللة فاعلية والآخر (٣) رعلة صورية وستعرف أقسام العلل بعد هذا وأما نقل البرهان فهو على وجهين أحدهما يقال للوجه الثلاث المذكورة في تعاون العلوم وهو أن يؤخذ شيء مقدمة في علم على سبيل التسليم ويكون برهانها في علم آخر فينقل برهانها الى ذلك العلم (٤) لم أي يحال به عليه والثاني أن يكون شيء مأخوذ في علم على انه مطلوب فيبرهن عليه برهاناً حده الاوسط من علم آخر فتكون أجزاء القياس صالحة للوقوع في العلمين كما يبرهن على زوايا خروط البصر في علم المناظر بتقدير هندسية على جهة لوجهت مع هاتيك الزاوية هندسية محضة لكان البرهان عليها ذلك وهذا انما يمكن إذا كان أحد العلمين تحت الآخر فيكون الأصغر من هذا العلم الذي هو تحت الاوسط من العلم الذي هو فوق إما عارضاً (٥) الجنس موضوع العلم السفلى أو جنس عارضه أو شيئاً مما تقدم ذكره مما يمكن استعماله في البرهان

- (١) في جنس موضوع كالحساب والهندسة فأنهما يشتركان في الحكم الذي هو جنس موضوعهما
- (٢) ولا يكون في بعضه أي لا يكون في منه زاوية بل يكون في ذلك البعض الآخر خطاً مستقيماً أو منحنيًا واسم يكون يرجع الى الفعل وزاوية هو الخبر والضمير في بعضه الى الموضع
- (٣) والآخر رعلة صورية كعلم القياس من المنطق يثبت علم النفس بالتأخر عند ألف الاقيسه فهو يعطي العللة الصورية للعلم أما في الالهى فتثبت لها العلم بالافضة من مبدئها المحرد
- (٤) الى ذلك العلم أي العلم الآخر الذي هذا المقدمة مسئلة فيه ومعنى نقل البرهان اليه مع أنه فيه أننا نغفل الطالب على ذلك العلم ليطالب البرهان منه فليس النقل في الحقيقة للبرهان واعماله وطلبه هذا ما يشهد به من عبارة المصنف وهو موافق لما في عبارة كثير من المناطقة والحق ان المراد من نقل البرهان أن تأتي بالبرهان من العلم الذي يشتمل على المسئلة الى العلم الذي جعلت فيه مقدمة وهو نوع من حالة الطالب على البرهان في ذلك العلم أيضا ولكنه أولى باسم النقل من علم الى علم أما في التصور الاول فلان نقل من علم الى علم وانما هو توجيه لطالب علم الى النظر في برهان أقيم في علم آخر
- (٥) إما عارضاً لجنس موضوع العلم السفلى في الخ العارض ما هو مثل العارض في قولهم ان الانسان عارض للحيوان بمعنى ان الانسانية ترد على الحيوانية بعروض الناطقية للحيوان - فطوط السمع من غرور البصر مثلا أو زاوية الانعكاس وزاوية السقوط في علم المناظر من عوارض المقدار والمقدار جنس موضوع المناظر ادم موضوع المناظر هو الخروط البصري وهو من أة اذا الخروط مطلقا وهو من افراد المقدار فاما موضع في علم المناظر من الخطوط والزوايا ونحوها هو من عوارض المقدار بالمعنى الذي يتناهى ما يبرهن به في الهندسة التي موضوعها المقدار يصح أن يكون برهانها في المناظر لان ما في المناظر أخص بمافي الهندسة فالهندسة تعطى العللة في الحكم للمناظر والجسم فكأنه منه بحيث لو امتدت الهندسة في جميع أنواع موضوعها الدخول المناظر فيها وانما أفرد المناظر لزيادة العناية به واكثره أحكامه الى حد فغنى معه أن يخص بالاشتغال به وهو السبب الفردي في تقسيم العلود و افراد كل موضوع به علم والا فان

وأما الجزئيات الفاسدة فلا يتبين بها لان اليقين دائماً لا يتغير والجزئيات متغيرة فاسدة فلا يبقى بها عقد دائم فانها اذا تغيرت وفسدت وزال اتصافها بالاوسط لم يبق اندراجها تحت الكبرى فلا يبقى اعتقاد النتيجة في حقها دائماً واذا لم يكن بها يقين فلا يتصور في حقها ما يقيد اليقين والبرهان يفيد اليقين بلى يقوم البرهان عليها بطريق العرض فان البرهان اذا قام على الكل واتفق أن تدخل هذا الجزء تحته دخوله لا يقتضيه نفس الحكم ولا الشخص يقتضى دوامه تحته بل دخوله اتفاقاً عرضياً كان قبيحاً (١) ام البرهان عليه أيضاً عرضياً

كل علم تحت آخر فن حقه أن يندرج فيما فوقه بلا حاجة الى التشعب ولكن كثرة أحكام الموضوع الاسفل قضت بافراده عن الاعلى ولكنه لا يجمع من نقل برهان الاعلى اليه بالمعنى الذى نحن بصدد بيانه وقوله أو جنس عارضه عطف على جنس موضوع العلم أى ان الاصغر فى السفلا فى يكون عارضاً لجنس العارض لموضوعه بالمعنى الذى ذكرناه وقد عرفت ان مما يوضع في مسائل العلم عوارض موضوعه الذاتية تخلق الحققة مثلاً يوضع في مسائل علم الاخلاق وهو عرض ذاتى للنفس الانسانية أو قواها التى هي موضوع العلم فعوارض الموضوع في العلم السفلا في توضع في مسائله وهذه العوارض عارضه بالمعنى الذى بيناه لجنسها بمعنى انها ترد عليه وتكون من افرادها أما جنسها فترد عليه أحكامه في العلم الاعلى ثم اذا أريد ان ثبت حكم لها صحح نقل البرهان الذى أثبت الحكم لجنسها اليها بالضرورة حتى يثبت ذلك الحكم لها

ولم يضرب لك مثلاً علم تهذيب الهمة وموضوعه ارادة الانسان من حيث لزومها مسلكاً محدوداً لعاية معينة في المعاش والمعاد وغايته أن تصل النفس الى حكم أهوائها والتصرف فيها بما هو أسمى بسعادتها وما يلائم كمالها الانسانى فهذا العلم تحت علم الاخلاق ومما يوضع في مسائله المسارعة لارضاء العشرة والتلذذ بجوارحهم في اعمالهم فهذا الاصغر في هذا العلم عارض لحب الكرامة أو الشهرة بمعنى أنه من أنواعه وهو جوهر له وهذا الاصغر من عوارض الموضوع وهو الارادة بقيد السابق فقد كان عارضاً لجنس عارض الموضوع فأتى بحرى من البرهان في أحكام حب الشهرة يجرى أيضاً في أحكام المسارعة لارضاء العشرة فضارعه ومنافعه تندرج في مضار ذلك ومنافعه بعين الأدلة التى تقام في علم الاخلاق وقول المصنف أو شيئاً مما تقدم ذكره مما يمكن استعماله في البرهان أى مما يوضع في العلوم البرهانية كأن يكون الاصغر في العلم الاسفل من اجزاء موضوع العلم الاعلى كالكلام عن اعصاب العين في علم الرمد فان اعصاب العين من جملة الاعصاب وهى جزء من بدن الانسان فالادلة التى تقام على أحكام الاعصاب في الطب تقوم على أحكام كل عصب من اعصاب العين فتعمل من الطب الى علم الرمد على الحوال الذى ذكره المصنف

وقد أغرب المصنف في التعبير وأغض وقصر وأوضح منه وأوفى قول الخوارجي في كشف الاسرار « وذلك لا يمكن الا اذا كان أحد العلمين تحت الآخر أو يشتركان في الموضوع لكن أحد العلمين ينظر فيه مع قيد والآخر مع قيد آخر فان كان الوجه الاول فلا بد أن يعطى العلم العام العلة للعلم الخاص وذلك كأن تستعمل البراهين الهندسية في علم المناظر والبراهين العددية في علم التأليف والموسيقى وان كان على الوجه الثانى فيمكن أن يتفق العلمان في القياس فانه متى كان المبدأ الاوسط مقوماً للاصغر والا كبر عرضاً ذاتياً للاوسط وهو المأخذ الاول من مأخذ البرهانيات وكان الاكبر عرضاً ذاتياً للاوسط والاوسط عرضاً ذاتياً للاصغر وهو المأخذ الثانى من البرهانيات كان لنظرى العلمين واحداً وان لم يكن كذلك لم يكن القياس برهانياً في كليهما بل عساه أن يكون برهانياً في أحدهما فقط فان البرهان لا يتخلو من أحدهذين المأخذين هكذا ذكره السج في الشفاء اه »

(١) كان قيام البرهان عليه أيضاً عرضياً كما لو برهنت على ان كل انسان حيوان باله حساس وكل حساس حيوان فانه برهان على ان زيد الموجود حيوان ولك به برهان عرضى لانه قد اتفق ان زيدا موجود وهو حساس والحكم وحده لا يقتضى وجود زيد ولا شخص زيد يقتضى دوامه وقد أراد المصنف أن الجزئيات الاضافية التى هي كليات يصبح اقامة البرهان عليها الامكان اليقين دائماً بما كملها بخلاف الجزئيات بالمعنى الحقيقى وهى الجزئيات الفاسدة المتغيرة فانما يقوم عليها البرهان في ضمن الكليات اذا اتفق وجودها واندرجها فيها

واذا لم يكن عليها برهان فلا يحدث لها لان كل حد كما ينبغيته فاما أن يكون مبدءا برهان أو نتيجته أو تمامه وهذا لا يصلح أن يكون جزء برهان ولا تمامه اذ لا برهان عليها فلا يكون حدا ثم هذا الحد ان كان من المقومات فلا ننكون محمولة عليه لانه ذلك الشخص بل لطبيعة نوعه فيكون الحد للنوع وهذا داخل فيه بالعرض وأما ان كان من العرضيات فلا يكون حدا مطلقا أنه لا يدوم الاعتقاد الحاصل منه

وربما شكك مشكك فقال كيف تمنعون قيام البرهان والحد على الجزئيات وأصحاب العلوم يقيمون البرهان والحد على كثير من الاشياء الواجبة الوقوع المتكررة مع أنها جزئية فاسدة مثل الكسوفات الشمسية والقمرية وغير ذلك من الامور المنجدة السماوية وجوابه أن البرهان لم يقيم على الكسوف من حيث هو هذا الكسوف بل من حيث هو كسوف مطلق نسبتا الى هذا الكسوف وغيره نسبة سواء الا أن الكسوف الذي قام عليه البرهان به فنته وحالته اتفق أن لم يكن الا واحدا لأن تصور منعه أن يقال على كثيرين بل لم يتفوقه وجود كثير كما أن تصور معنى الشمس والقمر لا يمنع قولهما على كثيرين على ما سلف بيانه في الكلى

وأما الممكنات فعلى امكانها برهان وهو امر يقيني لا شك فيه ولا تغير له أما على وجودها وعدمها المتغيرين فلا

ثم الممكنات إما أكثرية وإما اتفاقية متساوية أما الأكثريات فلها الاحتمال عال أكثرية واذا جعلت حدودا وسطى أفادت علما ونظنا أما العلم فبما كانها الأكثرى وأما الظن فبوجودها وحصولها

(١) فاما أن يكون مبدءا برهان أو نتيجته أو تمامه فنلن للدلال بنحو الاستدلال على أن القمر يتوسط بين الارض والقمر وسط الارض بينهما وبين الشمس وكل ما كان كذلك يروى نور في القمر يروى نور في زوال النور هو الخسوف فانه اذ ميل الخسوف ما هو حدا بانه زوال ضوء القمر لتوسط الارض بينهما وبين الشمس وهذا الحد التام لا يكون كما في الاجزاء مقدمة في البرهان بل ينقسم الى جزئين وتتركب منهما مقدمة البرهان أى الكبرى منهما وإيراد القسمين في الحد يخالف إيرادهما في البرهان لانه يقدر في الحد ما يؤثر في البرهان كما تراهم في تقدم زوال النور على توسط الارض عند التعريف وتأخره عنه في البرهان وان كان هذا غير مطرد فاذا اقتصر في التعريف على الجزء المتقدم في البرهان وهو الاوسط سمي حدا هو مبدء البرهان واذا اقتصر على الجزء الثانى المؤخر به سمي حدا هو نتيجة البرهان والحد التام هو المركب منهما وهو الذى عبر عنه الصنف بتمام البرهان ولما كانت الجزئيات لا يبرهن عليها فهي لا تعد اذ لو حدث لصح أن يكون حدا هو واحد من الثلاثة وكل واحد من الثلاثة فهو داخل في البرهان على ما هو حده فلو حدث لصح أن يكون حدا هو اثنان من البرهان عليها فيصح أن يكون عليها برهان وقد قلنا انه لا برهان عليها فلا حد لها وقد اقتصر غير المصنف على الدليل الثانى الآتى في قوله « ثم هذا الحد ان كان من المقومات الخ »

(٢) مع انه لا يدوم الاعتقاد الحاصل منه أى لانه لا يدوم الخ وذلك لانها عرضيات الجزئى وهي باقية بقائه فاسدة بفساده والكلام في الجزئيات الفاسدة فاذا حددت الجزئى بعرضيات وهي زائلة بمرورها لم يكن الاعتقاد الناشئ من الحد وهو اعتقاد ان هذا الحد حقيقة للحدود دائما بل لا يستقر الذهن على هذا الاعتقاد الا ما يستقر اعتقاده ببقاء تلك الاعراض ومن المعلوم أن الحد لا يسمى حدا حقيقيا الا مع العلم بوجود الحقيقة ثم بان الدائيات ذاتيات لها فاذا تزعم هذا الاعتقاد لم يبق الحد حدا بل عا تفسير للدول الاسم كما هو ظاهر ولا يختلف الحكم اذا فرضت أن الحد بعرضيات في وجوب العلم بوجود الحقيقة وأن ما حدث به باق بقاء ذاتها

(٣) نسبة سواء على الاضافة أى نسبة لا يختلف فيها واحد من آخر والحاصل أن البرهان على وقوع الكسوف برهان على أن كسوفه يحصل ولا ياتفت في البرهان الى شخصيته غير أن هذا الكلى يخصر عند الوجود في شخص فالذى ثبتت بالبرهان لا يمنع تصوره وقوع الشركة فيه فلا يكون جزئيا كالشمس على ما قال

لان الامر اذا صح أن له علة أكثرية ترجح جانب وجوده على عدمه فحصل به الظن وهذا مثل نبات الشعر على الذقن عند البلوغ لعلته استحصاف البشرى ومثانة التجار فان الغالب حصول هذه العلة فيغلب حصول معلولها وأما الاتفاقيات فعلى دخولها تحت الامكان برهان وأما تميز كونها من لا كونها فليس به علم ولا ظن والالترجح أحد الجانبين وصاراً كثيراً

(الفصل الرابع)

في أن الحد لا يكتسب بالبرهان والقسمة والاستقراء بل من طريق التركيب

كقوله (٢) ودعوناك في آخر المقالة الثانية بمضمون هذا الفصل فهذا حين ما نجز الوعد فنقول الحد لا يمكن اكتسابه بالبرهان لان الوسط المترتب بين المحدود الذي هو الحد الاصغر في القياس وبين الحد الذي هو الاكبر فيه لا بد من أن يكون مساوياً للطرفين فان الوسط (٣) لا يكون أخص من الاصغر في موضوع ما ولا يجوز أن يكون ههنا أعم على الخصوص فان الاكبر يكون إما أعم منه أو مساوياً ومساوياً الأعم فكيف اذا كان أعم فيكون الحد أعم من المحدود وهذا محال فوجب (٤) أن يكون الوسط لا محالة مساوياً والمساوئ للحدود إما فصل أو خاصية أو حد آخر أو رسم ولا يجوز أن يكون فصلاً وخاصة لان الاكبر إما أن يحمل عليه مطلقاً أو على أنه حد له فان حمل عليه مطلقاً لم ينتج القياس الا جملة على الاصغر فقط وهذا مستغن عن القياس فان ذاتيات الشيء وأجزائه معلومة الحمل عليه دون القياس وليس المطلوب هذا بل كون الاكبر حد له وان حمل على أنه حد الاوسط فلا يخلو إما أن حمل على أنه حد له من حيث هو فصل أو خاصية أو على أنه حد لكل ما يوضع له ويوصف به والقسم (٥) اسم الاول كاذب فليس حد النوع حد الفصل ولا حد الفصل من حيث هو فصل حد النوع وأما القسم الثاني فاما أن يكون الحمل فيه على أنه حد لكل ما يوضع له

(١) استحصاف البشرى أى استحكامها وقوله مثانة التجار نون ثم جيم أى الاصل يريد أصول الشعر في الجاد أو أصل المراج

(٢) كما قد وعدناك الخ وذلك في آخر المقالة الثانية التي وضعها المصنف في الاقوال الشارحة حيث قال « وقد بقي من المباحث المتعلقة بالحد معرفة طريق اكتسابه وهل يكتسب بالبرهان أم بطريق آخر لكن لما لم ننس ع بعد في البرهان آخرنا هذا البحث الى ذلك الفن وفوردهناك مشاركات الحد والبرهان ان شاء الله »

(٣) فان الوسط لا يكون أخص الخ أى في القضية الكلية وهى هنا كلية لان الحد اذا كان النوع الذى هو الاصغر بأجمعه لا لبعضه

(٤) فوجب أن يكون الخ دعوى المصنف هى أن الاوسط لا بد أن يكون مساوياً للطرفين ولم يثبت الا أن الاوسط يجب أن يكون مساوياً للاصغر ثم استمر في تسم البرهان مع انه بنى عليه أن يكون الاوسط أخص من الاكبر ولم يتعرض لنفسه ولعله سكت عنه لظهوره مما سبق فانه وهو مساو للاصغر لو كان أخص من الاكبر لكان الاكبر أعم من الاصغر فيكون الحد أعم من المحدود

(٥) والقسم الاول كاذب الخ أى ان النتيجة تكون كاذبة فان الاصغر هو النوع المطلوب تحديده وقد حمل الاكبر على الاوسط الذى هو فصل على أنه حد له من حيث هو فصل فتكون النتيجة ان النوع عوا الاكبر من حيث هو فصل وكذبه ظاهر وهذا التفسير هو ما أخذ من قول المصنف « فليس حد النوع حد الفصل الخ » ويمكن أن يترك الى ظاهره وهو أن القسم الاول هو الحمل على أنه حد له الخ أى يكون الكذب في الكبرى ويكون قولاً فليس الخ بياناً لكذب ما يؤدى اليه الحمل عند النتيجة والافلو قصده حمل الاكبر على الاوسط على انه حد له من حيث هو فصل لم يكن فيه كذب في ذاته

كان وضعاً مبتدئاً لاستفاد من القسمة وان استثنى نقيض قسم لتتاج الباقي فاما أن وضع في
القسمة أن حد كذا إما كذا وإما كذا ثم استثنى لكن ليس حده كذا أو وضع أن الشيء في نفسه
إما كذا وإما كذا أي محمول عليه إما كذا وإما كذا والقسم الأول هو بيان الشيء بما هو أخفى
منه لأن حد الشيء أيين له مما ليس حده وأما الثاني وهو نتاج أجزاء الحد من استثناء نقائصها عن القسمة
بان تقول الانسان إما حيوان أو غير حيوان لكنه ليس غير حيوان فهو حيوان وكذا إما ناطق أو غير
ناطق وإما مائت أو غير مائت ثم ينتج الناطق والمائت باستثناء سلب غير الناطق والمائت ثم تجمع
هذه الأجزاء وتؤلف قياساً آخر وهو أن هذه المحمولات الجوهرية المساوية للشيء قول مفصل دال على
ماهية الشيء وكل قول مفصل دال على ماهية شيء فهو حده فمجموع هذه المحمولات حده فليس بشيء
أيضاً لأن القياس الأول أيضاً هو بيان الشيء بما هو منزه أو أخفى منه لأن أجزاء الشيء بينة للحدود
غير محتاجة للبيان وهي أيين من نقائصها أو مثلها في البيان فليس سلب غير الناطق أيين للشيء من
الناطق فكذا نظائره وأما القياس الآخر وهو أن مجموع هذه المحمولات قول مفصل من أمره كذا
فهو بسيط حد واحد فبأي طريق عرف أن حد الحد هذا كان مصادرة على المطلوب الأول وعلى
الجملة فهو مستلزم حد لا كبير بسبب أنه أيين للأصغر من لا كبيره وتوسيط حد الأصغر لأن لا كبيره
يكون أيين له من الأصغر ليس بقياس إلا على أقوام بل لا يخطر ببالهم معنى الشيء فإذا ذكر لهم حده
تبهر المعناه فابتدروا إلى التصديق بالمحمول حين تروا معناه أو معنى الموضوع فكان غناء هذا
التوسيط في إقادة التصور لا في التصديق بل التصديق حاصل لأن التصور حاصل دون هذا التوسيط وإذا
كان كذلك فن يفهم أن الحد قدور مفصل دال على ماهية الشيء ولا يسلم أن مجموع هذه المحمولات
المساوية للشيء حده كيف يسلم أنهم أقول مفصل دال على ماهية الشيء فإن كان يتناهم أقول مفصل
دال على ماهية الشيء كان يتناهم أحد دون هذا التوسيط فإن معنى الشيء إذا كان يتناهم شيئاً آخر كان
هو يتناهم لا محالة إذ ليس هو غير معناه وإن لم يكن يتناهم أحد لم يكن يتناهم أقول مفصل دال على ماهية
الشيء فكان مصادرة على المطلوب الأول من هذا الوجه أيضاً

والاستقراء أيضاً ليس طريقاً في اكتسابه فإن الجزئيات إذا حصرت فاما أن يشمل الحد عليها على

(١) لاستفاد من القسمة بان ادوات الانسان اما حيوان نطق وام ليس حيوان ناطق ثم استثنى الأول لم يكن
ذلك الاستثناء أيام التقسيم بل أتى لك دلالاً من أسرار ح عن محرد القسمة ويكون كون الانسان حيواناً ناطقاً أمراً
معروفاً ليس قدراً ومبتدئاً وأنت تعلم أن استفادة الحد من التسميم على هذا الوجه لم يفعل به قائل وإنما التماسهون إلى
ذلك قالوا ان تقسيم الجسم مثلاً إلى نام وغير نام ثم تقسيم الجسم المائي إلى حساس وغير حساس ثم تقسيم الجسم المائي
الحساس إلى ناطق وغير ناطق ونصل هذه الأقسام بعضها عن بعض يؤدي إلى معرفة حد لا لسان بما هم من أجزائه
من الجسم والذئبي والحساس التي ليس بها الحيوان وما حصصها هو الناطق وهو على هذا الوجه يرى مما سيورده عليه
المصنف وقد لعب المصنف وغيره ليحفظ الاكتساب فظنوا أنه لا يكون الاوضع المحدود أصغر في الدليل لهذا قالوا
ما قالوا وسنرى ذلك أيضاً

(٢) توسيع الحد الأكبر ودال في قولنا مجموع هذه المحمولات قول مفصل دال على ماهية الشيء وهو
حد الأكبر الذي هو الحد وقوله وتوسيط حد الأصغر كذا كان قولهم هذه المحمولات تعوديات الانسان كلها
ودايات الانسان كلها هي حده فمجموع هذه الجزئيات سال ووسطها هذا الحد بين المجموع وبين
الأكبر وهو حد الانسان وذلك التصرف لا يجوز لا على قوم بله كما قال المصنف

(٣) فإن الجزئيات الخ أرادها جزئيات النوع المحدود ويكون تحصيل الحد باستقراءه في جميعها كما تقول زيد

انه قد دلل على واحد منها من حيث هو شخصه وهو كاذب فليس حد النوع حدا لاشخاص الواقعة تحته من حيث هي اشخاص أو يحتمل على أنه حد نوعها وهو مصادرة على المطلوب الاول أو يحتمل مطلقا لاعلى أنه حد فوجبه ان يكون محمولا أيضا على النوع من غير زيادة أنه حد ولا يمكن اكتسابه أيضا من حد الضد فان ذلك الحد كيف اكتسب فان اكتسب من هذا فهو دور وان اكتسب بطريق آخر فليكتسب به هذا أيضا على أنه ليس لكل محدود ضد ثم ليس أحد الضدين بأولى بان يكتسب حده من حده من الضد الآخر

فاذا تقرر هذه الطرق كلها فليبين طريق اقتصاص الحد وهو طريق التركيب وذلك بان نعود الى الاشخاص التي لا تنقسم من جملة المحدود سواء كان المحدود جنسا أو نوعا ونعترف بالمقولة التي هي واقعة فيها من جملة المقولات العشر ولا نكتفي بشخص واحد بل ان كان المحدود جنسا لنقطنا أشخاصا مع أنواع واقعة تحته أو كان نوعا فندنا الى عدة من أشخاصه ونأخذ بجميع المحولات المقومة لها التي في تلك المقولة من الاجناس وما هو كالاجناس والفصول أو فصول الاجناس وأعني بقولي ما هو كالاجناس الموضوع المأخوذ في ماهية العرض الذاتي الذي كالانف للقطوسه ثم نأخذ الاعم ونردفه بالخاص القريب منه مقيدا به على ما عرفت التقييد ونجتهد في الاحتراز من التكرير مثل أن نقول جسم ذوات حساس حيوان فان الحيوان قد تكرر تارة مفصلا وتارة تحتلا فاذا جمعت هذه المحولات على هذا الوجه نازلنا من الاعم الى الاخص ووجدنا مساوية للمحدود في الجمل والمعنى

كان القول المؤلف منها هذا الاعلى كمال حقيقة الشيء وهو الحد أما المساواة في الجمل فهو ان كل ما يحتمل عليه المحدود يحتمل عليه هذا القول وكل ما يحتمل عليه هذا القول يحتمل عليه المحدود وأما المساواة في المعنى فهو الاشتغال على جميع ذاتيات المحدود بحيث لا يشذ منها شيء وكثير من الاقوال المساوية في الجمل لا يكون مساوية في المعنى بل يفوتها كثير من الذاتيات كما نقول الانسان جسم ناطق فان هذا مع اختصاصه بالانسان ومساواته لما يحتمل بمعنى الحيوانية وكما نقول الحيوان جسم ذوات حساس وتقتصر عليه فانه ناقص في المعنى لان للحيوان وراء هذا كونه متحررا بالارادة ويتساويان مع ذلك في الجمل

ثم ان كان لأقرب أجناس المحدود اسم موضوع كان الاولى ايراده لانه يدل على جميع الذاتيات المشتركة بالتضمن ثم يردف بجميع الفصول الخاصة بالمحدد ودوان كانت ألفا وان لم يكن له اسم أو ردت ذاتياته مفصلا بله أي حده وهذا كله مما سبق بيان له في المقالة الثانية اكن الغرض في اعادته التقييد على انه هو طريق التركيب وأن لا طريق الى اقتصاص الحد غيره

والقسمة وان عزلناها عن رتبة افادة الاستدلالية فلها معونة في طريق التركيب من وجوه ثلاثة أحدها دلالتها على ما هو الاعم والاخص من المحولات فليست متبطل منها كيفية تركيب أجزاء الحد في البداية

حيوان ناطق وعمر وحيوان ناطق وممكن الرقوص حصص جزئيات الانسان مثلا أو تول في حد السيار المصور عندهم في سبعة كواكب القمر يتحرك بفعل خاص به والسمك كذلك الخ فالسوار كوكب متحرك بفعل خاص به وهذا أيضا مما انما يشبه اليه أهل المنطق الأهم من النسب ونحوه وسنأتي بيانه به أن ينتهي الصنف من طريقه الى حدها ككتسب البرهان

(١) مع أنواع واقعة تحته أي أشخاصا يكون كل واحد أو عدة منها مصحوبا بسويعه الذي يدخل تحته وكان الاولى في التعبير من أنواع بدل مع أنواع كما هي عبارة غيره

بالاعم وتقييده بالاخص والثاني دلالة على انقسام الشيء من طريق ماهو فنجعل الشيء جنسا لما يليه في الرتبة ونقرن فصله الخاص به من غير تجاوز الى فصول الاجناس الاخص منه فيجري ترتيب الاجناس على هذا التوالي والثالث دلالة على جميع الذاتيات عرضا كما دلت عليها طولا فان الشيء يمكن أن يقسم تقسيمين ليس قسما أحدهما تحت قسمي الآخر كأنقسام الجسم ذي النفس الى المتحرك بالارادة وغير المتحرك مرة والى الحساس وغير الحساس أخرى فقسمه الشيء الى أقسام مترتبة بعضها فوق بعض قسمة طويلة وقسمته الى أقسام متساوية في الرتبة قسمة عرضية فإذا استقصى هذا الاستقصاء أو شكك أن لا يفوت القسمة شيء من الذاتيات وانتهت الى الذاتيات التي اذا قسمت بعد ذلك وقعت القسمة بالعرضيات والاشخاص فان القسمة من الجوهر اذا انتهت الى الانسان وقفت ولم ينقسم بعد الذاتيات وبعدها لما أن ينقسم الى الاشخاص أو الى الفصول العرضية كالكتابة والاتي والخياط والحارث وغير ذلك

(١) دلالة على انقسام الشيء من طريق ماهو الخ قال غير المصنف « ويجب ان يعلم أن القسمة معونة في التركيب لانه حفظ بها الوسائط وترتيب أجزائها الشيء في البداية بالاعم وتقييده بالاخص لدلالة على انقسام الشيء الى المقول في جواب ماهو والى غير المقول في جواب ماهو فيجعل الشيء جنسا لما يليه ويقرن به فصله الخاص من غير تجاوز زمنه الى فصول اجناس اخص فيعلم ترتيب الاجناس على التوالي ولان القسمة كما تدل على الاجناس طولاً تدل عليها عرضاً الخ » فقد جعل النرجة الثانية من قمة الوجه الاول وعلمة له وقد فصل المصنف الوجهين لان الترتيب بين الاعم والاخص شيء وترتيب الاجناس وتعيين كل واحد منها عن الآخر شيء آخر فلك أن ترتب بطريق القسمة ما في الانسان الى اعم وأخص بدون رعاية لترتيب الاجناس كان تقول الجوهر اما تمتد في الابعاد الثلاثة امتدادا جوهريا أو غير ذلك والمتمد اما ناما ما غير نام والنامي اما حساس متحرك بالارادة أو غير ذلك والحساس المتحرك بالارادة اما ناطق أو غير ناطق فقد أثبت على أجزائها الحد مبتدئا بالاعم مقيد الله بالاخص ومع ذلك لا يوجد ترتيب للاجناس وانما هو سر دلالة حقيقة واحدة وهي الانسان مبتدئا بالعام منته بالخاص

لكذلك لو أثبت القسمة من طريق ماهو بمعنى أنك قسمت ما جاء في طريق ماهو الى المقول في جواب ماهو وغير المقول في ذلك الجواب بل مقول في جواب أي شيء هو في ذاته وكلما حصلت قسما جعلته جنسا لما يليه وقرنت به هذا الجنس الفصل الخاص بالذي يليه فقط من غير تجاوز الى ما تحته استعدت مع البداية بالاعم والتقيد بالاخص ترتيب الاجناس وطريق ذلك أنك متى حققت في الانسان ذاتية الجوهر وذاتية المتمد في الابعاد الثلاثة وفصلت الانسان بالقسمة عن غيره في ذلك فانت بعد تحصيل هذا القسم في ذات الانسان وهذا هو الجسم ثم تجعل الجسم جنسا لما يليه وهو الجسم النامي بان تخصيصه الى الجسم الفصل الخاص بما يليه وهو النامي ثم تقول وهذا هو جنس الجسم النامي لانه يقال في جواب ماهو على الحيوان والنبات ثم تضيف بطريق التقسيم الى الجسم النامي فصلي الحساس والمتحرك بالارادة فيتحصل لك جنس آخر وهو الحيوان ولو أنك لم تنظر في التقسيم الى ما يقال في جواب ماهو وما لا يقال واكتفيت في القسمة بما يدرك في طريق ماهو لم تحصل لك الافصول وهي وان كانت فصولا لاجناس بعضها اخص من بعض ولكن لم تفرز فيها تلك الاجناس ولن تفرز الا بعد قسمتها الى ما يقال في جواب ماهو وما لا يقال

ولمأت الا على ما وعدت به من مناقشة المصنف فيما تبع فيه غيره من ان الحد لا يكتب بالبرهان ولا بالقسمة ولا بالاستقراء زعموا أن لا طريق للحد الا التركيب وقد علمت بيانه بما ذكره المصنف وأنت تراه لا يتيسر لك الا بعد معرفة أجزائها الماهية وانها أجزائها لانه لا جزء لها سواها وان منها العام والخاص حتى يمكن لك التركيب على الوجه الذي يعتبر به التعريف حد عندهم ولا يخف أنك ان طالب الحد الماهية ما كالا انسان مثلا لابدان يبتدئ بمميز الحملات التي تحمل عليها حملا عرضيا مما يحمل عليها حملا ذاتيا فأول ما يبتدئ يتطرق في الجوهر هل هو ذاتي أو غير ذاتي وربما يحتاج ذلك الى الدليل على نفي أنه عرضي ثم ينتقل الى الامتداد هل هو جوهر حتى يصح ان يكون حرا من الانسان الذي هو جوهر وحاجة ذلك الى البرهان لا تخفى وهكذا يستقرى جميع ما يصح ان يكون في الانسان مبدأ لا تمارى بعد عنه حتى يأتي على آخر ذلك بالاستقراء الخاص وهو في جميع ذلك يستعمل البرهان بضر وبه لا ثبات الجوهرية وجزئية الجزء الماهية

(الفصل الخامس)

في مشاركات الحد والبرهان

قد بينا أن كل واحد من مطلبى لم وما الطالبة حقيقة الذات به (١) لم مطلب هل ولم تطلب العلة الذاتية في البرهان وما تطلب الحد المعترف لحقيقة الشيء وما هيته فيتفق سؤالان طلب البرهان والحد في تأخرهما عن هل ويتفق الجوابان أيضا لأن العلة الذاتية معقومة للشيء فهي داخلية أيضا في جواب ما هو أى الحد حسب دخولها في جواب لم الطالب للبرهان الحقيقي وبهذا يعلم أن البرهان وإن لم يكن طريقا إلى اكتساب الحد فبعضه نافع في حدس بعض الحدود وهي التي حدودها الوسطى على ذاتية الشيء ولست نأمنى بهذا أن هذه العلة يستفاد كونها ذاتية من البرهان كلاً فمالم يعرف من قبل كونها ذاتية لا تجعل حدود البرهان بل نأمنى به التنبه لها بالبرهان وزوال الغفلة بسببه ومثاله ما إذا سئل لم يتكسف القمر فقال لانه توسطت الأرض بينه وبين الشمس وكلما وقع كذلك زال ضوءه فان كسوف الشمس ثبت به وعلة الكسوف أيضا وما هيته كذلك فان الكسوف هو زوال ضوء القمر توسطت الأرض بينه وبين الشمس فيتبين من هذا البرهان للحد لكن الحد الكامل لا يكون حداً واحداً في البرهان أى جزء مقدمة بل جزآن وإيرادهما في الحد خلاف إيرادهما في البرهان اذ يتقدم في الحد ما أخره في البرهان ويؤخر ما قدمته فأنك قدمت توسط الأرض على زوال الضوء في البرهان وفي الحد الكامل تؤخره فتقول الكسوف هو زوال ضوء القمر توسطت الأرض بينه وبين الشمس

فان جعلت كل واحد من جزأى البرهان حداً وافترق ان كان مميزاً وان لم يكن حداً تاماًسمى الذى يكون مقدماً في البرهان أى الحد الأوسط حداً هو مبدأ برهان مثل توسط الأرض في هذا المثال والذي يكون مؤخره أى الحد الآخر حداً هو نتيجة برهان مثل زوال ضوء القمر ههنا وهذا انما يتفق اذا

ويستعمل القوم حتى يحس الناس من العرض والاحكام ان كل لدية الاجراء ويصل الى اليقين بان لا حرة وراعى حد وبعدها كانه يأخذ في الترتيب ولا يستعنى فيه عن القصة كما صرحوا به وهذا من السددهات الى لانه على طلاب العلوم وهم يعرفون بها فالموصل الى الحد في الحقيقة هو البرهان والقسمه والاستقراء تسمى بالطرق الثلاثة في كسبه ولكسبهم قالوا ان الخدمة يدلته ور والبرهان والتسمية والاستقراء مفيدة للسديد فكيف يدرك من التوفيق لو كان البرهان كسباً للحد لهذا خربوا على ان يعوا توسط البرهان واما في تحصيل الحد أو ذوا يصرون في حماية أهداف الغاية المطلوبة طالبا من تحصيل المطلب ولو شأوا الرجوع الى ما قرره من أن الحد الحقيقي يتوقف على التصديق بوجود الحد وما ينواه ذلك من أن الحد علم ولن يكون علما حتى يكون حكاية العلوم ولا يكون الشيء معلوما حتى يكون حقيقة ثابتة يعكس مثالها الى الدهن ثم بعد ذلك كانوا يتقلون الى أن الوصول الى كنه الحقيقة حتى يكون مافى الدهن مثالا لاداتها العرضية يحتاج الى التخصيص بالدليل فاداحصيات عند قاعدة تصديقات ثبأتها في الدهن عند تصورات للماهية متى رتب وجمعت على الاسس المعروفة مثلت الماهية واكتسبت بناصرها الحقيقة فتوقف السدود على التصديق لاشناعة فيه وكانهم راعوا في الكسب أنه هو المثل الاخير للماهية بعد تحصيل جميع ما يمكن سبله ولا يارعه أحد ان طريقه العرود هو ترتيب الاجراء بعضها مع بعض والله أعلم

(١) بعد مطلب هل تتقدم في مقدمه الفر الرابع ان الصالحه للحقيقة اعيا سألها بعد العلم بوجود الماهية الى سلب حقيقة تها ان مالا وحدها لا حقيقة له في ذاته بل الحقيقة هي حقيقة أمر موجود وان مطلب هل المطلق متبند الى مطلب ما الطالبة حقيقة الذات واستنيد مما سبق أيضا أن سلب لم متأخر عن مطلب هل المطلق لانه صاعلة الاء فماداً وعلة الوجود محسب الامر في نفسه وهذا لا يكون الا بعد التصديق بالوجود ومطلب هل المطلق يحمل السؤال عن الحرد لان هل البسيطة يطلب بها أن الشيء موجود أو ليس موجود

كان بعض أجزاء الحد التام علة للجزء الآخر فما هو العلة من جزأى الحد التام اذا اقتصر عليه يسمى حدًا هو مبدأ برهان وما هو المعلول اذا اقتصر عليه يسمى حدًا هو نتيجة برهان والحد التام هو مجموعهما فافظة الحد تعال بالتشكيك على خمسة أشياء وانما قلنا بالتشكيك لان المعنى في هذه الاشياء ليس مختلفا من كل وجهه فن ذلك الحد الشارح لمعنى الاسم وهو الذى لا يلتفت فيه الى وجود الشئ في نفسه ومهما كان وجود الشئ غير معلوم فالحد لا يكون الا بحسب الاسم كتحديد المثلث المتساوى الاضلاع في فاتحة أصول الهندسة فاذا صح لشيء وجود علم أن الحد لم يكن بحسب الاسم فقط ومن ذلك الحد بحسب الذات فمنه ما هو مبدأ برهان ومنه ما هو نتيجة برهان ومنه ما هو حد تام مجتمع منهما ومن ذلك ما هو حد لا مورا لعل لها لأسباب أو أسبابها وعالها غير داخل في جواهرها مثل تحديد النقطه الواحدة والحد وما أشبه ذلك فان حدودها لا بحسب الاسم فقط ولا مبدأ برهان ولا نتيجة ولا مر كب منهما

(الفصل السادس)

في أقسام العلل وتفصيل دخولها في الحدود والبراهين ليمتبه
الوقوف على مشاركة الحد والبرهان

العله تعال على أربعة معان الاول الفاعل ومبدأ الحركة كالنجار للكرسى والاب للصبي الثاني ما يحتاج اليه ليقبل ماهية الشئ وهو المادة مثل الخشب للكرسى ودم الطمث والنطفه للصبي الثالث الصورة في كل شئ فانه ما لم تقرر الصورة بالمادة لم يتكوّن الشئ مثل صورة الكرسى الرابع الغايه التي لاجلها الشئ كالمسكن للبيت والصالح للجلوس للكرسى وكل واحدة من هذه العلل تصلح أن تقع حدودا وسطى لان كل علة شئ في شئ فهي واسطة بينهما لكن منها ما هو قريبه ومنها ما هي بعيدة ومنها ما هي بالذات ومنها ما هي بالعرض والقريب من العلة الفاعليه هي كالعقود للحمى ومن العلة الصوريه كقيام خط على خط عن زاويتين متساويتين ليكون الزاوية قائمه ومن العلة الماديه كاستيلاء اليباس على الرطب في الاخلاط للوت ومن العلة الغائيه كـ (١) وفي احتقان الخلط واستيلاء البرد للشيء للحمام وأما البعيدة من العلة الفاعليه فكالشتره (٢) للحمى ومن العلة الصوريه كقيام خط على خط ليكون الزاوية قائمه ومن العلة الماديه كقض (٣) أذا الاركان للوت ومن العلة الغائيه كتموت في سوء الهضم للشيء وأما ما بالذات من العلة الفاعليه فكالثقل لانهدام الحائط وكالمسقمونيا فانه يسخن بذاته ومن الماديه فكالصقه لعكس الشبح

(١) كتموت احتقان الحائط أى ان الداعى الى المشى للحمام والغايه منه هو دفع احتقان الاخلاط ودفع استيلاء البرد على المراح

(٢) فكالشتره بالتحريك وهو اشتداد الرصه في الاكل والافراط فيها فله سبب اكثره الاكل ولما اول ما قد يصرم المأكولات وذلك سبب العقوبة وهي سبب الحمى

(٣) كتمتداد الاركان للوت الاركان العناصر وتضادها هو تضاد آثارها كالحرار التي هي أثر لما يولدها من تلك العناصر فله تضاد البرودة وهي أثر لما يولدها من العناصر فهذه التضاد سبب في التفاعل بينهما وقد يعاب أحدهما على الآخر يستولى عليه كاليدس يستولى على الرطوبة في شاعه الموت

ومن الصورة فمثل كون الزاويتين متساويتين في الجنيين لكون الخط عمودا ومن الغائية فكالحصة
للشيء وأما ما بالعرض من العلة الفاعلية فكزوال الدعامة لزوال الحائط وكالسقونيا يبرد لانه يزيل
المسخن أعني الصفراء وكذلك شرب الماء البارد يسخن لانه يجمد (١) مع المسخن ومن المادية
فكالحل (٢) ديدبة لعكس الشيخ ومن الصورة فكذلك (٣) كون الزاويتين الواقعتين عن جنبي الخط قائمتين
لكون الخط عمودا ومن الغائية فكالعنود على كثر للشيء

وقد تكون كل واحدة من هذه العلل الأربع قريبة كانت أو بعيدة بالقوة وقد تكون بالفعل وإذا
كانت بالفعل كانت سببا لكون المفعول بالفعل وأما إذا كانت بالقوة فليست سببا لكون المفعول بالقوة
فان ذلك لا (٤) لول من نفسه وقد تكون كل واحدة منها خاصة كالبناء للبيت وقد تكون عامة
كالصانع للبيت

واعلم أن المفعول اذا وصف (٥) مع بالفعل فقد وضعت العلل كلها لكن الغاية ربما لم توجد بعد من حيث
هي للاعيان كالاضطجاع مع وجود الفراش فانما كان كذلك لانها ليست علة من حيث هي موجودة
في الاعيان بل من حيث هي ماهية فان معناها اذا غشلت في ذهن الفاعل بعينه على الفعل فهي من
حيث معناها وما هيته علة العلة الفاعلية ومن حيث هي موجودة معاولا لها ان كانت من الغايات
الحادثة بالفعل

والعلل الأربع الشيء الواحد اذا حصلت بالفعل فلا شك في حصول المفعول أما آحادها فلا فاما يلزم
من وجوده وجود المفعول لانه وحده مجموع العال ولكنه من جملة بحيث لا يتبين وجوده عن

(١) لانه يجمع السخن وذلك ما يسمى رد الفعل فان الماء اذا راد اصب على جرم من البدن برد في الحال واسر الدم

عنه ثم بعد ذلك يبرد بقوة يحصل السخن بالعرض وكذلك الماء البارد يبرد بعض الاحماض ويغيرها وهي مما يسخن

(٢) فكالحل ديدبة لعكس الشيخ وذلك ان كان السقيل الذي يعكس السخن حديدا

(٣) فككون الزاويتين الواقعتين عن جنبي الخط تنعدم أن كونهما متساويتين على صورة بالذات لكون الخط

عمودا أما كونهما قائمتين فهو على صورة لعموده بالخط العرض لان كونهما قائمتين على كونهما متساويتين في الجنيين

بحيث تكون كل واحدة منهما في جانب مساوية للآخرى لالحا بالآخر

(٤) فان ذلك للمفعول من نفسه وذلك لان كونه بالقوة ليس شيئا آخر وراء كونه ممكنا وذلك له في ذاته هو قول لما هري

لان المعدم في ذاته لا يقومه وصف لا قوة ولا فعل وانما الوصف في الحقيقة لشيء أنه يمكن أن يصير ذلك الماعل أو ان

يفعله والصواب ان يقال ان المادة مثلا اذا كانت بالقوة فهي غير موجودة بالفعل ومالا يكون موجودا لانه يكون عليه

لكون شيء بالقوة أو بالفعل وانما يكون الشيء مع له بالقوة لشيء آخر وهو موجود بالفعل اما ان كان شيء بعد او فاعل يمكن

له ان يفعله أو ما ينسب ذلك أما المعدم في ذاته فلا وصف له كما تنبها

(٥) اذا وصح بالفعل أي اذا كانت له موجود بالفعل فمقدار ان العلل الاربعة قد حددت ويحذف ذلك وصح لانه أشبه

بوضع بعض أجزاء الشريطة في الاستثنائي لاستنتاج وجود الجزء الآخر

(٦) فاما ما يلزم من وجوده وجود المفعول الخ أي ما يلزم من العلم بوجوده العلم بوجود المفعول سواء كان وجوده

مقدما بالذات على وجود المفعول أو كان وجود المفعول متقدما عليه في الاعيان وليس هذا الامر ولا ان ذلك الواحد من

العلل هو مجموع ما يلزم لوجود المفعول لان سببه الى حاملة الال بحيث لا يفتقر وجوده عن وجود حية بها كالعلة

الصورية فانها لا تكون موجودا الا اذا حدثت المادية والفاعلية وتصور العائلية أو بدو ما في الطبيعة يراه

وجود المفعول ان صدر وجودها فادامت توجودها عايات توجودها لاستلزام العلم بوجودها العلم بوجود

مجموع العال والعلم بوجود مجموع العلم بوجود المفعول لانه لا يلزم من العلم بالامام وهذا حال سالت

قوله أما الصورة الخ

وجود جميعها فيلزم وجود المعلول إذن عند وجود مجملتها ومنها ما لا يلزم فيه ذلك أما الصورة والغاية فيلزم من وجود كل واحد منهما وجود المعلول وأما المادة ففي كثير من الأمور الطبيعية يلزم عند حصول استعدادها الصورة بالضرورة ويوجد وجود الصورة المعلول والغاية أيضا فان هذه الضرورة لا تمنع الغاية اذا الامور الطبيعية وان كانت كلها ضرورية فهي لغايات مثل أن المادة التي خلقت منها الاسنان الطواحن عريضة اذا حصلت بتمام الاستعداد تلزمها الصورة ضرورة ومع ذلك فان خلق عرضها التمام وغاية وهو طحن الطعام كما أن خلق حدة الانياب لتتمام وغاية وهي قطع الطعام وفي كثير منها لا يلزم حصول استعدادها الصورة لان تلك الصورة تحدث بحركة من عللة محركة ولا حركة الا في زمان ومن هذا القبيل الامور الصناعية فان الصورة لا تلزم منها من مجرد وجود المادة فربما لم يسبق الفاعل الى المفعول وان حصل استعداد المادة لان الفاعل ربما كان غريبا خارجا فربما يلاقى المادة وربما لا يلاقى أما اذا كان الفاعل قوة طبيعية في جوهر المادة فلا يمكن أن لا يصدر عنهم افعالها عند حدوث الاستعداد التام سواء كان دفعة أو في زمان وأما الفاعل فليس يجب من وضعه في كثير من الاشياء وضع المعلول بل ربما لا يجب من وضعه مع وضع القابل الذي هو المادة أيضا وجود المعلول ما لم يوجد شرط آخر مثل القوة المبردة التي في الاقيون اذا وصلت الى البدن فغالما يتفعل الاقيون أولا عن الحرارة الغريزية لم يؤثر بالتبريد فيه

فاذا كان الامر على هذا الوجه في آحاد العلل فكل واحدة من أصنافها وان صلحت لأن تكون حداً أوسط لكن لا ينقطع سؤال الآسم الا باعطاء العلة الذاتية الخاصة القريبة التي بالفعل

ومما يناسب هذا البحث أن هذه العلل بعضها يساوي المعلولات في الحل أي ينعكس عليها وبعضها (٣) لها أخص منها مثل كون السحاب عن تكاثف الهواء بالبرد وعن انعقاد البخار وكل واحد منهما أخص من السحاب ومثل كون الحمى عن عفونة الخلط تارة و(٤) ن حرارة الروح أخرى بلا عفونة وهذه العلل الخاصة قد تشترك في معنى عام يكون العلة المساوية للمعلول الذي هو أعم من كل واحدة منها وقد لا تشترك أما ما لا تشترك فلا تجعل حدوداً وسطى للموضوعات لها أخص من الأكبر فلا تكون علل وجود الأكبر على الإطلاق بل علل وجوده للأصغر الأخص فان الحمى المطلقة ليست معلولة للعفونة بل (٥) هي أخصاب الغيب وكذلك النوع ليس علة وجود الجنس مطلقاً بل هو لما تحت النوع

(١) فيلزم من وجود كل واحد منهما وجود المعلول لا على معنى ان وجود المعلول يحصل بوجود إحدى هاتين علتين فان وجود المعلول اعما يحصل بحصول مجموع العلل الاربع بل على معنى أنه متى حصل وجود شيء منهما يعلم ان المعلول قد حصل

(٢) لا يلزم حصول استعدادها الصورة الصورة فاعل يلزم مؤخر عن مفعوله وهو حصول ذلك كما أن يستعد الحد يدلان يكون سبباً لا يحصل درجة الحرارة عند الاحماء الى حد الا حمراره كما يحتاج الى طرق الطارق لينال صورة السيف

(٣) وبعضها أخص كلما كان المعلول يصدر عن علل متعددة كل واحدة منها مستقلة في تحصيله كانت كل واحدة أخص من المعلول لانها كما وجدت وحدها المعلول وقد يوجد حد المعلول بدوهما عن العلة الأخرى

(٤) وعن حرارة الروح أخرى أراد به الروح الحيواني المبث في العروق عن حرارة الدم ويعده مدارة الحياة الحيوانية (٥) بل هي أخصاب العيب بغير مكسورة واء مشددة أي الذين يغيبهم الحمى في أوقات متقطعة فلو ثبت عندك تعفن الاخلط لم يكسبك ان تثبت للتعفن الاخلط أنه مجموع على الإطلاق بل انه مجموع هي الغيب واعيان ثبت ذلك لبعض

من شخص أو صنف أو نوع دونه وأما ما تشترك في معنى عام فأن حمل الاكبر على الحدود الوسطى التي هي أخص لا يكون أولاً ولكن بتوسط ذلك العام مثل انتشار الورق لشجرة التين والخروع والكرم فان العلة المساوية للانتشار في جميعها وجود رطوبتها وانفثاشها أما كون هذه تينة وهذه خروعاً أو كرماً فهي أمور أخص من الانتشار الذي هو الاكبر لكن وجود الرطوبة التي هي العلة المساوية ليس لهذه الوُسْطَيَات الخاصة أيضاً أولاً ولكن بتوسط أمر عام وهو عرض الورق فالتين والخروع والكرم عرضة الاوراق بلا واسطة وعرض الاوراق تنفث رطوبته بلا واسطة ومنثش الرطوبة ينتشر ورقه بلا واسطة فالعلة المساوية للانتشار القريبة منه هي الانفثاش والانفثاش ليس أولاً لهذه الخواص بل لعرض الورق فقل هذه العلة هي المنعاً كسوة على معلولاتها

واعلم أن بعض العلة والمعلولات قد ترتب ترتيباً فيهم الدور مثل ابتلال الارض بسبب حدوث المطر وحدث المطر من الغيم وحدث الغيم بسبب تصاعد البخار وتصاعد البخار من ابتلال الارض فاذا حدثت المتوسطات كان ابتلال الارض بسبب تصاعد البخار وتصاعد البخار من ابتلال الارض لكن هذا انما يكون دوراً لو كان الابتلال الذي هو العلة هو بعينه المعلول وليس كذلك بل هو غيره بالشخص وانما هو هو بالنوع فليس فيه محال دوري فان قيل ان لم يكن هذا دوراً فيلزمكم الدور فيماد كرتهم من جهة أخرى وهو انه اذا كان كثير من العلة يساوي المعلولات مثل توسط الارض للكسوف ومثل انفثاش الرطوبة الماسكة لانتشار الورق ومثل القرع المتساوم للصوت فممكن أن تبين العلة بالمعلول والمعلول بالعلة فيكون دوراً قد ليس اذا كان كل منهما مساوياً لا آخر حاز توسطه لبيان الآخر بل الصالح للتوسط ما هو الاعرف فلئن كانا متساويين في المعرفة بالجهل فلا بيان لاحدهما بالآخر فان عرف المتوسط بحساب قبل الكسوف فهو أعرف فاذا أثبت بتوسطه الكسوف كان بياناً حقيقياً أو عرف الكسوف بالحر قبل معرفة المتوسط فاذا أثبت المتوسط كان بياناً حقيقياً أيضاً هذا مع أن توسط العلة يعطى برهاناً لهم وتوسط المعلول يعطى برهاناً لأن فليس استعملهم ما وسطين من وجه واحد فلا يلزم الدور فقد قلنا في العلة ودخولها في البراهين

وأما دخولها في الحدود فان كان الغرض من الحد تصور الشيء من جهة ماهيته فبتم من هذه العلة ما هي أجزاء القوام ولا يؤخذ معها ما هي خارجة عن ذات الشيء وان كان الغرض تصور ماهيته كما هو موجود ولا يتحقق ذلك الا بجمع علله الداخلة في القوام والخارجة عنه فلا بد من دخولها فيه وعلى الوجهين جميعاً فلا يدخل في الحد الا العلة المساوية للحدود وأما التي هي أخص مثل انطفأ النار

المحموم دون البعض الآخر وكذلك في النوع بالنسبة الى الجنس فان النوع هو علة له لا يمكن واسطة لتبوت بالنسبة الى أفراد النوع خاصة ويدل على المراد من آخره ان النوع له في النوع الآخر

(١) لا يكون أولاً الخ يريد ان يفرق بين ما تشترك فيه العلة في أمر عام وبين ما يمتد به النوع ليس ذات في توسط النوع فتقول مثلاً هذا الانسان وكل انسان حيوان فيعلم موت الحيوان انفراد الانسان والحيوان يشترك في الانساق أولاً بلا واسطة لانه جنسه القريب وهكذا تقول في أفراد الفيل والغرس أما في ماهية النوع في موت الاله منه لغيره ولكن لا على الوجه انفسان ان العلة المتوسطة في هذه الاقسام كالتيين والخروع والكرم التي هي عالمة انتشار الورق الذي هو عام فلهذا لم تكن عللاً لسبب هذا العام مباشر لان غاية امر جمع الى سببها وسواله في الحقيقة لم يكن حمل ذلك العام المراد انما عليه عليها أولاً بل لاحظ في توسط الامر الذي هو ذاتا ذاتين وكل تين منتشر الورق لم يكن ذلك استدلالاً لا صحيحاً لان لم يات بالعلة القريبة اللهم الا اذا كانت له القرية مما يطالع

وانكسار القممة والقرع بالعصا وغير ذلك لا صوت فليس شئ منها يدخل في حدود ما هو أعم منها وان دخلت في البرهان فان وجدناها معني عام مثل القرع المذاوم الذي هو العام لجميع علل الصوت كان المأخوذ في حد الصوت وأما العلة الخاصة فتوجد لجميع أنواع ذلك الأعم مثل انطفاء النار لحد الرعد لحد الصوت المطلق ومثل العقوبة لحد الغب للحمى المطلقة وقد يجد الشئ بجميع علله الأربع ان كانت له وكان الغرض من الحد تحقيق ماهيته على حسب وجودها كما تقول في حد السيف انه سلاح صناعي من حديد مطول معرض محددا لأطراف لتقطع به أعضاء الحيوان عند القتال فالسلاح جنس والصناعي فصل من المبدأ المحرل أي الفاعل ومن الحديد فصل من المادة ومطول معرض محددا لأطراف فصل من الصورة ولقطع به أعضاء الحيوان عند القتال فصل من الغاية

(الفصل السابع)

في رسوم الفاظ استعملت غير مشروحة المعاني وهي العلم والعقل والظن والجهل والذهن والفهم والفكر والحدس والذكاء والحكمة

العلم هو عتقاد أن الشئ كذا وأنه لا يمكن أن يكون الا كذا اعتقاد لا يمكن زواله اذا كان الشئ في نفسه كذلك وحصل هذا الاعتقاد بواسطة أوجبه ويقال علم لتصور الماهيات بالحد واذ حصل

معلومة من قبله تكون هي الوسط في الحقيقة وعاية الامرانك حذوها عند التأليف ومتى كانت العلة القرينة وهي الامر الذي يعم جميع افعال الخاصة ملحوظة كان توبيخها مبنيا لا كبر على الاطلاق لاني افرادي من هذه الانواع قط فليس معنى رأي في الحكم أن كل من الرطوبة فهو منتشر الورق ثبت لا انتشار لكل ما هذه حاله سواء كان كرما وخر وعا أو تينا بلا يصير لواحد منها فاذا فاب هذا تبين وكل تبين عرض الورق وكل عرض الورق فهو منفش الرطوبة وكل منفش الرطوبة منتشر الورق فهذا تثار ورق دخل في الحكم افراد الكرم والخر وعني أنه يكون تبين يجمع رطوبة ولا تكون العلة وهي نوع التبين من قبل العلة الخاصة التي لا تنعكس على معلولها لانها ليست العلة الحقيقية والعلة الحقيقية عرض الورق ومس الرطوبة وهما مساويان لا انتشار متعاكسان عليه وانما تثار الورق سائما وشماسا الرطوبة تحتها ودهاها كأنه انفعال من الشمس ويقال فنش القرينة اذا حل وكأها ليس جريحها وهذه الانواع من السجر لا تنقل يتساقط ورقها بحالات غيرها مما ليس ورقه بعرض فان التساقط يعبروها في أولها الخاصة

(١) قوله للصوت له تعلق بجميع ما تقدم من انطفاء النار وانكسار القممة والقرع بالعصا وانطفاء النار من اسباب السموت اذا صب الماء على الشئ المحترق يصعد له صوت كما هو معلوم أو اذا انتهت المواد الجذوة ثم انطفأت انهار بعضها على حص وهو متدافعة فيحصل صوت وهو الرعد على ما ذهب اليه بعض قدماء الحكماء والقممة الجذوة كالقمم وكل واحد من هذه الثلاثة علة خاصة للصوت فلا يدخل ولا واحدة منها في حد لان الصوت أعم منها فلا يقول الصوت ما يسمع بسبب القرع بالعصا أو عند انطفاء النار مثلا فان تعريضا لا يكون جامعا لجميع افراد الصوت لكس هذه العلة الخاصة تدخل في البرهان لا يجوز الاستدلال بمحصل العلة الخاصة على حصول المعلول لها في الموضوع الخاص

(٢) مثا انطفاء النار لحد الرعد ذهب ارسطو ومن تبعه الى أن الرعد يحصل من ثقيل الدخان طلب الفوف الى العلو في السحاب المكن من البخار المارد فانه لا انطفاء حراة البخار وكأه بالبرد لما حصل الرعد وكذلك قد يحصل الرعد من اندفاع الدخان الى أسفل عند وجود ربح مقاومة وقد أشعلته المحاكاة والحركة فتنتفيء الشعلة ويكون الرعد

هذا الاعتقاد على هذا الوجه من غير واسطة سمي عقلا تصورًا كان أو تصديقًا مع ان لفظة العقل قد تستعمل لمعان أخرى في الحكمة لا تتعلق بفرضنا تعدادها
والظن الحق هو اعتقاد أن الشيء كذا مع اعتقاد أنه يمكن أن لا يكون كذا فان كان الشيء في نفسه كذا كما اعتقده وهو في نفسه يمكن أن لا يكون كذا واعتقاده على نحو الثبوت والبت كان هذا علمًا لا ظنًا وان كان الشيء في نفسه كما اعتقده لكن لا ثبات لاعتقاده بل اعتقاده أنه يمكن أن لا يكون كذا هو تجويز من جهة أن الشيء الذي يفرضه كذا عسى أن لا يكون كذا فهو ظن حق مركب بجهل بسيط هو عدم العلم

والجهل منه بسيط ومنه مركب فالبسيط هو أن لا يكون في النفس رأى في المسئلة البينة والمركب أن لا يكون في النفس الرأى الحق مع حصول رأى باطل يضاد العلم حصولًا ثباتًا فان كان مع تجويز أن لا يكون كذلك لكن الميل الأغلبي إلى الرأى الباطل فهو الظن الكاذب والاول انما سمي جهلًا بسيطًا لانه ليس فيه الاعداد الرأى فقط وهذا عدم مع حصول رأى آخر فكان مركبًا من العدم والوجود واعلم انه لا يجتمع علم وظن في شيء واحد لشخص واحد لان العلم يقتضي رأيا ثابتًا والظن رأى غير ثابت ولا يجتمع أيضا ظن صادق وكاذب لشخص واحد في شيء واحد لانه ان ساء رأى أنه كذا ورأى انه ليس كذا كان شكًا لا ظنًا وان غلب أحدهما فهو الظن دون الآخر والذهن قوة للنفس معدة فتحو كساب الآراء

والفهم جودة تهى هذه القوة فتحو ربما ردي عليها من غيرها والفكر حركة ذهن الانسان فتحو المبادئ ليصير منها إلى المطالب والحدس جودة حركة لهذه القوة إلى اقتناص الحد الأوسط من تلقاء نفسها والذكاء شدة استعداد هذه القوة للحدس في الطبع مثلا اذا رأى القمر انما يضيء دائما بجانبه الذي يلي الشمس وينقل ضوءه إلى مقابلة الشمس حدس في الحال أن القمر يستنير من الشمس والحكمة خروج نفس الانسان إلى كماله الممكن في جزأى العلم والعمل أما في جانب العلم فان يكون متصورا للوجودات كماله ومصداقا بالقضايا كماله وأما في جانب العمل فان يكون قد حصل عنده الخلق الذي يسمى العدالة ورمبا قيل حكمة لاستكمال النفس الناطقة من جهة الاحاطة بالمعقولات النظرية والعلمية وان لم يحصل خلق

(القسم الخامس) في المغالطات في القياس

واذا علمنا ذلك الطريق الموصل إلى التصديق اليقيني الذي لا ريب فيه وهو البرهان فتشير إشارة خفيفة

- (١) فان كان الشيء في نفسه كما اعتقده الخ يريد أن امكان الشيء في نفسه لا يدخل له في حقيقة الظن مادام نفس الاعتقاد بالآخر في نفس المعتقد لتقيضه عنده مثلا نعتقد اعتقادا باتا أن في الانسان قوة التميز بين الخير والشر فهذا علم ويقين لا مجال فيه لاحتمال البقيض عندنا والواقع ان الانسان في نفسه له تلك القوة وان كان من الممكن أن يسلط هو في نفسه تلك القوة ويجوز أن يكون الله قد خلقه أو أن يصيرها فقدوة هذا التميز وانما المدار في الظن على ان يكون التجويز من قبل الطمان أن يكون عنده احتمال أن لا يكون اعتقاده مطابقا للواقع كظنك ان قيسك قوة ان تبلغ الغاية من العلم الذي تطلبه ويدخل في الظن ما يحصل في النفس مع الغفلة عن التقيض كما في تصديق القائل ان

لم تعرض له الشبهة فيما صدق به وان كان يتقلقل ما في نفسه بمجرد

الى حصر مجامع الغلط الواقع في هذا الطريق كما حصرنا أنواع الغلط الواقع في طريق التصور بعد ما علمناك الطريق

والغلط في كيفية ذلك القياس البرهاني إما أن يقع من جهة مادته التي هي المقدمات أو من جهة صورته التي هي التأليف أو منهما جميعا والواقع في المقدمات إما الكذب أو لانه ليست غير النتيجة أولانها ليست أعرف من النتيجة وما يقع من جهة كذب المقدمات انما هو لا تباها بالصادقة إما في اللفظ أو في المعنى فان الكاذب لا يُعَيَّل نفس ذهن العاقل الى التصديق به الا لمناسبة بينه وبين الصادق وهذه النسبة لا تعدو اللفظ والمعنى أما للانطى فأكثره من جهة الالفاظ المشتركة بين معنيين فصاعدا وقد يكون من جهة الالفاظ المتباينة المتناسبة بالترادفة وهي التي تشترك في معنى وتفتقر في معنى معتبر فيغفل الذهن عما فيه الافتراق ويجرى اللفظين مجرى واحد في جميع الاحكام وربما كان لمسافيه الافتراق أثر في تغيير الحكم مثل الحجر والسلافة فان للسلافة زيادة معنى من الصفاء والترقق مع تواردهما على موضوع واحد كالسيف والصارم فان الصارم وضع لما وضع له السيف مع وصف الحدة والذي من جهة اشتراك اللفظ فاما أن يكون بحسب بساطته أو بحسب تركيبه وما هو بحسب بساطته فاما أن يكون في جوهره وإما في هيئته والذي في جوهر اللفظ ووضع الاصلى فهو ما قدمناه في المقالة الاولى من الالفاظ المشتركة ومن جهة ذلك أيضا الالفاظ المتشابهة والمتشككة وما هو في هيئته وصيغته فكل اللفظ المشترك بين الفاعل والمفعول كالقابل الذي صيغته صيغة الفاعل وليس له فعل فيظن من حيث الصيغة ان القبول فعل حتى اعتقد بعض ضعفاء العقول أن الهوى الاولى لها فعل لانها قابلة والقابل فاعل القبول

وأما الاشتراك التركيبي فقد يكون ما يعرض بسبب التصديق مثل قولك ضرب زيد فيجتمعل أن يكون ضرب زيد ضار با ومضروبا وكما نقول في العجبة غلام حسن بالسكون فيهما فيجتمعل أن يكون الحسن اسما للغلام والمراد تعريف الغلام باسمه ويحتمل أن يكون اسما للسيدة ويكون المراد اضافة الغلام اليه مع ان الفصيح في لغة العجم لمعنى الاضافة نحر بك الغلام بالخفض مثل قولك غلام حسن وقد يعرض بسبب الوقف والابتداء كقول الله تعالى وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به فان معنى الكلام اذا وقف على الله يغير معناه اذا وقف على الراسخين في العلم وقد يعرض بسبب انصراف الكليات ودلائل الصلات الى أمور مختلفة مثل قول القائل كل ما علمه الحكيم فهو كما علمه فان هو اذا انصرف الى الحكيم كان معنى الكلام مغاير له لو انصرف الى كل ما ومن هذا القبيل زيادة تدخل القضية فنشأ (٢) تبه في الحال ولا يدري أي جزء من الموضوع أو من المحمول مثل قولنا

(١) انصراف الكليات ودلائل الصلات الكليات هي الصمائر وأسماء الاشارات وهي ما تدل على معنى لا على انها اسم خاص وضع للدلالة عليه بخصوصه ودلائل الصلات هو ما يتصل بالمهم لبيانها أمثال الكناية فقد ذكره وأما الاشتباه في دليل الصلة فكيف قولك الانسان وما يفعله ممكن فانك لو جعلت الصلة لفعل الانسان صحت القضية وان جعلتها لفعل الانسان لم تصح لان فاعل الانسان واجب وهو وان رجعت الى تصرف الكناية لان العمدة في الصلات الصمائر لكن لما لم تكن الصمائر ظاهرة في القول في نحو هذا المثال لم يلتفت الا الى الصلة نفسها لا الى ما استكرر فيها الاسماء وانصرف الى ليس ضمير واحد فانك في الاحتمال الثاني جعلت الضمير في يفعل لما والضمير المفعول للانسان بخلاف ما تصنع في الاحتمال الاول لذلك روعيت الصلة تمامها وجعلت موضعها مستقلا للاشتباه

(٢) فنشأ في الحال أي يشتبه حالها من كونها جزءا من الموضوع أو جزءا من المحمول

الانسانية من حيث هي الانسانية خاصة وليست بخاصة فان قولنا من حيث هي الانسانية قد يؤخذ
جزأ من المحول وقد يؤخذ جزأ من الموضوع ويختل لللف المعنى بسببه واذا اقترن بهذه القضية قضية
أخرى على تأليف قياسي يختلف المال فيه بين جعله محمولا ومرضوعا وقد يعرض بسبب تردّد حرف
العطف بين دلالة على جمع الاجزاء وبين دلالة على جمع الصفات مثل قولك الخمسة زوج وفرد فاذا
عني به جمع الاجزاء صدق لان الخمسة حاصل من جزءه وثلاثة وجزءه واثان واحد هما زوج والاخر
فرد وان عني به جمع الصفات كذب لان الخمسة لا يجتمع لها صفة الزوجية والفردية فيعرض من
هذا انه قد لا يصدق مفترقا ما يصدق مجتمعاً فانك اذا قلت الخمسة زوج ووقفت كذب قولك لان كل
الشيء وحده لا يفهم منه في العادة الا ان الشيء موصوفاً به لانه جزءاً منه وقد يصدق الشيء مفترقا
ولا يصدق مجتمعاً مثل ان يكون ريدي طبيباً غير ما هري في الطب ويكون ماهراً في الخياطة فاذا قيل زيد
طبيب صدق واذا قيل زيد بصير صدق ايضا لان اد اصدق جل البصير المقيّد بالخياطة عليه صدق
المطلق أيضاً فان المقيّد اذا صدق صدق المطلق من غير عكس ثم اذا جمع بينهما اوهما التركيب والجمع
من حيث العادة كونه بصيراً في الطب فكان كاذباً وان كان يصدق اذا عني به حالة الجمع ما يعني به حالة
الافراد لكن السابق الى الفهم رجوع البصير الى الطب فينشأ منه أيضاً اشتراك كيمي اذ يتردّد البصير
بين كونه بصيراً في الطب أو في شيء آخر

واما اشتباه المفردات الكاذبة بالصادقة من جهة المعنى فاما ان يكون الكاذب كاذباً في الكل وهو الذي
لا يصدق الحكم على شيء من موضوعه البتة ولا في حال ولا في وقت، وإما ان يكون كاذباً في الجزء وإما
ان لا يكون كاذباً في مابل في جهته اما ما يكون كاذباً في الكل فتشابهته مع الصادق انما تكون
باندراجهما تحت كل واحد من أوقد ل أو عارض إما حقيقة أو وهما

أما اندراج السابغ في مثل أن ذلك ان كل بياض جامع للبصر بسبب أن السواد جامع للبصر فيتوهم
ان جمع الـ واد للبصر فلو دلونا والبياض لون فيثبت له هذا الحكم أو مثل أن تحكم بالبياض على
السواد أو بالعكس لان اللون صادق على كل واحد منهما فيتوهم انه لما صدق عليهما شيء واحد فينبغي
ان يصدق احدهما على الآخر وليس هذا الواجب اذ قد يقع تحت كل واحد منهما شئان مختلفان ووهما
تتاج الموجهتين في الشكل الثاني له^(٢) اذ السبب واما الاسراج الزهري فمثل حكم الوهم ان الهيموني
والعقل او الباري مشار الى جهته بسبب ان الجسم مشار الى جهته لتوهم اندراج الصادق والكاذب

(١) وجهتا الـ اي بديهة و سادها ما يند للوضع بانها ذاتا لـ اي من حيث ذاتها اي من جهة انها
لـ و حقيقة وهي من هذا الخيثة لـ بجماعة بالضرورة بل هي ماهية لافرادها ولكن لو عتبر من يش
انسانية زيد الجسم ول هو خاصه بـ مراعيته انها تادها لحسها من حيث انها امر ساد قد شـ من سـ مشموله
في كمال ان صم هذه المنسية وكل خاصه عرسى ويكون العرس من حصول ان حمل الانسان على الاموان مثلاً حمل
العرضي لا حمل الشافي

(٢) ريدي بصير أي ما هري ريدي بصير في الخياطة كان دالاً يصدق لان الخياطة في حيز يد يدق المقيّد اذا قال زيد
طبيب بصير وحتي بـ ساد دل الـ هم انه بصير في الطب ووجهيت انه بصير في الخياطة لـ و لكن لا قرينة
عليه وهذا اعتبار غير صحيح لان الفرض انه ساد رله ما لمط

(٣) لـ الـ الـ أو لـ بـ ووهما ان الاشياء المتعددة التي تمدح تحت كل واحد من سديس ان يحصل بينهما دل
عن لـ جمع عن لـ الترهيم لـ نهج اي جيتان الشكر الشكر كأل و لـ فسان حيوان وكل لـ مطلق لـ ان فيه
كل انسان باطو ووهما جميع في هذا الماد لكنه غير صحيح لـ و خلقت ساد كأل تقوى كل انسان حيوان وكل مرس حيوان
لان البيهة كاذبة لان الكمال الواحد قد يقع على متفتين وقد يقع على مختلفين

منهم ما تحت المحس وهذا الحكم صادق في المحس فنثبتته في كل ما توهمه محسا ولا يتوهم موجودا
للمحسا ومن هذا القبيل جميع الوهميات الكاذبة التي قدمنا ذكرها

وأما ما يكون كاذبا بالجزء فإنه ما يكون الحكم انما يصديق على جزئي فيحمل على الكل الذي فوقه
كالضحك الذي لا يصديق الاعلى الانسان فيحمل على الحيوان فيكون الحكم كاذبا في بعضه اذ بعض
الحيوان ليس بضاحك واعتقاد بقاء كية الحكم بحالها في عكس الكل الموجب قريب من هذا اذ هو
يوهم الحكم الجزئي كليا فانه لما رأى شيئا^(١) بالاصفر هو مرة توهم ان كل سيال اصفر مرة والحكم
على لازم الشيء عما يصديق على الشيء من هذا القبيل فان اللازم اذا كان محمولا على شئ وشئ آخر
محمول على كل ذلك المزموم توهم ان ذلك اللازم مساو للمزموم حتى يحجز^(٢) وزان يحمل على كله ما يحمل
على كل المزموم وانما الواجب صحة الحكم على بعض اللازم فحسب وهذا هو اعتقاد كية النتيجة في
الشكل الثالث فانه اذا رأى كل انسان متوهم او رأى كل انسان ايضا ضاحك احسب ان كل متوهم
ضاحك وانما الصادق بعضه

ومن الكاذب في الجزء ما انما يصح الحكم على موضوع بشرط أو في حال أو في وقت فيؤخذ دون ذلك
الشرط أو تلك الحال أو دائما أو في وقت آخر دون ذلك الوقت فاداروعيت شرائط القضايا في تحقيق
صدقها وتوابع الحمل كما حققنا ما في الفن الاول من هذه المقالة أمن هذا النوع من الغلط
وأما الكذب فيه من جهة الحكم فكل أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات كما يعتقد أن السقونية مبردة
بالذات وانما هي بالعرض لازالت المسخن بالذات فتعرض عند زوال المسخن البرودة لأنها كانت
بالذات من السقونية ومثل أخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل وبالعكس فهذه أنواع الغلط في المقدمات
من جهة كذبها

وأما من جهة انهم ليست غير النتيجة فهو ان تكون المقدمة نفس النتيجة ولكن غير لفظها فيقع
الاغترار بتغاير اللفظ ويظن انهما غيرهما وهذا^(٣) داهو المصادرة على المطلوب الاول وقد شرعنا
من قبل

وأما من جهة أم ليست أعرف من النتيجة فهي إما أن تكون مساوية لها في المعرفة كالتضايقات
إذا أخذ بعضها مقدمة لبيان الآخر أو تكون أخفى منها إما مبينة بها أو غير مبينة بها وما بين النتيجة

(١) سيال أصفر مرة بكسر الهمزة وهي خاط الصغراء وأصل النسبة كل مرة فهو سيال أصفر ممدد
السيال الاصفر مرة توهم ان ذلك عام في كل سيال أصفر ان يكون مرة فيعكس الكمية كمنهها ويتول كل سيال أصفر
بمرة

(٢) حتى حوزان يحمل على كله ما يحمل على كل المزموم الصمير في كله يعود الى اللازم كما مول كل انسان حساس دن
الحساس لازم للانسان فاداو بدت شيئا آخر يحمل على كل الانسان الذي هو المزموم وذاك كالساحك فانه مل على
الانسان حساسا كليا توهمت ان ذلك اللازم وهو الحساس مساو للمزموم وهو الانسان فيحمل على الحساس ر رادو كل
ما يحمله على المزموم وهو الانسان وسأوهم ان الشكك الثالث يتبع كية ذلك ادراك كل انسان متوهم
أي بية قوة الوهم ورايت كل انسان ساحك حكمت بوهس الذي تقدم بصور ان كل متوهم سباحح
الحيوان ما هو متوهم وليس سباحح

(٣) وهذا هو المصادرة الخ كما تقول كل انسان بشر وكل بشر حيوان وكل انسان شخص من المصحة هي الكبري
وانما وقع اغترار بتغاير لفظي البشر والانسان

إذا أخذت مقدمة في بيان النتيجة فهو البيان الدوري ويعود حاصله إلى بيان الشيء بنفسه وكل قياس دوري فهو مصادرة على المطلوب الأول ولا يتعكك (١)

وأما الغلط في صورة القياس فأما أن يكون بشركة مع المقدمات أو من غير شركة بل في الصورة وحدها والذي هو بشركة المقدماته فإن لا تكون الأجزاء الأولى التي هي الحدود أو الأجزاء الثواني التي هي المقدمات متميزة مثال الأول هو أن يعبر عن الأصغر والأكبر باسمين مترادفين أو عن الأوسط والأكبر بترادفين فيعدم القياس أركانه الثلاثة في المعنى فتختل صورته بسببه وهذا من المصادرة على المطلوب الأول أو كان الأوسط لنظام مشترك مستعمل في المقدماتين بمعنىيته المختلفين

ومثال الثاني وهو عدم التمايز في المقدمات فلا يتهيأ فيها أجزاء الأولى بسائط بل فيما تكون ألفاظا مركبة تخمينية قسمية فاما أن تكون أجزا المحمول والموضوع متميزة الوضع والحمل ولكن غير متميزة في التساق كقول الصائل كل ما عمله الحكيم فهو كما عمله والحكيم يعلم الخرف فهو إذن خرف وقد عرفت ما فيه وإما أن لا تكون متميزة في الوضع فيكون هناك شيء من الموضوع فيتوهم أنه من المحمول أو من المحمول فيتوهم أنه من الموضوع مثل قول القائل الإنسان بما هو إنسان إما أن يكون أبيض أو لا يكون أبيض فقله عما هو إنسان لا يدرى أهو جزء من المحمول أو من الموضوع فن هذه الوجوه يعرض الخلل في صورة القياس بمشاركة المقدمات

وأما الغلط في صورة القياس وحدها من غير شركة فأما لأن تأليفه ليس تأليف الاشكال الثلاثة بأن لم يكن فيه شيء مشترك الاشتراك الخاص بها وانتهاء الاشتراك إلى ما في الظاهر والحقيقة معا وهذا إذا مما لا يشبهه على عاقل خلوه عن الصورة القياسية أو في الحقيقة دون الظاهر وهو أن يكون الأوسط لفظا مشتركا وقد ذكرناه فيما اختللال صورته بشركة من المقدمات أو لانه عدم شريطة شكله (٢) ومن ضروريه

(١) ولا يعكس لانه تقدمه المصادرة ما يكون به المصادرة النتيجة ليس من القياس الدوري لأن المدعى لم يبين المقدمة ثم بيت المقدمة بالتمثيل على ما هو في الواقع، رى أن تقول كل كاذب - وهو قال المدعى كل قابل للصناعة فهو متفكر ثم قول في الاستدلال على المدعى كل كاذب هو مدعى طرأ كذب المحمول، المدعى لم يلم وتل ما كان كذلك فهو قابل للصناعة يصح هذا الدليل في عين الحقيقة لأن حركة المطر لكس المحمول هي بها الكس أما كانت المقدمة فيه أحسن من الصحة ليس مسبوقة ولا دورية، وكلا استدلال في صانع العالم بأن العالم كله آلهام وإلهام لا رتبة لا أعراض الموحدة وإن ملأزم الأعراض حادث ودلائل المقدمات المعروفة فإن ثبوت صانع الله لم أظهر من هذا القصايا حجة بها

(٢) فيعدم القياس الخ ومثال الصور الأولى هو ما عرفت من الأصغر والأوسط باسمين مترادفين كل إنسان بشر وكل بشر قابل للصناعة ومثال الثانية كل صاحب إنسان وكل إنسان بشر فيكون أحد الحدود وهو الأوسط أما عن الأصغر أو عين الآخر فالحدود الثلاثة اللازمة في كل قياس تعمد ولا يبق أحدان ولا يتألف منهما الاقضية واحدة لا قياس

(٣) معنيته المختلفين كما قول المسدل على في الواجب لو وجد الواجب فهو ما يمكن أو غير ممكن فإن كان ممكنا جار عدمه وهو محال وإن كان غير ممكن وكل ما لا يمكن وجوده فهو محال الواجب بممتنع والخطأ بأحد اشتراك لفظا لا مكان بين العام والخاص

(٤) وهذا مما لا يشتبه على عاقل الخ كما تقول في الاستدلال على في حوار رقيه المحرد البردك ربحهم وبما لا يقع تحت الجنس لا عكر أن يرى ما لا اشتراك من متدما له في الظاهر ولا في الحقيقة

(٥) هو من ضروريه صميم هو يعود إلى القياس

بأن تكون صفراء سالبة في الأول والثالث أو كبراه جزئية في الأول والثاني أو كان من موجبتين في الثاني أو من سالبتين أو جزئيتين أو سالبة صغرى كبراه جزئية في جميع الاشكال وإذا عرف هذا في القياسات الجلية ومقدماتها فيسهل عليك اعتبارها في غيرها من الشرطيات والاستثنائيات والخلف غير أن الخلف يتميز بمغالطة عن سائر القياسات وهي وضع ما ليس بعلة علة فإن القياس ربما يلزم المحال من أخذ نقيض موضوع في قياس خلف ويدعى أنه انما يلزم من هذا النقيض وما يلزم المحال فهو محال ولا يكون لازماً منه ^(١) بل من مقدمة أخرى كاذبة استعملت فيه حتى لو رفعنا نقيض الموضوع واستبقينا تلك المقدمة كان المحال باقياً فينبغي أن يجتنب عن هذا الغلط أيضاً مراعاة صدق المقدمات الأخرى ويُعين لزوم هذا المحال من هذا النقيض بأن يدور معه في طرفي الثبوت والارتفاع وهذا القدر كافٍ في بيان المغالطات القياسية ❀ واذ قد وفينا بما وعدنا فلهتم كتابنا حامدين لله له الحمد والشكر سرمد

(١) بل من مقدمة أخرى كاذبة استعملت فيه كما تقول لو لم يصدق كل إنسان فهو حرجي لصدق نقيضه وهو ليس كل إنسان بحرجي ويضم إلى مقدمة صادقة وهي كل حيوان حرجي لينتج لو لم يصدق كل إنسان فهو حرجي لصدق ليس كل إنسان فهو حيوان لكن كل إنسان حيوان فقد أدى نقيض مطلوبنا إلى المحال لكن ليس النقيض الموضوع هو المؤدى إلى هذا المحال وإنما أدى إليه الكلية التي فرضتها صادقة وهي في الحقيقة كاذبة ونرى من صور المغالطات كثير لم يذكرها المصنف كأن يكون المحال غير لازم لنقيض المطلوب بل له ولشيء آخر فيكون لازماً للجموع لا للقيص وحده كقول بعض المتكلمين في الاستدلال على الواحدية لولم يكن إلا الله واحداً وكان الهان وأراد أحدهما حركة زيد والآخر كونه لهم إما معز أحدهما أو سيكون زيد حركته معاً وكل منهما محال وهذا المحال لم يلزم من نقيض المطلوب وهو أن يكون هناك الهان بل جاء منه ومن ضم شيء آخر إليه ولا يلزم من استحالة المجموع استحالة أحد أجزائه ومنها أخذ العدم المقابل للوجود مكان الضد كما يقول قائل الخير والشر ضدان ولا شيء من الضدين بصادق من مبدأ واحد فالشر والخير من مبدئين مختلفين مع أن الشر في الحقيقة عدم يقابل الوجود فلا يشاق أن يكون مع الخير من مبدأ واحد لأنه لا يحتاج إلا إلى عدم الفعل ومنها أن تؤخذ المسلمات أو الموهومات أو المشهورات مكان الصبروريات وذلك كثير شائع في الملل وكتب أهل النظر وعلى الطالب أن يرين عمله العقلي بجميع ما تقدم من القواعد والله أعلم

❀ يقول المتوسل بجاء المصطفى ❀ خادم التصحيح بدار الطباعة محمود مصطفى ❀

حمد الم أبديع الموحودات وأنطقها بآيات وجوب وجوده واختراع ماهيات الأشياء بمقتضى فضله وجوده ومن على الإنسان بالنفس الناطقة وفضله وأفاض على قلبه خزانة التصورات والتصديقات فكمله وصلاة وسلاماً على سيدنا محمد المبعوث بالبرهان الواضح والآيات البينات والقول الشارح الذي أنزل عليه قرآن عربي غير ذي عوج فأفهم المكابرين وكبح المعاندين بمحاسن الحجج وعلى آله وأصحابه طواع الهدى وأدلة الاقتدا الذين سعدوا في مناهج الصدق بالتصديق وصعدوا في معارج الحق بالتحقيق ❀ وبعد فقد تم طبع الكتاب الجليل الحاوي من فن المطلق جميع القواعد المشتمل من أصوله وضوابطه على نفائس الفرائد الفائق نظم عقود الجمان في باب الحالى لذوق قارئه وطلابه المتخلى من جزالة العبارة بأبهى حلية المسمى بالبصائر المصيرية تأليف عمدة المحققين وإمام

المدققين جامع العقول والمنقول حاوي المقروء والاصول بجزر العلوم انضمام الراوى القاضى
 الزاهد زين الدين عمر بن سهلان الساوى وقد جعل في ذيل جماعات هذا الكتاب التعليقات الشريفة
 والتعليقات الشائقة الرائقة المنيفة التي رفعت عن مخدراته اللثام وأظهرت خباياه المحجبة عن
 الإفهام وفجحت كنوزه وأوضحت رموزه وجمعت أريجيه وأحكمت نسجه لما بقى هذا الزمان
 وسحبان هذا الآن من معد الى سماء التحقيق بإبكار أفكاره ونجاس بجمار التدقيق بخزائن نظاره
 صاحب الفضيلة الشيخ محمد عبد مفتح الديار المصرية جزاه الله على هذا الصنع أحسن جزاء وحقق
 له الأثنية وكان تمام طبعه في المطبعة الزاهرة ببولاق مصر القاهرة على ذمة الحساب الامجد
 واللهام الاسعد في الخلق المستطاب حضرة السيد عمر الحشاش في ظل من بلغت رعيته غاية
 الاماني أفندينا المعظم عجايب باشا على الثاني أدام الله أيامه ووالى على رعيته به وانعامه
 ملحوظا هذا الطبع الجميل بتطهر من عليه أخلاقه تنفى حضرة وكيل المطبعة محمد بك
 حسنى في أو اخر ذى الحجة سنة سبع عشرة بعد فثمائة وألف

من هجرة من خلقه الله على أكمل وصف صلى الله

عليه وعلى آله وأصحابه وكل

ناسج على منواله

م



وقرطه مؤرخه حضرة الاديب الارب العالم الفاضل واللوزعى الالمى الكامل
 أخينا الشيخ طه محمود بلغه الله كل مقصود فقال وأجاد في المقال

بسم الله الرحمن الرحيم أما بعد جد الله والصلاة والسلام على مصطفىاه وعلى كل من اقفاه
 فلا يخفى على القلب العليم والطبع السليم أنه لا حياة مع الجهل ولا موت مع العلم وان يميز الانسان
 نصفان قلب ولسان

لسان الفتى نصف ونصف فؤاده * فلم يبق الا صورة اللحم والدم
 وكائن ترى من صامت لك مجبب * زيادته أو نقصه في التكلم

وليس للرءى ثرائه وجيل روائه ما يصلح سرا لامتياز وحكمة في اختصاصه بمحققة المجد وبجواره
 فان الرجال كما قيل لا تكال بالقفران ولا يستقى في مسوكها كلالا نخلق الانسان ليعلم ويعمل
 ويستخلف أثر ابؤثر عنه وينظر اليه منه

انظر هذا الى أحسن أثر رأينا منه القاضى زين الدين عمر بن سهلان الساوى كانه هذا المسمى
 البصائر النصيرية تجده في علم المنطق خير رقيم التحف بالمولد مليا والتحق بأصحاب الرقيم حتى أعثر الله
 عليه رفيع الهمة حضرة العلامة المفضل الشيخ محمد عبد مفتح الديار المصرية ظفربه في بيروت فرأى
 منه جديرا بالخطوة محلا للكرامة ووجد به البغية التي يتبعها المحسن والضالة التي ينشدها المؤمن
 فرجع به الى مصر غنية عظيمة جلبها الاهل ووطنه المصريين بل للناس أجمعين وقام بدرسه في الازهر
 الشريف وعلق عليه شرحا طيفا بوضع مسالكه وبؤر حوالكه ودعا الى طبعه فأجيب الى

هذا المطبوع الذي بين يديك فاسمع في وصفه ما أملى عليك

من لي بطبع سليم * يصي النهي والنواظر
 كطبع أسنى كتاب * صبح الهدى منه سافر
 ما حازه منطق * الاو بذ المناظر
 ولا اقتفاء صغير * الا اقتفاء الا كابر
 موجهات اليه * أبصار أهل البصائر
 وإفاء جسد سعيد * بعد الحدود العوائر
 أحياه مولى كريم * مغرى بأحياء دائر
 محمد قام يهدي * للنيرات البصائر
 ٩٣ ١٤١ ٢٩ ٧٢١ ٣٣٤

سنة ١٣١٧

جدول تصويب الخطا الواقع في هذا الكتاب

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٢١	١	فكل ماهو بهذه الصفة	فكل ماهو في شيء بهذه الخ
٣٧	٤	وهو عدم في الوقت	وهو عدم لافي الوقت
٦٣	٧	فاذا قلنا كل ب ج فعنا الخ	كل ب ج دائما فعنا الخ
٦٤	٩	هيج ب ج ليست	هيج ا ز ب ج ليست
٧٦	١٩	صدق نقيض العكس كما هو ظاهر	صدق نقيض العكس وصحة انعكاسه كما هو ظاهر
٨٥	٧	ونضم الثانية أي الكبرى	ونضم الثانية الى الكبرى
٨٦	٤	مثاله كل ب ج	كل ج ب
٨٧	١٧	الفصل الثالث	الفصل الثاني
٨٨	١٨	وهي لاحدهما بالضرورة	وهو لاحدهما
١٠٦	٣٦	الصادقة من الشكل الاول هكذا	الصادقة هكذا بدون (من الشكل الاول)
١٠٧	٢٣, ٢٢	هكذا كل ج ب ولا شيء من ب د فينتج المحال من الاول وهو لا شيء من ج د فانه كبرى للصادقة الخ	هكذا كل ج ب وكل ب د فينتج محال وهو المحال ونقبحه بعض ج ليس د فتجعله في الرد كبرى للصادقة هكذا كل ج ب وبعض ج ليس د كل منهما لكل كل انسان ناطق فبعض الناطق كاتب الى كل ناطق انسان بعض الناطق كاتب وكل انسان حيوان فبعض الكاتب حيوان الى كل حيوان انسان كل انسان حيوان فبعض الحيوان فتعكس الصغرى الى كل حيوان انسان وهي النتيجة الخ
١١٠	٢٥	كل منهما الى كل ما ليس	كل منهما لكل
١١١	٣٣	كل انسان حيوان	كل انسان ناطق
	٣٤	فبعض الحيوان كاتب	فبعض الناطق كاتب
	٣٦	الى كل حيوان انسان	الى كل ناطق انسان
	١٧	بعض الحيوان كاتب	بعض الناطق كاتب
١١٢	١٧	وكل انسان حيوان فبعض الكاتب حيوان	وكل انسان ناطق فبعض الكاتب ناطق
	١٩	الى كل حيوان انسان	الى كل ناطق انسان
	٢٠	كل انسان حيوان	كل انسان ناطق
		فبعض الحيوان	فبعض الناطق
		فتعكس الصغرى الى كل حيوان انسان وهي النتيجة الخ	الى كل ناطق انسان وهي النتيجة الخ
١١٣	١١	ما هو موضوع لموضوع مطلوبك	ما هو موضوع لموضوع مطلوبك
١١٥	٣٦	في محولات الخ	في محولات بعض الخ
١٢٠	٣٥	هنا	هنا
١٢١	١٦	الاول	الثالث

﴿ فهرست كتاب البصائر النصيرية في علم المنطق ﴾

صفحة	
٣	الفصل الاول في ماهية المنطق ووجه الحاجة اليه ومنفعته
٥	الفصل الثاني في موضوع علم المنطق
٦	المقالة الاولى في المفردات وتشتمل على فنين الفن الاول في الالفاظ الكلية الخمسة ويشتمل على عشرة فصول
٧	الفصل الاول في دلالة اللفظ على المعنى
٧	الفصل الثاني في اللفظ المفرد والمركب
٨	الفصل الثالث في الكلّي والجزئي
٨	الفصل الرابع في الموضوع والمحمول
٨	الفصل الخامس في قسمة الكلّي الى الذاتي والعرضي
٩	الفصل السادس في تعريف الذاتي
١٠	الفصل السابع في العرضي
١١	الفصل الثامن في الدال على الماهية
١٣	الفصل التاسع في الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام
١٦	الفصل العاشر في مناسبة هذه الخمسة بعضها مع بعض
١٧	الفن الثاني في المعاني المفردة المدلول عليها بالالفاظ الكلية الخمسة ويشتمل على اثني عشر فصلا
١٨	الفصل الاول في جملة الامور التي تقع عليها الالفاظ الخمسة ووجه الحصر فيها
٢٠	الفصل الثاني في نسبة الاسماء الى المعنى
٢٠	الفصل الثالث في تعريف الجوهر والعرض
٢٢	الفصل الرابع في تأليفات بين المقول على الموضوع والموجود في الموضوع
٢٣	الفصل الخامس في بيان الاجناس العشرة
٢٤	الفصل السادس في أقسام الجوهر وخواصه
٢٦	الفصل السابع في الكم
٢٩	الفصل الثامن في المضاف
٣١	الفصل التاسع في الكيف
٣٣	الفصل العاشر في باقي المقولات العشر
٣٦	الفصل الاول وهو الحادى عشر من هذا الفن في التقابل
٣٨	الفصل الثاني وهو الثاني عشر في المتقدم والمتأخر ومعا
٣٨	المقالة الثانية في تعريف الاقوال الشارحة الموصلة الى التصور وفيها فصلان
٣٩	الفصل الاول في بيان اصناف ما يفيد التصور
٤٣	الفصل الثاني في التحرز عن وجود من الخطا تقع في الحد والرسم
٤٥	المقالة الثالثة في التأليفات الموصلة الى التصديق وتنقسم الى خمسة فنون
٤٦	الفن الاول في التأليف الاول الواقع للمفردات وهو الملقب ببادير منياس ويشتمل على مقدمة وتسعة فصول
٤٦	اما المقدمة الخ
٤٦	الفصل الاول في الاسم والكلمة والاداة

٤٨	الفصل الثاني في القول وأقسامه
٥٠	الفصل الثالث في القضايا المخصوصة والمحصورة والمهمة من الخليات
٥٢	الفصل الرابع في الأجزاء التي هي قوام القضايا الخالية من حيث هي قضايا وفي العدول والتحصيل
٥٦	الفصل الخامس في أمور يجب مراعاتها في القضايا من جهة ما يطلب صدقها وكذبها والامن من الغلط فيها
٥٦	الفصل السادس في مواد القضايا وتلازمها ووجهاتها
٦٢	الفصل السابع في تحقيق الكليتين والجزئيتين في القضايا الموجهة والمطلقة وفيه بيان ان الدوام في الكليات يقتضي الضرورة
٦٥	الفصل الثامن في التماقض
٧٢	الفصل التاسع في العكس
٧٨	الفن الثاني في صورة الحجج وينقسم الى ستة عشر فصلا الفصل الاول
٨١	الشكل الاول
٨٤	الشكل الثاني
٨٥	الشكل الثالث
٨٧	الفصل الثالث في المختلطات (لفظ الثالث خطأ وصوابه الثاني)
٩٤	الفصل الثالث في القضايا الشرطية وأحكامها من الإيجاب والسلب والحصر والاهمال وغير ذلك
٩٨	الفصل الرابع في القياسات الشرطية من الافتراضات
١٠١	الفصل الخامس في القياسات الاستثنائية
١٠٣	الفصل السادس في القياسات المركبة
١٠٤	الفصل السابع في قياس الخلف
١٠٨	الفصل الثامن في عكس القياس
١٠٩	الفصل التاسع في قياس الدور
١١٤	الفصل العاشر في اكتساب المقدمات
١١٦	الفصل الحادي عشر في تحليل القياسات
١٢٠	الفصل الثاني عشر في استقرار النتائج التابعة للمطلوب الاول
١٢٣	الفصل الثالث عشر في النتائج الصادقة عن مقدمات كاذبة
١٢٥	الفصل الرابع عشر في القياسات المؤلفة من مقدمات متقابلة
١٢٦	الفصل الخامس عشر في المصادرة على المطلوب الاول
١٢٨	الفصل السادس عشر في أمور شبيهة بالقياس يظن بعضهم أنه قياس ولا يكون وبعضها أنه نافع منفعة القياس وفي غير ذلك من القياسات المندرجة في جملة ذلك القسمة
١٣١	الاستقراء
١٣٤	التمثيل
١٣٧	الضمير. الرأي. الدليل. العلامة. القياس الفراسي
١٣٨	الفن الثالث في مواد الحجج وهو فصل واحد

١٣٩	الاوليات . المشاهدات . المحربات
١٤٠	الهندسيات . المتواترات
١٤١	المقدمات الفطرية القياس . الوهميات
١٤٢	المشهورات . المقبولات . المسلمات
١٤٣	المشبهات . المشهورات في الظاهر . المظنونات
١٤٤	المخيلات
١٤٥	اليقينيات . مواد الحد
١٤٦	مواد المغالطة . مواد الخطابة . مواد القياس الشعري
١٤٦	الفن الرابع في البرهان ويشتمل على مقدمة وسبعة فصول المقدمة
١٤٧	الفصل الاول في حقيقة البرهان وأقسامه
١٤٨	الفصل الثاني في أجزاء العلوم البرهانية وهي ثلاثة الموضوعات والمسائل والمبادئ
١٤٨	الموضوعات
١٤٩	المسائل
١٥١	المبادئ
١٦٢	الفصل الثالث في اختلاف العلوم واشتراكها في الموضوعات والمبادئ والمسائل وتعاونها
	ونقل البرهان من بعضها الى بعض وكيفية تناوله للجزئيات تحت السكيات وحصول العلم
	بالممكنات من البرهان
١٦٩	الفصل الرابع في أن الحد لا يكتسب بالبرهان والقسمة والاستقراء بل من طريق التركيب
١٧٤	الفصل الخامس في مشاركات الحد والبرهان
١٧٥	الفصل السادس في أقسام العلل وتفصيل دخولها في الحد ودور البراهين ايتم به الوقوف على
	مشاركة الحد والبرهان
١٧٩	الفصل السابع في رسوم ألفاظ استعملت غير مشروحة المعاني وهي العلم والعقل والظن والجهل
	والذهن والفهم والفكر والحدس والذكاء والحكمة
١٨٠	الفن الخامس في المغالطات في القياس

~~H6S1
S1A~~